البطالة

وتهديد التنمية في مصر

١

البطالة

مجلد (١)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ش ٨ب المعادى – ت: ٣٧٥٢٠٣٣

المجلد : -البطالة

المجلد : ١ -البطالة

المجلد : ٩ -البطالة

المجلد : ١ -البطالة

المجلد : ١ -البطالة

المجلد : ٩ -البطالة

المجلد : ١ -البطالة

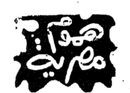
نهاية الفـــهـــرس



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الوفد

التاريخ: ٢٧ ابريل ١٩٩[illegible]



«الشقة الاستوديو» هى الحل لمشكلة اسكان الشباب ولارتفاع اسعار غيرها من الشقق .. والشقة الاستوديو مقصود بها [غرفة نوم عصرية] وليست تقليدية . اى لا يشترط ان تضم سريرا كبيرا - ١٦٠ سم - ودولابا رهيبا من ٥ ضلفة . وشوفينيرة فاخرة . وتواليت هائل الحجم كبير المرايا .. الى آخر مكونات غرفة النوم المصرية التقليدية . بل غرفة متعددة الاغراض ! لليل والنهار .. ثم غرفة معيشة : طاولة طعام صغيرة وبسيطة لن اقول مقعدين فقط ، بل اربعة ، تحسبا لطوارىء زوار العادات المصرية بلا موعد سابق . ولا داعى للبوفيه الموبيليا الضخم من قطعتين .. والبار المكمل لهما . بل مجرد قطعة بسيطة وجميلة لحفظ الصينى وادوات السرفيس هذا كله فى ركن . وفى الركن المقابل طقم انتريه بسيط . مجرد كنبة شيك ومقعدين فقط وترابيزة صغيرة تتوسط كل هذا .. وركن ثالث صغير ربما يكون معلقا على الحوائط لاستغلالها .. يوضع عليه جهاز التليفزيون والراديو ورفين او اكثر كمكتبة لما تملكه الاسرة من كتب ، مع رف للتجميل .. وهذا يعنى اننا سوف نستغنى لسكان هذه النوعية من الشقق عن غرفة الصالون التقليدية التى لا تستقبل زوارا الا ١٠ مرات كل عام !! ونستغنى ايضا عن غرفة السفرة التقليدية التى تحتل غرفة اخرى دون استخدام . بل تصبح مساحات ضائعة من مساحة الشقة لا يستغلها احد ، ولا حتى اصحاب الشقة !!

والشقة الاستوديو يمكن ان تكون بمستويات متعددة ، ليس فقط من حيث مستوى الديكور ، بل ايضا من حيث المساحة ، ويمكن أن يكون ابسطها بمساحة ٤٠ مترا مربعا [١٢ نوم + ١٦ معيشة + ١٢ للخدمات كالمطبخ والحمام والفراندة] ويمكن أن تصل الى ٤٥ أو ٥٠ مترا وهذا اقصى المسموح به باضافة ملحق صغير لغرفة نوم الطفل الوليد ..

وهذه الشقة الاستوديو يمكن ان تقام فى الاحياء الراقية . وفى الاحياء المتوسطة .. وايضا فى المناطق الشعبية .. وكله بثمنه !! وهذا النوع من الشقق يحتاج الى تغيير نمط صناعة الموبيليا بتحويل هذه الصناعة التقليدية الى انتاج نمطى موحد - بنماذج متعددة - نجمع فيها بين روعة الصناعة اليدوية .. وانخفاض أسعار الانتاج النمطى . وهذا النوع يوفر الخصوصية المطلوب توافرها «للمسكن» الذى «يسكن» اليه الناس . وهو ما يجب ان نتجه الى دعمه . وهذه الشقة الاستوديو يمكن ان يتم تنفيذها فى حدود تتراوح بين ٣٠٠٠ و٤٠٠٠ جنيه بشرط ان نبعد عنها الاعباء الاضافية . وبشرط ان تنفذ بشكل جيد ، بل جميل ، وجميل جدا . ولن اتحدث عن واقع يمكن تحقيقه ، لنحل الكثير من مشاكلنا الاجتماعية والسياسية والمالية .. والسلوكية ، والاجرامية . وفى نفس الوقت نحل مشكلة الشباب ، وكل زوجين يبحثان عن مكان «يلم» احلامهما ..

ماذا يقول خبراء الاسكان .. وخبراء الديكور ؟

عباس الطرابيلى



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٥

ازالة التعديات على ١٤ الف فدان بالنوبارية

تسليم الاراضى للتنمية الزراعية لتوزيعهم على الخريجين

الاسكندرية – فوزى عوضين

قاد اللواءان على نصر نائب مدير امن الاسكندرية ومحمد مطر مساعد مدير الامن امس حملة لازالة التعديات على اراضى بنجر السكر بالكيلو ٦٢ بالطريق الصحراوى بمنطقة النوبارية ومساحتها حوالى ١٤ الف فدان من املاك الدولة ..

وكان الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة قد اصدر ٤ قرارات لازالة هذه التعديات على المساحة المخصصة للتوزيع على الخريجين بعد ان تبين ان الاهالى وبعض الجمعيات الوهمية استولوا عليها رغم ان الدولة قامت بشق الترع والمصارف ورصف الطرق وانشاء عدة قرى وتوفير المرافق اللازمة تمهيدا لتوزيعها على الخريجين .

وبناء على توجيهات اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية قام اللواء محمد خلف مساعد الوزير لامن الاسكندرية بوضع خطة شاركت فيها فرق الامن والمسطحات المائية اسفرت عن استرداد هذه الارض وازالة المبانى والاكشاك العشوائية التى اقيمت عليها

تم تسليم هذه الاراضى لهيئة التنمية الزراعية باعتبارها الجهة المختصة .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: المساء

التاريخ: ٢٨ ابريل ٩٦

قبل اجتماع رئيس الوزراء الاثنين القادم

المحافظون: مشروعات جديدة بثمن المباعة فرص عمل أمام الشباب

حصيلة البيع لدعم المرافق والانتاج

المشروعات المعروضة للبيع .. كازينوهات ومناحل ومزارع دواجن



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: المساء

التاريخ: ٢٩ أبريل ١٩٩٥

كتب ـ رفعت خالد :

تحدث المحافظون «للمساء» فى ضوء الاجتماع الذى سيعقده الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء مع المحافظين .. يوم ـ الاثنين ـ القادم حول تحديد المشروعات بالمحليات والمقترح عرضها للبيع .. للقطاع الخاص والمواطنين .

● قال المستشار فكرى عبد الحميد : محافظ الغربية ان المشروعات التى سأتقدم ببيعها للقطاع الخاص .. وهى الكازينوهات .. وفندق مملوك لمجلس المدينة .. لان القطاع الخاص اقدر على ان يقوم بادارة هذه المشروعات بكفاءة .. بالاضافة الى تطوير مشروعات الامن الغذائى وجعلها شركات امن غذائى ، شركات مساهمة .. والادارة بالاهداف ..

واضاف المحافظ .. ان اللجان الفنية ـ ستعقد اجتماعها بمجلس الوزراء اليوم ـ السبت ـ لبلورة المشروعات المطروحة للبيع ..

● وصرح اللواء محمد حسين مدين محافظ الدقهلية بأن المشروعات المقترح عرضها للبيع فى محافظة الدقهلية نحو ١٢٠ مشروعا وهى عبارة عن مناحل ، ومزارع دواجن ، وأعلاف ، وورش ، ونادى الركاب ، وأبراج الحمام .

● وقال اللواء حسن الالفى محافظ اسيوط .. ان المشروعات المقترح عرضها للبيع للقطاع الخاص والمواطنين ستكون مشروعات الدواجن والبيض والمناحل والنقل الداخلى والمخابز الالية .. وتوجيه حصيلة بيع هذه المشروعات لانشاء مشروعات صغيرة للشباب وامتصاص البطالة بين صفوف الشباب .

● واكد الدكتور احمد جويلى محافظ دمياط ان المشروعات المقترح بيعها للقطاع الخاص والمواطنين هى مشروعات الدواجن وستوجه حصيلة البيع لدعم الخدمات والمرافق الاساسية التى تساعد بدورها على تنشيط اقامة المشروعات الجديدة .

● وصرح اللواء تحسين شنن محافظ السويس .. بأن فكرة بيع عدد من المشروعات فى المحافظة للقطاع الخاص فكرة اقتصادية !. فهى تعطى فرصة للمحافظين وللمحليات للتفرغ لاعمال المحافظة الاساسية .. اما المشروعات غير الاستراتيجية فيجب بيعها للقطاع الخاص .. لان القطاع الخاص قادر على تطوير الانتاج ..



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٦

■ مجلس الشعب يناقش :

تيسير تملك الأراضى الجديدة وحل مشاكلها للشباب

كتب ـ عبد الجواد على :

يناقش مجلس الشعب فى جلساته القادمة برياسة الدكتور رفعت المحجوب تقرير لجنة الزراعة والرى بالمجلس ويطالب بضرورة تيسير اجراءات تملك الاراضى للشباب وللقطاع العام وتشجيع القطاع الخاص على اقامة المشروعات الزراعية واستخدام الوسائل التكنولوجية فى مجال الزراعة وعدم المغالاة فى اسعار الأراضى لجذب الاستثمار

ويوصى التقرير الذى اعده المهندس ابو بكر الباسل رئيس اللجنة بسرعة القضاء على شكوى شباب الخريجين العاملين فى مجال استزراع الأراضى الجديدة من عدم وصول المياه اليهم بصورة منتظمة والحد من سطوة اصحاب المزارع الخاصة وان يكون توزيع الاراضى على الشباب ممن لهم خبرة ودراية مسبقة بالعمليات الزراعية والاهتمام بالنشاط الحيوانى بالأرض الجديدة بهدف استخدام مخلفاتها كسماد طبيعى وان يتم تمليك شباب الخريجين للالات والجرارات الزراعية واستكمال المشروعات الحيوية لقرى الخريجيين من مياه للشرب وللصرف الصحى .

ويطالب التقرير بتصفية شركات استزراع الاراضى لصالح الاستراتيجية الزراعية فى مصر والاستفادة من العاملين بهذه الشركات فى الارشاد الزراعى بالأراضى الجديدة وأن يكون التصرف فى أراضى هذه الشركات لأغراض الاستثمار الزراعى ذى الصفة التصديرية

كما يوصى التقرير بضرورة تطبيق الاساليب العلمية فى مجال الاستزراع السمكى وفى عمليات التفريخ وتوفير الزريعة ودعم صناعة الاعلاف اللازمة لتغذية الاسماك



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: السياسي

التاريخ: ٢٩ ابريل ١٩٩٠

مشروعات مجانية تقدمها "السياسي" للشباب:

تصنيع أقفاص الأرانب يحقق ١٩١ ألف جنيه ربحاً

بدءا من هذا العدد تقدم السياسي بالتعاون مع وزارة البحث العلمى والتكنولوجيا ٤٠ مشروعا صغيرا للشباب قابلة للتطبيق فورا بالامكانيات المحلية ومدروسة من حيث الجدوى الاقتصادية ومن الممكن لشاب او مجموعة شباب تنفيذ هذه المشروعات

تصنيع اقفاص الارانب

والمشروع الذى تقدمه السياسى اليوم هو مشروع تصنيع اقفاص الارانب والملاحظ ان هذه الاقفاص يتم استيرادها من الخارج وبثمن مرتفع وبالتالى فان نجاح المشروع فى انتاج هذه الاقفاص بسعر منخفض سوف يشجع على التوسع فى تربية الأرانب وبالتالى التوسع فى طلب أقفاص التربية ..

الجوانب المالية والاقتصادية للمشروع

تبلغ التكاليف الاستثمارية للمشروع ٥٩ الف جنيه تبلغ قيمة المبيعات السنوية نصف مليون جنيه وعدد العمالة اللازمة اربعة عمال فقط والعمر الافتراضى للمشروع ٨ سنوات ومتوسط الربح السنوى للمشروع ١٩١ الف جنيه ويتم استرداد رأس مال المشروع خلال عام واحد من بدء المشروع اى فى السنة الاولى وتبلغ نسبة صافى الربح الى رأس المال ٣٣٢٪

الآلات والمعدات

مقص صاج بنحو ٥٠٠٠ جنيه وثناية بالف جنيه وماكينة لحام بالفى جنيه وماكينة لحام بنط ب٥ الاف جنيه وعدد كهربائية ويدوية بأربع الاف جنيه وكهرباء ومياه وتقدر الكهرباء ب١٩٥٠ جنيه سنويا ويقدر الماء ب٤٠٠ جنيه سنويا

المبانى والانشاءات

ورشة صغيرة وملحق بها مخزن بمساحة ٢٠ مترا مربعا

الانتاج والمبيعات

حجم الانتاج المتوقع ٢٠٠٠٠ قفص سنويا

قيمة المبيعات نصف مليون جنيه على اساس أن سعر القفص الواحد ٢٥ جنيها وبالتالى فان ٢٥ × ٢٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠٠ جنيه

مواد الصناعة

تصنع أقفاص الارانب من مواد لا تصدا أو مدهونة

يجب ان تزود الاقفاص ببيوت للولادة ومعالف ووسيلة متاحة للسقى بالماء وان تكون هذه الاقفاص مريحة للارانب وبها اتساع لنشاطه واحتياجاته كما يجب ان تكون الاقفاص سهلة التنظيف وخفيفة وسهلة التداول وتحتاج صناعة اقفاص الارانب الى صاج مجلفن ب٦٨٠٠ جنيه سنويا وشبك سلك مجلفن ب٤٨٠٠ جنيه سنويا ومفصلات ب١٢ الف جنيه سنويا وزوايا حديد ٨٤٠٠ جنيه عجلات حمل ١٦٠٠ جنيه وعلب بلاستيك ب٣٥ ألف جنيه وخطافات حديد ب٨٧٥٠ جنيه

٦٠٠٠٠٠



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الحياة

التاريخ: ٢٩ أبريل ١٩٩٥

قروض انتاجية من بنك ناصر للمشروعات الشبابية

كتب ياسر عبدالرحمن

قام بنك ناصر الاجتماعي بصرف ٣٠ مليون جنيه خلال الثلاثة أشهر الاولى من العام الحالى قروضا انتاجية لشركات القطاعين العام والخاص واصحاب المشروعات الصغيرة من الشباب بدون فوائد طبقا لاحكام الشريعة الاسلامية وبطريقة المشاركة التجارية والقروض تشمل السلع المعمرة من ثلاجات وبطاريات للارانب وماكينات تصوير وكمبيوتر والات حاسبة وماشية محسنة مع توفير السلع المناسبة لمحدودى الدخل والحد من ارتفاعها .. صرح بذلك ناصف طاحون رئيس البنك .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأخبار

التاريخ: ٢٩ ابريل ١٩٩٠

تمليك ٧٥ ألف فدان لشباب الخريجين
٦٠٪ زيادة فى سعر القطن خلال عامين

اعلن الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة انه تقرر زيادة المساحة التى ستملك للشباب هذا العام الى ٧٥ الف فدان من الاراضى الجديدة بدلا من ١٦ الف فدان . وانه تقرر بناء على توجيهات الرئيس حسنى مبارك رفع سعر القطن بنسبة ٦٠٪ خلال العامين القادمين بعد ان تمت زيادته بنسبة ٤٠٪ خلال العام الحالى

جاء ذلك اثناء الجولة التى قام بها نائب رئيس الوزراء فى محافظات بنى سويف والمنيا واسيوط لتفقد زراعات القطن والقمح هناك . واعلن خلال هذه الزيارة انه سيتم خلال هذا الأسبوع اجراء عمليات الحف بالمحافظات التى زرعت القطن فى وقت مبكر

وقال انه سيتم بالتنسيق مع وزارة التموين استلام محصول القمح من المزارعين وتسليمه للمطاحن ودفع الثمن فورا للموردين وانه تقرر كذلك زراعة ١٢ الف فدان بالذرة الهجين المحسنة فى محافظة المنيا خلال الموسم الحالى . وزراعة القمح فى ٥ محافظات فى العام القادم



د. يوسف والى

ورحب نائب رئيس الوزراء خلال جولته بانشاء معهد للدراسات الوطنية فى اسيوط واعلن عن تبرعه بمبلغ ٣ الاف جنيه من ماله الخاص لانشاء المعهد ووافق على توزيع ٥ الاف فدان من الأراضى المستصلحة لشباب اسيوط وعلى ادخال الدورة الثلاثية فى الزراعة

وكان قد رافق الدكتور والى فى جولته محافظو بنى سويف والمنيا واسيوط .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: المساء

التاريخ: ٢٠ أبريل ١٩٩٠



أصحاب الخبرة ينصحونك بالعمل الجماعى

مازالت الفرصة قائمة للاشتراك فى مشروع « المساء » لتشغيل الشباب بناء على رغبة الشباب الذى قرر دراسة السوق قبل ان يختار الالة التى يطلبها .

ومع احلام واما المتقدمين للمشروع ـ التقينا بالعديد من النماذج الجادة الطموحة التى يريد أصحابها وضع اقدامهم على اول السلم ليصعدوا درجة درجة ..

جمعة محمد لطفى ـ ثانوية عامة دفعة ٨٠ ـ يقول انه عمل من قبل مندوبا للمبيعات باحد المصانع بشبرا الخيمة .. ثم عمل بمصنع للشنط البلاستيك حيث اكتسب الخبرة وعرف « سر الصنعة » ـ ثم سافر الى العراق لمدة ٤ سنوات وعقب عودته فكر فى مشروع خاص به بالاشتراك مع زميله محمد محمود خليل ـ خريج حقوق دفعة ٨٩ الذى اكتسب هو الاخر خبرة فى مجال صناعة الاكياس النايلون عندما عمل باحد مصانعها اثناء الاجازة الدراسية .

يقول محمد ان العمل الناجح يتطلب مجموعة متجانسة من الشركاء والافضل ان يكونوا اصدقاء ـ وهذا العمل يلزمه ثلاث اشخاص واحد لشراء الخامة وتسويق المنتج والاثنان لتبادل ورديات العمل .

المرتب محدود

حلمى محمد حسن ـ ٢٦ سنة ـ خريج تجارة خارجية دفعة ٨٦ عمل محاسبا مع احد التجار نظير مرتب محدود وعمل مرهق لذلك فقد فكر فى اقتحام مجال العمل الحر والاعتماد على نفسه وقد درس مشروع تصنيع المواسير البلاستيك التى تستخدم لتوصيلات الكهرباء ووجد انها بسيطة جدا فالالة عبارة عن موتور وحوض والعمل يحتاج لاثنين .. واحد للعمل على الالة والثانى لشراء الخامة والتسويق .

● جمال عز الدين ابو صالح ـ خريج هندسة دفع ١٩٨٧ مومن بالعمل الحر بعد ان جربه عند سفره الى هولندا والعمل مع اخيه لمدة سنتين استطاع خلالها ان يدخر مبلغا اشترى بجزء منه دكانا بالمنيل واودع الباقى لدى « الريان » على امل استثماره لتجهيز الدكان ليكون كافتيريا ومحلا لبيع الوجبات الخفيفة ـ لكن بكل اسف قضى « الريان » على اماله . واصبح لايملك الا الدكان .

لذلك فهو يطلب الحصول على الة لتصوير المستندات يعمل لكسب قوته ولجمع مايلزم لتأسيس الكافتيريا فيما بعد .

الاكياس النايلون

● الصديقان علاء الدين عبدالودود خريج عقيدة وفلسفة وصابر محمد مهران ـ بكالوريوس علوم بتقدير جيد جدا والثانى على الدفعة . لديهما غرفة خالية بالمسكن . ولهما خبرة سابقة فى تسويق الاكياس النايلون ـ لذلك يطلبان ماكينة صنعها . كبداية متواضعة للاعتماد على النفس ويامل ان يتوسعا فيما بعد فى العمل الحر .

● خالد عبدالرسول محمد ـ خريج كلية العلوم دفعة ٨٨ لديه محلا ويطلب ايضا الحصول على الة لعمل الاكياس النايلون ويقول ان العمل الحر مكسبه افضل من المرتب خاصة وهو متزوج وعليه مسئوليات كثيرة ـ وهو حاليا يدرس طريقة عمل الالة وكل مايتصل بها حتى يستطيع ان يعمل عليها بدون مشاكل .

تشجيع الوزير

● اشرف على احمد ـ بكالوريوس تجارة وادارة اعمال يقول انه قد احب



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: المساء

التاريخ: ٢ ابريل ١٩٩١

العمل الحر نتيجة لتشجيع استاذه الدكتور عاطف عبيد وزير الدولة للتنمية الادارية والذى وعد طلابه بمساندتهم فى مشروعاتهم . وفعلا قام بدراسة جدوى لعمل مشروع لنظام الشقق والشوارع وعمل صيانة لها . واستطاع ان يجمع حوله ١٢٠ شابا من خريجى الكلية وحاملى المؤهلات المتوسطة والحرفيين - وقدم المشروع للدكتور عاطف عبيد عقب تخرجه عام ١٩٨٨ . لكنه للان لم يتلق اى رد كتابى عنه .

لذلك فقد قرر ان يشغل وقت فراغه بالالتحاق بمعهد الدراسات الاسلامية حتى يجد الامكانيات لتنفيذ مشروعه .

لذلك عندما قرا بجريدة المساء عن مشروع تشغيل الشباب تقدم للحصول على الة لعمل الاكياس النايلون - واعتبرها خطوة على طريق تحقيق حلمه .

بنك ناصر

لكن بجانب هؤلاء الذين انطبقت عليهم شروط البنك جاءنا اخرون من محافظات اخرى كان من بينهم ابراهيم زكى حسين من السنطة غربية يقول انه مستعد لكتابة اقرار للبنك بالتزامه بالحضور الى مقر البنك لتسديد القسط الشهرى ويقول انه خريج كلية الشريعة والقانون دفعة ١٩٨٥ وعمل محاميا فترة لكنه لم ينجح فى هذه المهنة لكثرة اعداد المحامين وفكر ان يحصل على الة لتصوير المستندات يضعها داخل المحكمة بعد ان وجد ان متوسط المكسب اليومى لها لايقل عن ٣٠ جنيها وفى حالة نجاحه يضيف اليها الة كاتبة وبذلك يحقق دخلا افضل من الوظيفة .

والواقع اننا سنعرض حالته على البنك ونقدم الرد فى الاسبوع القادم .

اما بخصوص الذين طلبوا قرضا ماليا



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٠

فى مجلس الشعب .. السبت
مشروعات تمليك الخريجين بالنوبارية

كتب - محمود نفادى :

يستأنف مجلس الشعب جلساته يوم السبت القادم برئاسة الدكتور رفعت المحجوب . لمناقشة عدة تقارير مقدمة من لجانه فى مقدمتها تقرير لجنة الزراعة والرى حول زيارتها الميدانية لمشروعات تمليك الخريجين الاراضى الجديدة فى غرب النوباريه ، وتقرير لجنة الاسكان عن زيارتها الميدانية لمدينة السادات .

ويجيب المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات على عدد من طلبات الاحاطة والاسئلة حول اقامة سنترالات جديدة لزيادة التليفونات بالمحافظات ، وخطة الوزارة لادخال النداء الآلى بالمراكز والمدن .

وتناقش لجنة الثقافة اليوم تقريرها عن الزيارة الميدانية لمنطقة الاهرامات والآثار الاسلامية والقبطية بالقاهرة .

ويحدد المجلس موعدا لمناقشة الطلب المقدم من العضو ياسين سراج الدين واكثر من ٢٠ عضوا حول الآثار المترتبه على المتغيرات الدولية على مصر والدول العربية .. وكذلك طلب المناقشة المقدم من العضو ثريا لبنه حول السياسة السكانية .


سليمان متولى



المصدر : روز اليوسف

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ : ١٦ أبريل ١٩٩١

فلاحـــات بالچينـــز وفلاحـــون بالبكالوريـوس !

تحقيق : عبد الله كمال

المشروع : غرب النوبارية .

المنطقة : بنجر السكر

ولكل خريج فيها بيت وستة افدنة ..

القرية : رقم ١٦ .

والمنازل تشبه شاليهات العجمي .

وعمر المشروع ٢٧ شهراً ، وثمانية مواسم زراعية ..

شوارع القرية شبه خاوية .. السكان من نوع الأشباح .. '

بعد نصف ساعة من التجول اخترق الصمت صوت الاحضان والقبلات امام مجمع استهلاكى ، عندما اعلن احد الشباب انه قد اصبح ابا « لمحمد » .. سألناه عن زوجته لتهنئتها ، فقال ليست هنا بالطبع !

امام باب المجمع زاد عدد الاشخاص الواقفين على عشرة اشخاص هم نصف السكان المقيمين على الاقل .. وسيطر على الواقفين إحساس عام بالخوف من الكلام ، رغم ان هذه القرية ، من اكثر القرى التى تم تسليط اضواء الإعلام عليها لانها اول تجربة لاجتماع الخريجين والخريجات فى مكان واحد ..

قال حسن : نخاف الطرد ..

فقبل ايام فوجىء «١٨٠» خريجاً وخريجة ، بلجان تقتحم البيوت ، وتخرج اصحابها منها .. وتجرد محتويات المنزل ، وتسحب منهم الانتفاع بالارض ، لان هناك معلومات وصلت لإدارة المشروع عن قيامهم بتاجير اراضيهم ، او بيعها .. او المشاركة فيها !

وللاسف فكثير من هؤلاء لم يقم بهذا .. صحيح ان بعضهم قد باع ارضه ، وهذا يخالف شروط العقد ، لكن الاغلبية لم تفعل .

نكتة ، وقفشة .. وروح شبابية متبادلة ، ازاحت الخوف جانباً .. وبدانا نتحسس ملامح المجتمع الجديد .

« جمال » .. بكالوريوس زراعة : قبل الإقامة كنت اعمل فى بعض شركات القطاع الخاص بالاسكندرية ، وتقدمت للحصول على قطعة الارض .. كان الامر اسهل من الان ، ولم تكن « الوساطات » قد ظهرت بعد فى هذا المشروع .. ازرع ٣ دورات فى السنة .. صرفت على الارض من مال والدى .

استقريت إلى حد ما ، وخطبت إحدى الخريجات بالقرية .. وانا انتهى الان من تجهيز بيتى هنا للزواج فيه .. لم ادفع لخطيبتى مهراً .. اتفقنا ان نشترك سوياً فى إعداد اثاث البيت ، احضرت لها شبكة بثلاثمائة جنيه .. وانوى شراء غرفة نوم بثلاثة الاف جنيه .. وصالون وسفرة بمثلها !

ثم فاجانى جمال .. وقال : نحن مشاكل الارض هنا كثيرة .. لا استطيع الصرف عليها .. ماياتى يذهب .. كنا نحصل على ٥٠ جنيهاً كل شهر ، ثم توقفت .. لماذا لا نحصل على قرض بخمسة الاف جنيه لتدور عجلة الاستثمار فى الارض .

● ●

جلسة جماعية .. واكواب شاى .. وتسجيل اكاى .. وشباب مثل الورد ، يرتدى الجينز والجلد .. لكنه يشكو !!

« هانى » : هذه البيوت قد تصيبنا

بالتهابات رئوية .. نحن نتكلف الاف الجنيهات في تغطيتها بالاسقف ، ولم نسمل حجراتها .. من اين اتي بكل هذه الاموال ..

— سألتهم : من اين ؟

فتراوحت الإجابات .. بين تمويل العائلة ، وبقايا تحويشة قديمة .. او حتى مدخرات رحلة للخارج لم تكتمل

ثم قال عبد البديع : والمشكلة الاهم هنا هي المياه .. عشرون يوماً او اكثر بلا ماء .. احياناً نضطر للشرب من التبطين — الترع — وفي إحدى المرات اصبت بدوسنتاريا حادة.

عادل : نحن نعاني من عدم وجود خبرة ترشدنا ، او تنسيق إداري جيد .. فكيف تحفر في ارض قنوات للصرف المغطى ، ثم لا تغطى .. هذا اكل من حقول بعضنا مساحات كثيرة ..

ثم انتقلت الشكوى إلى نوع اخر مرفه ، من شباب لم يعتد الحياة في الصحراء .. قال احدهم : المفروض ان يكون هناك صرف صحي بمواسير .. مش « ترنشات » صغيرة ، لا تتسع لشيء .

وسأل احدهم عن سر تاخر شيكارة الدقيق التي تمنح كل ثلاثة اشهر ..

فسألته : وهل تخبز بهذا الدقيق ؟

— قال : لا .. بصراحة — ابيعها بخمسة وعشرين جنيها .. بس اكتب عن الموضوع ده لو سمحت ، لاننا محتاجون ثمن ثلاث شكائر !

● ●

البيوت التي بنيت على حالها كما هي كما سلمتها إدارة المشروع ، تحتاج لتعديلات جذرية تتكلف نفقات كثيرة للحياة فيها .. اما البيوت التي تم تجهيزها للاستقرار فقد حاول اصحابها نقل كل ملامح المدن إليها .. انتريهات ، وجرس بصوت العصفور .. وتليفزيون .. وسماعات صوتية تكفي لنصف حي ..

قال حسن : ست سنوات في النمسا .. وبكالوريوس زراعة .. وبيع جرائد ، ومندوب إعلانات .. كل هذا سابقاً . الان زوج ، واب .. وصاحب ستة افدنة ومنزل .. لكن زوجته ترفض بشكل قاطع الاستقرار هنا .

« جربت ، يوماً فقط . بعدها اقسمت الا تعود .. وبقيت في شقتنا بالقاهرة .. اعود إليها كل اسبوع .. قالت إن الوضع هنا لا يسمح بتربية الطفل بشكل جيد .. اين هي الحضانة الجيدة .. واين هو الماء الكافي لنظافته .. ومن اي تحصل على « البامبرز » !!

● ●

الحسيني ، كان يستعد لحفل خطوبته في نفس اليوم .. كان الصوت الوحيد الذي يعلن انه ربح من الارض .

« في البداية لم تنفعنا خبرة بكالوريوس الزراعة — ولا حتى الان .. كنا نشتري عربة كاملة من السباخ البلدي ، ثم نكتشف انها مليئة بالحشائش .. وعندما دارت العجلة .. اكتشفت ان هذه الافدنة من الممكن ان تعطى من يعطيها .. حصلت على معونات من اخوتي .. وزرعت البطاطس والطماطم .. والفول والحلبة والبصل .. والحمد لله .. عندي الان حمار استخدمه في عملي ..

● ●

ضحت فاطمة بعمل متواضع في شركة سياحة ، وتدريب على التخليص الجمركي .. وفرحت بالارض .. ونسيت حلم السفر .. وسنة ونصف مع خطيب قديم : « قال لي بلاش بهدلة .. إيه اللي يجيبك في جبل زي ده .. ده منفى .. وصممت .. فرحت جداً بالارض وصدمت جداً من شكل البيت ..

في البداية كنت اعاني من السيطرة على العمال .. وكلماتهم القاسية احياناً .. ارتديت الجينز .. ونسيت ان بعضهم يصفني بالتبرج .. ونزلت الارض احمل سكيناً واقطع البطيخ الكاوتش .. لاسرع من إنتاج العمال .. اعاملهم بخشونة .. راس مقابل راس .. « ومن لا يكسر شوال بطيخ لن يقبض اجرته » .. وتكون النتيجة اربعة جوالات في اليوم ..

قلت لنفسي إن رجلاً لا يساوي مستقبلي ، ولم اندم ، فقد وجدت من تزوجني .. ورضي ببقائي هنا .. واحبني .. غطاس في البحر الاحمر — ينزل ليعمل مكاني احياناً .. انا الان لا اقوم بهذا لاني في الاشهر الاولى من حملي المبكر .

قبل زوجي هذا رفضت الزواج من الشباب الموجود هنا .. سنهم صغيرة .. وانا اريد رجلاً ناضجاً .. حماتي تزورني كل فترة .. وتحب هذا المكان للغاية ..

واقضي وقت فراغي هنا في تربية الدجاج والارانب ..

● ●

ماجدة : لن ابيع ارضي رغم كل محاولات جيراني .. فهنا مات ابي للاسف وهو يساعدني في زراعتها .. كان يرفض منذ البداية ان احضر إلى هنا ، وعندما رآني في التليفزيون اتسلم عقد قطعة الارض جاء في صباح اليوم التالي مباشرة .

انفقت على هذه الارض الكثير .. وعندما مات ابي حضر خالي إلى هنا ليقف إلى جانبي .. لا استطيع العمل بيدي .. اترك هذا له .. هل اروي واغرس في المياه .. اخشى البيات بمفردي ، خوفاً من العفاريت .. وعندما يسافر خالي بيته اقضي ليلتي مع إحدى صديقاتي .. او اجلس لاقرأ القران .

الزملاء هنا معاملاتهم جيدة جداً ، واتمنى الزواج من احدهم ، وقد عرض عليّ . اما البدو فهم العنف كله .. يضغطون بكل السبل لابيع .. يسيرون على قنوات الري . ويحصلون على دوري احياناً بالقوة ..!

اما خالها فإلى جوار شكواه من العرب يتحدث عن اهمية وجود من يرشدهم للشيء الصحيح .. ولثمن البيع السليم ، فالتجار يحتكرون المحاصيل ، ويساومون الخريجين للبيع بسعر اقل

● ●

الذى لم يقله الشباب للنشر ..

الكثير ..

فعندما سالتهم عن المستقبل بصراحة ، كانت الإجابة ، البيع ، ثم استثمار الثمن فى اى شىء .. والقطعة الآن وصل سعرها إلى اربعين الفاً .. وتجد من يشترى ، بلا عقد .. واحياناً ما تفسد عملية البيع ويضطر المشترى لاستغلال شيك وقعه الخريج البائع ، او يرفع يديه مصوباً مسدسه إلى راس الخريج ..

والطريف .. ان اى غريب يركب اى سيارة إلى جوار اى خريج يملك ارضاً سيجد من يعرض عليه ان يستثمر امواله فى الارض الزراعية بالإيجار« ٢٥٠٠ جنيه » .. او المشاركة « التمويل مقابل الارض » .. او البيع ؟!

ثم يخافون ..

!!!!! .■



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصـدر : الأهرام

التاريـخ : ٢ مايو ١٩٩١

■ محمود شريف يؤكد :

القاهرة تتصدى لمشاكل الاسكان والتلوث والضجيج

٥٠ جمعية تعاونيـة للصناعات الصغيرة لشباب الخريجين

اكد الدكتور محمود شريف محافظ القاهرة ان العاصمة تتصدى بكل طاقاتها لجميع المشاكل التى تعانى منها الجماهير ، حيث انه لأول مرة تم تجاوز حد العشرة الاف مسكن فى ١٠ شهور سلمت لحالات الأخلاء الادارى وغيرها ، كما تم تسكين ٢١٣٠ اسرة جديدة فى المعادى ، واقيم مجتمع جديد للحرفيين بمدينة السلام ، وزراعة نصف مليون شجرة خلال الموسم الماضى ، واقامة صناعات صغيرة لشباب الخريجين فى تعاون مع وزارة الصناعة ، وبنك التنمية الصناعى ، وقد بدات ٥٠ جمعية تعاونية فى نشاطها .

وفيما يلى كلمة محافظ القاهرة :

السيد رئيس الجمهورية :

جئنا إليك اليوم نحمل تهانينا بعيدا العمل والانتاج ، ونشارك إخوة لنا فى كل موقع من مواقع العمل فرحتهم بالعيد .. وتتوالى هذه الايام اعيادنا ففى خلال اسبوع واحد احتفلت مصر باعياد ثلاثة .. عيد الفطر المبارك وعيد تحرير سيناء .. وعيد العمل والانتاج

وكأنما اراد الله لنا بهذه المتوالية الرائعة من اعيادنا ، أن نتذكر الدعائم التى يقوم عليها مجد هذه الأمة .

جاء عيد الفطر يذكرنا بالدعامة الأولى . الدين القيم .. الذى يصلح بصلاحه مجتمعنا .. الدين السمح الحميد .. لا شطط فيه ولا تزمت .. ولا تأويل لغير ذى علم .

وجاء عيد تحرير سيناء يذكرنا أن أرضنا هى شرفنا وعرضنا ، لا نفرط فى حبة رمل منها مهما غلا الثمن ، ومهما كان الفداء ويذكرنا ان أمن أرضنا يبدأ خارج حدودها .. يبدأ على كل أرض عربية .. نشارك فى حمايتها ونرد عنها كل معتد أثم ..

● ونعمل جميعا بروح الأسرة وبكل الفداء .. وبرغم ما للعاصمة من ظروف قد تختلف فيها عن غيرها الا أننا عاهدنا الله ، ان نتصدى بكل الطاقة لكافة المشاكل وفى عجالة استاذنكم ان اشير الى بعض ما تم إنجازه خلال أشهر قليلة ماضية : -

● تم ولأول مرة تجاوز حد العشرة الاف مسكن فى ١٠ شهور تم تسليمها لحالات الاخلاء الادارى وغيرها ، وتم تسكين ٢١٣٠ أسرة شابة جديدة فى إسكان بالمعادى كنت صاحب الفضل فيه إذ أشرت بتوجيه ثمن طائرتك الخاصة لهذا المشروع .

ويتم الآن تسليم خمسة الاف وحدة اخرى ، وقد جرى كل هذا دون شكوى واحدة لوضع قواعد واضحة ومحددة .

● تم إقامة مجتمع جديد للحرفيين بمدينة السلام ، يفى بحاجتهم من إسكان ، وورش ، وخدمات ، وفى ذات الوقت يقى المجتمع السكنى من التلوث والضجيج ،

● تم إقامة صناعات صغيرة لشباب الخريجين فى تعاون مع وزارة الصناعة ، وبنك التنمية الصناعى ، وبدأت ٥٠ جمعية تعاونية فى نظام تعاونى جديد للصناعات الصغيرة ، وستستمر المسيرة بإذن الله .

● تم القضاء على مشكلة رغيف العيش بإنشاء اكثر من ٣٠٠ كشك لبيع الخبز ، وتم تشغيل ٧٠٠ شاب من الخريجين فيها ، وتستهدف الخطة إنشاء ٣٠٠ كشك أخرى .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٠

■ عاصم عبد الحق يعلن :

الدولة تعطى أهمية لمواجهة البطالة وهى قضية مشتركة حكومة وشعبا

عودة العلاقات العربية ساهمت فى إيجاد فرص عمل بالخارج للشباب

اعلن السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة ان الدولة تعطى اهتمامها لقضية البطالة وقال ان هذه ليست مسئولية وزارة بعينها بل هى قضية مشتركة حكومة وشعبا ، واكد ان لعودة العلاقات العربية الى وضعها الطبيعى اثرها فى تنمية فرص العمل بالخارج وفتح افاق جديدة امام الشباب .

وطالب الشباب والاسرة المصرية بالتخلى تدريجيا عن القيم والعادات والتقاليد التى ادت الى الاندفاع نحو التعليم الجامعى والاقبال على العمل الفنى واليدوى والحرفى وانا هنا احيى الشباب الذى انضم الى سوق العمل ليعمل فى هذه المجالات

وكان وزير القوى العاملة قد القى كلمة فى الاحتفال قال فيها : فى هذه الايام الطيبة المباركة ، ومازالت اصداء الاحتفال بعيد الفطر المبارك تطوف بالايمان فى قلوبنا وبالاعتزاز فى وجداننا . يشرفنى يا سيادة الرئيس التقدم لسيادتكم بأعمق التهانى بمناسبة عيد الفطر المبارك وعيد العمال .

لقد شهدت هذه الفترة ـ بفضل جهودكم القومية ـ عودة مصر ـ الى موقعها الطبيعى والطليعى داخل الاسرة العربية ، فعادت الامانة العامة لجامعة الدول العربية الى القاهرة قلب العروبة النابض ، وعادت مصر الى كل المنظمات العربية دعما لوحدة الصف العربى ونصرة قضايانا العربية . وفى اطار التعاون العربى المشترك فى ميدان العمل والعمال .. فقد استضافت القاهرة مؤتمر العمل العربى فى دورته الثامنة عشرة ، والذى حضره ـ فى رحاب مبنى جامعة الدول العربية ممثلو ٢٢ دولة عربية ، وقد أتاح عقد هذا المؤتمر فرصة التشاور مع الاشقاء وزراء العمل والاتحادات الصناعية واتحادات العمال للتنسيق فى الامور ذات الصلة بشئون العمل والعمال .

هذا وقد تم اختيار حكومة جمهورية مصر العربية بالاجماع لعضوية مجلس ادارة منظمة العمل لثلاث سنوات قادمة عن الحكومات وهى أول مرة تفوز فيها مصر بعضوية مجلس ادارة المنظمة منذ نشأة المنظمة عام ١٩٦٥ تقديرا لجهود مصر

كما انتهى المؤتمر الى قرار استراتيجى وهو احلال العمالة العربية محل العمالة الاجنبية تدريجيا ، مما سيكون له اكبر الاثر فى تنمية فرص العمل بالخارج امام العمالة المصرية .

كما اتخذت خطوات ايجابية فى مجال تنسيق تنقل الايدى العاملة بين دول مجلس التعاون العربى تنفيذا للاتفاقية الموقعة بشأن تنظيم وتشغيل وانتقال القوى العاملة لدول المجلس فى صنعاء عام ١٩٨٩ .

وفى مجال تخطيط القوى العاملة يجرى حاليا انشاء قاعدة متطورة للمعلومات بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ووزارة الدولة للتنمية الادارية ومركز معلومات مجلس الوزراء لتحديد حجم المعروض من القوى العاملة ومقابلته بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل المحلية والطلب الخارجى من أجل تحقيق افضل استثمار ممكن للقوى البشرية المصرية .

وفى مجال تنمية القوى العاملة استهدفت خطة الوزارة تشغيل مراكز التدريب المهنى القائمة والتابعة للوزارة بكامل طاقاتها ، وقد انتهت الوزارة مؤخرا من انشاء ثلاثة مراكز جديدة للتدريب المهنى فى كل من القاهرة ودمياط والمنوفية .

واضاف : أن استمرار اهتمام سيادتكم بالزيارات الميدانية لمواقع العمل والانتاج لتاكيد حرصكم الدائم للعمل على زيادة الانتاج وتحسين جودته وازالة المعوقات التى تعترض سبيل النجاح والعمل على توسيع قاعدة الانتاج الزراعى والصناعى لخلق مزيد من فرص العمل .

٠٠٠٥١٦



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٦ يونيو ١٩٩٩

■ والى يعلن فى المنوفية :

الرئيس يوزع عقود تمليك ٧٥ ألف فدان للشباب

٦ ملايين اردب قمح توفر للمزارعين ٤٢٠ مليون جنيه

شبين الكوم ـ محمد عبدالحليم : اعلن الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى ان الرئيس حسنى مبارك سيقوم بتوزيع عقود تمليك ٧٥ الف فدان على شباب الخريجين هذا العام بواقع ٥ افدنة ومنزل لكل خريج وقد اعدت وزارة الزراعة خطة لتوفير جزء من المساحات التى يتم استصلاحها سنويا لشباب الخريجين .

واضاف الوزير ـ خلال تفقده لزراعات القطن بقويسنا وبركة السبع مساء امس ـ والتى رافقه خلالها الدكتور يحيى حسن محافظ المنوفية والمهندس عبدالفتاح مكى وكيل وزارة الزراعة ـ ان حالة محصول القطن جيدة وتبشر بالخير فى كافة المحافظات حيث يتم علاج المساحات المصابة اولا باول وفق الفحص الدورى وسيطبق هذا العام نظام جديد للمقاومة المتكاملة فى محافظة المنوفية للسيطرة الكاملة على كافة الافات وخاصة حشرة المن .

وقال ان القمح المورد حتى الآن بلغ ٤ ملايين اردب ، هذا العام ستزيد الى ٦ ملايين اردب مما سيوفر للمزارعين ٤٢٠ مليون جنيه سيولة نقدية وان الوزارة على استعداد لتسلم المحصول كاملا من المزارعين كما اكد على عدم ربط صرف الاسمدة على كميات التقاوى ومستلزمات الانتاج للتيسير على المزارعين .

١٧٠٠٠٠

المصدر: أخبار اليوم

التاريخ: ٢٦ يونيو ١٩٩٦



للبحوث و التدريب و المعلومات

أفكار مجانية من علماء مصر لعلاج البطالة

الرزق كله بعيداً عن تراب الميري!

هل تبحث عن وظيفة خالية؟

تستطيع من اليوم أن تبدأ فى العمل .. ولن تكون فى عملك هذا تابعا لأحد .. بل ستكون صاحب العمل الذى يمكن أن يعمل أكثر ليعود اليه الربح : أكثر وأكثر ! ان أكاديمية البحث العلمى تعرض عليك اليوم أربعين فرصة عمل جديدة .. فى مجالات مختلفة .. وهكذا تستطيع أن تختار العمل الذى يناسبك : فقد تفضل أن تعمل وحدك .. أو تبدأ العمل ومعك شركاء فى الجهد والمال.. ودائما هناك من يتابع عملك ويرشدك : مجانا !



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٠

تحقيق : دكتور رفعت كمال

أمامك الآن العمل الذى يربح رأسماله فى عام واحد .. والعمل الآخر الذى تدور فيه أموالك دورتها الكاملة خلال شهر . كل هذه الأعمال فى متناول يد كل شاب .. وهى على هيئة دراسات علمية دقيقة .. وبجانب ذلك هناك الخبرة الفنية التى تتابع عملك لضمان النجاح .. مجانا !

انها أول روشتة حكومية تفتح مجال العمل الحر أمام الشباب .. بحيث يعمل ويربح دون انتظار لوظيفة حكومية جامدة تأتى بعد سنوات من البطالة !

فى مجال التصدير .. حدثت هذه القصة منذ سنوات .. فقد تم التعاقد على تصدير كمية كبيرة من القمصان الرجالى .. وبالفعل وصلت القمصان الى دولة بعيدة ليعاد تصديرها الى مصر مرة أخرى . فقد كان بها عيب واضح هو هذه الثقوب الواضحة التى شوهت نسيج القمصان بسبب استعمال دبوس ابرة سميك فى تغليفها وتطبيقها !!

وعرفنا فى هذا الوقت ان هناك نوعين من الدبابيس .. نوع يستخدم فى الأعمال المكتبية .. ونوع اخر يستخدم فى مجال اعداد الملابس الجاهزة وهذا يصنع من الصلب الذى لا يصدأ او المطلى بالنيكل ..

وفى مصر .. لا يتم انتاج الا النوع الأول .. أما النوع الثانى فانه يستورد !!

وهكذا جاء السؤال الهام : هل تعجز العقول المصرية عن انتاج دبوس ابرة يصلح للعمل فى مجال النسيج ؟!!

ومن اكاديمية البحث العلمى جاءت الاجابة

نستطيع انتاج هذا الدبوس بسهولة ..

ونستطيع ان نوفر على الدولة العملة الصعبة التى تضيع فى استيراد : دبوس الابرة ..

ثم .. بجانب كل ذلك .. أو قبل كل ذلك .. نستطيع ان نوفر فرص عمل للشباب فى مجال تحتاج الدولة الى انتاجه .. ويوفر على الدولة مشقة استيراد هذا المنتج .. !

ولكن .. ماهى حدود رأس المال المطلوب لاقامة هذا المشروع ؟ وماهى الأرباح المتوقعة منه ؟!

يقول الأستاذ الدكتور احمد سميح النقراشى المدير التنفيذى لمشروع التعاون العلمى والتكنولوجى فى وزارة البحث العلمى

لقد أكدت دراسات متخصصة دقيقة ان أرباح انتاج الدبوس المطلى بالنيكل تصل الى ٥٩٪ .. أما الدبوس الصلب الذى لا يصدأ فان أرباح انتاجه تصل الى ٩٩٪ !!

سنوات من البطالة !

معنى ذلك ببساطة انه عند انتاج النوع الأول يتم استرداد رأس مال المشروع خلال السنة الثانية من بدء الانتاج .. أما عند انتاج الدبوس الصلب الذى لا يصدأ فان راسمال المشروع يتم استرداده خلال السنة الأولى !!

وهنا نصل الى السؤال الهام . ماهو رأس المال المطلوب .. ومن أين يحصل عليه شاب يبحث عن عمل ؟!!

الرد بالأرقام : من الممكن اقامة مصنع لانتاج هذه الدبابيس براسمال يصل الى حوالى مائة وخمسين الف جنيه ..

وقبل أن تضحك فى يأس بعد سماع هذا الرقم يجب أن تعرف أولا ان هناك بنوكا على أستعداد للمشاركة فى اقامة مثل هذا المصنع المضمون النجاح .. وان اجتماع اكثر من شاب والمشاركة بمبالغ متفاوتة يمكن ان يوفر جزءا ليس بقليل من هذا المبلغ . ثم يجب ان تتذكر الحقيقة الهامة . فى نهاية العام الأول من التشغيل ستربح مائة وخمسين الف جنيه او خمسة وسبعين الف جنيه وذلك حسب نوع الدبوس الذى تنوى انتاجه !

راسمال أقل .. لانتاج الأرانب !

وقد ترفض الدخول فى مغامرة مصنع الدبابيس التى تحتاج الى قرض كبير بالنسبة لك .. وهنا تقدم لك اكاديمية البحث العلمى دراسة انتاج وتربية الأرانب ..

وتؤكد الدراسة ان مشروع الارانب مضمون النجاح : فالأرنب كمنتج للحم ينفرد بانتاج لحم ذى درجة عالية يفوق ذلك الذى تنتجه الأنواع الأخرى من الحيوانات الزراعية .. بل انه يتميز بانه الحيوان الوحيد الذى يمكن تربيته فى أماكن محدودة وبعيدة عن المساحات الكبيرة للأعلاف الخضراء .

هذا بجانب عوامل عديدة أخرى تجعل تربية الأرانب عملية مضمونة النجاح ومربحة ..

وتقول دراسة اكاديمية البحث العلمى ان التربية الأرضية للأرانب بدائية ولا تعود على المربى بالفائدة المرجوة .. ولذلك فقد أصبح نظام تربية الأرانب فى بطاريات من السلك هو النظام المتبع عالميا لأنه يحقق أعلى النتائج لما له من مزايا .

فهو يجعل عملية التنظيف اسهل .

ويحد من العدوى بالأمراض التى قد تصيب الأرانب .. بجانب انه يوفر التهوية الصحية .

وتضع الدراسة اشتراطات اخرى تضمن نجاح المشروع مثل استخدام الحلمات فى الشرب .. مع الحرص على عدم تلويث طعام الأرنب من فضلاته ..

وجاء الآن دور ارباح مثل هذا المشروع :

ان وحدة هذا المشروع تتضمن تربية ثلاث اناث وذكر .

وبدون الدخول هنا فى التفاصيل فاننا نجد ان الربح الناتج عن تربية اربعة أرانب يعطى ايرادا شهريا فى حدود السبعين جنيها .. وبالطبع فانه من الممكن مضاعفة هذا الرقم بسهولة وبراسمال يقل عن الألف جنيه وبمجهود من الشاب لن يزيد عن الساعة الواحدة يوميا .. وبضمان كبير فى توزيع المنتج .. حيث يصل متوسط الانتاج السنوى لثلاث امهات وذكر الى مائة وخمسين ارنبا .. !!

وهذه الأرقام تتضمن بيع الأرانب بسعر معقول .. بجانب استرداد كل راسمال المشروع خلال عام واحد !!

نحن نستورد اقفاص الأرانب !

والحديث عن انتاج الأرانب يجرنا الى موضوع أخر هو . اقفاص الأرانب !

فالأقفاص التى تستخدم فى تربية الأرانب من أهم مقومات نجاح مشروع تربيتها .. والعجيب اننا مازلنا نستورد بعض هذه الأقفاص بينما يمكن سد الاحتياجات الكاملة منها بالانتاج المحلى .. بحيث يقلل ذلك من تكلفة



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام اليوم

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٠

تربية الارانب وهذا فى حد ذاته يشجع على التوسع فى التربية .. ومن هنا مع زيادة الانتاج يزداد الطلب على هذه الأقفاص

وفى الدراسة التى اجريت حول هذا المشروع اتضح ان مبيعاته يمكن أن تصل بسهولة الى حوالى نصف مليون جنيه سنويا .. وكل المبلغ المطلوب لانتاج هذا القدر هو حوالى ستين الف جنيه .. أما الربح السنوى الناتج عن استغلال هذا المبلغ فانه يصل الى حوالى مائتى الف جنيه .. !!

وهناك مشروع آخر تكون فيه دورة راس المال ١٢ مرة فى السنة .. انه مشروع انتاج المياه العطرية .

ووحدة المشروع تنتج الف زجاجة مياه عطرية من أنواع مختلفة (ماء زهر .. ماء ورد .. ماء نعناع) .. ويتم انتاج هذه الكمية خلال شهر واحد وبربح يصل الى ألف جنيه شهريا من رأسمال يصل الى تسعة آلاف جنيه !!

وتتنوع المشروعات التى تقدمها أكاديمية البحث العلمى لتشمل انتاج الجبن والسمن .. وتجفيف الخضراوات والفاكهة .. وتجفيف العنب البناتى لانتاج الزبيب .. وانتاج بودرة وعجينة الطعمية .. وتصنيع شراب البرتقال والمربى .

ويقول الدكتور عادل عبدالحميد عز وزير الدولة لشئون البحث العلمى . اننا يجب أن ندفع الشباب الى مجال الانتاج ومن هنا جاءت فكرة المشروعات الانتاجية الصغيرة .. وقبل طرح هذه المشروعات تقوم الخبرات المتخصصة بدراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لكل مشروع .. وهذه الدراسات تقدم مجانا للشباب .. بل ان الوزارة على استعداد لمتابعة التنفيذ للتاكد من نجاح هذه المشروعات .

ويقول الدكتور عادل عز : ان اغلب هذه المشروعات يهتم بتصنيع الوحدات الانتاجية محليا .

اما الدكتور ابو الفتوح عبداللطيف رئيس اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا فانه يقول :

ان هذه المشروعات يمكن ان تسهم الى حد كبير فى توفير جانب لا بأس به من الاحتياجات اليومية للمستهلك معتمدة فى ذلك على القدرات والخامات المحلية .. بجانب توفيرها لفرص عمل جديدة ومنتجة للشباب .. بل انها ايضا تفتح ابواب التصدير .

ويقول الأستاذ الدكتور احمد سميح النقراشى المدير التنفيذى لمشروع التعاون العلمى : ان مراحل التنمية التكنولوجية تكون بعطاء من العلماء لانتاج سلعة يحتاجها المواطن وتوفر على الدولة الاستيراد .. ثم يتطور عمل العلماء للارتقاء بمستوى السلعه بحيث يمكن تصديرها .. ثم نصل الى أرقى مرحلة عندما نمتلك سر التصنيع الذى يمكن أن نصدره الى الآخرين فى يوم من الأيام .

× × ×

والآن . هل تبحث عن فرصة عمل ؟

ضع يدك فى جيبك .. واجمع مجموعة من اصدقائك واذهب الى اكاديمية البحث العلمى فى شارع قصر العينى بالقاهرة .. وهناك ستجد كل التفاصيل التنفيذية الدقيقة لتنفيذ مشروع يوفر لك حياة كريمة .. ومن المؤكد انك ستجد المشروع الذى يناسب اهتمامك .. فهناك قائمة طويلة من المشروعات التى تبدأ بانتاج دبوس الابرة وتنتهى بانتاج الطوب .. والطعمية .. والروائح العطرية .. وتربية الارانب !



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الوفد

التاريخ: ٤ يوليو ١٩٩٥

دراسة علمية حول البطالة تكشف !

الخريجون يفضلون العمل الحكومى .. ويرفضون اليدوى

ماتزال قضية « البطالة » تحظى باهتمام العديد من علماء الاجتماع .

لقد كشف الدكتور السيد عبدالفتاح عفيفى مدرس علم الاجتماع بجامعة القاهرة فى دراسته حول «رؤية اجتماعية للشباب لمشكلة البطالة بين خريجى الجامعات والمعاهد العليا» ان نسبة كبيرة من خريجى الجامعات والمعاهد العليا تفضل العمل الحكومى رغبة فى الحصول على دخل ثابت وتمسكا بالقيم التقليدية عن العمل والوظيفة .

وهناك نسبة كبيرة من الخريجين ترفض العمل اليدوى فى اية حرفة كبديل للبطالة الى حين الحصول على عمل فى مجال تخصصهم وعلل الخريجون ذلك باعتبار الاعمال اليدوية فى مستوى قيمى ادنى من الاعمال المكتبية .

اكدت الدراسة اهمية التدريب المهنى والتحويلى لتدريب الخريجين على بعض الحرف والمهن التى يحتاج اليها سوق العمل مع التوسع فى تلك البرامج التى بدأتها وزارة القوى العاملة والتدريب ، ومواصلة الاتجاه نحو العناية بالتعليم الفنى وتعميق الوعى الاجتماعى بقيمته .. وطالب الدكتور السيد عفيفى بضرورة احداث توازن بين اعداد المقبولين بالجامعات وتخصصاتهم الدراسية والاحتياجات الفعلية لسوق العمل مع ادخال تعديلات جوهرية على مناهج التعليم وتضمينها بشكل واضح الدعوة الى احترام الاعمال اليدوية والحرفية فى نفوس الطلاب بمختلف المراحل التعليمية وتوجيه السياسات التعليمية لتكون نهاية الحلقة الثانية من التعليم الاساسى هى نقطة التحول الى نوع التعليم الذى تحتاجه البلاد وليس مايرغبه اولياء الأمور .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٥ يوليو ١٩٩٥

للبحوث و التدريب و المعلومات

التعــــاون بيــن الجـامعـــات ومواقـــع الانتـــاج

بقلم الدكتور
صبحي على سعيد

للجامعات على مستوى العالم دور رائد فى مجالات البحوث التطبيقة . كما ان التطور العلمى والحضارى اللذين تنعم بهما دول كاليابان ، وامريكا ، والاتحاد السوفيتى يرجع فى جانب كبير منه الى ربط البحوث الجامعية بالخطط البحثية لاماكن الانتاج والتسويق ، والحقيقة ان عرى هذا الارتباط تكاد تكون منعدمة او ضئيلة فى كثير من مواقع الانتاج على المستوى المحلى .

كما ان مكتبات الجامعات وبما تذخر به من مئات المسائل الاكاديمية تعتبر ترفا بحثيا لايمكن تحمله مع الاقتراب من القرن الحادى والعشرين ومن الواجب الاخذ باسباب الجمع بين الطرفين ، الجامعى والانتاجى لربط الابحاث الجامعية بالخطط البحثية لشركات وغيرها من مواقع الانتاج

وحرى بنا ان نشخص اسباب هذا القصور فى مجال هذا التعاون والتى ترجع الى شقين

الأول : والذى يرجع الى اساتذة الجامعات ، والثانى والذى يعود الى مواقع الانتاج ذاتها ويخص الشق الاول اسبابا كثيرة منها

١ ـ تبنى القاعدة العريضة من اساتذة الجامعات للابحاث الاكاديمية البحتة من بداية كونه معيدا كأسلوب للترقى فحسب .

٢ ـ عزوف الكثير منهم عن التعرف على مواقع الانتاج بسبب تجارب شخصية او عدم وجود وقت للتعاون

٣ ـ تدنى الميزانية المخصصة للابحاث بمواقع الانتاج بالقدر الذى لايغرى رجال البحث بالمشاركة

٤ ـ عدم التعرف على المطالب التطبيقية (فى الاتحاد السوفيتى توزع قائمة المتطلبات التطبيقية على الجامعات للاخذ بها لدى التسجيل لدرجتى الماجستير والدكتوراه) .

(وفى الولايات المتحدة تبحث الشركات عن الاساتذة المتعاونين معها . وتعمل الرسالة العلمية كبحث لفادة الطالب ، وكبحث تطبيقى بعقد بين الاستاذ والشركة ويشترط ان تتولى الشركة الصرف على المشروع مع تقديم النتائج للشركة) .

٥ ـ أجراء بحث تطبيقى دون تعرف الشركات ومواقع الانتاج عليه (وليس غريبا ان اذكر ان كثيرا من هذه النوعية يتعرف عليها فى الخارج وتطبق دون ان يعرف ذووها بالداخل)

(٦) قصور الامكانيات بالجامعات مع ما تتطلبه بعض الابحاث (وهنا يمكن الاستفادة بامكانيات مواقع الانتاج ليحدث تكامل بين العنصرين البشرى والمعملى نحو الوصول الى بحث تطبيقى جيد) .

ومن جانب مواقع الانتاج والتسويق فان التجربة تجبرنى ان اقسمها الى نوعين هما القطاع العام والقطاع الخاص

ذلك ان للقطاع العام ظروفا ارتبط فيها بقوانين قيدت قدرته على التعامل مع البحث العلمى كما يجب . وفى رايى ان قصور هذا التعاون يرجع الى ان مترادفات الانتاج فى معظم هذه الشركات قد استقرت الى حد كبير وان الحاجة الى البحث جاءت مع الانفتاح وطرح منتجات منافسة تستدعى التطوير والمسايرة الا ان اسبابا كثيرة لم تساعد على التعاون منها :

(١) تدنى الميزانية المخصصة للابحاث .

(٢) عدم وجود خطة طويلة المدى للابحاث (وهذا يرجع الى طريقة اختيار قيادات هذه الشركات . والتى تتميز (وبدون حرج) باختيار العناصر التى ترغب فى ابقاء الوضع على ما هو عليه لاسباب يطول شرحها

(٣) تواجد خطط قصيرة المدى مع الحاجة لسرعة التوصل للنتائج مما لايتفق مع الاسلوب العلمى لحل المشاكل ... الخ ..

(٤) عدم ايمان بعض المسئولين عن الانتاج والابحاث بالاسلوب البحثى طويل المدى (الرسائل العلمية) كوسيلة بحثية وبالاخص هؤلاء الذين عاشوا حياتهم فى خضم قوانين وروتين القطاع العام .

وتقتضى الامانة ان اذكر ونفخر صورا زاهية للتعاون بين بعض مواقع الانتاج فى القطاع العام ومراكز البحوث والجامعات فى شركات انتاج الخامات الدوائية وتصنيع العلبات الغذائية والاجهزة الكهربائية والالكترونية والزجاج والزراعة

وفيما يخص القطاع الخاص والذى تحدد قياداته راس المال ، فأن التعاون بينه وبين الجامعات ومراكز البحوث يعتبر افضل من القطاع العام نظرا لكون مواقع الانتاج فى هذا القطاع فى حاجة ملحة لدراسات الجدوى (كليات التجارة) . والانشاءات (كليات الهندسة) والانتاج (الكليات المناسبة) .

واخيرا ونحو القرن الواحد والعشرين يجب ان تذلل كل الصعاب نحو هذا التعاون بالقضاء على العقبات سالفة الذكر

●● كاتب المقال: استاذ بكلية الصيدلة بجامعة القاهرة



للبحوث و التدريب - وبشرى لـ ٣ ملايين

المصدر: صوت الشعب

التاريخ: ٥ يوليو ١٩٩٥

إعانة البطالة في الطريق إليك!

كتبت منال لاشين

صار الصندوق مصدر قلق لملايين من البسطاء! الذين صارت الحياة بالنسبة لهم معركة يومية للحصول على متطلبات أساسية. من هنا تأتي أهمية ندوة الإصلاح الاقتصادي والفئات محدودة الدخل وسياسة الحكومة التي دعت لها شعبة الاقتصاد بنقابة التجاريين العامة ونقابة التجاريين بالقاهرة.

أول المتحدثين كان د. على لطفى رئيس الوزراء السابق والذى ركز على عرض أسباب المشكلة الاقتصادية بطريقة مبسطة ليصل إلى السؤال الذى ينتظره الحاضرون كيف نواجه الموقف؟

الإجابة عند د. على لطفى زيادة الإنتاج كمدخل رئيسى وليس سياسة التقشف، فما يصلح لدولة قد لا يصلح لأخرى فمثلا بولندا استطاعت سداد العجز فى ميزانيتها ببرنامج تقشف قاس واستطاعت خفض معدل التضخم من ١٠٠٪ إلى ٥٪ ولكن فى مصر التركيز على زيادة الإنتاج يلائم ظروف الشعب المصرى.

ويركز د. على لطفى على زيادة الإنتاج الزراعى فمصر تستورد يومياً بـ ١٠ ملايين دولار مواد غذائية ونصيب الفرد اليوم من الأرض الزراعية صار ٣ قراريط فقط ولأن محاولات استصلاح الأراضى واقتحام الصحراء صادفت كثيرا من العقبات فقد نادى د. على بوضع خريطة لمصر وتحدد كل هيئة معنية كالآثار والهيئات العسكرية وغيرها الأراضى التابعة لها بلون معين وتلون الأراضى الباقية باللون الأخضر وبالتالى نتفادى المشكلات العديدة التى يمر بها الراغبون فى استصلاح الأراضى وعن مشكلة المياه أكد د. على لطفى أن مخزون المياه لدينا يسمح بزراعة مليون فدان وعن مشكلة الدعم «هذه النقطة التى تثير مخاوف الناس» قال: إنه مع تحويل دعم السلع إلى دعم نقدى يعطى لمن يستحق عن طريق ضوابط وإعادة النظر فى بعض الخدمات المجانية ومع الجامعة الأهلية على أن يظل التعليم الجامعى لغير القادرين والمتفوقين مجاناً.

◻ إعانة البطالة ◻

وعندما انتقل الحديث إلى د. عثمان محمد عثمان الأستاذ بمعهد التخطيط ركز على تعريف الفئات محدودة الدخل وقال إنها الفئات المهمشة فى المجتمع وفقراء الفلاحين والغالب هو متكسبو الأجور وهم الذين لا يملكون سوى راتبهم وهكذا أصبحنا جميعاً من الفئات محدودة الدخل وأكد على أن إعانة البطالة أصبحت ضرورية مع وضع ضوابط لها وأن يكون شرط الحصول عليها هو الدخول فى برنامج تدريبى للتدريب على أعمال قد لا تتفق مع مؤهلاتهم ولا شك أن طرح «إعانة البطالة» وهى سياسة تتبعها كل الدول الغربية سيعد ٤ ملايين مصرى فى انتظار العمل.

وفى ختام كلمات المنصة أكد د. سمير طوبار رئيس اللجنة المالية بالحزب الوطنى وعميد كلية تجارة الزقازيق أن الضغوط التى تتعرض لها فى حل المشكلة الاقتصادية داخلية وليست خارجية وأن برنامج الإصلاح الاقتصادى لا يتعرض لضغوط ولكنه يهدف إلى إصلاح الاقتصاد الوطنى ورداً على تساؤل من يتحمل الضغط فى النفقات وترشيد الاستهلاك؟ أجاب د. سمير بأن الدولة تقترض من أجل الفقراء وقال إن الديون اليومية يحصل عليها من يأكل كل عشرة أرغفة بماء الطرشى!!! وهم لا يؤدون أعمالهم ولا ينتجون! وأكد أنه يرى أن منحة ١٥٪ مجرد مسكنات فحمد كثير من الحاضرين الله لأن الرئيس لم يستجب لمثل هذه الآراء وجاء القرار النهائى بإقرار المنحة كمحاولة لرفع بعض المعاناة على كاهل ملايين المواطنين وقد عكست تساؤلات الحاضرين هذه المعاناة فأول تساؤل كان من موظف يتقاضى (١٥٠) جنيها راتبا ولديه طفلان ويعمل منذ عشر سنوات ويسأل كيف يكفيه راتبه؟ وهل لدى أحد الموجودين «ومنهم رئيس وزراء سابق ود. فؤاد هاشم وزير اقتصاد أسبق ورئيس اللجنة الآن بالحزب الوطنى» طريقة تمكنه من أن ينهى الشهر بسلام؟ وثانى تساؤل جاء حول الشك فى إمكانية توفير العدالة لو أخذ بنظام الدعم النقدى فمن الممكن أن يذهب الدعم النقدى لمن لا يستحق بسهولة وتوقف بعض الحاضرين عند إعانة البطالة كإحدى ضرورات الإصلاح الاقتصادى وضماناته واقترح أحد الحاضرين أن تمنح الإعانة إلى غير القادرين على العمل والقادرين على العمل ولكن ليست لديهم فرص عمل.

وبهذه الآراء انتهت الندوة التى أدارها د. فؤاد هاشم وحضرها عدد كبير من المهتمين بالاقتصاد ومنهم د. عبد العزيز حجازى رئيس وزراء مصر الأسبق.

المنيا ـ سامي كامل :

مشكلة الخريجين في الأراضي الجديدة غرب سمالوط بمحافظة المنيا .. اصبحت مزمنة تهدأ حينا وتثور احيانا . اذا جاءت المياه انشغلوا بري الأرض ورعاية المحاصيل ، واذا تاخرت مناوبة الري ملأوا آذان المسئولين صراخا سواء في المحافظة او القاهرة او وسائل الاعلام ، بسبب ان هذه الأراضي لا تتحمل العطش طويلا .. مما ينتج عنه هلاك الزراعات القائمة .

يصرخ الخريجون متهمين أجهزة الري او شركة الوجه القبلي الزراعية ، او المزارعين القدامى المجاورين الذين يعتدون على المياه القادمة لأراضي الخريجين ، ويروون بها أراضيهم ، فلا يتبقى بعدها سوى النزر اليسير للخريجين ... وأحيانا لا يتبقى نقطة مياه واحدة !

وهؤلاء الخريجون هم ضحايا الخلاف بين الشركة وأجهزة الري . فالشركة تطلب مياها أكثر والري يقول : معندناش !! فأنتم تحصلون على ٣ أضعاف الكمية التي يأخذها الفدان في الأراضي القديمة . عليكم بتطوير طرق الري وتعميم الري بالرش !!

وقد عقدت اجتماعات واجتماعات لحل هذه المشكلة حتى يتفرغ الشباب للزراعة والانتاج ، ولكن مازال الخريجون يصرخون .. والأرض عطشى .. إلى ان استقر الأمر بالقضية أمام المجلس المحلي للمحافظة **في اجتماع عقده مؤخرا برئاسة عبدالرحمن ابو المكارم وحضره اللواء عبدالحميد بدوي محافظ المنيا وعبدالعال الجارحي امين الحزب الوطني . ناقش المجلس السؤال المقدم من العضو محمد مشرف ماضي** . حول الجهود المبذولة لحل المشاكل والعقبات التي تواجه مزارع الخريجين ، وكيفية الحفاظ على الأراضي التابعة للشركة من التعديات ؟؟

واعطيت الكلمة للمهندس احمد الصيرفي رئيس شركة وجه قبلي الزراعية فقال : مساحة المنطقة المستصلحة غرب سمالوط حتى غرب الفشن ٤٥ ألف فدان ، وبدأ استصلاحها عام ١٩٦٣ (بمعرفة شركة ايطالية) وتسلمتها شركة وجه قبلي عام ١٩٧٨ . وطبيعة التربة زلطية رملية لا تحتفظ بالمياه . ووجدنا ان المقننات المائية لا تكفي الدورات الزراعية التي فكرنا في تنفيذها . **عملنا دراسات مع معهد بحوث المياه ووزارة الري لدراسة كيفية زراعة هذه المساحات الموجودة على ارتفاع من ٢٥ الى ٣٥ مترا فوق سطح البحر اليوسفي . اسفرت الدراسات عن الحاجة إلى ٥٩ مترا مكعبا للمياه في اليوم في حالة الري بالراحة للفدان و ٢٩ مترا للري بالرش . وتم انشاء ١٢ محطة ري كبرى في المنطقة في أعوام ٨١ حتى ١٩٨٥ بتمويل ٨٢ مليون جنيه من بنك الاستثمار . هذه المحطات بدأت تعمل في فبراير ١٩٨٥ في مناطق مازوره وساقولا ثم طرفا والقمادير . حدث تحول كبير في عملية الزراعة وقمنا بتوزيع ٣ الاف فدان** على خريجي الزراعة المتوسطة والعالية ، ثم وزعنا ألفي فدان على موظفي الشركة الذين استقالوا ليعملوا بالزراعة وبعنا ١٢ ألف فدان للمستثمرين كل هذه الأراضي تنتج حاليا وبوفرة قبل ذلك لم نكن نزرع سوى ٤ الاف فدان فقط بعد زيارة الرئيس مبارك للمنطقة بدأنا مشروع توزيع الأراضي على الخريجين . كنا زمان نوزع ١٠ أفدنة أصبحت ٥ فقط حتى يتجه الخريج للمشروعات الاضافية كالانتاج الحيواني . تم توزيع ١١٨١٥ فدانا على ٢٣٨٥ خريجا . ويتبقى بعد ذلك مساحات لدى الشركة بها مشاكل في عملية الاستزراع وجار تطويرها للري بالرش .

ويضيف رئيس الشركة : بالنسبة لمشاكل الري التي يعاني منها الخريجون ، كان ينبغي توزيع اقل من ١١ الف فدان . لكن وزعنا مساحات اكبر وتمت زراعتها ماعدا ١٢٠٠ فدان . في سمالوط ، لأن محطة الري لم تكن تعمل بسبب اجراءات الصيانة ونحن في سبيلنا لحل هذه المشاكل من خلال :

- تبطين جميع المجاري المائية ، باستثمارات من الدولة على أساس ان ذلك من عمليات البنية الأساسية . وقد طلبنا من وزارة التخطيط تحويل هذه المبالغ لوزارة الري لتنفيذ ذلك بمعرفتها .
- سنقوم بتسليم محطات الري الأساسية التي تغذي المنطقة بالرفع من البحر اليوسفي .. إلى وزارة الري .
- السماح لمن اشترى أراضي مستبعدة بحفر آبار ارتوازية للري وهناك ١٥٠ بئرا تعمل حاليا .

ينتهي عرض رئيس شركة الوجه القبلي ويقف مقدم السؤال محمد مشرف ماضي ليقول : اننا نمر بأزمة اقتصادية والطريق لإصلاح الأزمة هو زيادة الرقعة الزراعية وزيادة الانتاج للحد من الاستيراد وتحسين ميزان المدفوعات . وهذه المشكلة تمس أيضا الشباب والبطالة . الشباب يمر بأزمات لانه يعاني من البطالة بعد التخرج ، والدولة معذورة لانهم زيادة عن حاجة التعيين ، واتجهت الدولة إلى تحويل طاقات الشباب إلى الأراضي الجديدة . هذه مشاكل سياسية واقتصادية وأمنية . لابد من حلها والتغلب على المعوقات . وانا اشيد بقيام مجتمع اسكاني في المناطق الجديدة ، ففي المنيا ١٥ قرية تضم ٣٦٧٠ مسكنا قديما و ٣٦٣٧ مسكنا جديدا . بالنسبة للمياه : نحن في الوادي (ندق طلمبة) فنحصل على المياه الصالحة للشرب ، ولكن هناك في الأراضي الجديدة المياه مالحة . والشبكة القديمة كانت تغطي ٢/١ المجتمع



القديم ، نريد بتجديد هذه الشبكات وعمل شبكات جديدة . بعد فترة ستترك الشركة هذه المنطقة فمن سيقوم بهذا العمل ؟؟ هل مديرية الاسكان ولماذا لا تنظم ذلك منذ الآن ؟؟

ويضيف صاحب السؤال : الكهرباء بالمنطقة حالتها مثل المياه تعبانة وكذلك الخدمات الصحية . والطرق تحتاج الى استكمال الرصف ، فبعد رصف الطريق الطلياني الذي يربط القرى .. لابد من الاستكمال .

اما عن مشاكل الرى فهناك ٤ خطوط للرى بالرش وهى لا تكفى لرى ٢٠ فدانا ! وهناك ١٤ ألف فدان تروى بالرش سلمت الشركة منها ٣٢٠٠ فدان ، اما عن الرى بالغمر فهو مشكلة المشاكل . المياه لا تصل إلى نهايات الترع ، والناس خلعت الطماطم قبل نضجها ، وايضا فيه مناوبة كويسة ومناوبة لا . والشركة تلقى المسئوليه على الرى .

وقانون الرى ١٢ لسنة ١٩٨٤ لا يجيز لشركات استصلاح الاراضى استخدام اساليب الرى بالغمر . إلى جانب ان الاراضى الجديدة مرتفعة عن اراضى الوادى وغمر الأول يفسد الثانية لأن المياه ستتسرب من الاراضى المرتفعة .

ويستأنف محمد مشرف ماضى : الشركة كان عندها ٨ الاف فدان رى بالغمر . اضافت عليها ٤ الاف فدان أخرى ووزارة الرى وافقت على مضض ، وطلبت تبطين الترع . الشركة قامت بتبطين ٥٪ فقط من الترع .

وهناك قضية أخرى وهى تعدى الاهالى على اراضى الدولة والشركة وقد وصل حجم التعديات ٥ الاف فدان ، والاهالى نزعوا ١٢٠٠ ماسورة لمحو معالم المنطقة فى مزرعة الرفعة .

وينهى صاحب السؤال حديثه

ويعلق عبدالرحمن ابو المكارم : بعض الخريجين تركوا مزارعهم بسبب مشاكل الرى والكهرباء ومياه الشرب . ثم يعطى الكلمة لفتحى على سليمان وكيل وزارة الرى بالمنيا فيقول : فى الاراضى الرملية لابد من استخدام نظم رى متطورة غير الرى بالغمر ، لأن النبات يحتاج لمياه بصفة مستمرة . **اما بالنسبة للمقننات المائية فهى فى اراضى الوادى ٢٠ مترا مكعبا للفدان فى اليوم ، وفى السنة (٣٣٠ يوما) ٦٦٠٠ متر مكعب وهذه أقصى احتياجات . وشركة الوجه القبلى تاخذ حاليا فى المتوسط وعلى مدار السنة ٥٠ مترا مكعبا للفدان فى اليوم وفى السنة ١٦٥٠٠ متر مكعب اى ٣ اضعاف الوادى . وبالرغم من هذا فان النبات لا يستفيد منها فى الاراضى الرملية لان طرق الرى غير مناسبة الشركة حاليا تطالب بـ ٨٠ مترا مكعبا فى اليوم اى ٢٤ الف متر مكعب سنويا للفدان ،** ويقال ان هذا المقنن هو الذى يحل المشكلة ! ولكن من أين لنا هذه الكمية من المياه .

البحر اليوسفى زمامه ١٢٠ الف فدان فى الوادى تستهلك ٣ ملايين الا ربعا (متر مكعب) فى حين ان أرض الشركة ٢٥ ألف فدان وتستهلك ١،٧٠ مليون متر مكعب !!

ويضيف م . فتحى سليمان : لابد من تبطين المجارى المائية لمنع اهدار المياه ، والا كان فدان الوادى يستهلك ⅕ الفدان الجديد ، رغم ان الأول يروى بالغمر . وزارة الرى صادقة فيما تقول ، ويجب عمل ابار تسحب المياه التى تتسرب إلى باطن الاراضى الجديدة واعادة الرى بها . هناك تقاعس كبير حتى فى مناطق الرى بالرش .

ويعلق م . فكرى الفار سكرتير عام المحافظة فيقول : ان الاراضى الرملية لا تظل هكذا ، بل تتحول بالزراعات المتكررة الى صفراء ، ثم طينية خفيفة . وكان يجب تقديم بيان عن التربة فى هذه الاراضى .

ويلمس عبدالرحمن ابو المكارم رئيس المجلس المحلى جانبا اخر من مشاكل الخريجين وهو الخاص بتوفير الكهرباء ويرد المهندس احمد موسى وكيل الوزارة فيقول سنتسلم شيكا ماليا من الشركة . ونبدأ توريد المعدات خلال ٦ شهور و ٦ أخرى للتركيب .

ويرفض اللواء عبدالحميد بدوى محافظ الاقليم ذلك ويطالب بتقليل المدة . ويعود ابو المكارم ويتساءل عن الاسكان ومشاكل مياه الشرب .. فيرد م . ميخائيل نصيف مدير المرافق بمديرية الاسكان : لم يكن لنا دور خلال المراحل السابقة .. الى وقت الاستعداد لزيارة الرئيس مبارك للمنطقة .. فقمنا بزيارة المنطقة وتبين ان الشركة كلفت الهيئة العامة للتعمير بتوصيلات المياه .. والهيئة العامة كلفت شركة البحيرة للتنفيذ . لم يتم شىء بالنسبة للمرشحات والخزانات هناك قرى محرومة مثل قرى ٣ و ٧ و ٨ . كتبنا مذكرات حول وجود مرشحات مياه فى بعض المناطق والتى لا يوجد بها مياه رى فكيف نعمل ؟!

ويتحدث العضو خالد فتح الباب قائلا : الموضوع يلزمه تدخل كبير من الدولة لاقتحام الصحراء الغربية والشرقية . الارض الرملية بعد ١٠ سنوات من الزراعة تصبح طينية ، فى الصحراء الغربية على عمق ٢٠ ـ ٣٠ مترا توجد مياه جوفية . نريد خطة قومية

. **ويطلب رئيس المجلس المحلى من امين شباب المحافظة مصطفى قناوى ان يتحدث امام المجلس كممثل للشباب المتضرر فيقول . هذا الموضوع تمت فيه بحوث كثيرة . مسئول الشركة حضر للجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى وتحدث . لكن .. هل سنظل نتكلم فقط !؟ الصورة غير مشرقة . نريد برنامجا زمنيا لحل المشاكل . نقول للشباب ارجعوا بيوتكم وتعالوا بعد سنة لحين حل المشكلة !! حضرنا حوالى ٣٠ ـ ٤٠ اجتماعا والوعود سمعناها كثيرا .**

وفى النهاية يضع المسئول التنفيذى الاول فى المحافظة .. اللواء عبدالحميد بدوى .. كثيرا من النقاط فوق الحروف فيقول . انا اتابع هذا الموضوع بشغف ، وهذا اول ما بحثته بعد وصولى إلى المنيا وتولى منصبى ، وقابلت وفدا من شباب الخريجين وكان المطلب العاجل خاصا بالرى واتفقنا مع وزير الرى على توفير المياه لمدة ١٥ يوما . ملخص الموضوع ان الخريجين تسلموا الاراضى بالفعل ولكن الخدمات ناقصة .. من المسئول .. هل الشركة أم الرى ام الزراعة أم الكهرباء ؟؟ نريد انهاء المشكلة حتى يستقر الشباب ويزرع . لجأت بالفعل الى د . يوسف والى لحل مشكلة الكهرباء .. وبدأ حلها لابد من تكاتف كل الأيدى لحل المشاكل من أجل الشباب ومن اجل المنيا ، ولا نجاح هذا المشروع العملاق ، ويجب كما قيل تبطين الترع لعدم إهدار المياه ، وسيتعاون الرى مع الشركة فى هذا المجال . **انتهى كلام المحافظ .**

ومازال الحوار مستمرا ..

و ... لم ينته الموضوع فقد أحاله رئيس المجلس المحلى إلى لجنة الزراعة والرى بالمجلس لإعداد تقرير عنه وعرضه على المجلس فى جلساته القادمة .

المدونة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: [illegible]

التاريخ:

الخريجون وجدوا الاراضى المستصلحة بدون ماء . والتربة لاتصلح

٦٠ ٪ من المياه تتسرب من القنوات قبل وصولها للاراضى

رئيس الشركة المستصلحة يعترف

وزعنا

في المنيا

٢٥ الف فدان والمياه تكفى «١١» الف فدان فقط

عندما زار الرئيس مبارك الاراضي المستصلحة فى محافظة المنيا . كان المسئولون قد سارعوا برش الاراضى بالشعير ، وغمورها بالماء .لتظهر امام الرئيس والتليفزيون والصحافة انها اراض مستصلحة وخضراء وبعد انتهاء الزيارة جفت الاراضى ، واحترق الشعير بلهيب الشمس وعادت الصحراء الى لونها

لم تكن الصدمة قد اصابت الارض فقط بل هزت ٢٣٨٥ خريجا من الشبان الدين اتوا لتلبية نداء غزو الصحراء فلم يجدوا سوى عقود من الورق .

اما الاراضى فهى عبارة عن هضاب صخرية لا تصلح تحطمت احلام السباب عليها .

هجر الشباب الارض ومذقوا عقود التمليك بعد ان اكتشفوا ان الراتب الشهرى والمسكن والماشيه كانت مجرد كلام . وحاصرتهم المشاكل فلا خبز ولا مواصلات ولاصرف صحى .

بعض الشبان كانوا قد حطموا مراكب العوده وفى القريه رقم ١ التقينا ببعضهم وقال لنا محمد احمد صابر رئيس الجمعية التعاونية للخريجين كنا ٦٣٥ خريجا ولم يتبق سوى ٣٠٠ خريج ومتوسط رراعتهم لا يريد على ٣٠ / لان المياه نادرا ما تصل الى الاراضى لان المنسوب مرتفع ومعظمها اراضى صحرية وزلطية لا تصلح للزراعة على الاطلاق ، وتحتاج الى معدات ثقيلة لتمهيدها وهذه المعدات غير متوافرة لشركة الوجه القبلى ..

مساحة قليلة هى التى تصلح للزراعة ، وهى المساحة التى توزعت على اللى ليهم ضهر وهو ما يؤكده عبد الاعلى عبد العال ..

مازق

اما صالح محمد سعيد فقد وقع فى مازق لا يحسد عليه بدأ بوصول خطاب اليه بالقاهرة يفيد تخصيص قطعة ارض مستصلحة له قدرها حمسة افدنة وعلى الفور باع كل بشىء وتخلى عن الشقة التى كان يسكنها بالقاهرة مقابل خلو رجل وذهب الى الارض الجديدة ليجدها فى اعماق الجبال ولا تصل اليها نقطة ماء واحدة ولا ايام طوفان نوح كما يقول

تحقيق عبدالرحيم على

وعجز عن العودة بعدما تحطمت احلامه وهو الان يعمل مع احد زملائه فى استزراع بعض القراريط القريبة من فتحات المياه .

نفس المأزق تعرض له عليوه عبد الحافظ الذى جاء من محافظة الترقية هو واسرته .

ولان المياه نادرة فهناك حرب على المياه القليلة ويفوز بالنصيب الاكبر منها الاراضى القريبة من فتحات المياه واراضى اصحاب النفوذ الذين يحفرون فتحات اضافية غير مشروعة لزيادة حصتهم من المياه ..

جانب اخر لازمة المياه يشير اليه مسئولو الرى وهو تسرب حوالى ٦٠ ٪ من المياه فى الرمال عبر القنوات غير المبطنة والرمال التى لا تحتفظ بمياه الرى ، وفى اراضى الشركة بشوشه هناك مشكلة ارتفاع ارض الوادى الزراعية بمسافة تتروح بين ٢٥ الى ٣٥ مترا على ثلاثة منحدرات وتتعرض هذه الارض للبوار لهبوط المياه من الاراضى العلوية ..

الخبراء يؤكدون ان الاراضى الرملية لايمكن ريها الا بالرى المتطور (الرش او التنقيط) ومع ذلك تصر الشركة على الرى بالغمر ويؤكدون ان ٤٠ ٪ من المياه تضيع قبل وصولها الى الاراضى والسبب هو عدم تبطين الترع ويحتاج الفدان الى ٢٤ الف متر مكعب سنويا ، واراضى الشركة مساحتها ٢٥ الف فدان ولهذا تحتاج من المياه ما يكفى لرى ٨٥ الف فدان وبالاضافة الى هذا الهدر فى المياه فان ملايين الجنيهات تضيع على انشاء محطات لرفع هذه الكميات من المياه وكان يمكن صرفها على تطوير نظام الرى

مواجهة

واجهنا المهندس أحمد الصيرفى رئيس مجلس ادارة شركة الوجه القبلى الزراعية المسئولة عن استصلاح هذه الأراضى وقال لنا : ان الشركة تسلمت هذه المساحات فى سمالوط ومنطقة غرب الفشن ، ومساحتها ٤٥ ألف فدان منذ عام ٧٨ ، وجاء فى الدراسات السابقة أن الأراضى

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٠



للبحوث و التدريب و المعلومات

تحتاج لكميات بسيطة من المياه ، ولهذا أنشأنا ١٢ محطة رى كبرى فى المنطقة (رى بالغمر) فى المدة من عام ٨١حتى عام ٨٥ تكلفت ٨٢ مليون جنيه ، وقمنا باستيراد المعدات من الخارج ، وبدأنا التشغيل عام ٨٥ بمنطقة مازوره وساقولا ثم طرفا والقمادير ، وبعد زيارة الرئيس مبارك وزعنا الأراضى على الخريجين .

وعن المشاكل ..

بالطبع أعترف أن هناك مشاكل أهمها الرى ، ومع أن المياه لا تكفى لزراعة ١١ ألف فدان ، فقد وجدنا اقبالا من الخريجين على استصلاح الأرض ، فوزعنا كل المساحات المتاحة تحت أيدينا (٢٥ ألف فدان) ونحن فى طريقنا لحل هذه المشاكل بثلاث طرق :

● **أولا : تبطين جميع المجارى المائية بالشركة بواسطة استثمارات من الدولة على أساس أنها من البنية الأساسية .**

● **ثانيا** : عدم التصرف فى الاراضى المستبعدة حتى لا يحدث ضغط على مياه الرى .

● **ثالثا** : المحطات الأساسية التى تغذى المنطقة جارى تسليمها للرى لادارتها ادارة موحدة ومنظمة عبر هندسة رى خاصة بها .

أما بخصوص الاراضى الصحراوية فنحن فى سبيلنا لاستصلاح أراضى بديلة نعطيها للخريجين الذين يملكون أراضى من هذا النوع والمرتبات جارى تسليمها وقد استلم الخريجون حتى شهر مارس .

● أما رؤوس الماشية فلن يتم تسليمها قبل التأكد من استقرار الخريج فى الأرض .

وأستطيع القول أنه بحلول شهر سبتمبر القادم أى فى موسم الشتاء ستختفى شكوى الخريجين الخاصة بالرى والخدمات .

أما بخصوص زيادة خطوط الرى بالرش لانها لا تكفى الاراضى التى تروى بهذا الشكل فهذه مسألة تأخذ وقتا كبيرا وميزانية أخرى وتحتاج الى اتفاقات مع مصانع وزارة الدفاع والانتاج الحربى وقد وعدنا الدكتور يوسف والى بالتدخل لحل هذه المشكلة .

ونلتقى برئيس المجلس القروى شلابى شعراوى صالح لنعرف كيف يواجهون المشاكل اليومية للخريجين مثل الخبز والمواصلات فيقول : نحن فى طريقنا لحل مشكلة الخبز بتشغيل المخبز النصف آلى ، كما وعد اللواء محمد فوزى رئيس مدينة سمالوط بتوفير أكثر من أتوبيس لأكثر من ميعاد فى اليوم ، أما المشكلة الخطيرة فهى الرى ، والحل المؤقت لها هو تبطين الترع ، وزيادة محطات رفع المياه ، أما الحل الجذرى فهو تغيير نظام الرى الى الرش والتنقيط بدلا من اهدار هذه الملايين .

وفى نهاية جولتنا التقينا باللواء عبد الحميد بدوى محافظ المنيا فقال لنا : لقد كانت هذه المشكلة أولى المشكلات التى دخلت مكتبى فور وصولى الى المنيا حينما طلب بعض الخريجين مقابلتى وعرضوا على الموضوع .

وقد قمت بعقد عدة اجتماعات مع المسئولين عن جوانب المشكلة وقمنا بوضع حلول عاجلة وحلول آجلة لها . كما التقيت مع الخريجين بقرية التقدم ناقشنا فيه كل شىء وتم عقب هذا اللقاء تشكيل لجنة من مسئولى الرى وادارة الميكانيكا وشركة وجه قبلى الزراعية وذلك لحصر وازالة التعديات ومنع وصول المياه للاراضى المستبعدة واعطاء أولوية للاراضى البعيدة عن الماء .

ونحن الان جميعا تنفيذيين وغير تنفيذيين نبحث عن حل جذرى للمشكلة .

ونخرج من مكتب السيد المحافظ والتساؤل الذى أثارته معلومات خبراء الرى مازال ينخر فى أذهاننا .

فأين كان المسئولون عن التخطيط ودراسات الجدوى للمشروع وأين كان المسئولون عن الرى وشركة وجه قبلى الزراعية أثناء ارتكاب هذه الجريمة وتكليف الدولة ملايين الجنيهات لا طائل من ورائها وخاصة أن هذه المعلومات كما يقول المسئولون بالرى تدرس لطلبة كلية الزراعة فى الجامعات المصرية فى علم الأراضى ثم كيف طاوعتهم ضمائرهم للاستمرار فى هذه التمثيلية واختتامها بفصل تسليم الأرض العطشى والصخرية للخريجين فى حفل مهيب يحضره رئيس الجمهورية شخصيا .


للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : .... الأهرام

التاريخ : .... ٢٧ يوليو ١٩٩١

الاجتماعية فنجد مشكلة التقليد والمحاكاة ومشكلة استعجال نتائج الجهد وبالنسبة للشباب الذى لايعيش المرحلة لذاتها ويطلب اشياء قد لايكون له الحق فيها وهناك من الشباب من يحاول ان يصل سريعا على اكتاف غيره وهناك من يحاول ان يصل عن طريق اجتهاده وعمله واعتماده على ذاته ناظرا

الى امكاناته وطاقاته والمشكلة هنا ان الشباب قد لايجد عمل لسد اشباع احتياجاته الاساسية .

ويؤهله الى مستوى معيشة افضل وعلى الشباب احد الامرين اما ان يصبر ويحاول ان يتكيف او يتمرد او يخرج خارج الدولة ويبدا يستجيب للنداءات الغربية .

ويقترح عادل ادهم وكيل وزارة القوى العاملة احد الحلول التى تسهم فى اتاحة الفرصة للشباب للعمل وهو خفض سن الاحالة للمعاش الى سن ٥٥ عام (خمسة وخمسون عاما للرجال وخمسون عاما للسيدات) وذلك يكون اجباريا مع ضم المدة لهم مدة خمس سنوات من الخدمة مع علاوتين على الا يحتفظ بالدرجة الخاصة به طبقا للسن الستين وبالنسبة ايضا للعاملين بالخارج فانه يقترح ان يكون اقصى حد للاجازات ست سنوات اجباريا وبذلك

يعطى فرصة للاخر واذا زادت فترة غيابه عن العمل عن ست سنوات فانه يترك العمل ولايعيش فى القطاع العام والحكومة وهذا مما يضطره للعمل فى مجال العمل الخاص وذلك يتيح الفرصة للجميع من الشباب ومن العاملين للعمل فى اتاحة الفرصة ايضا للعمل بعد الظهر مع وضع رقابة على الذين يعملون

ويشغلون وظيفتين كما انه ينادى بالعودة الى اخلاقنا وقيمنا الجميلة

وذلك لايمان بعقيدتنا السمحاء والبعد عن كل بدعة تحاول ان تسلل الينا من الغرب والبعد عن كل تقليد اجنبى فيه الاساءة الى تقاليدنا العريقة ويحاول

تشويه سمات اخلاقنا فنحن نريد المزيد من الاهتمام بلغتنا العربية وضرورة الاهتمام بالعلم كما ننادى بتدريس اللغة الانجليزية فى المدارس الحكومية فى الصفوف الاولى للمدرسة ونستفيد من علاقتنا بالدول الاجنبية وارسالها

الينا مندوبين لتعليم اللغة الانجليزية لطلاب المدارس وحول استفادتنا

بعلاقاتنا مع الدول العربية الاسلامية لحل مشكلة البطالة يعرض علينا الدكتور محيى الدين عبدالحليم رئيس

قسم الصحافة والاعلام بجامعة الازهر . اهم الحلول التى يمكن ان تسهم فى القضاء على هذه الظاهرة هو تحقيق الوحدة الاسلامية وان العالم الاسلامى فيه المتسع الكثير ويضم مساحات هائلة بها ثروات غير مستغلة فمعظم الثروة

الطبيعية فى العالم نجدها فى باطن الارض الاسلامية وان اكبر احتياطى للنفط فى العالم موجود فى البلاد

الاسلامية واكبر فرص الاستثمار فى العالم موجودة فى البلاد الاسلامية واكبر سواحل العالم هى فى البلاد الاسلامية كل هذه تعد فرص لو استثمرت من خلال التكامل ونبذ كل اسباب النفور بين البلاد الاسلامية

وتحقيق مبدا الايثار والقضاء على الاثرة والانانية والتسلط لو تحقق كل هذا لوجدنا ان الامة العربية الاسلامية تاتى على راس امم العالم ثراء وعلما وقوة ولم نجد من يهاجر منها الا اليها كما كان فى السابعة هى الامة الاقوى والاغنى والافضل دائما وحول تذليل

بعض المشاكل التى قد تواجه بعض شبابنا المفكر الذى يواكب طريق العلم يقترح علينا المستشار محمد محمود مرسى شحاته وكيل هيئة قضايا الدولة باحد الحلول التى تواجه بعض شبابنا

العلماء فهو يقول اننا ينبغى ان نبدا بطالب العلم ونيسر له السبل للنجاح العلمى والسير فى طريقة العبقرية والابداع وان نجتهد فى حل مشاكله الاجتماعية التى قد تعرقل استفادته بالعلم والمعرفة وتعوق وصوله الى قمة النجاح . ينبغى ان نعمل على تشابك الايدى العربية والاسلامية وتساهم

ايضا البنوك العربية والاسلامية فى تقديم العون للعلماء والمبدعين ونظل دائما شعب ذات حضارة وللعلم منارة

ويبين لنا بمفهومه الدكتور عبدالعزيز سالم استاذ التاريخ الاسلامى والحضارة الاسلامية ومدير

معهد دراسات البحر المتوسط المقصود لهجرة بعض الشباب المفكر ذى العقول المبدعة الى الخارج فيقول ان المقصود بهذه الهجرة انشاء مراكز علمية فى البلاد العربية والاسلامية بايدى مصرية قبل اى اعتبار اخر وان هذه

الدول فى العادة كانت محتاجة الى المعرفة والعلم الصحيح وكان اعتمادها قاصر على الهيئات العلمية الاجنبية مما يتداخل معه عوامل قد لاتتفق نتائجها مع الهدف الذى نسعى اليه وهذا هو

الاعتبار الاول فى هجرة العلماء المصريين الى البلاد العربية والاسلامية والاعتبار الثانى هو اقتصادى لان كانت

هذه البلاد العربية تعرض مكافات سخية خيالية بالنسبة لما يتراتبه

الاستاذ المصرى فى بلده وفى ذلك اغراء له بالانتقال الى هذه البلاد للافادة الاقتصادية ومما لاشك فيه ان هناك اهمية فى هجرة علمائنا الى الخارج تظهر فى زيادة الدخل القومى للعملات الصعبة فى مصر .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٩ يوليو ١٩٩٠

وزير التعليم يحاور شباب جامعة الأسكندرية علينا التصدي لمشكلة البطالة والعمالة ومشكلة دخل الجامعة



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٩ يوليو ١٩٩٦

كم اضاعف التعقيد تعقيدا فاقول ان من هموم الشباب التي يفكر فيها ويتحمل اعباءها هو الشباب قبل مرحلة الجامعة ، ويطوف في اذهان بعض الشباب انه من اجل حل مشكلة العمل او البطالة بين الشباب فان هناك بعض التفكير في تقييد دخول الجامعة (هكذا يدور في بعض الأذهان) .

علينا عندما نتصدى للحديث عن الجامعة والشباب ان تكون هاتان المشكلتان (مشكلة البطالة والعمل ومشكلة دخول الجامعة) هما سبب الحديث ، والواقع ان الحديث عن هاتين المشكلتين يقتضي تفكيرا جديدا هو تفكير عالم التسعينات ، لقد كنا نتحدث في عالم الستينات والسبعينات عن معنى التنمية (تنمية البلاد) وبالتالى ايجاد فرص العمل التى تخدم هذه التنمية من مفهوم مادى بحت يقترن بالتقدم التكنولوجى والتقدم الاقتصادى ، ووفقا لهذا المفهوم (وهو التقدم الاقتصادى والتقدم التكنولوجى) قسم العالم الى عالم اول وعالم ثان وعالم ثالث واصبحت بلاد العالم الثالث هي البلاد المختلفة اقتصاديا وتكنولوجيا ، ومن هنا فان مصر وافريقيا والبلاد العربية واسيا وغيرها يطلق عليها بلاد العالم الثالث ،ويطلق عليها اسم بلاد الدول النامية ، ويقول البعض بغير استحياء البلاد المختلفة .

هنا يكون التقسيم والاسماء من زاوية ان التنمية تعني التقدم التكنولوجي والتقدم الاقتصادى ، هذا المعنى ينحسر الان لكى يظهر مفهوم جديد للتنمية غير مرتبط بالتقدم التكنولوجي او بالتقدم الاقتصادى ، وانما مفهومه هو كيفية ممارسة حياة احسن للانسان .

ان هذه الكيفية كانت مرتبطة في ذهن الناس بالثراء والسلع الاستهلاكية وغيرها فمن يركب سيارة مرسيدس او سيارة شيفروليه ومن يتاح له ان يكون لديه تليفون بالسيارة وغير ذلك من تقدم تكنولوجي يقال عنه انه متقدم ، والدول ايضا تقسم وفقا لهذا .

وهناك مفهوم جديد للتنمية هو تحسين كيفية الحياة الانسانية بمعنى انه لكى يكون عندى تنمية ليس مرتبطا بان يكون عندى ارتفاع اكثر في الموارد المادية وانما يكفي ان اكون قادر بنوع من التعليم والثقافة ان احسن كيفية الحياة الانسانية رب انسان يكون اكثر سعادة يسكن ستوديو صغيرا يجد كل احتياجاته الضرورية واكثر سعادة من انسان يسكن قصرا تثقل جفونه بالهموم والمشاكل ، الاول لديه تكنولوجيا والثانى يعيش مع التكنولوجيا ، ذلك مثال صغير ، ولذلك قيل بحق ان تقسيم العالم الى دول عالم اول وعالم ثاني وعالم ثالث سوف يحطم اليوم بعد نفس فكرة التكنولوجيا وعيوبها بعد ان اتضح ان هذه الوسائل التكنولوجيا ادى الى اضرار في العلاقات الانسانية وعدم تكيف الحياة الاجتماعية معها وانتهاك اسرار الناس بسبب التقدم التكنولوجي الى غير ذلك من عيوب اجتماعية مفرطة ، فلم يعد الان التقدم التكنولوجي يعني بصورة حتمية ولازمة ان الانسان يكون اكثر سعادة .

ان كل من التقدم الاقتصادى والتكنولوجى هو من اجل سعادة الانسان ، فلذا كانت سعادة الانسان لاتتحقق بالضرورة من التقدم الاقتصادى والتقدم التكنولوجي ، فعلينا ان نبحث عن وسائل تنمية تحقق هذه السعادة ، لهذا قيل ان دول العالم الاول ودول العالم الثاني تحتاج الى تنمية بالمفهوم الجديد .

اذا توجهت الى الولايات المتحدة الامريكية مثلا في بعض ولاياتها او توجهت الى ستكهولم او الدانمارك او غيرها او دول اسكندنافية او بعض مناطق في انجلترا او فرنسا والمانيا حيث التقدم التكنولوجى فانه ليس بالضرورة ان تجد الناس سعداء وانما كيفية الحياة مرتبطة بمسائل ثقافية ومسائل تعليمية ذات بعد سأوضحه الان .

اليوم الشباب الذى يتخرج من الجامعة يريد ان يعمل ولكن اى عمل سيحتاج اليه ؟ ان العمل الذى انتم اليوم تدرسون من اجله قد يختفي غدا او قد تختفي مقوماته غدا ، بل ان المعلومات التي تدرس اليوم قد تكون معلومات قديمة غدا ، فهل انتم تتخرجون من اجل لن تعملوا بالمعلومات التي تدرسونها ؟ هل الجامعة مهمتها ان تكون مصنعا للمتخصصين ؟ كان يقال ذلك قبل عندما كان المفهوم السائد ان التنمية لها معنى اقتصادى وتكنولوجي فقط . فكان يراد من الجامعة في عالم الستينات والسبعينات واوائل الثمانينات ان تخرج مهنيين يعملون من اجل التقدم الاقتصادى والتقدم التكنولوجي ، ثم تغيرت الحقيقة على الثورة الصناعية الثالثة ، والتى يسميها البعض عصر مابعد الصناعة .

عندما ظهرت فكرة الاتصالات وثورة المعلومات واصبح الان كل هذا الكلام فارغا لان هذه المهن التي تعد لها الجامعة تختفي وتتغير ، اذن من الذى يستطيع ان يعيش في عالم الغد ؟ هل الذى اخذ مجرد

٠٠٠٤٠٣٩



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٩١

معلومات ومعارف فقط ؟ ام الذى تسلح بقدرات مرنة وتسلح باتجاهات تمكنه من ان يشكل نفسه وبسهولة امام اية مهنة جديدة يمكن ان تظهر فى العصر القادم ، هناك قول قديم لافلاطون « ان الحياة بغير تفكير لاتعد حياة بالنسبة للانسان » اذن الذى يريد ان يحيا يجب ان يستطيع التفكير ،

ومهمة الجامعة لا ان تخرج مجرد متخصصين او متعلمين ومهمة الشباب لا ان يتخرج من الجامعة حافظا كتابا وانما ان تكون لديه قدرة على التفكير وبذلك يستطيع ان يشكل نفسه وبسهولة امام اى تغير فى المهن بل لايشعر ابدا بالاحباط والياس لانه لن تكون قيمة اي المعاني

التي تحركه جامده حبيسه ، فعدى يدخل كلية معينة ورسم فى ذهنه املا معينا لكى يتخرج تحقيقا لهذا الامل فانه يكون متعسفا مع نفسه اذا لم يستطع ان يكون مرنا وان يشكل اماله وفقا لعالم المستقبل وان تكون طموحاته غير جامدة وهذا يتطلب من الشباب ومن الجامعة ومن قطاع التعليم عبئا كبيرا ، اذا اعطت المناهج التى تدرس مجرد معلومات فقط فهى لاتنفع .

ان التعليم الذى يعطي للحصول على ورقة هي الشهادة هذا التعليم هو الذى يؤدى الى البطالة التى تشكون منها . انكم عندما تتخرجون وتكون لديكم قدرات مرنة ومعلومات يمكن تشكيلها وتغييرها بسهولة ، هنا بسهولة ايضا يمكن ان نعيش فى عالم متغير وهنا هذا العالم المتغير اى المستقبل ، من الذى يستطيع تحديده ؟ هل المستقبل سنحدده بالصحراء او بضرب الودع ؟ ان هناك كما تعلمون التنبوء العلمي وهذا ليس مهمتكم انتم .

مهمتنا نحن رجال الجامعة عندما ندرس لكم ، لاندرس علوم الماضى ، علوم الماضى تدرس كمقدمة للربط بينها وبين علوم الحاضر والمستقبل ، ولذلك انتم كشباب عندما اتحدث معكم واتكلم عن واجباتكم اتكلم فى نفس الوقت واجبنا نحن تجاهكم وهذه مسئولية التطوير .

ان الذين تتعالى صرخاتهم عندما تقدم لهم معلومات جديدة او عندما تقدم لهم مناهج جديدة او عندما تطلب منهم متطلبات جديدة فى التفكير هم فى واقع الامر يعلمون اننا لانخرجهم لعالم اليوم ، بل العالم الغد ، وكلما استطعنا ان نتنبأ بالمستقبل ونعطى لهم معلومات تصلح للمستقبل والتفكير الذى يصلح لمستقبل هنا يكون نظام التعليم امينا ووفيا لامال الشباب ، فلا يخرج الشباب فيقابل صدمة الحياة ولايستطيع ان يتكيف معها .

ان الشباب الذى يعلم قدرات ويعلم علوم المستقبل هو الشباب القادر على التحرك بغير صدمات فى عالم الغد ، وهنا اقول : كيف نستطيع ان نعيش وامامنا اميين وصلوا الى حوالى ٥٠٪ من الشباب ؟

ان الامية تنتشر فى العالم كله بل ان الامية تزيد زيادة خطيرة لغاية استطيع ان اقول اجتمع مؤتمر فى تايلاند وتحدث عن الاميين واذا بنا نصدم بان الاميين عددهم اقترب من مليار اميا فى العالم وهو ازدياد ، ولكن هنا لى معكم وقفة .. هل اتيت للتحدث معكم عن محو الامية ؟

ولكنى اقول لكم ان هناك معنى جديد لامية فلا توجد علاقة حتيمة بين الامية والجهل ، فرب متعلم حاصل على الليسانس هو امى بالنسبة للمستقبل ، ورب جاهل (بمعنى ان ليس لديه معرفة) ليس اميا ، هنا لابد ان نعرف اننا عندما نتحدث عن الشباب والمستقبل احدد معنى الامية هنا بمفهوم وظيفى يتفق مع القدرة على الحياة فى عالم المستقبل .

اليوم هناك متعلمون اميون وهناك جهلة غير اميين والجهلة هنا بمعنى عدم التعلم . ما الذى ادى الى وجود هذا المفهوم اليوم ؟ لم يجرؤ احد ان يقول هذا الكلام قديما ، لان اليوم يوجد لدينا مايسمى بوسائل الاتصال ، ووسائل الاتصال ليس فقط عن طريق الراديو والتليفزيون وغيرها ، بل ان الاتصال بين الناس وتبادل الثقافات ادى الى ان هناك جهلة غير اميين ومتعلمين اميين فى المشكلات العامة وغيرها .

وهذا ادى الى وجود تحدى اخر امامكم وهو كيف تتخرجون متعلمين غير اميين ؟ ان الشباب الذى ينكب كل الانكباب على العالم الكتب وعالم التحصيل ويجهل المحيط الثقافى الذى يعيش فيه والذى جاء منه والذى يخدمه سيصاب بصدمة كبرى عند المستقبل وهنا للاسف الشديد يوجد بين شبابنا مانسميه ابالتخلف الثقافى . مامعنى التخلف الثقافى ؟

ساروى لكم رواية صغيرة ، هذه الرواية هي جزء من حديثى .

ان بعض الشباب كانوا يركبون سفينة وفجاة ضلت السفينة الطريق ثم وجدوا انفسهم فى جزيرة ، فعاشوا فى الجزيرة عشرين عاما ، ياكلون من خيراتها ، ثم جاءت طائرة او سفينة فانقذتهم ونقلتهم الى بلادهم ، كانوا يعيشون فى الجزيرة بتقاليدها مع اناسها عشرين عاما ثم توجهوا الى بلادهم فوجدوا تقاليد جديدة وحياة جديدة وعلوما جديدة ، فاتهموا الناس بالضلال .. الناس الذى عادوا اليهم ـ واتهموهم بالجهل لان هناك هوة بين تفكيرهم الذى تجمد فى عالم الجزيرة عشرين عاما وتفكير هؤلاء ، وذلك يشبه الشخص الواقف ساكنا وفجاة يركب مركبا متحركا فيصاب بالدوار لانه انتقل من عالم السكون الى عالم الحركة السريع ، هذا الدوار هو الذى اصاب عالم الجزيرة عندما ذهب الى العالم الآخر الذى اتى منه ، هذا مانسميه بالتخلف الثقافى ، وللاسف موجود بين شبابنا .

من اين ياتى هذا ؟

ان بعض الشباب ينغلق على نفسه ولايعرف مايدور من تقدم فكرى وتقدم فى القيم وتطور فى الحياة الداخلية والخارجية فيقيس الامور بمقياسه هو حيث تجمد فكره فيتهم الاخرين المتطورين بالجهل والجنون والتطرف بانهم لايفهمون ، بينما هو المتطرف اذ وقف ساكنا ولم يعش ولم يعرف ان الحياة كلها متغيرة ، وان اجدادنا كانت لهم حياتهم وان لنا حياتنا لاننا نعيش من اجل عالم المستقبل .

اليوم ونحن نقول للشباب تعلم قدرات وانظر للمستقبل وكن مثقفا وقيمك الثقافية متطورة .. من اين ياتى ذلك ؟

ان شباب الجامعة امانة نتحملها نحن ولايجوز ان نقصر تجاه شبابنا ، ولهذا فانا اشكر جامعة الاسكندرية لعقدها هذا اللقاء ، ان مثل هذا اللقاءات تحرركم بعض الشيء من قيود التخصص الذى تعيشون فيه ، ذلك ان الجامعة لاتكون جامعة الا اذا استطاعت ان تحدث تكاملا بين المعارف وان تكون رسالتها جامعة .

ان الجامعة التى لاتعرف الا تخصصات محددة ليست جامعة ، فكلمة جامعة هنا تعنى الجمع بين المعارف والتكامل بينها ، اننا نريد من الجامعة لكى تكون جامعة ان تكون المواد التى تدرس لكم فيها تبيعية وليست منفصلة عن بعضها ، اى ان كل مادة متكاملة مع غيرها وان يكون هناك مايسمى بالتكامل بين المواد (كل مادة تابعة لغيرها) بل ان كلها متربط بالحياة ، بل لايكفى هذا ، ان امثال هذه الاهتمامات كلها تجعل الجامعة



تؤدى دورها كجامعة . والجامعة لن تستطيع ان تؤدى هذا الدور الذى هو من رسالتها الا بالبحث العلمى .

لقد ظن البعض ان الجامعات لانها فقيرة فى مواردها فان البحث العلمى يمكن ان يتم خارج الجامعة ، واقول ان الرسالة الحقيقة للجامعة هى البحث العلمى والبحث العلمى كما تعلمون اما بحث اساسى حر من غير اهداف ، واما بحث اساسى باهداف بمعنى موجه ، واما بحث تطبيقى بمشاكل معينة من مشاكل التنمية ، الذى يمكن ان يؤدى بكم ويتحقق لكم هذا التكامل بين المواد مع النظرة الثقافية الشاملة هو استمرار البحث العلمى فى مشكلاتكم المتغيرة .

وهنا يمكن ان يثور السؤال الاخيرة .

عندما تطلب نقابة الاطباء تقليل عدد الطلاب المقبولين بكلية الطب ، وبالمثل تفعل نقابة المهندسين ونقابة المحامين ونقابة الصيادلة .

ايها النقباء وايتها النقابات عليكم ان تمدوا يد العون الصيادلة للشباب وان تمدوا يد العون للجامعة لكى تؤدى رسالتها ، لن يكون حل مشاكل الشباب بالاغلاق الجامعة امامهم ولابتقليل الاعداد المقبولة بالجامعات ، انما يكون حل مشاكل الشباب عن طريق احداث تطوير جذى فى التعليم فى مؤسساتنا التعليمية ذلك انها عندما تؤدى الى وجود التنويع الذى يسد الاحتياجات الاجتماعية ، ولايكون بايجاد انماط جامدة للتعليم ، انما الانماط الجامدة للتعليم هى التى ادت الى القول باننا لانؤيد هؤلاء المتخرجين ولكن المزيد من الانماط المتنوعة للتعليم يمكن ان يؤدى الى تنويع واختلاف فرص العمل .

ثانيا : الاقلال من الاهتمام بالشهادة ، كلما قل الاهتمام بالشهادة كلما امكن للجامعة ان تتحرر وان تعطى الشباب معارف وان يقبل الشباب على هذه المعارف بصورة اخرى ويوم ان فرص العمل لاترتبط بالشهادة سوف يذاكر التلميذ بصورة مختلفة لانه سيعرف ان هذه الشهادة وحدها لن تعطيه العمل وانما مستوى المعرفة ومستوى القدرة الذى حققه هو الذى سيوجد له العمل اذن :

١ - تنويع التخصصات والمواد

٢ - عدم الربط بين الشهادة والعمل

٣ - مزيد من الدراسات التكميلية للشباب وخصوصا فى المعاهد المتوسطة لكى تعطيهم المعلومات المتطورة .

لقد كانت الجامعة فيما مضى يقال انها تعطى مناهج من اجل العمل اليوم الجامعة تعطى مناهج من اجل القضاء على وقت الفراغ ، وهذا ماقاله الاستاذ الدكتور محمد سعيد عبدالفتاح عندما تحدث عن التعليم عن بعد .

ان التعليم النظامى الذى يتم داخل المدرجات هو تعليم من اجل العمل ، ولكن هناك وقت فراغ لدى الشباب الذى لم تتح له فرص التعلم ، وهناك وقت فراغ للشباب الذى يريد تحسين اوضاعه العملية والمهنية فلديه وقت فراغ ، الجامعة لاتعلم فقط من اجل وقت العمل وانما تعلم من اجل سد وقت الفراغ ، لهذا فان نظام التعليم المفتوح او نظام التعليم عن بعد هو الذى يعطى مناهج تكفل التعليم المستمر .

لقد تحدثت الان عن الدراسات التكميلية ومن صورها التعليم المستمر المفتوح عندما اقف عند مرحلة معينة من التعليم ولا استطيع تكميلها ، فالجامعات اليوم وفى مقدمتها جامعة الاسكندرية ، لم يات الى اى اخطار سوى من جامعة الاسكندرية ، منظمة مناهج جامعية للعلمى المفتوح ، ليس الطالب فى حاجة للذهاب الى الجامعة وانما يتلقى المحاضرات اما عن طريق الفيديو كاسيت واما عن طريق المراسلة واما عن طريق قناة تليفزيونية ثم يلتقى الطلاب فى كل فترة باساتذتهم لكى يسالوهم ويتناقشوا معهم وهذه الدراسه تكون فى موضوعات معينة متقدمة تعطى معلومات اكثر تحديدا مما يتلقاه الطالب الاكاديمى العادى وهى اكثر ارتباطا بعالم العمل المتغير ، يمن على هذه الصورة ان تكون



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٩ يوليو ١٩٩٠

الجامعة قد ادت رسالتها بصورة امينة ، رسالتها التقليدية ورسالتها الجديدة لمواجهة عالم متغير تتغير فيه فرص العمل وتتغير فيه القدرات .

وآتى في النهاية للاجابة على المشكلتين التين طرحتهما في بداية حديثى .. هناك قول يقول ما اعظم ان تكون شابا ، مامعنى ذلك ؟ معناه ما اعظم ان تكون ممتلئا بالحيوية والامل والعزيمة والطموح .

اذا تحدثنا عن مشكلة العمل اقول انها مرتبطة ليس فقط بتوافر الفرص الاقتصادية وانما بما تحليتم به انتم من قدرات فبالتفكير تمكنكم من التكيف مع حاجيات المجتمع الجديدة وهو مايفرض علينا وعليكم أن نعمل . نحن نطور تعليمنا وانتم تطورون انفسكم ايضا . المشكلة الثانية عن الاعداد المتزايدة . الاعداد المتزايدة لايكون حلها ابدا باغلاق الجامعة في وجوه الشباب . وانما كما قلت حلها في تطوير تعليمنا وفي فتح مجالات التعليم المفتوح وغير ذلك من الدراسات التكميلية وبهذه الصورة لاتخرج الجامعة عاطلين وانما تخرج الجامعة من يستطيعون الحياة في عالم المستقبل .

لقد اردت في فكرى هذا ـ الذى صدرت بمفهوم جديد للتنمية ـ ان ازيل بعض الغبار الذى لايزال عالقا بالاذهان عن ضرورة البحث عن التقدم الاقتصادى والتكنولوجى ظنا منا ان ذلك هو مفتاح السعادة ، بينما ظهر في الدول المتقدمة انه مفتاح الشقاء لهذا نجد العالم الان بعد ان تكلم كثيرا عن النظام الاقتصادى الدولى وان الدول الكبرى تعطى تكنولوجيا للدولة الصغرى بدا يتكلم عن النظام الثقافى الدولى، ان الدول الصغرى الفقيرة لديها تقاليد وعندها ثقافات ليتها تنقلها الى الدول الكبرى التى ليس لديها قيم او ثقافات .

في النهاية لقد اردت بحديثى هذا ان اعطى الشباب بعض الاتجاهات الجديدة التى تعينهم على صياغة مستقبلهم وتفكيرهم ، وان اشد على ايديهم قائلا لهم انتم شباب وما اعظم ان تكونوا شبابا . وفقكم الله وجعلكم شبابا دائما حتى بعد ان تصبحوا كهولا لان الشباب هنا له معنى هو الحيوية والعزيمة والقدرة .



تعيين بعض الخريجين استثنائيا للعمل بالتدريس وبصحة محافظة الجيزة

كتب ـ هيثم سعد الدين :

اصدر السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب عدة قرارات بتعيين الخريجين من تخصصات مختلفة استثنائيا لسد العجز في بعض الوظائف طبقا لحاجة الجهات الطالبة التي ستقوم بدورها باخطار هؤلاء الخريجين بخطابات مسجلة

وتتضمن القرارات تعيين خريجي ليسانس الآداب ، شعبتي تاريخ وجغرافيا ، دفعات ٨٤ وما بعدها للعمل بوزارة التربية والتعليم لسد العجز في وظائف التدريس بأقدمية من ٣٠ يونيو الماضي ،

وتعيين دفعة استثنائية من حملة المؤهلات العليا من ابناء محافظة الوادي الجديد للعمل بديوان عام المحافظة والوحدات والمديريات التابعة لها من خريجي الجامعات دفعة ٨٤ وما بعدها وحملة بكالوريوس الهندسة دفعة ٨٣ وما بعدها للعمل بمديرية الشئون الصحية بمحافظة الجيزة باقدمية من اول اغسطس الحالى ،



المصدر: وطنى

التاريخ: ٥ أغسطس ١٩٩٠

للبحوث و التدريب و المعلومات

أحلام الشباب .. ومن يغتالها ؟

هم مجموعة من الشباب والشابات يزيد عددهم على الثلاثين تخرجوا من الجامعة من كليات مختلفة . لكل واحد منهم قصة كفاح تختلف او تتشابه مع غيرة . بعضهم جاء من الريف وبعضهم من محافظات قريبة او بعيدة عن القاهرة جمعتهم ندوة عقدت لمناقشة مشكلات الشباب وامانيهم واحلامهم . كان حضورى لها صدفة ودون تخطيط ، التقيت فى الطريق بابنة صديقة عزيزة لى ، ووجدتها دون مقدمات تدعونى الى ان اذهب معها لحضور هذه الندوة ، فبالتاكيد الموضوع سوف يجذبنى ويشد اهتمامى . ووجدتنى ادخل معها الى مكان الندوة ، واتابعها الى نهايتها .

من خلال ما سمعته وشاهدته ، تعرفت على مواطن الالم والمعاناة التى يعيشها شبابنا واولادنا من الجنسين . معظم الحاضرين كانوا من الطبقة التى نطلق عليها الطبقة المتوسطة . الطبقة التى تعانى وتخضع لضغوط عديدة وتتعلق باهداب الامل متطلعة الى مستقبل افضل ويمكن ان نسميها الطبقة المستورة التى تحاول ان تظهر دائما بانها على ما يرام . كل اسرة فيها ترى ان اولادها هم ثروتها الحقيقية ، وغناها الكامل . وكل اسرة مستعدة ان تجوع ، وان تكتفى بوجبة واحدة ، وان تستغنى عن كل الكماليات وبعض الضروريات ايضا من اجل ان تعلم اولادها ، من البنين والبنات على حد سواء . وان تسلحهم بسلاح العلم والشهادة ، السلاح الوحيد الذى يواجهون به الحياة ، ويعيشون به المستقبل . معظمهم لا يمتلك ثروة او جاه او حسب او نسب او مكانة مرموقة يمكن ان يستند اليها . الدراسة والشهادة هى الامل والسند . وبعضهم لولا مجانية التعليم ما استطاع ان يلتحق بالمدرسة ثم بالجامعة وان يحصل على شهادة جامعية . وبعضهم استدان لكى يكمل تعليمه على امل ان يستطيع ان يشق طريقه فى الحياة ويلتحق بعمل يحقق آماله وامانيه . هؤلاء بقصص كفاحهم المختلفة ومن خلفهم آباء وامهات والشقاء ضحوا وذاقوا الامرين لكى يوصلوهم الى بر الامان .. لكنهم بعد عام وعامين وثلاثة وخمسة وجدوا انفسهم يقبضون على الريح ، يحاربون طواحين الهواء . يتطلعون الى سراب تموت احلامهم وتذبل ، ويتم اغتيالها بلا رحمة او هوادة . بعضهم حلم بان يكون محاميا ، بعضهم حلم بان يعمل فى شركة استثمارية وان يقبض مرتبه بالدولار ، بعضهم حلم بان يحصل على مركز مرموق وراتب يكفل له حياة كريمة . بعضهم حلم وحلم ، وحلم ، ولكن كل هذه الاحلام ماتت ودفنت تحت قسوة الواقع وبشاعته . مرت السنوات ، ولم يكتفوا بالاحلام فقد استمر سعيهم اياما واسابيع وشهورا وسنوات من اجل الحصول على عمل ، تواضعت امانيهم وطموحاتهم حتى وصلت الى مجرد الحصول على عمل ثابت ومنتظم ، ومرتب متواضع يمكنهم من ان يرفعوا العبء عن آباء وامهات عانوا الكثير ولم يعد لديهم الجهد على الاستمرار فى البذل والعطاء . يمكنهم من ان يحفظوا ماء وجوههم ويكفيهم شر الخجل والحياء من مد ايديهم على المصروف والنفقات الضرورية التى لا يمكن الاستغناء عنها . عشرات امامهم بحثا عن عمل ، ولكن مجالات العمل مسدودة تماما امامهم . فرص العمل بلا خجل او مواربة او تزويق متاحة فقط للمحاسيب والذين يملكون واسطة ، والذين لهم سند ومعارف ، وهؤلاء غالبا حاجتهم الى العمل ليست ملحة وحتمية بالقدر الذى يحتاجه الاخرون من الذين لا يملكون الا شهاداتهم ، وصحتهم وعافيتهم ورغبتهم فى العمل ولا شىء آخر بعد ذلك .

هذا الشباب ، طاقة معطلة ، نشاط وصحة وشباب لا يعرف اين يصرف طاقته ، كيف يحقق ذاته ، طاقة ونشاط وحيوية قد يدفعها اليأس ، والاحباط والطريق المسدود الى الانحراف فى التفكير او السقوط فى دائرة الادمان او البحث عن وسائل



المصدر: وطني

التاريخ: ٥ أغسطس ١٩٩٠

للبحوث والتدريب والمعلومات

غير مشروعة لكسب المال او التحول الى الجريمة . وكل هذه الاحتمالات واردة وغير مستبعدة مع تراكم السنين بلا عمل ، بلا قدرة على الكسب ، والاحتفاظ بالكرامة ، مع تبدد الامال واغتيال الاحلام.

هذا الشباب يجد نفسه وقد وصل الى سن الثلاثين وهو محلك سر ، لم يستطع ان يحقق شيئا مما يريد ، لم يستطع ان يكون نفسه او يدخر شيئا يستطيع معه ان يبحث عن زوجة وان يكون أسرة ، وتكون له حياته الكاملة ، يكفى مشكلة الحصول على سكن ، انها اكبر عقبة تواجه الشباب ، وينعكس ذلك كله على الفتاة ، وعلى فرص الزواج المهيأة امامها وتوفيقها في الارتباط بزوج مناسب .

انما نمنى الشباب بحلول حالمة ، مثل غزو الصحراء ، واستصلاح الاراضي او انشاء مشروعات مشتركة صغيرة ، وكل هذه الحلول الحالمة تحتاج الى رأس مال مهما كان متواضعا ، في الوقت الذى لا يمتلك فيه معظم الشباب مصروف جيبهم !

الشباب يشعر بانه ضحية ، بينما يستمع من الكبار بانه جيل بلا طموح وبلا حماسة وبلا قدرة على الصمود ، وانه متسرع ، ويريد الكسب السريع دون بذل الجهد والعرق ودون الاستعداد للعمل الشاق الجاد ، وانه بلا انتماء حقيقى لبلده ووطنه . وان طموحاته اكبر كثيرا جدا من قدراته ودأبه لتحقيق هذه الطموحات .

الشباب يحس بالاحباط ، لانه يجد الخطوط امامه غير مستقيمة ، خطوط متعرجة تسير على هواها ، العمل والكسب للمحاسيب والمعارف ولاصحاب النفوذ الذين يملكون واسطة ، والاعلانات التى تنشر عن هذه الاعمال اعلانات تفصيل تنطبق على افراد بعينهم ليتم تعيينهم ، او انها اعلانات افراد تم وان المطلوب فى الاعلانات افراد تم تعيينهم بالفعل ، وان الاعلان لم ينشر الا لاستكمال الشكل القانونى . الشباب يفتقد الشعور بالعدل ، والاحساس بالمساواة ، وتكافؤ الفرص . يحس ان هناك افرادا يضحك لهم الحظ والغالبية يعبس فى وجوهها .. الشباب يفتقد القدوة ، امامه قدوة سيئة ، وقصص انحرافات وفساد تزيد من احساسه بالمعاناة وشعوره بالمرارة ، وبان لا مكان له فى بلده .

لقد خرجت من هذه الندوة وقد انتابتنى مشاعر المرارة والالم النفسى . لقد تجسمت امامى متاعب الشباب ومعاناته ، ولقد كتبت قبل ذلك اقول ان الشباب العاطل بلا عمل هو قنبلة موقوته يمكن ان تنفجر فى اى لحظة ولم يكن هذا الكلام مبالغة او تجاوزا واعتقد ان المشكلة الاولى التى تحتاج الى وقفة حقيقية ، وتحتل الموقع الاول هى مشكلة الشباب العاطل والمحروم من فرص العمل بعد ان حصل على شهادته الجامعية . شباب متعلم ، بلا عمل ، بلا بارقة امل فى غوث سريع ينتشله من محنته ومعاناته . لابد من مواجهة هذه المشكلة بمواجهة جادة حاسمة وخلق فرص العمل ، ووضع حد لانحرافات البعض عن العدل والمساواة فى تعيين الشباب . لابد من التحرك قبل فوات الاوان .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٦ أغسطس ١٩٩٠

□ اللجنة الوزارية للخدمات تقرر:

تعيين ٥٦ ألفا و ٧٦٩ من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة وفوق المتوسطة

كتب ـ عبد الفتاح ابراهيم:

وافقت اللجنة الوزارية للخدمات برياسة الدكتورة امال عثمان وزيرة التامينات والشئون الاجتماعية على تعيين ٥٦ الفا و ٧٦٩ من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة منهم ٣٠ الفا لسد العجز في وظائف التدريس بالتربية والتعليم و ١٧ الفا بالأزهر الشريف ، والباقون بوزارة الصحة والمستشفيات ، و ٨ محافظات وجامعة القاهرة

وصرح المستشار احمد رضوان وزير الدولة بمجلس الوزراء بان هؤلاء الخريجين سيتم تشغيلهم فورا في الوظائف الخالية فعلا بالموازنة تلبية للاحتياجات الفعلية بالوزارات وخاصة في مجال التدريس كما سيتم تعيينهم على وفورات الباب الأول ، دون اعباء مالية ، اضافية على الموازنة العامة

كما وافقت اللجنة على مشروع قرار جمهوري لمشروع قانون بشأن محو الأمية وتعليم الكبار يتضمن ان محو الأمية مسئولية قومية هدفها تعليم المواطنين الاميين من سن ١٥ الى ٣٥ سنة

وينص المشروع على ان يشكل المجلس الأعلى لمحو الأمية وتعليم الكبار برياسة وزير التعليم ويكون لكل محافظة مجلس لمحو الامية لتنفيذ سياسة المجلس الاعلى

واضاف المستشار احمد رضوان ان مشروع القرار ينص على الزام الأفراد بمحو اميتهم ومتابعة الدراسة في المراكز الخاصة بذلك

كما وافقت اللجنة على مشروع قرار جمهوري خاص بنقل كلية الطب البيطري بجامعة طنطا الى فرع الجامعة بكفر الشيخ

واضاف وزير الدولة بمجلس الوزراء ان اللجنة وافقت على تعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات يقضي برفع مكافآت تصحيح اوراق الامتحانات التحريرية لامتحان النقل والنهائي لدرجة الليسانس والبكالوريوس والدراسات العليا من ستين قرشا الى مائة قرش عن الورقة الواحدة ورفع مكافآت امتحانات القبول والثانوية من ٤٠ قرشا الى ستين قرشا عن الورقة

ورفع مكافآت امتحانات مدارس التمريض ومساعدات الممرضات من ٣٠ قرشا الى ٥٠ قرشا ورفع جملة مكافآت التصحيح للممتحن الواحد في دور الامتحان الواحد من الف جنيه الى الف وخمسمائة جنيه ، ورفع مكافآت من يشترك في فحص رسالة الدكتوراة وتقديم التقرير عنها من ٦٠ جنيها حتى مائة جنيه وللمشتركين من الخارج في فحص الرسالة من مائة جنيه الى ٥٠٠ جنيه

واضاف ان اللجنة وافقت على مشروع قرار جمهوري لاصدار لائحة تنفيذية للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ويتضمن تطبيق مختلف البنود الواردة في قانون الجامعة واللائحة التنفيذية فيما يتعلق بالنظام المالي لهذا المركز وتطبيق احكام العاملين المدنيين بالدولة على العاملين بالمركز من غير اعضاء هيئة البحث العلمي .

وقررت اللجنة تدعيم مدارس الممرضات واوضح وزير الصحة ان هناك على مستوى الجمهورية ١٧٤ مدرسة للتمريض تضم ١٥ الف طالب وطالبة وذلك بعد ان ناقشت اللجنة تقريرا هاما عن انشطة المحافظات في مجال تنظيم الأسرة اعدته وزارة الصحة واوضح ان نسبة استخدام وسائل منع الحمل في المحافظات تتراوح بين ١٣٩ ٪ عن المستهدف كمحافظة سوهاج ، و ١٢٤ ٪ بمحافظة كفر الشيخ و ٨٩ ٪ في قنا وان متوسط استخدامه في مختلف المحافظات تصل الى ١٠١ ٪ عن عام ١٩٨٩ .

وقال المستشار رضوان ان اللجنة وافقت على مشروع قرار خاص بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون اعادة تنظيم الأزهر يقضي بتحقيق المساواة في المكافآت المقررة للأستاذ غير المتفرغ بجامعة الأزهر مع قرينه بالجامعات الاخرى بحيث يكون له الجمع بين المعاش والمكافاة التي تحدد في قرار التعيين بمالا يزيد على الحد الاقصى المقرر للاساتذة غير المتفرغين في الجامعات الأخرى .□



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الشورى

التاريخ : ٤ أغسطس ١٩٩٦

مشروع اسلامى للقضاء على البطالة

ارشدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المعاملات الكريمة .. والسماحة والعطف بين الناس والى ضرورة التآخى والتراحم بيننا وبين بعض حتى تكون الحياة يسيرة فيأخذ كل منا بيد الاخر ويقدم كل منا مايحتاج اليه الآخرون حسب القدرات والامكانيات المتاحة .. وفى ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كان الله فى عون العبد مادام العبد فى عون اخيه » صدق رسول الله ..

وكلنا يعلم مقدار واهمية العلم .. وقال صلى الله عليه وسلم : « اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد » .. وهنا اشعر بالحيرة امام هذه الاعداد الهائلة من الشباب خريجى الجامعات والمعاهد والمدارس المتوسطة والمنتظرون فى طابور التعيين الذى لاينتهى بعد ان امضوا سنوات طويلة من السهر والكد والتعب ليحصلوا على المؤهل وبعد ذلك .. محلك سر !!

فى الوقت نفسه نسمع الصرخات والشكاوى الصادرة من اولياء الامور مع بداية كل عام دراسى لما يقع على عاتقهم من مصروفات وملابس وادوات مدرسية .. وتبرعات للمدرسة .. الخ . ومنهم من لديه طفل او اثنين او مايزيد عن ذلك . . بالاضافة الى شاب او شابة اتموا تعليمهم ويجلسون بالمنزل فى إنتظار التعيين والاولى ان يساهموا فى تحمل حزء من النفقات مع ولى الامر الذى كثيرا مايشعر بالعجز عن كفالة اسرته وتوفير ابسط حقوقها .. وهنا اتذكر قول رسولنا الكريم « خيركم من تعلم العلم .. وعلمه » صدق رسول الله .. وهنا سوف نستخدم معنى ذلك الحديث الشريف ونوظفه لصالحنا .. فإن هناك الالاف من المساجد والجمعيات الخيرية والاجتماعية ومراكز الشباب .. المنتشرة على مستوى الجمهورية ومن الممكن إستخدام تلك الاماكن فى إقامة مجموعات للتقوية فيما بين اوقات الصلاة .. وباجور رمزية .. لاتتعدى الثلاثة جنيهات مثلا عن كل تلميذ و تلميذة فى المرحلة الاساسية وتزداد بمقدار ضئيل مع ارتفاع مستوى الدراسة حتى نصل الى مستوى الثانوية العامة والدبلومات الفنية المختلفة فيحصل القائمون على العملية التعليمية مثلا على جنيه .. والمكان على اثنين كرسوم وتكاليف .. شهرية فإذا ماعممت الفكرة .. سنجنى من ورائها فوائد كثيرة ستعم اولا .. على اولياء الامور .. فسوف يرحمون من نيران الدروس الخصوصية .. وسترتفع بذلك مرتباتهم بصورة غير مباشرة ..

● ثانيا .. على الشباب العاطل الذى سيحصل على مرتب مرتفع لن يتسنى له الحصول عليه من اى وظيفة اخرى .. فيستطيع تكوين نفسه وبناء مستقبله ..

● وثالثا .. على المجتمع .. الذى سيعالج من داء البطالة .. وبالتالى ستقل الجرائم الاخلاقية تدريجيا الى ان تنتهى .. ولانسمع بها بعد ذلك بعد ان تم شغل وقت فراغ كل هؤلاء الشباب العاملين فى ذلك المشروع ..

وندائى الى المسئولين القائمين .. لماذا لاتعمم الفكرة ؟!!! وندائى الى الشباب والفتيات فى مصرنا الحبيبة .. ساهموا لنجاح ذلك المشروع حتى تسعدوا فتسعد مصر بإذن الله .. والله يهدى الى سواء السبيل ..

سهير عابدين



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: [illegible]

التاريخ: ١٩ . أغسطس ١٩٩٩

مواجهة بطالة الشباب ..

والمشروعات التى تتحول الى سراب !

لا تكاد تمضي ايــــام ، الا ويطالعنا فى الصحف خبر او موضوع مطول عن اعتمادات مالية من اجل المشروعات التى تستهدف استيعاب شباب الخريجين .. وذلك كسبيل لمواجهة البطالة بينهم .

فاذا كانت البطالة شبحا كئيبا ، وخطرا يهدد المجتمع ، فان الاكثر كآبة ، والاشـــد خطـــرا ، هو تجـاهل هــذه الظـاهرة ــ المشـكلة ــ او التعامل معها باقل مما تستحقه من جدية واهتمام .. وتناسيها او اهمالها .

ولقـد ابدينـا منـذ عامين اهتماما كبيرا بمشكله البطالة ، فملانا الدنيا ضجيجا ، وعقدنا المؤتمرات واصدرنا التوصيات وحشـونا اعمـدة الصـحف والمجلات بما جادت به القرائح عن مخـاطر هـذه المشـكلة واستفحالها .. وتحدثنا كثيرا عن سبل مواجهتها .. وكانت « هوجة كبيرة » !!

فى بداية العـام الماضى ، اشـار الرئيس مبارك فى احد تصريحاته ، الى ضرورة « الاهتمـــام بالمشروعـــات الصغيرة » للشباب الخريجين .. ورغم ان « المشروعات والصناعات الصغيرة » ليست « ابتكارا » جديدا ، الا ان تصريح الرئيس جاء وكانـه اشـارة الانطلاق « لهوجة كبيره » . وحملة اعلاميه ودعائية واسعة النطاق تهلل لفكرة اقامة المشروعات والصناعات الصغيره ، وتدعو للتوسع فيها .. وكأن « المشروعـات والصنـاعات الصغيرة » .. هى « عصا موسى » . التى اكتشفناها فجاة لتحـل جميـع ماتعانيه من مشكلات ومن مقدمتها مشكلة البطالة بين الشباب !!

ركوب الموجـة !

ــ ومـا ان انطلقت « هوجـة » الترويج للمشروعات الصغيرة للشباب ، حتى تسابقت جهات كثيرة ــ بلامناسبة ولا مبرر ــ لاقحام نفسها فى الموضوع ودون ان تكون لها علاقة بهذا المجال .. مثـل « وزارة البحـث العـلمى » ، « والمجلس الاعلى للشباب والرياضة » .. وغيرها

فنحن لا نفهم ــ مثلا ــ كيف تقـوم « وزارة البحث العلمى » ــ باجــراء دراسات جدوى للمشروعات الصغيرة للشباب ، وان تنشغل باجـراء تلك الدراسات لمشروعات « تربية الكتاكيت » .. او مشروعات « تربية ارانب فوق سطوح المنازل .. » !! ــ بينما دورها الاساسى هو اجراء ابحـاث علميـة اكاديمية من اجل حل المشكلات الكبرى التى تعترض سبيل التنمية ، وزيـادة ودعم الانتاج أما أن ينشغل علمـاء الوزارة وخبراؤها بتلك الامور فهو ــ على احسن الاحتمـالات ــ نـوع من « المزايدة » وركوب الموجة بلا داع !!

الشباب يمتنع !

وبمناسبة « القروض » . فقد اعلنت جهات متعددة عن توفيرها للشباب . لكن الشباب احجم وامتنع عن الاقتراض لان سعر الفائدة مرتفع ، فضـلا عن الاجراءات المعقدة والضمانات الكثيرة التى تطلبها الجهات المقرضة .. مثـل بنك التنمية الصناعية .. بينما الشباب الذى تتوفر لديه الضمانات . ليس فى حاجة الى الاقتراض اصلا .. وبذلك تجمدت المبالغ المخصصة لهذه القروض لدى الجهات المقرضة .

ولقد جـرى التركيز ــ فى الترويج « للمشروعات الصغيرة » على مشروعات « الصناعات الصغيرة » .. وحتى هذه انحصر التركيز فيها على جانب واحـد هو « المجمعات الصناعية » . التى لم تنجح حتى الان !!

وهكذا جرت الامور .. وكان الهدف الاساسى هو تحويل الشباب . سيما الخريجين ــ الى « ارباب اعمال » باى ثمن ، ولو بصورة شكلية . وبصرف النظر عما فى ذلك من تبديد للمـوارد واهدار للجهود والوقت !!

ــ فليس من المعقول ان شابا غضا ــ عديم الخبرة ــ يتملك مشروعا ويديره دون أن تكون له درايـة بمشـكلات الخامات ، واصول الصناعة واسرارها ــ ومسائل المحاسبة والضرائب والاجور والتأمينات ، وعلاقات العمل .. الخ .. فضلا عن مشكلات التسـويق وخفـايا السوق ودهاليزه ، واساليب المنافسة

وكذلك ، فليس من المتصور ــ ولا من طبائع الاشياء ، ان شـابا درس القانون أو الاداب مثلا .. ثم نطلب



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر :

التاريخ : ١٩ اغسطس ١٩٩٠

عــزت ســامى

منه ان يتفرغ ليمتلك مشروعا لتربية الارانب فوق سطح منزله .. أو ان يتملك ورشة خراطة او نجارة . على سبيل المثال .. فليس لمثل هذه الاعمال — وهى اعمال شريفة — جرى اعداد هذا الشباب وانفاق ملايين الجنيهات من دم الشعب وقوته .. من اجل تعليمه .. وتمضية سنوات عمره فى هذا التعليم !!

مثل هذه الامور — حتى لو حقق الشباب فيها نجاحا .. فيها اهدار لملايين الجنيهات التى انفقت عليهم فى التعليم ، وضياع سنوات عزيزة من اعمارهم! ومن هنا ، فنحن سنصراحة لا نشعر بتمام الرضا او الارتياح للجهود التى تبذل لتدريب اعداد من الخريجين على اعمال وصناعات وحرف كالكهرباء والميكانيكا والسباكة .. حتى لو كان ذلك التدريب يجرى فى معهد السالزيان — دون بوسكو — مع مالهذا المعهد من سمعة ومكانةطيبة هو جدير بها !!

تمليك الارض واستزراعها

ولم يكن مجال المشروعات والصناعات الصغيرة ، هو الاتجاه الوحيد الذى جرى الترويج له لمواجهة مشكلة بطالة وحلها ، انما كان هناك إتجاه اخر جرى الترويج له وتنظيم الحملات الاعلامية واسعة النطاق — والتى لايزال بعضها مستمرا حتى الان — ذلك هو مجال تمليك الاراضى البور والصحراوية للشباب لاستصلاحها واستزراعها لحساب انفسهم نظير شروط معينةوبذلك يتحول الخريج الى مالك ارض يزرعها بنفسه ولحساب نفسه ، دون انتظار الوظيفة التى تقدمها له الدولة فى الحكومة عن طريق القوى العاملة ..

هل تعلمنا من تجربة سابقة ؟

وعندما نشطت هذه الحملات ، تفاءلنا ، فعملية تمليك الارض للخريجين الشباب ليزرعوها بأنفسهم وليست — ايضا — « ابتكارا » جديدا .. انما هى عملية طبقتنى منتصف السبعينيات وثبت فشلها !!

فقد سلمت الدولة — وقتها — الارض والمسكن والجاموسة وبعض المعدات، للخريجين ، وقالت لهم : هيا ازرعوا واحصدوا !! .. لكن الممارسة واجهت عقبات ، منها عدم الدراية بطبيعة نوعية الارض . وكيفية التعامل معها ، وعدم توافر المرافق والبنية الاساسية فى بعض المواقع.. وغير ذلك ، مما اصاب معظمهم باحباط .. فمنهم من باع الجاموسة والمعدات .. واكثرهم هجر الارض . وفشلت التجربة !

ماذا جرى فى مشروع البنجر ؟

ولعل ابرز مثل على ذلك ما جرى فى «مشروع البنجر» بمنطقة النوبارية فى محافظة البحيرة ، حيث تسلم كل خريج ٦ افدنة من الارض القاحلة ، ومسكنا صغيرا .. واقيم احتفال كبير — منذ سنوات وبهذه المناسبة حضره السيد رئيس الجمهورية ، واذاعه التليفزيون . كما نشرت الصحف تفصيلاته .

● واقبل الشباب بحماس — على الارض يستصلحها وينفق عليها — حيث سلموها لهم دون اية معدات أو تمويل او مساعدات من اى نوع .. ناهيك عما تعرضوا له من عذاب .. شهرا بعد شهر ، وسنة بعد سنة .. لكنهم صمدوا صمود الابطال وثابروا امام مابدأ يعترضهم من مشكلات ظهرت منذ اول لحظة بعد انتهاء الاحتفال !

● بدات هذه المشكلات فور انتهاء حفل تسليم عقود التمليك، حين فوجئوا بان العقود التى تسلموها « ليست نهائية » .. وقالت لهم « هيئة التنمية الزراعية » . انها ستسلمهم العقود النهائية بعد ستة اشهر .. ومن يومها — وحتى الان مضت شهور وسنوات ، ولم يتم تسليمهم اى عقد تمليك نهائى. لا للارض .. ولا للمسكن !! .

● واستمرت المعاناة ، ليس فقط ضد الطبيعة وعوامل الجو .. انما ايضا ضد انغلاق البيروقراطية وغباتها المتمثلين فى سلسلة أوامر و«فرمانات» مجحفة ، اخذ — سدنة — واباطرة هيئة التنمية الزراعية وغيرهم من المسئولين يصدرونها . والتى وصل بعضها الى حد « الطرد » على نحو ما حدث مؤخرا مع مجموعة من الخريجين ، تم طردهم هم وزوجاتهم وأولادهم من الارض والمسكن .. تحت زعم عدم الجدية فى الزراعة !!

● ومن بين هذه المشكلات — ايضا — عدم توافر كثير من المواد الضرورية — مثل الخبز — ففى القرية رقم ١٦ بالمشروع — مخبز آلى تكلف انشاؤه حوالى ١٠٠ الف جنيه ، لكنه لا يعمل بالمرة .. مما يضطر سكان القرية للسفر يوميا الى مدينة العامرية لشراء الخبز !

● لقد استمر الشباب فى هذه المعاناه طوال ثلاث سنوات حتى اخضرت الارض وبدات تعطى ثمارها. وهنا ، واجهتهم مشكلات من نوع آخر هى مشكلات تسويق المنتجات ، وتحكم تجار الجملة والاعيب عتاولة السوق!

وهكذا بهذه المعوقات ، والاعتبارات وغيرها ، يمكن ان تتحول عملية « اراضى الشباب » — الى سرلب ، واهدار للجهود ، وضياع للموارد ، وتبديد للمال والوقت !!

فالمسالة — على النحو الذى تسير عليه — تحتاج — فى راينا — الى اعادة نظر .. لان الزراعة حرفة وفن لا يجيدها غير المزارعين ، لانهم يعرفون طبائع الارض وانواعها ، ويعرفون كيف يتعاملون معها التعامل الامثل الذى يعطى اطيب الثمرات .

اما الذى يحدث حاليا فهو مجرد مظاهرات دعائية يحركها حماس طيبه لان تمليك الشاب قطعة ارض مساحتها خمسة او ستة افدنة — أو حتىخمسين فدانا — من الاراضى البور القاحلة ليستصلحها ويستزرعها ، وبدون اية تسهيلات او رأس مال عامل ، وبدون خبرة ودراية .. هو — فى الواقع — ضياع للموارد واهدار للجهود .



ـ ومن هنا ، فان ماحدث ـ ونخشى ان يتكرر حدوثه ـ فى الاراضى التى وزعت على الشباب لاستصلاحها واستزراعها، اغلبه فدفشل فشلاذريعا وجاء بنتيجة عكسية واصاب الشباب الذين عايشوا هذا الفشل باحباط شديد !

والبطالة تتفاقم !

وهكذا لم يشهد المجتمع اية بوادر لاسهام جدى فعال وملموس لاى من المجالين اللذين ملأنا الدنيا ضجيجا حولهما ـ وهما : المشروعات والصناعات الصغيرة . وتمليك الارض للخريجين .. فى حل مشكلة البطالة. بل اننا نخشى ان يكون هناك نوع من الوهم يسيطر ، بان المشكلة قد خفت حدتها .. ! لان العكس هو الصحيح، فالمشكلة ستتفاقم اذا نحن وضعنا فى الحسبان تزايد اعداد الداخلين الجدد الى سوق العمل كل عام ، من خريجين ومتسربين ، والذين يقدر عددهم باكثر من ..٤ الف شخص سنويا .. !!

ان مشكلة البطالة لا تحل بالشعارات ولا بالتظاهرات الاعلامية والحملات الدعائية .. اما « المشروعات والصناعات الصغيرة » ، فهى اذا سارت فى الاتجاه الصحيح وبالاساليب السليمة ، فانها تحل جزءا من المشكلة فقط !!

ذلك لان « البطالة » ـ فى الحقيقة، ليست « مشكلة » فى ذاتها ، انما هى ظاهرة وعرض من ظواهر واعراض المشكلة الام فى مصر ، وهى المشكلة الاقتصادية . ومن ثم فان النظر للقضية يجب ان تكون شاملة ، فالمشكلة يجب ان تجد حلولا شاملة !!

ليس معنى هذا اننا نرفض فكرة المشروعات والصناعات الصغيرة وعملية تمليك الارض للخريجين لاستصلاحها واستزراعها .. انما نحن نريد توفير المقومات اللازمة لكفالة وضمان نجاح الشباب فى هذه المجالات .. مثل «الشاب المناسب فى المشروع المناسب» وتوفير التمويل والمعدات اللازمة ، فضلا عن البنية الاساسية .

تمويل تنموى

وبالنسبة للتمويل ، فيتعين ان يكون ذلك عن طريق ـ جهات ! ـ يجب ايجادها لتتولى ـ الاقراض التنموى ـ وليس ـ الاقراض المصرفى ـ البحت كما هو الحال الان .. حيث ان ـ الاقراض التنموى لا يضع ـ الربح والخسارة ـ فى مقدمة اعتباراته .. لان هناك ـ معايير اجتماعية ومالية واقتصادية ـ يجب مراعاتها !

وقبل ان نستطرد .. لابد من التاكيد على عدم تمليك اراض الا لخريجى كليات الزراعة والمعاهد الزراعية حتى يستثمروا ما تعلموه ودرسوه .

اما بالنسبة للمشروعات والصناعات الصغيرة ، فان التمويل لن يحل المشكلة بالنسبة لشاب تنقصه الخبرة والدراية. ومن ثم يجب التاكيد على توافر خبرة الشاب فى المشروع الذى يريد اقامته ، صناعيا كان ام زراعيا ، ام خدميا .. وهنا تأتى ضرورة ـ التدريب ـ و ـ التدريب المهنى ـ بالذات !

اعداد وتاهيل وتدريب

نحن نذكر الجهود التى تبذلها وزارة القوى العاملة والتدريب فى هذا الشأن سواء عن طريق المراكز التابعة لها أو عن طريق جهات اخرى ـ مثل ـ معهد السالزيان ـ

لكن هذا التدريب يتم بعد أن يتخرج الشباب فى الجامعة بمدة تصل الى سنوات .. مما يزيد من ـ الوقت الضائع ـ ، ويرفع قيمة الخسارة القومية نتيجة ضياع واهدار ـ قوة العمل ـ التى يمثلها هؤلاء الشباب طوال سنوات الانتظار .. !

ومن ثم ، فنحن نريده تدريبا اثناء الدراسة ، وبشرط ان يكون فعالا وذا اثر !

ونذكر ـ فى هذا الصدد ـ ان الدكتور احمد فتحى سرور وزير التعليم وقع ـ فى العام الماضى ـ اتفاقا مع المهندس محمد عبد الوهاب وزير الصناعة .لكى يتلقى الطلبة تدريبا فى المصانع التابعة لوزارة الصناعة خلال العطلات الصيفية

.. لكننا لم نعرف شيئا عن تفصيلات هذا الاتفاق ، ولا عما جرى فى شأن تنفيذه !!

منعا للتبديد والاهدار

وعموما ، نحن نشك فى مدى فاعلية هذه الجهود لاعداد وتاهيل خريج له دراية كافية ـ بجوانب الصنعة ـ التى يتدرب عليها هكذا ـ بالقطاعى ـ .. ولا باسرار هذه الصنعة بما يمكنه من انشاء وادارة مشروع فى مجالها !!

نحن نريده تدريبا منظما منضبطا ، يمنح المتدرب بعده ـ شهادة خبرة ـ، تحدد مستوى مهارته فى المهنة التى تدرب عليها وذلك بعد امتحان جدى !

.. وايضا ، فلعله من المناسب ان نقترح اجراء تعديل تشريعى فى قانون ـ الخدمة العامة ـ .. هذه السنة الضائعة على الدولة ومن عمر الشباب مع اعتمادات مالية مهدرة ـ بحيث يقضى الشباب « سنة الخدمة العامة » فى التدريب الاجبارى على المهن التى تناسب كلا منهم، وذلك فى المصانع والشركات ، نظير اجر رمزى .. وبحيث يمنحون شهادة باتمام هذا التدريب بنجاح ، مع تحديد مستوى المهارة ايضا .. وبحيث تكون هذه الشهادة من المسوغات الرسمية للتعيين .. ومع فرض عقوبة مناسبة على من يتخلفون عن ادائه .. !

فماذا نحن فاعلون !!



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٢ / ٦ / ١٩٩٠

تعيين بعض الخريجين استثنائيا والطلبات تقدم من السبت القادم

قررت وزارة القوى العاملة والتدريب البدء بقبول الطلبات لتعيين بعض أصحاب المؤهلات العليا من تخصصات مختلفة استثنائيا لسد العجز فى وظائف بعض الجهات وذلك اعتبارا من السبت القادم ولمدة أسبوع ، على أن تقدم الطلبات شخصيا لادارة الخريجين بالوزارة على النموذج (١٥٣ ق . ع) وسيتم التعيين وفقا لاسبقية التخرج والتقدير أو مجموع الدرجات فى حالة زيادة الطلبات على الاحتياجات الفعلية .

وتقبل طلبات الخريجات الحاصلات على ليسانس آداب أقسام اجتماع أو علم نفس من دفعة مايو ١٩٨٣ وما بعدها وبكالوريوس الخدمة الاجتماعية دفعة ٨٤ وما بعدها ، والحاصلين على بكالوريوس كلية الهندسة أقسام كهرباء (تحكم آلى) دفعة مايو ١٩٨٤ وما بعدها وخريجى أكاديمية السادات للعلوم الادارية أقسام حاسب آلى ونظم معلومات وخريجى المعهد الفنى التجارى تخصص كمبيوتر دفعة ٨٣ وما بعدها .

٤٩ . ٠٠٠

خريجو الجامعات خرجوا عن النص

جزار .. وكبابجى .. وبائع عرقسوس بالمؤهلات العليا

الأرقام الرسمية للجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء تقول ان عدد المتعطلين فى مصر بلغوا اكثر من ٣ ملايين شاب .... وهذه الارقام عرضة لان تتزايد بعد ان رفعت الحكومة يدها عن تعيين الخريجين .. واغلقت بيدها الاخرى ابواب الاستثمار والتنمية بحيث لم يعد امام هؤلاء الشباب سوى خيارين فإما ان يتسكعوا على النواصى .. والمقاهى وما يستتبع ذلك من سقوط فى براثن الجريمة والادمان والأنحراف أو أن يتمردوا على الامر الواقع ويشقوا طريقا آخر ويديروا ظهورهم للحكومة وللوظيفة الميرى فهؤلاء اعلنوا التمرد على الوظيفة الحكومية وخرجوا نهائيا من طابور المنتظرين لملاليم الحكومة .. صحيح ان بعضهم قد اشتغل جزارا او بائعا



للكشرى أو فى ورشة نجارة .. ماذا يقول هؤلاء الذين علقوا شهاداتهم الجامعية على الحائط ؟

تحقيق
سليم عزوز

●● يروى مرسى جمعة حسين ـ بكالوريوس هندسة ١٩٨٦ ويعمل نجار موبيليا قصته ويقول : عقب تخرجى وجدت أن إنتظار القوى العاملة من الترف ، وكنت منذ صغرى أعمل بنجارة الموبيليا فاعتبرت الدراسة ما هى الا شهادة للزواج فقط ولقب يضيفه الانسان الى اسمه : « يا أستاذ أو يا باشمهندس » فبدأت فى عمل ورشة نجارة مصغرة بمنزلنا وساعدنى على ذلك اتساع المنزل وبدأت اقوم بصناعة الموبيليا الخاصة بى ثم اتسعت الأعمال بعد ذلك ..

وأكمل حديثه وهو يمسك بمنشار صغير فى يده ليقطع به أجزاء من الخشب .. لابد أن نسلم بالأمر الواقع وأن يتجه كل شاب الى ما يستهويه من الأعمال الحرفية وهذا لن ينقص من قدره ابدا فالقوى العاملة تدفع بخريج التجارة الى العمل بالعلاقات العامة وخريج الحقوق الى العمل بالتدريس وهكذا فمن الممكن أن أجد نفسى وانا خريج هندسة أن أعمل مثلا فى وزارة الزراعة .. إذن فما الداعى للوظيفة إذا لم تكن تحقق لى ذاتى .. وأحب أن أقول لك بأننى راض تمام الرضا عن نفسى ولو اتتنى الوظيفة فسوف ارفضها لأن أى مرتب لن يفى بأى حال بضرورات الحياة . !

المحاسب الجزار !

●● اما مصطفى خليل بكالوريوس تجارة ١٩٨١ ويعمل جزارا فيقول منذ تخرجى من الكلية وانا اساعد والدى فقد رفضت أن أتركه وحده وهو رجل مسن وهذا هو احد أسباب تركى للوظيفة واقبالى على هذا العمل وهناك عامل آخر وهو العامل الاقتصادى فأى وظيفة اليوم سواء كانت بالقطاع العام او الخاص لايكفى دخلها لسد احتياجات الفرد فى ظل هذا الغلاء الفاحش ..

والحقيقة انه يجب علينا ان ننظر الى العلم نظرة اكثر احتراما واكثر فهما وتعمقا فالعلم للعلم فقط بعيدا عن وظائف لن تأتى وإن جاءت لن تحقق للانسان شيئا مما يصبو إليه !!

بائع العرقسوس !

●● محمد عدلى احمد ليسانس اداب ١٩٨٧ حدثنى عنه احد الأصدقاء وذهبت اليه فى مكان عمله فى شوارع العتبة شاهدته يرتدى « قبعة » ويمسك بيده ثلاثة اكواب يحركهم بطريقة خاصة فيحدث اصواتا متداخلة وقد اخفى مؤهله خلف ندائه المستمر طوال النهار العرقسوس .. العرقسوس .. عرفته بنفسى واستاذنته فى أن أقوم بتصويره .. إعتذر ورفض بشدة وقال فى عصبية إن كنت مصرا على التصوير فأرجوك إتركنى « آكل عيش » أما أن أردت أن تتحدث معى فأنا تحت امرك ..

وقلت : لاباس ..

قال : الذى دفعنى للعمل فى هذه المهنة هو صعوبة الحياة وموت والدى وتحملى مسئولية اسرتى المكونة من أمى وثلاث اخوة انا اكبرهم ، وانا اكسب يوميا حوالى ثلاثين جنيها وقد نسيت أننى خريج جامعه وانصهرت فى هذه المهنة واصبحت جزءا منى لدرجة أننى لاأتخيل فى يوم من الايام أن أكون أى شىء آخر سوى بائع عرقسوس .. !!!

لن أعمل فى القطاع العام

●● جمال عبد الحميد بكالوريوس تجارة القاهرة شعبة محاسبة ١٩٨٤ يعمل على عربة كبدة فى احد الشوارع المتفرعة من شارع الجمهورية بعابدين .

ويعمل معه اخوه علاء ليسانس آداب قسم فلسفة ١٩٨٧ على نفس العربة وذهب بنا الى احد المقاهى المجاورة « لعربته »

وعن قصته يقول : كان عندى ١٤ سنة وانا تلميذ فى الاعدادى وكنت اعمل وقتها نقاشا حتى تعلمت « الصنعة » وعقب تخرجى وجدت نفسى مسئولا عن ٦ أخوة حيث أن الوالد كان متوفيا ولم يترك لنا الا « فضل الكريم » فقد كان موظفا على « قد حاله » فقمت بعمل هذه « العربة » وقد استطعت ان احصل على شقة وخطبت زميلتى وهى حاصلة على بكالوريوس تجارة ايضا !

قلت له : ألم تواجهك اية عقبات حينما تقدمت لخطبتها بسبب عملك ؟

قال : إطلاقا لم يسبب لى عملى ادنى حرج فنوعية العمل ليست مهمة الآن كما كان من قبل فالمهم ان تكون جاهزا ومعك شقة وتستطيع تدبير متطلبات الزواج والقيام بنفقات الحياة والانفاق على الأسرة أما التعليم ونوعية العمل فلم تعد ذات اهمية ، وانا شخصيا لن اعمل فى القطاع العام ولم اتقدم للتعيين فى القوى العاملة !

ويضيف جمال بالنسبة لى فأنا لاتوجد لدى اية مشكلة وإنما قبل، على آلاف الشباب الذى يتخرج ولايجد فرص عمل وهم على استعداد لأن يعملوا فى أى شىء ولكن العراقيل والروتين ومضايقة الجهات المختصة تقف امامهم عقبة كئودا فأنا اطالب بتوفير فرص عمل للشباب حتى لايقعوا فى براثن الجريمة .. !!



المصدر: الأهرام
التاريخ: ٢٩ أغسطس ١٩٩٠
للبحوث والتدريب والمعلومات

● ● في سوق العتبة الشهير ترتفع الأصوات من كل جانب يعلن عن بضاعته ، ولم يكن هو اقل منهم قوة او نشاطا بل إن صوته قد يعلو على اغلب الاصوات .. بأربعة جنيه .. قميص « جاكسون » .. اقتربت منه وتعرفت عليه قال : إنه تخرج في كلية الحقوق جامعة عين شمس دفعة ١٩٨٨ وانه من عائلة مشهورة من عائلات محافظة الجيزة ولايعرف احد منهم انه يعمل في هذه المهنة ومن اجل ذلك طلب عدم نشر اسمه ..

● قلت لـه : وهـل العمـل عيب ؟ !وقال : اذا كان المقصود بالعمل مهنة كهذه فأقول لك نعم انها عيب « وستين عيب » !

● وسألته ! اذن لماذا تعمل بها ؟ فأجاب قائلا حاجة افضل من التسول ! ثم استطرد لقد حصلت على ليسانس الحقوق بتقدير جيد وكنت احلم بأن أكون وكيلا للنيابة ولكن نظرا لحوادث القتل والأخذ بالثأر بين عائلتنا واحدى العائلات الأخرى بالجيزة فقد قوبل طلبي بالرفض وبعد ذلك رفضت ان أعمل بالمحاماة لأن هذه المهنة لا احبها

فضلا عن أن المحامي الشاب يذوق المر اشكالا والوانا فهو يعمل لدى محام كبير من « السادة البهوات » يعمل لديه محام وبوسطجي وساع وسكرتير ولامانع من ان يحضر الخضار « للست الهانم » وفي نهاية الشهر يحصل على ملاليم لاتسمن ولاتغني من جوع !

وسكت برهة ثم قال : بعد ان أغلقت في وجهي كل الأبواب تقدمت مع مجموعة من الشباب بطلبات لتملكنا قطعة ارض من الأراضي الصحراوية ولكن الروتين « دوخنا » واتضح لنا أن الدعوة الى استصلاح الأراضي وتحويل الصحراء الى جنة خضراء مجرد شعارات للأستهلاك المحلي !!

بلد دولارات

● ● في منتصف شارع السد العالي بالمعادي تستطيع أن ترى عربة كشري صغيرة يقف عليها شاب يدعى جمال محمود حسن خريج بكالوريوس خدمة اجتماعية ويتجمع حوله عدد غير قليل من العمال والاطفال يأكلون مما صنعت يداه يقول : إن قيام شاب جامعي ببيع الكشري ليس عيبا فأنا اعرف بعض حملة المؤهلات العليا من اصدقائي يعملـون في مهن حرفيـة مثل « المحارة » « والنقاشة » و« اعمال البناء » فليس البلد كما يقول الفنان عادل إمام بلد شهادات ولكنها بلد دولارات وقيمة الانسان اصبحت فيما يملك ، والحمد لله قد اخذت شقة من هذه العربة الصغيرة واستعد للزواج في اكتوبر المقبل . ثم نظر الى ضاحكا وقال لا تنس ان تسلم لي على « الميري » فلو كنت أعمل فيه منذ تخرجي ما استطعت ان اتقدم خطوة واحدة الى الأمام !!

السقوط

وكان لابد ان نسمع راى احد الخبراء في هذه الظاهرة **فعن عمل خريجي الجامعات في هذه النوعية من الاعمال يقول د . احمد خيرى حافظ إستاذ علم النفس بجـامعة عين شمس : إن مردود هذه الاعمال مدمر لأن الشباب في مجتمع لايزال يعطي للوظيفة الادارية قيمة عالية ويعطي للوظائف الحرفية مهما كان عائدها قيمة متدنية فالحرفي مهمـا كان متعلما لايقبل كزوج وينظر اليـه بتعال في العـلاقـات الاجتماعية ولذلك يجد الشاب نفسه بين فكي كماشة هل يعمل ليعيش ويتلقى احتقار الآخرين أم يظل عالة على اسرته هروبا من هذه النظرة ولـلأسف الشـديـد يفضـل الشباب ان يظلوا عالة على اسرهم على ان يقعوا في ازمة اعمال وضيعة .**



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١ سبتمبر ١٩٩٠

رابطة خريجي المعاهد التعاونية تبحث اليوم :

مشروعات إنتاجية لـ١٦ ألفا

تخصيص نسبة من مساكن المحافظات لهم

كتب ـ عبدالوهاب حامد :

تناقش رابطة خريجي المعاهد العليا للتعاون التجارى والزراعى والتى تضم ١٦ الفا خلال اجتماع الجمعية العمومية العادية للرابطة اليوم عددا من الموضوعات من اهمها تخصيص اراض جديدة مستصلحة للاعضاء للمشاركة فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الانتاج ، واقامة مشروعات صغيرة فى كافة المجالات الزراعية والصناعية ، وتوفير حصص من مساكن المحافظات للاعضاء .

وصرح المهندس امير السعيد رئيس مجلس ادارة الرابطة بان الاجتماع سيناقش ايضا موقف الرابطة من الاتحادات التعاونية واقتراح وسائل الاعتماد على الذات فيما يتعلق بخدمات الاسكان للاعضاء لسد الخلل الناشىء من عدم قيام الاتحادات التعاونية بدورها فى تقديم الخدمات تجاه اعضائها وكذلك تخصيص قطعة ارض لاقامة نادٍ لخدمة الاعضاء التعاونيين بالقاهرة واقتراح بانضمام الرابطة للحلف التعاونى الدولى .

واضاف ان الاجتماع سيناقش ايضا دور التعاونيين فى وحدة [illegible]



المصدر: الأخبار

التاريخ: ١٨ سبتمبر ١٩٩١

للبحوث و التدريب و المعلومات

العلم — يحررها: ثريا حنفى

وزارة البحث العلمى

ومشروعات انتاجية صغيرة.. للشباب

الشباب.. ذخيرة الحاضر.. وامل المستقبل القريب.. بعضه يرفض الوظيفة.. ليواجه التحدى الناتج عن انشاء شيء.. يخصه ويبذل الجهد لانجاحه.. ليكون سيد نفسه.. ووعد بان يجد الرضا الناتج عن انجاز انسان لعمله الخاص.. وعلى طريق تحقيق هذا الهدف.. تبنت وزارة البحث العلمى.. تقديم مشروعات انتاجية صغيرة.. على ان تتم دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لهذه المشروعات بواسطة اساتذة البحث العلمى المتخصصين.. على ان تقدم هذه الدراسات للشباب بالمجان.. وتقدم الوزارة المعونة الفنية اللازمة من الخبراء للاشراف على انشاء هذه المشروعات وتشغيلها.. والحديث هنا للاستاذ الدكتور عادل عز وزير الدولة للبحث العلمى.. فيقول لاجل تحقيق هذا الهدف لتوسيع قاعدة الانتاج.. تم الاتفاق بين الخبراء والاساتذة على ان يكون المعيار هو راس المال المستثمر.. حتى لايكون راس المال عقبة فى سبيل اقدام الشباب على هذه المشروعات.. كما تم الاتفاق على ان تتناول هذه المشروعات الانتاجية كل ما يحتاج اليه المواطن المصرى.. مما يؤدى الى تخفيض حجم الاستيراد من الخارج.. وتوفير السلع التى يقبل عليها جمهور المستهلكين..

د. عادل عز
وزير البحث العلمى

ويضيف الدكتور عادل عز وزير الدولة للبحث العلمى.. ولتحقيق هذا الهدف اعلنت الوزارة التقدم بدراسات جدوى فنية واقتصادية لمشروعات انتاجية صغيرة يتراوح راس المال المستثمر فيها ما بين ٥ الاف جنيه وبحد اقصى ٢٠٠ الف جنيه.. لتتاح الفرصة كاملة لاى شاب منفرد او مع مجموعة من الشباب.. للحصول على الدراسة فى حدود امكانياتهم المادية المتاحة على ان يعمم ذلك على جميع المحافظات.. ليختار الشاب ما يتلاءم مع ظروف محافظته. وحجم الطلب داخل المحافظة.. وهذا يتيح فرصا لمجموعات اخرى من الشباب الذى لايتوافر له اى راس مال للعمل فى هذه المشروعات .. وقد انتهت وزارة البحث العلمى من اعداد الدراسات الكاملة لعدد ٤٠ مشروعا انتاجيا صغيرا .. تمثل باكورة هذه الاتجاه العلمى الاقتصادى والاجتماعى.. وتم توزيع هذه الدراسات فى جزءين على المستوى القومى..

وقد قامت الوزارة بشراء قطعة ارض مساحتها ٣ الاف متر من وزارة الاسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة لإقامة ١٠ مشروعات تكون نموذجا تبيانيا.. للتوسع والانتشار لهذه الصناعات.. ويقوم صندوق الاستثمارات الفنية والتكنولوجية بمهمة الاشراف على هذه المشروعات والتى بدا بعضها بالفعل وسيتم تشغيل عدد مناسب من الشباب فى كل وحدة انتاجية، والمخطط ان تنتقل ملكية الوحدات الى الشباب الذى يعمل بها بعد استرداد رأس مال هذه الوحدات.. على ان يتم استخدام راس المال المسترد فى اقامة مشروعات جديدة.. دون الحاجة الى تمويل اجنبى ومن امثلة هذ المشروعات الصغيرة وحدات انتاجية للصناعات الغذائية وتصنيع الصابونة وانتاج المخللات وبقائف قمر الدين.. وتربية الارانب.. وغيرها.. وهذه دعوة للشباب وخصوصا العائدين الى الوطن بعد الاحداث الاخيرة ..

ثريا حنفى



المصدر : الجمهورية

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٠

رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة

العمالة العائدة لا تؤثر على تعيين الخريجين

قرارات الحاق العائدين بوظائفهم

ملزمة للجميع

السوق المصرى يستوعب العائدين بشرط اعادة التدريب والتوزيع

.. تساؤلات كثيرة حملتها وانا فى طريقى الى جهاز التنظيم والادارة .. كلها تدور حول محور واحد ..

.. ان العمالة العائدة من العراق والكويت ، اشبه بقنبلة موقوته تهدد الجهاز الحكومى والعام بالانفجار .. كارثة لم نكن نتوقعها .. ولم نستعد لها ..

.. ما يؤكد صدق هذه المخاوف ان التضخم الوظيفى كان موجودا قبل ازمة الخليج .. فالادارات الحكومية تعانى تخمة موظفين .. الخريجون يقفون فى طوابير لا نهاية لها تنسحب بدايتها لسنوات مضت . فى انتظار خطاب التعيين .

انقل مخاوفى وتساؤلاتى دفعة واحدة الى الدكتور الوزير حسين رمزى كاظم رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة والمسئول عن تسكين هذه العمالة .. واختمها بسؤال :

☐ اين الوظائف التى تستوعب كل هذه العمالة .. وان وجدت .. اين التمويل المالى الذى يواجه ذلك ؟!

● ● الوزير يقابل تساؤلاتى بتفاؤل لا يتفق مع حجم الازمة .. فى ذهنى على الاقل -- او لا يتفق مع مئات الموظفين الذين توافدوا على الجهاز ، مطالبين بوظائفهم .. او بوظائف جديدة يسكنون عليها .. سواء بحق .. او بغير حق .. ما دامت الظروف اتاحت لهم فرصة الاستفادة !

يأتينى صوته هادئا .. لنتناول المشكلة من حيث يجب تناولها واتركه يتكلم .. يقول : مع بداية اغسطس الماضى وبعد الازمة مباشرة .. تسابقت افواج العاملين من المصريين العائدين من الكويت والعراق ومعظمهم من الحاصلين على اجازات بدون مرتب .. او فى اعارات ..

حتى من سويت حالتهم بالمعاش التيسيرى بعد سن ٥٥ سنة لم يتخلفوا عن طلب استعادة وظائفهم رغم اقتراب بعضهم من الستين !

الامر الذى ضخم حجم المشكلة ، هو رفض معظم الجهات الحكومية قبول عودة هؤلاء .. بدعوى ان اعاراتهم لم تنته او عدم وضوح مواقفهم المالية .. خاصة وان الاغلبية جاءت بلا مستندات تثبت وضعها الوظيفى !

الجهاز استشعر هذه الازمة .. وعلى الفور وبتوجيهات من مجلس الوزراء .. تم انشاء مكتب لخدمة هذه الفئة يضم خبراء الخدمة المدنية .. وممثلين عن وزارة القوى العاملة .. مهمتهم دراسة احقية العاملين العائدين فى العودة للعمل .. ومعالجة اوضاعهم الوظيفية على الفور .

ويضيف : وحتى تتضح الرؤية .. وبتوجيهات من الدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية .. اعلنا ان القواعد العامة المقررة فى نظامى العاملين بالدولة والقطاع العام .. لا تحول دون تسليم العمل لمن رخص لهم باجازة خاصة .. او من تقرر اعارتهم ، اذا ما عادوا للعمل قبل انتهاء مدة الاجازة او الاعارة ، متى طلبوا ذلك .

والكتاب الدورى رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٩٠ الذى اصدرناه ونشرت الصحف تفاصيله يوم ٢٩ اغسطس الماضى حدد بوضوح الضوابط المطلوبة لعودة هذه العمالة .. بكل ما يحمله هذا من تيسيرات تضمنها القانون .

العائدون والقوى العاملة !

☐ واقول للدكتور حسين كاظم .. هذا الكم الهائل من العمالة العائدة والتيسيرات المقدمة لعودتهم لوظائفهم هل يؤثر على تعيين القوى العاملة

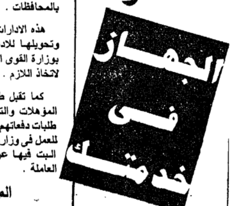


للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٠

أقول لكل من يواجه مشكلة العودة



للخريجين ؟!

● يجيب الوزير : منذ سنوات وقبل أزمة الخليج .. ووزارة القوى العاملة تحاول ترشيد تعيين الخريجين .. وهذا الاسلوب لن يتأثر بعد الازمة .

حوار
عصمت حامد

وسوف يراعى قبول طلبات من رشحوا لوظائف من دفعة ١٩٨٣ من حملة المؤهلات العليا .. وايضا المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة من دفعة ١٩٨٢ .. ولم يتسلموا العمل لسفرهم الى الكويت او العراق .. وذلك عن طريق مديريات القوى العاملة بالمحافظات .

هذه الادارات ستقوم بتجميع الطلبات وتحويلها للادارة العامة للخريجين بوزارة القوى العاملة والتدريب اسبوعيا لاتخاذ اللازم .

كما تقبل طلبات العائدين من حملة المؤهلات والتخصصات التى تم قبول طلبات دفعاتهم استثنائيا بعد دفعة ١٩٨٣ للعمل فى وزارتى التعليم والصحة .. ليتم البت فيها عن طريق وزارة القوى العاملة .

المهم التنفيذ

□ ويلح على السؤال .. فكثير من القرارات صدرت وابلغت بها الجهات الادارية للتنفيذ .. واخيرا تتحول هذه القرارات الى حبر على ورق .. فما هى الضمانات التى تلزم هذه الجهات بالتنفيذ ؟!

● ربما حدث هذا فى الماضى .. اما الان وفى ظل هذه الظروف .. فالالتزام واجب .. وقد اجتمع مجلس الوزراء واصدر توجيهاته لكافة اجهزة الدولة لاعادة هؤلاء العاملين متى استوفوا الشروط ..

واذا وجدت اى مشكلة او عقبة امام العامل .. او ووجه بعدم استجابة من الوحدات الادارية التابع لها . فما عليه الا العودة للجهاز وسوف تحل مشكلته فورا .

ليس هذا فقط .. فهناك ايضا اللجنة الوزارية برئاسة الدكتور كمال الجنزورى .. وهى تجتمع دوريا وتكاد لجانها الفرعية ان تجتمع يوميا لمتابعة ما يطرأ من مشاكل العاملين .

لا نقلل من حجم المشكلة !

□ واقول للوزير .. اذن ليست هناك مشكلة ؟!

● قاطعنى قائلا : على العكس .. هناك مشكلة .. ولا يمكن التقليل من شأنها .. لكنها ليست بالخطورة التى نصورها لو وجدت الحلول العاجلة لكافة المشاكل المترتبة على عودة هذه الاعداد الضخمة من العمالة .

فالجهاز الحكومى يعانى تضخما وهذه حقيقة .. لكنها الحقيقة الظاهرة .. اما الواقع فيؤكد وجود سوء توزيع العمالة الموجودة بالفعل ..

الدليل وجود عجز فى احدى الادارات وتضخم فى ادارة اخرى بنفس المؤسسة .. اذا اعدنا توزيع هذه العمالة بما يكفل الاستفادة منها لن تكون هناك مشكلة .

كذلك عودة العاملين من العراق او الكويت .. لن تزيد حجم المشكلة ..



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الجمهورية

التاريخ: ٢ سبتمبر ١٩٩١

فهؤلاء من ابناء هذه الوحدات ومن القوى الوظيفية المدرجة وظائفهم فى موازناتها وهى لا تمثل فى النهاية اكثر من ١٥٪ .

السوق يستوعبهم

□ والحل ؟

● ● الاستفادة من هذه العمالة باعادة التوزيع .. وايجاد فرص عمل حقيقية حتى لا تكون عبئا على الوحدة الادارية .

- عمل ورديات اضافية خاصة فى الوحدات الخدمية كالبريد والتلغراف ، الشهر العقارى والمديريات الصحية

- زيادة منافذ توزيع الخدمة ..

- تدريب العائدين على وظائف اخرى للعمل فى مراكز المعلومات والحاسبات الالية .. المكتبات .. الخدمات المرتبطة بالجمهور .

والتجربة نجحت حين طبقها الجهاز .

فقد تم تدريب ١٥ عاملا فى هيئة النقل العام على قيادة السيارات .. ويعملون الان سائقين بالجهاز .. كما تم تدريب ٢٥ اخرين على اعمال البناء والتشييد والتجارة .. وباقى الاعمال الحرفية .

ويقوم هؤلاء بكافة الاعمال الترميمية التى يحتاجها الجهاز بعد نقلهم على مجموعات وظيفية تكون فرص الترقية فيها اوسع .

وهذه المراكز تقدم خبرتها بالمجان سواء التابع منها للقوى العاملة او الكفاية الانتاجية او الشئون الاجتماعية .

باختصار شديد - العمالة العائدة يحتاجها السوق المصرى فى كافة المجالات .

ولهؤلاء يقول الوزير : العمالة التى قامت بتعمير دول الخليج واعادة الخضرة الى صحاريها عليها ان تبنى مصر وان تعيد لمصر ما فقدته بهجرة ابنائها !



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٠

للبحوث و التدريب و المعلومات

في لقاء الرئيس حسني مبارك بشباب الجامعات بالاسماعيلية منذ عدة سنوات اقترحت احدى فتايات الجامعة انشاء بنك للشباب يتبنى مشروعاتهم ووعد الرئيس ببحث المشروع لكن حتى الان لم يحدث شيئا وها نحن نفتح ملفات بنك الشباب ونضع له اطارا وتخيلا عاما من واقع تصورات الشباب ورؤية علماء الاقتصاد علنا ننجح في ان نطرح هذه الفكرة من جديد علها تنتقل الى حيز التنفيذ ..

«بنك الشباب» وحلم الملايين بلا ضمان !

بجنيه واحد تمتلك الملايين والمشاريع بضمان المصداقية !

فمي حاجة الشباب وتصوراتهم لهذا المشروع يقول على الجمال ليسانس اداب ان مشكلتنا كشباب تتلخص في اننا نخرج للحياة
العملية فنصطدم بالواقع حيث نكتشف اننا بلا مال لابد ان نجلس لننتظر العمل او نعمل في اى مجال لا يتصل بما تعلمناه وقتها فقط
تتبخر كل خطط المستقبل . فلو ان هناك مؤسسة او بنك يضع شروط ميسرة تساعد الشباب دون غيرهم على تحقيق مشروعاتهم التي
تتعلق بما درسوا لكان ذلك افيد للشباب وللمجتمع في نفس الوقت .

ويضيف ماجد صلاح - كلية العلوم - ان السبب وراء ظاهرة الشاب الجامعي المهاجر الى الغرب والشرق والرحال بنفسه من
تعليمه الجامعي الى حرف المجتمع يعود الى ان هذا الشاب يجد نفسي امام خيارين اما ان يعمل في مجاله بلا مقابل تقريبا وبعد
سنوات طويلة او ان يسافر للخارج أو يتعلم حرفه ينسى معها كل ماتعلم في الجامعة ستدر له مبلغا محترما يساعده على بداية حياته
لكن المشكلة تكمن في انه يتعودر الحياة بهذا المبلغ فيعتمد سواء في الهجرة الى الخارج او في العمل الحرفي ويتمنى لو اتيحت الفرصة
الجادة للشباب المعدم والذي يملك علمه وعقله بان يضع في يديه مبلغا مناسبا بضمانات تتفق وظروف الشباب يتيح له ان يفيد
المجتمع ويستفيد في نفس الوقت فلابد من وجهة نظره - ان تنبثق لجنة من وزارة الشباب الرياضة تحقق ذلك اما الدكتور مدحت
الشافعي رئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الزقازيق فيقول ان فكرة بنك الشباب هذه رغم مظهرها البراق الا انها تثير جدلا
واسعا عند تطبيقها خاصة ان مثل هذه المشروعات لا تقدم الجديد - من وجهة نظره حيث يرى ان ماسيقوم به «بنك الشباب» يقوم به
صندوق التنمية الصناعية والبنوك العادية التي تستطيع ان تؤدى خدمات مماثلة لما يطلبوه من بنك الشباب لكن كل ماسيفعله بنك
الشباب من وجهة نظره هو المزيد من التقصيرات البيروقراطية التي لن تفيد شيئا

ويختلف معه الدكتور احمد شوقي رئيس قسم ادارة الاعمال الذى يحبذ الفكرة ويرى انها فكرة جيدة جدا سوف تنجح في تحقيق الكثير للشباب اذا طبقت بطريقة صحيحة ،حيث يتصور ان يكون بنك الشباب هو احد البنوك التي تتحول كل دوافعها الى مشروعات يعمل فيها الشباب او تتحول مشروعات البنك الى مشروعات يشارك فيها الشباب وتوزع عليه نسبة من الربح حيث يشعر بانه يتملك المشروع وعلى اساس ان يعمل كل شاب في مجال تخصصه بهذا فنكون قد وجدنا فرص عمل للشباب وفائدة للمجتمع .

اما الدكتور عبدالرحمن ذكي وكيل كلية التجارة فيعترض على اسم بنك الشباب حتى يرى ان انشاء بنك خاص للشباب امر صعب جدا وان التسمية مبالغ فيها ولكن الافضل من ذلك انشاء صندوق للشباب على غرار صندوق الاسكان .. تكمن فكرته في فرض مبلغ معين على الطفل من اول ايام الدراسة وليكون جنيه او ½ جنيه شهريا يحصل من الطلاب على كافة مراحل التعليم شهريا وتجمع هذه الملايين بصورة منتظمة ومع نهاية العلم الجامعي توزع هذه الملايين الطائلة على الطلاب بوسيلة ما ولكن عن طريق تقديم دراسة جدوى للجنة مختصة تزكى بعض المشاريع وتشرك فيها اكثر من شاب وتعطيهم ،المال الكافي لاقامة المشروع وتتابع بعد ذلك اللجنة المختصة هذه المشروعات وبعد فترة سماح كافية يبدأ الشباب في تقسيط راس المال على اقساط مريحة جدا تستغل بعد ذلك في توسيع نطاق المشروع ..الخ

هكذ عزيزى القارىء وضع كل من الشباب والخبراء تصوراتهم لمثل هذا المشروع الهام .. وتبقى القضية مطروحة وفي حاجة الى المزيد من التصور والمزيد من الاهتمام الذى قد يكون طريقنا نحو حل المزيد من المشاكل مثل البطالة وانحراف الشباب وغيرها .



المصدر : الأهالى

التاريخ :

للبحوث و التدريب و المعلومات

٩٧٪ من العائدين لايجدون فرص عمل وتدهور حاد فى الأجور

اقتراح باعادة تصدير العائدين

رغم التصريحات الصحفية التى ادلى بها المسئولون حول تشغيل المصريين العائدين من الخليج فان الارقام الرسمية تؤكد ان عدد الذين سيعودون الى وظائفهم ٣٢ الف عامل وموظف فقط ، بينما ينضم باقى المليون ونصف الى طابور البطالة الطويل .

قسمت وزارة القوى العاملة العائدين الى خمس فئات .. الاولى تضم اصحاب شهادات الدكتوراه والماجستير واصحاب الوظائف العليا ونسبتهم ٢,٦٪ من جملة المصريين العاملين فى الكويت ، وهذه الفئة لن تواجه مشاكل كبيرة ، فمعظم هؤلاء يحتفظون بوظائفهم كما أن سوق العمل يحتاج الى تخصصاتهم النادرة ، وهم قادرون بحكم علاقاتهم وامكانياتهم على الخروج من دائرة الازمة .

أما الفئة الثانية وتضم حملة المؤهلات الجامعية المختلفة ، ونسبتهم ٢١,٣٪ من جملة العائدين ، فهم أكثر معاناة ، وخاصة اولئك الذين لم يتسلموا وظائفهم او قدموا استقالاتهم .

وتزداد هذه المشكلة حدة مع الفئة الثالثة التى تضم أصحاب المؤهلات الفنية المتوسطة ونسبتهم ٢٠,٤٪ باستثناء من لديهم خبرة طويلة فى الانشطة الانتاجية ، اما الخريجون الجدد ، الذين عملوا فى انشطة بعيدة عن تخصصاتهم فسوف يجدون صعوبات بالغة ، وسوف يحتاجون الى اعادة تأهيل من جديد ، حسب ظروف العمل ، والتخصصات المطلوبة فى مصر ، وسوف يدخلون فى معركة ضارية مع بقية الخريجين الذين يقفون فى طابور البطالة ، ليتنافسوا على عدد ضئيل من الوظائف ، ومرتبات هزيلة .

وتبقى الفئتان الرابعة والخامسة فى قاع اليأس ، ويمثلان ٥٥,٧٪ من العاملين فى العراق والكويت ، والتى تضم المؤهلات المتوسطة الكتابية والعمالة العادية فى مجال الخدمات والزراعة والبناء ، وامالهم محدودة فى ايجاد اية فرصة للعمل ، حيث السوق مكدس بغيرهم من العاطلين الذين لديهم نفس التخصصات ، بالاضافة الى من سقطوا من باقى الفئات لينافسوا فئات القاع فى بحثهم اليائس عن فرصة عمل وبأى سعر .

ويتوقع الاقتصاديون تدهورا خطيرا فى مستوى أجور العاملين ، خاصة فى السنتين الأخيرتين ، فبعد هذا التكدس والتزاحم ، سوف تنخفض اجور العمالة

تحقيق :

حنان حماد

علاء سرور

حسين البطراوى

الزراعية فى الريف والعمالة العادية ، ويمتد انخفاض الأجور الى الحرفيين .

ومما يساعد فى هذا التدهور أن الأعمال التى يمكن أن تستوفى بعض العائدين سوف تتعرض لهزات قوية بسبب الانكماش الاقتصادى ، والكساد ، وبالتالى سوف تتقلص حجم الاستثمارات والأعمال ، مما يطرد بعض العاملين ليزداد الوضع تدهورا ، ويمتد هذا التدهور الى اسواق العمل البديلة للعائدين مثل ليبيا ، التى بدأت تشهد تكدسا مرعبا للمصريين ليحتلوا الأرصفة والحدائق العامة ، واخذت اجورهم فى التدهور .

ورغم المهدئات التى يروج المسئولون عن عدم وجود مشكلة ، و الوظائف كثيرة ، فان « أحمد العماوى رئيس الاتحاد العام للعمال يقدم صورة اقل تفاؤلا ، خلال الاجتماع الأخير للجنة السكان ، التى ناقشت آثار عودة العمالة ، وقال العماوى . ان المرتبطين بالقطاع العام والحكومى ٣٢ الف فقط من العائدين وهى نسبة ضئيلة ، بينما تبقى المشكلة فى العمالة الحرة ، وطرح العماوى بحدة افكارا للاستفادة من هذه العمالة باعادة تدريب العمالة ، واعادة تصديرها الى دول الخليج الأخرى ، خاصة السعودية ، التى يجب أن تفتح ابوابها للعمالة المصرية العائدة من العراق ، كما يؤكد « العماوى » على ضرورة الاهتمام بالمشروعات الانتاجية التى تستوعب العمالة العائدة ، خاصة استصلاح الأراضى ، وزيادة الورش ، ويحاول العماوى اشاعة بعض التفاؤل ويأمل أن تستوعب ليبيا بعض العمالة .

اما عن دور اتحاد العمال فى اعادة مستحقات العائدين فيقول : لقد بدأنا فى مشاورات على المستوى الدولى ، وقد وزعنا استمارات على اتحادات العمال المحلية بالمحافظات لحصر حقوق العمال لكى تتمكن من المطالبة بها واستعادتها مثلما حدث بالنسبة لمستحقات العاملين فى ليبيا

أما عن أجراءات تشغيل العاملين فى القطاع العام والحكومة فقد اصدر د حسين كاظم رئيس ـ الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ـ التعليمات الخاصة للأوضاع الوظيفية للعاملين العائدين





فبالنسبة لمن سبق لهم الترخيص باجازات خاصة او الاعارة ثم عادوا قبل استكمال مدة الأجازة أو الاعارة فقد تقرر اعادتهم الى وظائفهم التى كانوا يشغلونها عند بدء الاعارة او الأجازة . فان كان العامل قد رقى خلال فترة الأجازة أو الاعارة فيتسلم الوظيفة التى رقى اليها واذا لم تكن وظيفة العامل خالية يتسلم العمل فى أية وظيفة خالية من درجة وظيفية بذات المجموعة الوظيفية ويعتبر العامل شاغلا لوظيفته بصفته الشخصية على أن تسوى حالته على اول وظيفة تخلو من درجته الوظيفية .

مرتبات العائدين

● ويحصل العامل على الاجر الذى كان يتقاضاه عند بدء الاجازة او الاعارة مضافا اليه العلاوات التى استحقها اثناء الاجازة او الاعارة وكذلك الزيادات التى تقررت

بقوانين زيادة المرتبات ارقام ١٣٦ لسنة ٨٠ و ١١٤ لسنة ٨٦ و ٣١ لسنة ٨٣ و ٥٣ لسنة ٨٤ وكذلك العلاوات الاجتماعية والخاصة والمقررة بالقوانين ارقام ١١٨ لسنة ٨١ و ١١٣ لسنة ٨٢ و ١٠١ لسنة ٨٧ ، ١٤٩ لسنة ٨٨ و ١٢٣ لسنة ٨٩ و ١٣ لسنة ٩٠ .

● اما العائدون الذين سبق انهاء خدمتهم فيجوز للسلطة المختصة فى كافة وحدات الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة وعلى ضوء دراسة كل حالة على حدة اعادة

تعيين العاملين ولكن بشرط وجود وظيفة للعامل المطلوب اعادته خالية او وظيفة مماثلة من ذات درجة وظيفته .

● وبالنسبة للعائدين والذين لم يتسلموا العمل يعاد ترشيحهم عن طريق القوى العاملة من دفعة ٨٣ من حملة المؤهلات العليا وحملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة دفعة ٨٢ وكذلك بعض التخصصات التى تم قبول طلبات دفعاتهم استثنائيا بعد دفعة ٨٣ .

وزارة الصناعة وعودة العمالة :

● **ويؤكد مصدر مسئول بوزارة الصناعة** : ان تمويل اجور العاملين العائدين من الكويت والعراق موجودة ضمن اعتمادات الاجور بالوزارة وكانت هذه الاجور تعتبر وفرا يصرف كأجر اضافى او حوافز وانها سوف تعود ثانية كأجور للعائدين وبالطبع سوف يؤثر ذلك على الحوافز والاجور الاضافية .

● **ويضيف المصدر** ان عودة المفصولين والمستقيلين الى اعمالهم سوف يتم حسب ظروف العمل واحتياجاته وذلك على اعتبار ان شركات وزارة الصناعة تمثل قطاعا للاعمال خاضعا للربح والخسارة ولايحصل على دعم من الدولة ويضيف المصدر لاتوجد خطة لاجراء توسعات جديدة لشركات الوزارة لاستيعاب العمالة العائدة وان هذه التوسعات تتم وفقا لخطة محددة بغض النظر عن عودة العاملين او اية ظروف طارئة اخرى .

● ويقدر عدد العاملين العائدين من الفئة الاولى بـ ٥٥٠ الف عامل لن يجدوا فرصة عمل فى مصر وكذلك ٩٠٠ الف عامل حرفى وزراعى فهل سيستوعب السوق المصرى هذه الاعداد الهائلة ؟

● يؤكد د .فؤاد مرسى وزير التموين السابق ان العائدين من الخليج سيأخذون اماكنهم فى طابور البطالة الذى يضم ٣ ملايين عاطل ويتوقع د .فؤاد ان يرتفع هذا الرقم الى ٤,٥ مليون عاطل فكل البوادر تشير الى عجز الحكومة عن حل مشكلة البطالة المستديمة والتى سوف تستمر طالما تتبع الحكومة سياسات لاشأن لها بالتنمية المستقبلية وهذا المأزق لن يؤدى الا الى مزيد من الجرائم وخاصة القتل بغرض السرقة .

● **ويرى د .رفعت السعيد** : انه اذا كانت الحكومة قادرة على توفير وظائف للعائدين من العراق والكويت فكان الاولى لها ان توفر وظائف للعاطلين فى مصر واذا عادت هذه العمالة الى وظائفها فسوف تكون عمالة زائدة وستكون الكارثة . وفى النهاية فالعاملون المصريون بالخليج هم ضحية النظام المصرى الذى حرمهم من فرصة العمل فى مصر ودفعهم الى الهجرة ومن ثم اصبحوا ضحايا للمواقف السياسية فتعرضوا للطرد بلا ضمانات .

انفاق بلا مقابل

● **ويرى د .ابراهيم العيسوى ان الدولة** سوف تضغط على جهات العمل لاعادة المستقيلين والمفصولين الى اعمالهم لتجنب المشكلات الناتجة عن عودة هذه العمالة وان الدولة ستخلق لهم درجات



وظيفية اذا كانت لاتوجد وظائف مالية وهذا سيخلق مشكلة حيث ستصبح اجورهم انفاقا بلا مقابل وهذا يعنى زيادة معدلات التضخم وارتفاع الاسعار .

● ويقول د .مصطفى السعيد وزير الاقتصاد السابق : التزام الدولة باعادة

تعيين المفصولين والمستقيلين يخضع لاعتبارات انسانية واجتماعية تفرضها الاحداث اكثر من الاعتبارات الاقتصادية .

عشرون الف جنيه لانشاء وظيفة

● **ويطالب د .جودة عبد الخالق** بمراجعة شاملة لمشروعات الخطة الخمسية لاعطاء الاولوية المطلقة لاستيعاب العمالة العائدة وان اجور العائدين تمثل انفاقا بلا مقابل

فالفارق كبير بين القرارات الادارية للتسكين فى الوظائف وبين ايجاد فرص عمل منتجة وهذا يتطلب مابين عشرة الاف الى عشرين الف جنيه للفرصة الواحدة للعمل .

تسليم العائدين ورشا صناعية

● **بينما يرى د .سمير طوبار** : رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى انه لاتوجد مشكلة بعودة العمالة المصرية من الكويت والعراق ولايجب تضخيم قضية العمالة العائدة فلن يضيفوا الى سوق العمل



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٠

اكثر من نصف مليون عامل فقط ! واغلب العائدين عمالة زراعية وبناء وتشييد والسوق المحلى فى حاجة الى مثل هذه العمالة واكد د.طوبار : انه توجد قرارات بتسليم العائدين ورشا بالمناطق الصناعية بتسهيلات ائتمانية .

الصناعة بتسهيلات ائتمانية

ويضيف الدكتور سمير طوبار : ان **المطلوب** فى المرحلة الحالية وضع خطة سريعة تركز على الصناعات الصغيرة وسوف تعتمد فى تمويلها على مساعدات الدول الصديقة والتى وعدت بتعويض الدول المتضررة من ازمة الخليج ومن ودائع العرب والمصريين التى ستتدفق على مصر بعد احداث الخليج .

تدريب تحويلى

اما احمد حرك عضو مجلس ادارة اتحاد نقابات مصر فيقول : ان العائدين من الخليج لن يسببوا أية مشاكل فالسوق المحلى رغم مايتردد من وجود بطالة به سوف يستوعب العائدين ؟ فاغلب العائدين عماله زراعية وسوف يعودون الى اراضيهم او سوف يتم تشغيلهم فى مشروعات استصلاح الاراضى اما العمالة الاخرى فقد قرر مجلس اتحاد نقابات مصر حصر هذه الاماكن وحصر اماكن التدريب المهنى لبدء التدريب التحويلى لهذه العمالة بما يتلائم واحتياجات السوق .

اسواق جديدة

● وعن امكانية فتح اسواق جديدة للعمالة المصرية فى الدول العربية **يقول د . فؤاد مرسى** : ان الاقتصاد العربى فى حالة انكماش وركود وهذا يعنى تخفيض العمالة لتخليص الانفاق بالاضافة الى اتجاه الحكومات العربية الى احلال ابنائها محل العمالة الوافدة التى تزايدت فى الفترة الاخيرة .

تصدير العمالة المصرية

ويرى د . جودة عبدالخالق : انه من **الواجب** اعادة النظر فى سياسة تصدير العمالة المصرية الى الخارج . فهذه السياسة كانت السبب فى ازمات خطيرة على الامن القومى كما حدث مع ليبيا والعراق والان فى منطقة الخليج ومن الافضل التركيز على خلق بيئة للاستثمار وتشغيل العمالة محليا وتصدير المنتجات بدلا من تصدير عرق العمالة المصرية .

ويرى د . سمير طوبار : انه اذا كان تصدير العمالة مصدر سهل للنقد الاجنبى فان ماحدث يؤكد حظر تعرضنا لازمات دورية والحل هو توفير النقد الاجنبى عن طريق تشجيع قطاع الانتاج الذى يتيح عرض عمل للمصريين .

حصر الممتلكات

وفى وزارة القوى العاملة تم تشكيل لجنة لحصر ممتلكات ومدخرات المصريين فى الكويت والعراق . وكذلك انشاء ثلاثة مكاتب فى نويبع والسويس ومطار القاهرة بالتنسيق مع وزارة الداخلية والجهاز المركزى للتنظيم والادارة وبالتعاون مع مكاتب القوى العاملة فى هذه المناطق . بالاضافة الى مكاتب القوى العاملة بالمحافظات ويسجل العائد فى استمارة خاصة اسمه وعنوانه وتاريخ بداية عقد العمل والمرتب وتاريخ العودة والممتلكات والمدخرات فى البنوك الكويتية والممتلكات الخاصة به فى الكويت والعراق .

حقوق المصريين

وعن اجراءات استرداد حقوق المصريين العاملين بالكويت والعراق **يقول الدكتور نور فرحات استاذ القانون بجامعة الزقازيق** : ان مصر عضو فى منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية ومن الممكن ان تعمل المنظمتان على حماية واسترداد حقوق المصريين بالكويت والعراق .

ويقسم د . فرحات مستحقات المصريين لدى العراق الى قسمين :

مستحقات لدى الحكومة العراقية والهيئات العامة وفى هذه الحالة يمكن للمصريين اقامة دعوى قضائية وسوف يحصلون على احكام قضائية يمكن ان تنفذ على ممتلكات الحكومة العراقية فى مصر وكذلك الحال بالنسبة لمستحقات المصريين لدى القطاع الخاص ولديهم مدخرات فى بنوك قطاع عام عراقية .

اما مستحقات المصريين لدى افراد عراقيين فحتى فى حالة صدور احكام قضائية ضدهم فان تنفيذ هذه الاحكام يتوقف على الموقف السياسى بين مصر والعراق . وينصح الدكتور فرحات ان تتجمع كل مجموعة من المصريين كانت تعمل فى شركة او منطقة عراقية واحدة وان تقيم دعوى قضائية عن طريق نقابة المحامين او اى تجمع قانونى اخر .

اما مستحقات المصريين لدى الكويت فهى تخضع لنفس الاجراءات السابقه على اعتبار ان العراق يحتل الكويت مما يمنع حصول المصريين على مستحقاتهم لدى الكويت ويمكن ان تستوفى مستحقات المصريين العاملين بالكويت والعراق من الديون العراقية المستحقة على مصر او من خلال الممتلكات العراقية فى مصر ويمكن اقامة هذه الدعاوى امام القضاء المصرى وستعامل الحكومة العراقية كشخص قانونى يخضع للقانون المصرى .

ويمكن للحكومة المصرية دون اللجوء الى القضاء ان تستوفى مستحقات المصريين العاملين بالكويت والعراق عن طريق الحجز على ممتلكات الحكومة العراقية فى مصر او الديون العراقية لدى مصر وهذا اجراء قانونى .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٦

تعيين بعض خريجى الجامعات دفعة ٨٣ وما بعدها

وحاملى المؤهلات المتوسطة دفعة ٨٢ بأقدمية من ١٥ سبتمبر الحالى

كتب ـ هيثم سعد الدين :

اصدر السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب قرارات تعيين بعض خريجى الجامعات والمدارس الثانوية من بعض التخصصات بصفة استثنائية لسد العجز فى بعض الوظائف بأقدمية من ١٥ سبتمبر الحالى ، وستقوم الجهات التى عين بها هؤلاء الخريجون باستدعائهم بخطابات مسجلة لاتخاذ اجراءات تعيينهم واستبعادهم من ترشيحات الوزارة عند توزيع دفعاتهم .

وتتضمن القرارات تعيين حملة المؤهلات العليا من دفعة ٨٣ وما بعدها والمتوسطة دفعة ٨٢ وما بعدها من تخصصات حاسب وتحكم آلى ونظم معلومات وكمبيوتر للعمل بوزارتى القوى العاملة والهجرة والمصريين بالخارج ، وخريجى كليات الهندسة والفنون الجميلة والتطبيقية واعداد الفنيين الصناعيين « الكترونيات » للعمل بهيئة الآثار لتشغيل شبكات الانذار الالكترونية بالمتاحف وخطط الترميم بمحافظات القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والغربية وبنى سويف والمنيا وقنا والأقصر واسوان .

كما تشمل القرارات تعيين خريجات ليسانس الآداب شعبتى اجتماع وعلم نفس وبكالوريوس خدمة اجتماعية دفعتى ٨٤ و٨٥ للعمل مشرفات اقامة بالمدينة الجامعية للطالبات بالقاهرة وتعيين حملة المؤهلات العليا دفعة ٨٣ ومابعدها استثنائيا واختياريا بمديرية الشئون الاجتماعية بمحافظة البحر الاحمر من ابناء المحافظة .. وتقرر اجراء تيسيرات لقيد الخريجين بمكاتب القوى العاملة واجراء تدريب تحويلى لهم على المهن التى تحتاجها سوق العمل مع اعطاء الخريج الحق فى التسجيل بمهنة ليس من الضرورى ان تكون طبقا لمؤهلاته .

وسيتم ايضا تشغيل قاعدة بيانات العمالة بالدول العربية لدراسة حركة الهجرة المؤقتة للعمالة المصرية .

وقامت الوزارة باجراء حصر شامل للمهن وفرص العمل المتاحة للمعوقين لزيادة اعداد المتدربين على المهن المطلوبة لتوفير مزيد من فرص العمل امامهم



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٠

بدلاً من لطم الخدود !

عندما حدثت كارثة الغزو العراقي للكويت فوجىء المصريون كما فوجئت اجهزة الدولة ووزارة القوى العاملة بأعداد هائلة من العائدين الذين لاعمل لهم .

يضاف هذا الرقم الجديد الذى لم يحسب حسابه احد إلى الارقام الفلكية الاخرى لشباب لم يخرج من مصر بعد ولكنه يجلس على قارعة الطريق فى انتظار فرصة عمل او عقد او تذكرة طائرة تنقله خارج البلاد ليحقق ابسط احلامه ليعيش آمناً .

فى مبنى وزارة القوى العاملة وسط مئات من العائدين الذين يملأون استمارات حصر لبيان متعلقاتهم بالدولة التى عادوا منها سواء نقدية أو عينية وأيضاً لتحديد مهنهم وتخصصاتهم للاستفادة منها فى مواقع العمل التى تعانى من نقص . ذهبت إلى مكتب مدير العلاقات العامة الأستاذ كمال قناوي ، وكان هذا الحديث معه .

● ما خطة وزارة القوى العاملة فى تعيين وتوظيف والاستفادة من الأيدي العاملة التى عادت من الكويت والعراق بسبب الغزو ؟.

ـ قال : يبلغ عدد المصريين العاملين فى العراق حوالي ٨٠٠ ألف عامل ، و١٧٠ ألف عامل بالكويت ، وقد بلغ عدد العائدين حتى الآن أكثر من مائة وخمسة وسبعين ألف عامل ، ويتوقع أن يصل عددهم إلى أكثر من نصف مليون عامل . وقد واجهت الدولة هذه المشكلة مواجهة صريحة تمثلت فى تشكيل لجنة برئاسة المهندس سليمان متولي وزير النقل ويمثل فيها ممثلون عن الوزارات المعنية ومن بينها وزارة القوى العاملة .

وتعمل هذه اللجنة على تدبير جميع الوسائل لعودة هذه العمالة وتوفير وسائل النقل لها ، واستطاعت هذه اللجنة أن توفر وسائل النقل لعودة أكثر من ١٧٠ ألف عامل خلال شهر وقد عاونت دول عربية وأوروبية فى تسهيل نقل هذه العمالة .

وأيضاً شكلت لجنة برئاسة الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط المعنية بالمشكلة وذلك لبحث المشاكل والعمل على حلها للعمالة العائدة .

أما بخصوص سؤالك عن إعادة تعيين وتوظيف وكيفية الاستفادة من هؤلاء العائدين ، فالعمالة

كاميليا عتريس



العائدة تمثل خمس فئات على النحو التالي :

● الفئة الأولى : وهم الموظفون والعمال سواء بالقطاع العام والحكومة أو الحكم المحلي . الحاصلون على اجازات بدون مرتب للعمل بكل من العراق والكويت .

● الفئة الثانية . . وإعادة التعيين . .

وهم أيضاً الذين كانوا يعملون بالحكومة أو القطاع العام وأجهزة الحكم المحلي وفصلوا من أعمالهم بسبب عدم عودتهم إلى الجهات التي كانوا يعملون بها بعد انتهاء مدد الاجازات بدون مرتب التي منحت لهم وفصلوا الاستمرار في عملهم بالخارج .

وهذه الفئة قد صدرت التعليمات أيضاً ببحث حالة كل منهم في الجهة التي كان يعمل بها والتيسير عليهم لإعادة تعيينهم مرة أخرى .

● الفئة الثالثة : وهم خريجو الجامعات والمعاهد العليا والمدارس المتوسطة وفوق المتوسطة ممن لم يحل عليهم الدور لتعيينهم عن طريق القوى العاملة وهم الخريجون من دفعات ١٩٨٣ مؤهلات عليا ، ١٩٨٢ مؤهلات متوسطة وما بعد ذلك . وهؤلاء قد صدرت التعليمات باستقبال طلبات الخريجين دفعة ٨٣ مؤهلات عليا ودفعة ٨٢ مؤهلات متوسطة لتعيينهم .

وكذلك قبول طلبات الخريجين من دفعات لاحقة للعمل بوظائف التدريس في كل من وزارة التعليم والأزهر الشريف حسب التخصصات المطلوبة .

وقد وصل الأمر بقبول طلبات بعض الخريجين من دفعة ١٩٩٠ للعمل لوظائف التدريس حيث مازلنا نعاني من نقص شديد في عدد المدرسين وخاصة في المعاهد الأزهرية

● الفئة الرابعة . . أهلاً بالأسطوات :

منذ أن بدأت الحقبة البترولية ومصر تعاني من نزيف بشرى في كل التخصصات . . والحرفيون هم أكثر الفئات التي عانت سوق العمالة من نقص هائل في أعدادهم . وأصبحت مصر معملاً لتفريخ الاسطوات المهرة من البنائين وحدادي المسلح والنجارين والميكانيكيين والسباكين والخياطين وعمال المطابع ومختلف التخصصات الأخرى النادرة .

ولعلك تتفقين معي على أن سوق العمل في مصر في حاجة ماسة إلى هذه الفئة التي ترتب على غيابها ارتفاع عشوائي في أجور هذه الخدمات ، فعودة هذه الفئة سوف ترفع مستوى أداء المهن وفي نفس الوقت تخفض من الأجور المغالى فيها .

أما عن العمال الزراعيين الذين عادوا من بداية الأحداث وحتى الآن فهم من وجهة نظر الأستاذ كمال قناوي لا يمثلون مشكلة ولا عبئا على مصر بل بالعكس ، الأرض في حاجة ماسة إلى خبراتهم ومهاراتهم في الزراعة التي افتقدتها الأرض على مدى السنوات العشر الماضية حيث كانت الأرض الزراعية تعاني من عدم وجود أيد زراعية مدربة .

أليست الأرض في حاجة إلى عرق هؤلاء ، ألم يذهبوا إلى الكويت وإلى العراق ليزرعوا أرضها . . ألسنا في حاجة إلى هذه السواعد ؟؟!

● عقار جديد للمرض المزمن

● لماذا لا نبحث عن حلول جذرية لمشكلة البطالة في مصر ، فالاسباب التي ادت إلى هجرة العمالة للخارج مازالت قائمة ومازال يعاني منها عشرات الالوف من الشباب الذين لم يذهبوا لاى بلد خارج مصر ؟

ـ قال : إن الخلل في سوق العمل ناتج عن العملية التعليمية ، فإن الجامعات والمعاهد العليا تخرج أعداداً كبيرة في بعض التخصصات التي لا تحتاجها سوق العمل تمثل نوعاً من البطالة ، ولهذا فإن الوزارة تقوم بالتنسيق مع المجلس الأعلى للجامعات ووزارة التعليم لمواجهة هذا عن طريق مد هذه الأجهزة بموازنات العرض والطلب حتى يكون القائمون على العملية التعليمية على دراية بالتخصصات غير المطلوبة لسوق العمل ، وقد تم هذا بالفعل في سياسة القبول بالجامعات فما نراه هذا العام من تراجع فيما كان يسمى بكليات القمة وحل محلها كليات تخصصاتها نحن في حاجة إليها فمثلاً كلية السياحة والفنادق أقبل عليها أكثر من كلية الإعلام .

● وما ذنب الذين ألقى بهم مكتب التنسيق إلى كليات ليس لخريجيها حاجة لسوق العمل ؟

ـ وزارة القوى العاملة على علم تام بأبعاد هذه المشكلة وحجمها ، وإن كانت هذه المشكلة مواجهتها تقع على عاتق الدولة ككل إلا أن الوزارة في حدود اختصاصها قد تصدت لها .

● أطباء يريدون أن يصبحوا ممرضين

ـ ونظراً للفائض الكبير في خريجي وخريجات دبلوم المدارس الثانوية التجارية فقد تم الاتفاق مع وزارة الصحة لتعيين بعض هؤلاء الخريجات في وظائف مساعدة للتمريض بعد تدريبهن بمعرفة وزارة الصحة . وقد التحق حوالي ١٣٥٠٠ من هؤلاء الخريجين للعمل لوزارة الصحة . وهذا تم نتيجة النقص الشديد في عدد الممرضات والممرضين في



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩١

المستشفيات العامة والخاصة لدرجة أن عدداً كبيراً من الأطباء تقدم للعمل كممرضين في بعض مستشفيات الاستثمار ، إذا كان مرتب الممرض في مستشفى قصر العيني وصل ٣٠٠ جنيه في الشهر فما بالك في مستشفى استثمارية ؟

كما تم حصر جميع مراكز التدريب المنتشرة على مستوى الجمهورية وقد بلغ عددها حوالى ٥٠٠ مركز تدريب تابعة لثماني عشرة وزارة وهيئة تقع في ٢٣ محافظة .

- وقد لوحظ من نتيجة الحصر أن هذه المراكز لا تعمل بكامل طاقتها ، وقد وجه السيد رئيس الوزراء المحافظين إلى تدعيم هذه المراكز وأن يكون القبول في مراحل التعليم بعد مرحلة التعليم الأساسي بنسبة ٦٠٪ ، و٤٠٪ توجه إلى التدريب المهني حتى نجد جيلاً جديداً من الحرفيين والفنيين المدربين لحاجة السوق لهم ، ورغم أن الناس تعرف أن سبب الزيادة والارتفاع المغالى فيه في أجور هؤلاء الحرفيين هو قلة عددهم إلا أن مراكز التدريب في أنحاء الجمهورية لا يوجد إقبال من الطلاب عليها

● **هل تعتقد ان خريجي مركز التدريب هؤلاء لديهم القدرة على شراء محلات لممارسة مهنهم بعد التدريب ؟**

- تم الاتفاق بين السيد وزير القوى العاملة ومحافظ القاهرة على إقامة أكشاك بأحياء القاهرة يتواجد بها خريجو معاهد التدريب المهني لتقديم خدماتهم إلى مواطني هذه الأحياء بأجور مناسبة بحيث يتواجد بكل كشك « سباك - كهربائي - فني إصلاح أدوات منزلية » إلا أن رؤساء الأحياء لم يقوموا بتنفيذ هذا التوجيه حتى الآن .

● **مع المعروف ان مصر من قديم الزمان بها اعلى نسبة من العمال المهرة . لماذا لا يتم الاستفادة من هذه الايدي العاملة المدربة ؟**

- إن الوزارة تؤمن بأن التدريب الحقيقي والفعال هو الذي يتم عن طريق الورش ، لنضرب مثلاً فإن العامل الذي تدرب في ورشة تكون مهارته في المهنة التي تعلمها أكثر من مهارة خريج المدارس الصناعية ذلك أن الجانب العملي في الورشة يؤهله لاكتساب هذه المهارة ، ولهذا فإن لدى مكاتب العمل التابعة للوزارة إحصائية في التوجيه المهني بحيث يتقدم الصبي إلى المكتب الذي يعاونه في اختيار المهنة التي تتناسب وقدراته وذلك بواسطة الأجهزة العلمية .

- وبعد أن يلتحق الصبي بمكان العمل وغالباً مايكون إحدى الورش يقوم متابع فني من الوزارة بمتابعة تدريب هذا الصبي لدى صاحب الورشة للتأكد من جدية التدريب .

والأكثر من ذلك فإن السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب قد أصدر توجيهاته إلى مفتشي العمل لمعاونة أصحاب هذه الورش في تدريب هؤلاء الصبية بحيث لا يحرر أي مخالفة لصاحب عمل إذا كان يقوم بتدريب صبية لديه بالورشة ، وكذلك إعفاء صاحب العمل من التأمين على هؤلاء رفعا للعبء عنه وتشجيعاً له على تدريبهم . كذلك أوجدت الوزارة نوعاً آخر من التدريب وهو التدريب السريع بحيث يلتحق به كل من ليس له حرفة لتعليمه حرفة ويستفيد من هذا المشروع العاملون بالحكومة والقطاع العام أمثال السعاة والفراشين .

● **هل من جديد لحل مشكلة البطالة في مصر حيث اصبحت مشكلة كبيرة بعد عودة العمالة من العراق والكويت ؟**

- إن مشكلة البطالة في مصر هي مشكلة قومية لابد من تضافر جميع الأجهزة لمواجهتها ، فإن الدولة اتخذت بعض الإجراءات لتحقيق هدفها وعلى سبيل المثال المشروعات الصغيرة التي قامت بإعداد دراساتها والجدوى الاقتصادية لها وزارة البحث العلمي وقامت وزارة القوى العاملة والتدريب بتوزيع هذه الدراسات على المصريين العاملين بالخارج عن طريق المكاتب العمالية بالدول المستقبلة للعمالة المصرية .

كما تم توزيع أراضي الاستصلاح على خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة .

وإنشاء المدن الجديدة بما يوفر فرص عمل جديدة للشباب بهذه المدن . . تركني الأستاذ كمال قناوي وأنا أتذكر مئات الشكاوى التي سمعناها من هؤلاء الذين قاموا بإصلاح أراض وكيف يعانون □



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الوفد

التاريخ: ٦ اكتوبر ١٩٩٠

كليات القمة . . فى القاع !!

المهندس عامل قيشانى والدكتور فران بالخبرة

كليات الطب والهندسة او كما يطلقون عليها كليات القمة هل انتهى عصرها ؟ وهل لقب دكتور او مهندس اصبح لايشكل هذا البريق الذى كان يغرى الآلاف من طلاب الثانوية العامة للوصول إليهما الواقع يؤكد ان العديد من حملة هذه الالقاب الآن يتركونها خلف ظهورهم بحثا عن مهنة وحرف اخرى اكثر ربحا .. فقد اصبح من المعتاد ان نرى خريج الطب والهندسة يعمل فى «كار المعمار» او مندوبا للمبيعات بإحدى الشركات او «شيف ومترودتيل» فى احد الفنادق الكبرى بعد ان صار سوق العمل المصرى فى مجالات الطب والهندسة متخما بخريجى كليات القمة .

«الوفد» فى هذا التحقيق تلتقى بالعديد من هذه النماذج التى فضلت تعليق شهادات الطب والهندسة على حوائط المنازل وعدم الانتظار فى طابور البطالة الطويل ونزلت إلى سوق العمل الحر

تحقيق
محمود شاكر

فى البداية يقول خالد ابو المكارم بكالوريوس طب ويعمل خبازا فى فرن بالحلمية

بعد ان فقدت الامل فى الحصول على عمل يناسب مؤهلى طرقت ابواب مكاتب السفر للخارج دون جدوى فعرض على صديق يعمل فى هذا الفرن العمل معه وترددت فى بادىء الامر ولكنى وافقت وبدات العمل فكنت ابيع للزبائن ما يطلبونه وتعلمت الخبيز وتقطيع العجين فهى مهنة تساعدنى على مواجهة مصروفاتى اليومية فمن الافضل ان استمر فى هذا العمل وخصوصا اننى شربت الصنعة واصبحت فران الفرن واتقاضى اعلى اجر فيه وانا والحمد لله ادخرت مبلغا لاتمام زواجى من احدى قريباتى وهى تعمل فى مجال السياحة . ويضيف ابو المكارم ان هذا افضل بكثير من الانتظار فى طابور البطالة الذى لاينتهى

أفضل من التسكع

●● ويشرح ابراهيم محمد اسماعيل خريج كلية الهندسة دفعة ٨٦ قسم الميكانيكا ويعمل مبلط قيشانى وجهة نظره قائلا · لجات لهذا العمل حتى اضمن دخلا ماديا افضل من الذى احصل عليه من الوظيفة ولقد دفعنى لهذا الزيادة فى عدد الخريجين من كليات الهندسة عن الحد المعقول وعدم توافر فرص عمل كافية ومناسبة فانا بحثت عن اعمال كثيرة من خلال الاعلانات بالجرائد والذهاب إلى مواقع العمل والمشروعات فى القطاعين العام والخاص فلم اجد فرصة مناسبة وكان ضروريا ان اتجه الى هذا العمل فهذا افضل من الجلوس على المقاهى والتسكع فى الشوارع ولاشك ان العمل اى عمل مادام شريفا فهو محترم ونحن فى مجتمعنا نحتاج الى مزيد من العمل ولا نحتاج الى البطالة

مرتبات لاتكفى

●● اما الطبيب سيد عبدالمنعم فتحى . بكالوريوس طب دفعة ٨٠ ويعمل مندوبا المبيعات وتسويق الاجهزة الطبية فيقول اتجهت الى هذا العمل بعد أن شعرت بان مرتب الطبيب ضئيل لايكفى لتاثيث عيادة او منزل .. ومن اجل مستوى معيشى معين اتجهت لهذا العمل .. والحمد لله احصل منه على ربح مادى يساعدنى على تكوين اسرتى .. وأكد إن كثيرا من زملاء المهنة يعملون بالمحلات التجارية والسوبر ماركت والفنادق وتركوا مهنة الطب بحثا عن العائد المادى .

هوايتى الخياطة

●● عايدة حسين بركات .. بكالوريوس هندسة دفعة ٨٥ وتعمل خياطة تؤكد ان هذه المهنة كانت هوايتها منذ الصغر .. لكنها دخلت كلية الهندسة بناء على رغبة والدها واصراره . وقالت اننى أربح كثيرا من مهنتى هذه .. ولااجد اى حرج منها واتعامل من خلالها مع نوعيات مختلفة واشعر من خلال هذا العمل بارتياح شديد بعيدا عن معاناة المواصلات او انتظار طابور القوى العاملة .

ظروف المعيشة

●● وفى فرن بالمهندسين التقينا باحمد درويش . بكالوريوس طب ويعمل خبازا يقول انا من الريف وجئت للقاهرة لاتعلم ولكن ظروف المعيشة صعبة والدراسة



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: ....

التاريخ: ....

البطالة وتزايد أعداد الخريجين وراء لجوء خريجي كليات القمة إلى المهن العضلية



د . حسن همام



د . زينب شاهين

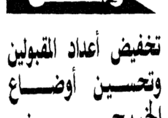
بالكلية مكلفة جدا وكان عندى فكرة عن كيفية الخبيز والعجين فتوجهت لصاحب الفرن الذى اعمل فيه الآن وطلبت منه ان يوفر لى فرصة عمل لديه فقبلنى على الفور كخباز ويحدد لى مواعيد العمل بحيث تتناسب مع ظروف دراستى وانا الآن على وشك التخرج وسوف اترك هذه المهنة بعد ذلك لاننى أهوى الطب واريد ان اكرس له كل وقتى وان كنت أعلم مقدما ان فرص العمل بالشهادات ضئيلة جدا .

بطالة المهندسين

●● ويؤكد محمد أمين وكيل نقابة المهندسين ان كليات الهندسة على مستوى الجمهورية يتخرج فيها حوالى ٣ الاف مهندس سنويا .. وعدد المهندسين منذ سنوات قليلة وحتى الآن ٢٢ الف خريج كثير منهم لايجد فرصة عمل ولذلك سوف ننظم مؤتمرا لمناقشة البطالة فى هذه المهنة

اعادة النظر فى التوزيع

●● وفى نقابة الاطباء اكد احد المسئولين ان كلية الطب على مستوى الجمهورية يتخرج فيها سنويا اعداد تتراوح من ٦ إلى ٨ الاف طبيب وذلك من ١٣ كلية منتشرة فى انحاء الجمهورية وان حب المشكلة يكمن فى الحد من تزايد الخريجين بتقليل اعداد المقبولين بكليات الطب الحالية وعدم انشاء كليات طب جديدة . والاتفاق مع النقابة لتسهيل اعارات الاطباء للخارج .. واعادة النظر فى سياسة توزيع الاطباء على المناطق النائية بحيث توفر للمقيمين فيها رعاية طبية شاملة مع اعطاء حوافز ومرتبات لخريج الطب تغنيه عن ترك المهنة .



والحل

تخفيض أعداد المقبولين وتحسين أوضاع الخريجين وخلق فرص العمل لهم

تغيير نظام التعليم

●● الدكتورة زينب شاهين .. الباحثة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية ترى ان كليات القمة انتهت وتساوت مع الكليات الاخرى من حيث عدد الخريجين ومن حيث مجال العمل .. فالمشكلة سببها يرجع إلى النظام التعليمى الفاشل ..

وكليات الطب والهندسة اصبحت من الكليات ذات الاعداد الكبيرة .. ففى مصر مثلا يوجد حوالى ١٤ كلية طب على مستوى الجمهورية يتخرج فيها سنويا

نحو ٨ الاف خريج .. وفى امريكا ١٥٠ كلية طب يتخرج فيها سنويا ١٥٠ طبيبا فالفرق شاسع وخطير .. فمعظم هؤلاء الخريجين يلجاون الى مهن لاتتناسب مع مؤهلاتهم بسبب تزايد سوق البطالة وهو شىء مهين للخريجين .. فلابد من تغيير نظام التعليم الحالى ..

تدهور التعليم الطبى

●● الدكتور حسن همام .. وكيل كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان يرى ان كليات القمة التى يقال انها الطب والهندسة لم تعد كليات قمة لاسباب كثيرة منها تعدد كليات الطب الاقليمية وقبولها لاعداد هائلة من الطلاب .. فضلا عن تدهور التعليم الطبى فى هذه الكليات .. كل هذا خلق مشكلة عدم قدرة طالب الطب فى استيعاب ماهو جديد فيتخرج غير مهيىء مهنيا وعلميا .. من هنا لم تعد كليات الطب والهندسة من كليات القمة .. كليات الاداب والتربية هى كليات القمة ففرص خريجيها اكثر من هؤلاء وحتى نخرج من هذه الأزمة لابد من التخطيط السليم فى تلك الكليات .. والحد من اعداد الملتحقين بها .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : [illegible] ١٩٩٦

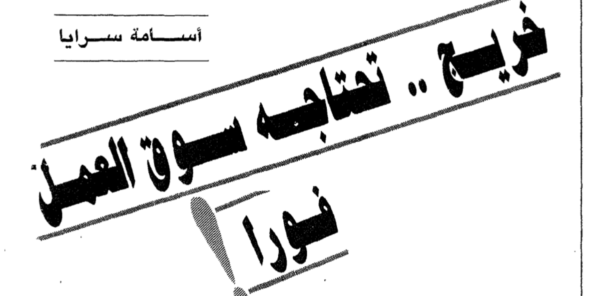


سوق العمل فى مصر تكشف انه بالرغم من انتشار البطالة المتفشية بين خريجى الجامعات ، الا ان هناك احتياجاً ملحوظاً ومتزايداً للخبرات الفنية والخريجين التطبيقيين اصحاب الكفايات التكنولوجية العالية ، وتشير الدراسات العلمية الى وجود فجوة تكنولوجية هائلة بيننا وبين دول العالم الصناعية .

ويقول الخبراء ان مصر فى حاجة ماسة الى التوجه التكنولوجى الشامل الذى يقع عبؤه الاول على المؤسسات التعليمية والتدريبية بهدف ايجاد نظام تعليمى وتدريب تكنولوجى متكامل للانسان المصرى بداية بالطفل وحتى التعليم المستمر للخريجين المتمرسين لمهنتهم ، ومرورا بمراحل التعليم المختلفة ، وكذلك التدريب التحويلى لخريجى الجامعات النمطية الحالية فى مصر ، ليرتبط الخريج بتعليم وتدريب تحتاجه المؤسسات الانتاجية والشركات العامة والخاصة .



أســـامة ســـرايا





للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٥ نوفمبر ١٩٩١

وعن مستقبل التعليم التكنولوجى المرتبط باحتياجات الانتاج المصرى يؤكد الدكتور مصطفى محمد **كامل عميد المعهد التكنولوجى العالى بمدينة ١٠ رمضان اننا** ، وجدنا ان المعاهد والجامعات تقدم لسوق العمل الخريج الذى يعتمد على المؤهلات النظرية ، ولم تصقل خبراته بالمهارات التطبيقية ، والاحتكاك داخل البيئة الانتاجية بالمصنع ، فتم اختيار موقع وسط المصانع فى مدينة ١٠ رمضان لادخال التدريب الصناعى ، اذ أن هذه المنطقة تحتوى على ٤٢٠ مصنعا تعمل على مستوى تكنولوجى مرتفع ، ومن المنتظر طبقا للخطط الموضوعية أن يصل عدد المصانع الى ١٠٠٠ مصنع بعد عام ١٩٩٤ .

وبالتالى فان هذه المنطقة بما تملكه من طاقة إنتاجية كبيرة فى حاجة الى أن تستوعب عمالة تكنولوجية عالية المهارة ، يتم التخطيط بالاشتراك بين وزرات التعمير والصناعة والتعليم على انشاء المعهد التكنولوجى العالى كمنظومة جزئية للتعليم التكنولوجى الذى نهدف اليه ، ولاحداث نوع من الترابط بين وحدات الانتاج والتعليم ، وأن يكون جهازا حساساً لاحتياجات سوق العمل فى مصر ، وحتى ينجح هذا الجهاز التعليمى الجديد فى الارتباط الكامل لعناصر الانتاج فان الجهة التى تملكه هى جمعية تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة .

ويضيف د . مصطفى محمد كامل .. اننا ركزنا على الاحتياجات الفعلية لمصانع ١٠ رمضان ، فوجهنا تركيزنا الى الأقسام التكنولوجية خاصة الانتاج والطاقة والالكترونيات والحسابات ، وفى المستقبل سننشىء اقساما جديدة طلبت المصانع الجديدة اقامتها لاحتياجها الى خريجيها ، وهى اقسام خاصة بالانشاءات وادارة المشروعات والنسيج والملابس الجاهزة . وتكنولوجيا الصناعات الكيماوية واللدائن . وتكنولوجيا الطباعة والتغليف والمداولة وتكنولوجيا تنمية الصحراء وادارة المعلومات .

ولعل من اهم ماتركز عليه التجربة الحالية للتعليم والتدريب هى اقامة علاقة اساسية ومستمرة بالصناعة يطلق عليها د . مصطفى كامل علاقة بيولوجية . فهى بمثابة جيل سرى يربط كيانين حيويين .. فالسريان يجب ان يكون فى اتجاهين بفرض ايجاد التناغم المنشود بينهما فى مراحل صنع القرارات المختلفة من تخطيط الى تنفيذ الى متابعة وتقييم لايجاد تعليم تكنولوجى الدافع الرئيسى له هو احتياجات سوق العمل .

ولتحقيق هذه الاهداف فان اشتراك رجال الصناعة بالتدريس عملية حيوية للخريجين . كما يشرف مهندس الصناعات بالمساهمة فى الاشراف العملى على مشاريع الطلاب والخريجين ، مع انشاء مركز تنمية المهارات يقوم حاليا بمنحة المانية بحصر شامل لاحتياجات التدريب والتعليم المستمر لمصانع مدينة ١٠ رمضان .

مركز خدمة الصناعات الصغيرة

وأوضحت الدراسات اهمية قيام مركز خدمة مستمر ودائم للصناعات الصغيرة يقوم بتدريب اصحاب المعاشات واكسابهم خبرات العمل المتميز ..



ولكن الخبرات الجديدة والاسلوب الذى يسير عليه العملية التعليمية التدريبية يشير الى ان الهدف . اذا كان يسعى فى البداية لخلق خريج تحتاجه سوق العمل فعلا ، فانه يتجه كذلك الى تكوين خريج يستطيع ان يعتمد على نفسه بالدخول فى سوق العمل والانتاج مباشرة عن طريق انشاء مشروعات صغيرة وان يديرها الخريجون لتكون بمثابة حضانات انتاج لخلق رجل اعمال .. ونقوم حاليا باستغلال الامكانيات التى تتيحها وزارة التعمير لمنح الخريجين الارض وعليها المنشأة الصغيرة لادارتها ، بالاضافة الى تشجيعهم للاقامة فى المدن الجديدة عن طريق توفير الشقق الخاصة لاقامة الخريجين بجوار المصانع .. وكل ذلك يرتبط برفع كفاءة العملية الانتاجية والتشجيع على التوطن فى مناطق الانتاج الخاصة بالمدن الجديدة

ويركز د . مصطفى كامل على ان الهدف الرئيسى للعملية التعليمية هو الحفاظ على منع انحراف المعهد عن هدفه التطبيقى والتركيز على العملية الاكاديمية وحدهاوبالتالى فاننا نركز على الربط بين التعليمية والانتاج مباشرة خاصة وزارتى الصناعة والتعمير ويشاركنا فى تحقيق هذا الهدف المهندس حسب الله الكفراوى وزير التعمير ، والمهندس محمد عبد الوهاب وزير الصناعة ومصانع القطاع الخاص بمدينة ١٠ رمضان حيث جعلنا من الجميع شركاء كاملين فى العملية التعليمية ... وفى اطار العمل النافع المتبادل فان المعهد يقوم بدراسة مشاكل كل الانتاج التى تواجه المصانع الموجودة والمتعاون معنا فى سبيل تذليل هذه الصعوبات ووضع حلول عملية وتكنولوجية مناسبة للانتاج .

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٥ نوفمبر ١٩٩٠



للبحوث و التدريب و المعلومات

وقد نجحنا حتى الان فى اقامة علاقة ثابتة مع قطاعات الصناعة المختلفة .. بما ادى الى قيام المصانع برصد منح تدريبية تستوعب جميع الطلبة والمتدربين حاليا .. وزيادة هذه المنح يكشف عن حاجة المصانع فعلا . الى هذه النوعية من الخريجين للعمل فى مصانعهم عقب تدريبهم وتعليمهم واكسابهم الخبرات التعليمية التى سبق ان وضعتها هذه المصانع من قبل بل يضاف الى ذلك ان عدداً من المصانع اختارت عددا من الطلبة المتدربين لارسالهم فى بعثات تعليمية للخارج والعودة للعمل فى مصانعهم . وبذلك فاننا نكون قد حققنا الهدف وهو وجود خريج فى سوق العمل من نوعية من الفنيين والمهندسين التكنولوجيين القادرين على تفهم مشاكل الصناعة والعمل على استيعاب وتطويع التكنولوجيات الحديثة مما ينعكس اثره الاكبر فى مسايرة متطلبات سوق العمل وذلك بخلاف ماكان معمولا به حاليا من تخريج تخصصات بعيدة عن الصناعة ومشاكلها .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الوفد

التاريخ: ٦ [illegible]

الحصول على وظيفة شاب او فتاة لم يعد حقا طبيعيا، وانما اصبح حلما بعيد المنال قد يتحقق بعد سنة او سنوات منذ التخرج وقد لايتحقق على الاطلاق . اعلانات الصحف عن الوظائف الخالية هى احدى المنافذ الضيقة التى يعقد عليها الشباب امالا كبيرة للحصول على وظيفة سواء كانت حكومة او قطاع خاص..

مامدى جدية هذه الوظائف الخالية التى تنشرها الصحف؟

هل هى حقيقية ام خادعة وكاذبة؟ وماهو الحل الامثل لاستيعاب طاقات الشباب المعطلة والمهدرة؟

البحث عن وظيفة خالية .. مهمة صعبة

وظائف سكرتيرة ومديرة منزل.. باب خلفى للانحراف!!

● شريف صلاح بكالوريوس تجارة ١٩٨٦ يؤكد ان الوظائف الخالية التى تنشرها الصحف من حين لاخر ماهى الا وهم كبير و خداع متقن ،فانا شخصيا تقدمت لاكثر من وظيفة وقد اكتشفت بعد جولات عديدة انها مجرد سراب، وكان اخر تلك الاعلانات. شركة اعلنت عن حاجتها ورغبتها لشباب من الجنسين براتب مغر جدا.. على الفور تقدمت حسب العنوان المذكور فى الجريدة لافاجا هناك بمئات الشباب من الجنسين غيرى تحدث معنا المسئول الكبير وبعد الاختبار فيما بيننا قال لنا انه سيضعنا تحت الاختيار والتدريب لمدة اسبوعين للعمل كمندوبى اعلانات، ويشمل البرنامج ان نتواجد فى مقر الشركة ثم نذهب للشركات المختارة لاثبات جدارتنا فى الحصول على كارت تعامل مع هذه الشركات.. عذاب العمل استمر شهرا كاملا حيث تكبدنا خلالها مصروفات باهظة بسبب المواصلات ناهيك عن الجهد الشاق الذى بذلناه.. وعندما حاولنا الحصول على عائد مادى من الشركة الاصلية مقابل المواصلات التى تستنزف جيوبنا فوجئنا بالمدير يقول لنا ،العمل هنا يخضع للتديب لمدة ستة اشهر دون اجر لاثبات الكفاءة والمقدرة على مواصلة العمل، ومن يستطع الحصول على كروت تعامل مع الشركات ستكون الوظيفة من نصيبه وهنا اتضح لنا انها عملية نصب تستغل حاجة الشباب للعمل بلا اجر ولم تكن تلك الشركة المذكورة الوحيدة من نوعها بالنسبة لى، فقد تعرضت لشركات اخرى ووظائف اخرى كلها وهمية مجرد خداع وسراب...



عاطف صدقى

اعلانات خادعة

ايمان احمد - دبلوم تجارة ١٩٨٥ لايمكن ان احصى عدد الوظائف التى تقدمت لها واكتشفت انها وهمية وللاسف لم اكتشف ان تلك الوظائف وهمية سوى بعد انقضاء فترة فيها وبعد ان عانيت الكثير، ومن خلال تجربتى الشخصية اؤكد ان المشكلة ليست فى ان الوظائف وهمية او غير وهمية المشكلة بصراحة مطلقة بعض تلك الوظائف تكون بابا خلفيا للانحراف الخلقى، بمعنى انها تكون مصيدة للفتيات لجذبهن للاعمال المنافية للاداب، وللاسف كثير من الفتيات لايكون عندهن الخبرة الكافية او تكون ظروفهم المادية صعبة جدا فيقعن فى تلك المصيدة.. وقد تعرضت انا نفسى لمثل تلك الشركات ولكننى الحمد لله كنت اكتشفها بسرعة، لذا فاننى اوجه نصيحتى لكل فتاة ان تتاكد جيدا من الوظيفة المعلن عنها فى الصحف والا تذهب بمفردها ابدا خاصة بالنسبة لوظائف السكرتيرة الخاصة او مديرة منزل!!...

● فى أحد مقاهى القاهرة المشهورة وجدته جالسا شاك ينظر نحو المجهول وقد تعلقت بفيه سيجارة احترقت حتى كادت تنتهى حدثنى نبيل... عن تجربته مع الوظائف قائلا واين هى تلك الوظائف. انها لاولاد المحاسيب ليس الا ، اما الناس الغلابة الى زينا فلا عمل لهم لقد تخرجت فى كلية الحقوق عام ١٩٨٧ وحتى الان مازلت فى مرحلة البحث عن عمل قد تسالنى عن العمل فى تخصص المحاماة... والاجابة فى منتهى البساطة المحاماة تحتاج الى مقابل مادى تصرف منه



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الوفد

التاريخ: ٦ نوفمبر ١٩٩١

المشكلة اقتصادية واجتماعية والصحافة غير مسئولة عما تنشره من اعلانات

د. خليل صابات

اثناء فترة التدريب مع محام كبير بعلمك اصول الصنعة، ورغم ان المجهود كله في مكتب المحاماة يقع على عاتقنا نحن شباب المحامين الا ان الاجور ضئيلة للغاية او لاتوجد اجور على الاطلاق فكيف استمر في العمل بالمحاماة وليس لى مورد رزق انفق منه على الاقامة والطعام والشراب وبقية المصاريف وانا اصلا غريب عن القاهرة وليس لى فيها قريب او بعيد اقيم معه.. تركت المحاماة بعد فترة لاعمل في احدى الصحف الشهرية وهذه تحتاج الى نصاب وليس الى انسان له ضمير... لقد عملت فيها في مجال الاعلانات وهى مهنة نصب وابتذال وتدنى لذا لم استمر في الوظيفة طويلا. قرات اعلانا يطلب مشرفا داخليا لاحدى المدارس الخاصة، بالطبع فشلت لاننى لااجيد اللغة او بمعنى اصح لا املك الواسطة المطلوبة... ذهبت الى احدى دور النشر التى كانت تطلب مندوبا لتسويق منتجات ومطبوعات الدار، وبالفعل نجحت في الاختبار ووعدني صاحب الدار خيرا وطلب منى احضار اوراقى (المؤهل والخدمة العسكرية وشهادة الميلاد والفيش والتشبيه) وبالفعل احضرتها حسب الموعد الذى اتفقنا عليه لافاجا بان وظيفة مندوب التى كنت قد فزت بها قد شغلها شخص اخر لم اره اصلا اثناء الاختبار. بالله عليك ماذا اقول وماذا افعل بعد ذلك... هل اتجه للجريمة والله لولا خوفى من الله لفعلتها.. هل اسافر الى الخارج.. ليس لدى اى مبلغ مادى يؤهلني للسفر.. كل اما افعله الان هو الذهاب الى المقهى... وسامح الله المسئولين في بلدنا الذين لاادرى ماذا يفعلون بالضبط سوى اغراقنا بالوعود الكاذبة البراقة وليتهم يصمتون وكفى خداعا.

الصحافة غير مسئولة

الدكتور خليل صابات استاذ الصحافة جامعة القاهرة يؤكد ان اعلانات الصحف حول الوظائف الخالية بعضها حقيقى والاخر وهى غرضه النصب والخداع وسلب اموال او اعراض الناس، ولاتوجد مسئولية قانونية حول دور الصحيفة في تلك المسالة حيث ان الصحيفة او اى وسيلة اعلام اخرى تنشر الاعلان مقابل مبلغ مادى وليس لديها من يتحقق من صحة هذا الاعلان او عدمه. وقد حدث ان نشرت جريدة الاهرام منذ عدة سنوات اعلانا عن بيع تاكسيات وذهب الناس بالفعل ودفعوا مبلغا من المال لصاحب الاعلان كماهو منشور في الجريدة الا انهم اكتشفوا انهم قد وقعوا ضحية عملية نصب كبرى واتخذوا الاجراءات القانونية ورفعوا قضيه على صحيفة الاهرام باعتبار انها اتخذت مخلب قط لعملية غير اخلاقية ويضيف

الجريدة او الصحيفة ليست مسئولة عن صحة الاعلان او خداعه لان الجريدة جزء من مناخ عام سائد في المجتمع، صحيح هناك جمعيات وهيئات في الدول الاجنبية تقوم بالتحرى من صدق الاعلان المنشور في الصحيفة لصالح المستهلكين ولكن هذا النظام لايوجد في مصر لانه يرتبط بمدى تقدم المجتمع ووعى الافراد كما يرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة وتدفع اصحاب بعض النفوس الضعيفة الى اللجوء للخداع والنصب لجذب الاموال فالمشكلة اذا اقتصادية في المقام الاول كما انها مشكلة اجتماعية في المقام الثانى حيث اختفت كثير من القيم والاعراف الاجتماعية التى كانت سائدة منذ فترة. اين شعار «القناعة كنز لايفنى»؟ والمتتبع لظاهرة الاعلانات الخادعة والكاذبة لابد ان يعرف على الفور ان تلك الاعلانات تقوم باستغلال حالة البطالة المتفشية في المجتمع حيث الشباب عاطل ولاتوجد وظائف حتى لخريجى الجامعات من مختلف التخصصات...

اقول: ظاهرة الاعلانات الكاذبة او الخادعة مستمرة ولن تختفى الا باختفاء مسبباتها واهمها البطالة والظروف الاقتصادية الصعبة

د. عبدالحميد الغزالى:

لابد من تغيير هيكلى فى الاقتصاد المصرى لصالح القطاعات السلعية على حساب قطاع الخدمات

● الدكتور عبدالحميد الغزالى استاذ الاقتصاد الاسلامي جامعة القاهرة يؤكد ان هناك محدودية شديدة في فرص العمل اذ لدينا مايقرب من ٥ ملايين شاب عاطل هذا بالاضافة الى مايقرب من ½ مليون شاب جديد دخل سوق العمل مما يؤدى الى زيادة العرض زيادة كبيرة بالمقارنة بفرص العمالة المتاحة

ومن هنا فان الاعلانات عن الوظائف الخالية تجذب الكثير من الشباب الباحث عن العمل وتنقسم هذه الاعلانات الى عدة انواع

النوع الاول اعلانات لاستيفاء الشكل القانوني او اللائحى رغم ان المرشحين لهذه الوظائف ومن ثم تؤدى هذه الاعلانات الى زيادة الاحباط لدى الكثير من الشباب المتقدم لشغل هذه الوظائف.

والنوع الثانى وظائف هامشية في القطاع الخاص وهى لاتستوعب الا قدرا ضئيلا من الايدى العاملة ويتم فيها التعيين بالاتصالات الشخصية مما يشكل احباطا متزايدا لمن ليس لديه مثل هذه الاتصالات.

والنوع الثالث. اعلانات عن وظائف مؤقتة يضطر اليها الباحثون عن عمل بدلا من بقائهم عاطلين. اما النوع الرابع فهو يمثل الاعلانات الجادة عن وظائف شاغرة خاصة في البنوك او شركات معروفة وهنا يتم التنافس الشريف الى حد كبير بين المشتركين وهذا هو النوع الذى يبحث عنه طالب الوظيفة.

وبصفة عامة تعكس حالة الركود التضخمي اثارها السلبية على سوق العمل في صورة محدودية في المعروض لفرص



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الوفد

التاريخ: ٦ نوفمبر ١٩٩٠

تحقيق:
طلعت المغربى

العمالة الجديدة، ومع ذلك وفى ظل حركة اسقاط الديون المصرية الخارجية يتعين انتهاز هذه الفرصة لاعادة النظرة الجزئية فى السياسات الاقتصادية على اساس الركائز التالية:

السياسات الاقتصادية البديلة

● اولى هذه الركائز: العمل على تغيير هيكلى فى الاقتصاد المصرى لصالح القطاعات السلعية اى الزراعة والصناعة على حساب قطاع الخدمات من خلال توسع افقى فى صورة مشروعات صناعية جديدة خاصة صغيرة الحجم ذات الكثافة العمالية العالية، ومن خلال غزو الصحراء فعلا لا شعارا، ومن خلال التوسع الراسى وذلك بزيادة الانتاجية عن طريق تشغيل المصانع دورتين او اكثر مما يتيح للمصنع استيعاب عمالة اكبر.

● ثانيا: تشجيع عملية التخصصية. عن طريق تحرير القطاع العام المتضخم فى الانتاجية شديدة التدنى ببيع وحداته الناجحة قبل الخاسرة للقطاع الخاص على ان يقتصر القطاع العام على وحدات المنافع العامة والهياكل الاساسية والصناعات الاستراتيجية مما يدفع القطاع الخاص الى النمو والتوسع وبالتالى توفير فرص عمالة جديدة.

● ثالثا: العمل على معالجة الاختلال المالى الداخلى عن طريق سد او محاولة سد العجز المتزايد فى الموازنة العامة وذلك بترشيد الانفاق العام خاصة البذخى منه، وترشيد الدعم بحيث يصل الى مستحقيه وليس الى مستغليه وزيادة تحصيل الايرادات العامة للدولة ومن ثم يمكن ضبط الاسعار مما يهيىء مناخا مناسبا للمشروعات الانتاجية للتوسع وبالتالى تقديم فرص عمل جديدة.

● رابعا: العمل على توفير مناخ استثمار مناسب وذلك عن طريق التغلب على المعوقات الادارية والبيروقراطية السلبية المرتبطة بالنشاط الاستثمارى حتى يمكن تشجيع الاموال المصرية التى فى الخارج على العودة للاستثمارات فى مصر وكذلك تشجيع المستثمرين العرب والاجانب



المصدر : الوفد

البحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ : ١٧ / يونيو / ١٩٩٠

الخدمة العامة .. اموال ضائعة من خزانة مصر

مليونان و ٨٠٠ ألف جنيه تضيع سنويا والعائد صفر

الخدمة العامة سنة تكليف توازى الخدمة العسكرية فى حالة الاعفاء منها بالنسبة للشباب .. وتعتبر شرطا اساسيا للالتحاق بعمل حكومى تابع لوزارة القوى العاملة بالنسبة للشابات ..

وتخصص الدولة ٢ مليون و ٨٠٠ الف جنيه كميزانية عامة سنويا تخصص لـ ٧٠٠ مكلفة ومكلف من اجل امتصاص الطاقة الكامنة داخل الشباب والاستفادة منهم فى المجالات المختلفة منها رعاية الاسر وتنمية مجتمعات ومجالات ثقافية ورياضية . الخ ومنذ عام ١٩٧٣ عند صدور القانون الخاص بها رقم ٧٦ اصبح الخريجون ملزمين بتاديتها والالتزام باهدافها عن طريق كشف انتاجى لهم وتقرير دورى مقدم من المشرفين عليها بالفعل تحقق الهدف من الخدمة العامة طوال فترة تنفيذها منذ ١٧ عاما

ويدور تحقيقنا هذا عن ماذا يحدث داخل الوحدات بالفعل ؟

لا فائدة ولا ضرر منها بالنسبة لنا بل روتين ممل من اجل وظيفة وهمية ننتظرها سنوات من وزارة القوى العاملة . هكذا اجمعت الخريجات بجميع وحدات التكليف .

فكما تقول «هناء محمد شريف» خريجة كلية الدراسات الانسانية جامعة الازهر .. عملى بالخدمة العامة بجمعية رعاية المسجونين ، يقتصر على تخطيط اوراق الاعانات المقدمة لاسر المسجونين ، فى حين لا يحق لى التوقيع على على ورقة خاصة ببحث حالات اسر المسجونين ، لانى مكلفة لفترة مؤقتة فلا تقع على اى مسئولية .. والغريب اننا ١٤ فتاة كلفن فى مكان لا يسع ، سوى لموظفين فقط ! ولذا فنضطر لتوزيع انفسنا على ايام الاسبوع وتوقع واحدة منا لزميلاتها الاخرى فى ايام الاسبوع الباقية ، فاين نجلس جميعا ؟ ثم اين العمل المكلفات به ؟!

نوزع اجباريا

وتتفق معها نهلة السيد عبدالعزيز خريجة زراعة ٨٨ وتقول . انها سنة ضائعة من عمرنا وشبابنا .. وقد تكون حجر عثرة فى طريق العمل الخاص رغم انتهاء عصر الوظائف الخالية ! فوزارة الشئون الاجتماعية مصرة على الا تستفيد منا فهى فترة بطالة معتمدة من الحكومة وتخصص لها ميزانية مقابل تعطيل طاقاتنا وتشتيت اهدافنا وطموحاتنا . فجميع وحدات التكليف لا فائدة منها سواء ماديا او معنويا لاننا نوزع عليها اجباريا بدون هدف منها او امل فيها فدراسة الجامعة تعتبر اكاديمية ولا تمس الحياة العملية ولا هذا العصر فى شىء ونتيجة لهذا الاختلاف بين مجال التكليف ومجال الدراسة ادى الى اتساع الفجوة بين تعليم مهنة خلال فترة التكليف او احتراف تلك المهنة فى المستقبل كما ساهم ضعف المقابل المادى - والذى يقدر بـ ٤ جنيهات شهريا - فى اتساع هذه الفجوة فهو لا يكفى لافطار يوم واحد خلال سنة التكليف !

محو الأمية

كما تقول «ناهد فلاح» خريجة اداب ٨٥ اننى ضمن الدفعة التى تم توزيعها لمحو امية جنود الامن المركزى واستطعنا خلال ثلاثة اشهر ان نخطو خطوات سريعة فى هذا المجال لما خصصته لنا وزارة التربية والتعليم من حوافز شهرية تقدر بتسعة جنيهات ونصف بجانب المكافاة الحكومية ، وعندما حان موعد صرف الحوافز - فوجئنا بالغائها من جانب لجنة تعليم الكبار التابعة لوزارة التربية والتعليم .. والسبب لديهم هو غيابنا باستمرار فكيف نغيب وعدد الحصص ثلاثة اسبوعيا فقط !

ولذا احجمنا عنها لعدم وجود تناسق بين اختصاص الهيئات والتى يتم توزيعنا عليها وبين الوزارة الموزعة لنا بالاضافة الى عدم وجود منهج معد ومنظم ومخطط لتعليم هؤلاء الأميين .

اما طارق الجبالى خريج تجارة فيقول اننى كلفت باحد مراكز الشباب لتادية الخدمة العامة بدلا من فترة التجنيد .. ولكن اعتبرها فترة ترفيهية وضائعة منا بدون افادة او استفادة .. فلماذا لا يتم استغلال طاقة الشباب خلالها عن طريق الزامهم باستصلاح قطعة ارض بالصحراء . وبعد هذه الفترة تملكها لهم او تاجرها باثمان منخفضة تتلاءم مع امكانياتهم . بدلا من التوزيع العشوائي لهذه الاراضى والذى يتم بالمحافظات ويستفيد اصحاب النفوذ منه فى المقام الاول

تحقيق :
إعتزاز خضرى

استهلاك موظفين

اما «عواطف احمد على» اخصائية خدمة عامة فتعتبر سنة الخدمة العامة سنة استهلاك موظفين واماكن عمل بدون اى داع لها - لان على حد قولها - كل عمل حكومي او خاص لديه العدد الكافى والفائض عن حاجة العمل ومساحة المكان .. ثم ان تكليف سبعمائة او الف خريجة سنويا . يعتبر عبئا اكثر على هذه الهيئات فاين سيذهب هذا الكم الهائل ؟

بالطبع سترفض اى هيئة او ادارة الموافقة على تكليف عدد منهن لديها وبالفعل حدث ان رفضت جمعية معونة



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٣ نوفمبر ١٩٩٠

الشتاء اى تكليف لان رئيستها تعتبرهم ايدى عاملة معطلة لان عمل الجمعية يكمن فى دراسة حالات الاسر الفقيرة ، والمكلفة لا تعطى لها حق البحث ، وبالتالى لا فائدة منهن لعدم تدريبهن على تلك المهنة

واكبر دليل على ذلك على حد قولها . ان احدى المكلفات وقعت بالدفتر فى الساعة ٩ صباحا حضورا وانصرافا رغم ان سكنها بنفس عمارة التكليف فهى تتصور ان حضورها او عدمه لا فائدة منه ، ساهم فى هذا اختلاف بعض الاعمال بالوحدات مع طبيعة الفتاة كانثى . فكما تقول ان احدى الجمعيات الخيرية حاولت المساهمة فى عملية تنظيم الاسرة فوزعت مجموعة من الاقراص على المكلفات بهدف توزيعها ، فلجات تلك المكلفات الى الصيدليات لبيعها ، باسعار مخفضة من اجل اخلاء مسئوليتهن منها ودفع ثمنها بالكامل من جيوبهن

كما تؤكد عواطف احمد ان الغاء هذه السنة ضرورة حتمية يجب تنفيذها لاجتناب عواقبها الكثيرة ، سواء من الشباب او الدولة والتى تتحمل ميزانية تقدر بالملايين بدون فائدة او عائد منها .

مشروعات خاصة بالميزانية

اما عصام الدين فؤاد مدير جمعية رعاية المسجونين فينظر الى مجال الحل نظرة اخرى بقوله .. رغم الاهمال واللامبالاة الموجودة داخل وحدات الخدمة العامة ، الا اننا يمكننا الاستفادة منها بعدة طرق.

- اولا توزيع المكلف باعمال تناسب جنسه وتتقارب مع مجال دراسته النظرية ، بحيث تتوافق الوحدة مع ميول واتجاهات المكلف ، مع ضرورة ملاحظة ومراقبة درجة الاستجابة الفعلية لديه
- ثانيا : لابد من وجود حوافز تصرف من الوحدة للمكلف المجتهد بجانب المكافاة التى يحصل عليها من الحكومة بشرط الا تلغى من الجهات المسئولة وحتى لا تتكرر المشكلة ، عندما اعترضت لجنة تعليم الكبار على المكافاة المادية ، والتى خصصتها وزارة التربية والتعليم لتلك المكلفات

اما الحل الثالث من وجهة نظر «عصام فؤاد» فوجوده يرتبط بالغاء هذه السنة . وتوجيه الميزانية المخصصة لها فى انشاء مشروع كامل منفصل يستوعب عدد الشباب المؤهل سنويا وتمثل لهم فرصة عمل فى المستقبل .



المصدر: اللواء الإسلامي

التاريخ: ٢٥ / يناير / ١٩٩٠

للبحوث و التدريب و المعلومات

أربعة آلاف خريج يرفضون العمل بالأوقاف !!

كيف نرغب الخريجين الجدد للعمل فى حقل الدعوة .. ؟

● العمل فى حقل الدعوة الاسلامية شرف ما بعده شرف .. ولكن هناك عدم اقبال على الدعوة وخاصة من بعض الخريجين الجدد . وقد تم فى الفترة الاخيرة ترشيح خمسة آلاف خريج جديد للعمل فى المساجد ولم يتسلم العمل إلا نحو خمس هذا الرقم ، بينما رفض نحو أربعة آلاف خريج العمل فى الدعوة .

البعض يحمل مسئولية عدم اقبال الخريجين على الخطابة الى المؤسسة الأولى التى تخرج الدعاة وهى الازهر . والبعض الآخر يحمل المسئولية للمؤسسة التى تتولى توظيف وادارة الدعاة وهى الأوقاف . والبعض الآخر يحمل « المجتمع كله » هذه المسئولية .

« اللواء الاسلامي » تحقق هذا الموضوع وتتساءل : كيف نرغب الخريجين الجدد للعمل فى مجال الدعوة .. ؟

الحقيقة المؤكدة انه ليست هذه هى المرة الأولى التى يرهب فيها هذا العدد الكبير من الخريجين العمل فى مجال الخطابة والدعوة . فمنذ ستة اعوام صدر قرار مماثل بتعيين ثلاثة آلاف للعمل فى المساجد لم يتقدم إلا ٤٥ شابا فقط وفى هذه الأيام صدر القرار الوزارى بترشيح خمسة آلاف خريج جديد فلم يتسلم العمل الا نحو خمسمائة خريج . حتى ان مديرية اوقاف القاهرة طلبت تعيين نحو خمسمائة داعية جديد فلم يتسلم العمل إلا ١٢٥ فقط

والسؤال لماذا لايرغب هؤلاء فى الدعوة ؟ ..

كليات الدعوة وسيلة من وسائل الترغيب فى حقل الدعوة عمل على تطبيقها الدكتور عبدالفتاح الشيخ رئيس الجامعة حيث أولى عناية خاصة بكليات الدعوة على مستوى الجمهورية .

فمنذ عدة أعوام يعقد للطلاب الراغبين فى الدخول فى كليات الدعوة اختبارات خاصة بقوة الشخصية واللباقة فى الحديث فضلا عن حفظ القرآن . وتقدم للطلبة المقبولين مكافآت مادية خاصة ، ويسكن جميعهم فى المدينة الجامعية .

قلت لرئيس الجامعة : ولكن لماذا لا يتدرب هؤلاء الطلبة فى المساجد . وليكن بالتنسيق مع المسئولين فى الأوقاف عن طريق معهد اعداد الدعاة التابع للوزارة ؟ ..

قال الدكتور عبدالفتاح أولا معهد اعداد الدعاة له وظيفة خاصة غير رسالتنا فى جامعة الازهر فمعهد الأوقاف يستقدم الهواة وبعضهم مؤهل تأهيلا متوسطا وبعضهم مؤهل تأهيلا عاما . ثم يسلكهم فى مجال الخطابة . حتى يكون الواحد منهم قادرا على اعتلاء المنبر متحدثا فى موضوعات عامة

الخوف من المنبر

ومع تأكيده على أن الخريجين الجدد لا يبدو عليهم انهم تدربوا خلال فترة الدراسة بدليل تهيبهم الشديد من اعتلاء المنبر . يقول الشيخ منصور الرفاعي عبيد مدير عام المساجد بوزارة الأوقاف انه فى الفترة الأخيرة اقدم الخريجون نسبيا عن ذى قبل على العمل فى حقل الدعوة الاسلامية ، نتيجة الاهتمام باوضاع الداعية معنويا وعلميا وماديا . ولكن هذا لا ينفى الحقيقة المؤسفة ان ثمة عزوفا غير مقبول من فئات واسعة من الخريجين عن العمل فى الأوقاف

تحسين وضع الداعية

ويجمل الشيخ منصور مجموعة من المرغبات التى يرى أنه من خلالها يمكن وضع الداعية فى مكانه ، وبالتالى اقدام الخريجين الجدد على العمل فى الدعوة . من بين هذه الامور

● تحسين وضع الداعية المادى بشكل يعفيه من الانشغال الذهنى والمجهود الاضافى

● توفير وسائل تثقيف الداعية بشكل مكثف عن طريق المكتبات العامة والخاصة فى المساجد وفى بيوت الدعاة

● انشاء نقابة للخطباء توفر لهم الخدمات

الاحساس برسالة الدعوة

جانب آخر من جوانب اسباب عزوف بعض الخريجين عن الدعوة يفسره الدكتور عمارة نجيب استاذ التيارات الفكرية المعروف بجامعة الازهر حيث يشير الى جزئيتين يعتبرهما أساس المشكلة .

الجزئية الأولى أن الخريج لا يحس بثقل مهمته نحو دينه ، ولا بخطورة رسالته نحو اعظم شىء فى وجودنا وهو اسلامنا . ومثل هذا الاحساس هو حجر الزاوية فى نجاح هذا العمل الالهى الخطير .

وهنا نذكر أن كل مؤسسات المجتمع مسئولة مسئولية مباشرة عن غرس هذا الاحساس ، بدءا من الاسرة فالكتاب فالمعاهد والمدارس ...



المصدر : الوادي الجديد

التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

والجامعات حتى مؤسسات المجتمع الفكرية والثقافية

الجزئية الثانية التى يضيفها الدكتور عمارة خاصة بالمجتمع، الوعاء الاكبر الذى يتقبل الرسالة التى يحملها الخطيب الى دنيا الناس .

ولذا فانه من العبث القاتل ان تناهض مؤسسات الدولة التعليمية والاعلامية والاجتماعية رسالة الداعية التى يريد توصيلها الى الناس .

أسباب العزوف

ويتوقف الشيخ عبد الله ابو عيد مدير عام المساجد الاهلية بوزارة الاوقاف امام مجموعة من الحقائق العلمية والتعليمية التى ينبغى أن تقوم بها مؤسساتنا فى سبيل ترغيب الخريجين الجدد للعمل فى الخطابة .

ويقول : لاحظت من خلال عملى فى ادارات المساجد اكثر من غيرى ، قلة عدد الدعاة وتواضع مستوى البعض بشكل لافت النظر ، وان كنت اشهد انه فى الاعوام الاخيرة تبدلت الصورة بشكل واضح وأصبحت الرغبة ملحة عند البعض للعمل فى مجال الدعوة .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الشباب



التاريخ :



شقة وورشة وقرض من البنك

●● عندما تخص المشكلة ٨٠٪ من الشباب الباحث عن فرصة عمل .. تكون الصناعات الصغيرة هى الحل ..

●● ولكن - بتطرق الحديث لتجربة الصناعات الصغيرة فى مصر ترتسم علامات استفهام لاكثر من سؤال ، تحتاج كلها الى اجابات واقعية صادقة ..

●● لماذا نتوقف بينما ينطلق الآخرون ؟!. لماذا تبدأ مشروعاتنا القومية (بفرقعة) .. تحيطها هالة من بريق خاطف للبصر .. ثم تخبو فلا يبقى منها الا الظلال .. والذكرى ؟!..

●● بصراحة اكثر ..

●● ما الذى استفادته مصر من الندوات والمؤتمرات التى عقدت وخصصت بالكامل لمناقشة هذه الصناعات ؟!..

●● ما الذى استفدناه من خبراء اليابان والهند والصين الذين كررنا دعوتهم لشرح تجاربهم الناجحة لتطبيقها فى مصر ؟!..

●● ما الذى قدمته البنوك المتخصصة فى مصر .. صناعية .. زراعية ..وعقارية لانجاح التجربة .. وهى التى تشكو - دوماً - من وجود الاموال .. وعدم وجود المقترضين .

●● الاجابة ببساطة .. لاشىء .

●● فهناك بالفعل جادون ، وهم قلة .. يحاولون دفع عجلة المشروع .. ولكن هناك على الوجه الآخر قوى مضادة اكثر تأثيراً .. الروتين .. البيروقراطية .. ومحاربة النجاح ..



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الجمهورية

التاريخ: ٢٢ نوفمبر ١٩٩٤

تحقيق:
عصمت حامد
محمود نانع

في لنتظارك

الجهينى وحواش وثروت

تقدموا وأصبحوا أصحاب مصانع

مرافق لمدينة السلام وتخفيف شروط البنك

أهم المطالب



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: ...... الجمهورية ......

التاريخ: ...... ٢٢ يوليو ١٩٩٠ ......

فى العالم المتقدم .. تقوم الصناعات العملاقة على مئات من المصانع الصغيرة التى لايزيد حجم كل منها ربما عن غرفة واحدة ، ويتخصص فى صناعة قطعة صغيرة واحدة من المنتج الكبير .. وتسمى بالصناعات المغذية ..

●● وفى مصر عقدت عشرات المؤتمرات لمناقشة الصناعات الصغيرة ودورها .. احدها لم يضع تعريفاً محدداً لهذه الصناعات .. حتى وضعها بنك التنمية الصناعية فى اطار من لاتزيد اصولهم عن مائة الف جنيه باستثناء الارض والمبانى ..

●● وسواء كان التعريف صحيحاً ام خطأ .. فقد تم رسم الاطار ..

●● محافظة القاهرة منحت الشباب الورش والشقق فى المدن الجديدة ، مقابل مائة جنيه كرسم ايجار شهرى ..

●● فى المقابل قدم البنك قرضاً مدعماً لكل مشروع ، قيمته مائة الف جنيه ثمن الآلات .. وخمسة اخرى للتشغيل بسعر فائدة ٧٪ مقابل ٩٪ تتحملها الدولة .. ورصد لهذا المشروع عشرة ملايين جنيه .. غير المشورة الفنية ..

●● الى هنا والبداية سليمة ..

●● لكن ما حدث ان مشروعات الشباب لم تتجاوز المليونى جنيه .. والثمانية الباقية مازالت (تدلل) على من يستغلها ..!..

●● والسبب ..

●● ان المحافظة منحت الورش والشقق ولم تتابع مشاكل اصحابها ..

●● بنك التنمية الصناعية منح القروض ولم يكمل جميله بتذليل العقبات ..

والتفاصيل على السنة الشباب انفسهم .. بعيداً عن النظريات وتبريرات المسئولين ..

اسطى بالبكالوريوس !

●● داخل مدينة السلام .. وبالتحديد حى الحرفيين تتدافع امامنا صور رائعة للنجاح .. اولها عاطف الجهينى .. الشاب المعوق الذى تحدى المستحيل .. واصبح يمتلك الان ورشة لتصنيع الاثاث المعدنى .. انتاجها يغرق السوق المحلى ..

●● حواش نموذج آخر .. بدأ بمخرطة اقترض ثمنها (٨٠٠ جنيه) من بنك التنمية .. والان يدير قلعة صناعية ضخمة لتصنيع الكراسى البلاستيك ..

●● احمد سنوسى خريج كلية التجارة دفعة ٨٦ .. وصاحب ورشة سمكرة يؤكد انه لم يفكر لحظة فى الميرى او ترابه .. فالعمل الحكومى خانق .. مقيد بالروتين القاتل ..

●● احمد تدرب على السمكرة فى ورشة شقيقه .. وبعد التخرج علق شهادة البكالوريوس لتفتخر بها خطيبته .. واقتحم العمل الحر ، بلا القاب ولا ترقيات ..

●● احمد مثل غيره .. فى بداية الطريق اصابته حمى الخوف والمخاطرة .. كاد يتراجع امام اقساط البنك .. تكاليف الكهرباء .. ورواتب العمال لكنه كسر حاجز الخوف .. والآن - يصنع اجزاء السيارة والشاسيه .. ويسعى حالياً وراء التطوير .. وفى المستقبل يهدف للتصدير ..!..

حلقة متكاملة ..

●● قصة نجاح احمد السنوسى ليست الوحيدة .. (بشارة) سبقه بمشروع مطبعة وقرض ٨٠٠ جنيه .. اما نجاحه فينطق بان مصر لو توسعت فى هذا المجال .. فلن يهاجر اى شاب .. ولن يلجأ احدهم للوقوف فى طابور القوى العاملة ..

●● هذا ما ينادى به ويشجعه الفنان محمد ثروت .. او المهندس ثروت صاحب واحد من اكبر المشروعات لصناعة الالومنيوم ..

●● يقول : الحياة الصناعية حلقة متكاملة متصلة .. لو اردنا انجاح الصناعات الكبيرة .. فلا بد من دعمها بالصناعات المغذية ، او الاكواخ الصناعية .. حتى لانحتاج بطارية من الخارج .. او قطاش بلاستيك ومسامير .. او حتى نعل الحذاء ..

●● يؤكد محمد ثروت :

●● لم تعد هناك منطقة نائية او قريبة .. مدينة او قرية .. بل مدن جديدة تفتح ذراعيها لنهضة صناعية قادمة .. ولتنجح لابد من وجود كافة المرافق التى تيسر الحياة فيها. ثم توجيه القوى البشرية فى خطوط مدروسة واسلوب متابعة جاء لتصحيح مسار ما يجنح من الصناعات ..



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : العربي

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠

●● لو نجحنا فى تحقيق هذا فسوف نقضى على ٩٠٪ من مشاكل الشباب والانتاج فى بلدنا .. الخطوة التالية هى الاجادة والتصدير .

مدينة بلا مرافق !

●● نتلفت باحثين عن ملامح ما ينادى به الفنان الشاب .. فلا نجد منه سوى لافتة تشير الى مدينة الحرفيين .. ولا وجود لهذه المرافق .. فلا وجود لمدارس .. ولا نقطة شرطة او شبكة تليفونات ، فيما عدا التليفون اليتيم الذى حصل عليه البنك بتوصية خاصة من الوزير !..

●● هذا يعنى ببساطة ان اشتعال حريق قد يأتى على المنطقة قبل وصول سيارة المطافىء .. ولو هاجم لصوص بنك التنمية هناك سيستولون على ما فيه دون مقاومة !.

●● نواصل الجولة داخل المدينة ..

●● فى احد المربعات .. الورش المفتوحة لاتتعدى اصابع اليد الواحدة .. والباقى (١٧ ورشة) مغلقة بسبب المشاكل ..

اتساءل عن السبب ..

●● مصطفى قرنى (بكالوريوس تجارة) .. وخراط اسطمبات يثير اولى المشاكل قائلا :

●● المشروع دفع بنا خطوات طولها ٢٠ عاماً قائمة .. فى الوقت الذى اغفل فيه نوعية المستفيدين ، ويمثلون واحدا من اربعة ..

● مجموعة ارادت الا تخرج من المولد بلا حمص .. وما دامت الورش والشقق توزع بايجار رمزى فالبلاش كتر منه ..!..

● مجموعة غير جادة .. لكن مبلغ ٥٥ الف جنيه ، قيمة القرض المدعم من البنك اغراهم بخوض التجربة ولو لفترة بسيطة ثم الهروب .. ولامانع من المتاجرة بالورشة عند اللزوم !

● مجموعة شركاء عديمى الخبرة .. تخصصاتهم الدراسية متنافرة .. منهم السباك والطبيب البيطرى .. خريج العلوم او معهد السكرتارية .. حصلوا على الورشة ثم اختلفوا على الشقة والقيادة !

● النوعية الاخيرة جادة .. لكن العقبات اجهضت خطوة البداية وتصوروا الدولة تضحك عليهم بمجرد الشعارات !.

تسهيلات للاجنبى

●● ويثير وحيد قرنى (دبلوم فنى) مشكلة اخرى .. يقول :

●● الاعباء المالية اعتبرها اولى العقبات .. فالخريج المعدم اذا اسعده الحظ بالشقة والورشة .. فبنك التنمية الصناعية لايمنحه القرض الا بتقديم الترخيص والسجل التجارى وعقد توصيل الكهرباء .. والتكاليف لن تقل عن الف جنيه لايملك منها الخريج مليماً ..!

●● اذا اضفنا الى هذا المبلغ ٣٠٠ جنيه اخرى قسط البنك نجد البداية مفزعة ..

●● ويتساءل وحيد قرنى .. اذا كانت الدولة تمنح الاجنبى اعفاء ضريبياً لمدة عشر سنوات .. يغير بعدها نشاطه احياناً للحصول على اعفاء آخر .. او يشهر افلاسه ليهرب بما حققه من الارباح .. فلماذا لايمنح المصرى هذا الحق بضمان معداته ، على الاقل حتى تنتهى اقساط البنك ؟!

●● لماذا - ايضاً - لايطبق على الورش الوليدة قانون الاعفاء الضريبى الجديد المقرر على صناع المدن العمرانية الجديدة وخاصة مدينة الحرفيين ؟!..

●● ثم لماذا لايؤجل البنك تحصيل اقساط قروضه خلال العام الاول من بداية المشروع كفرصة لتحقيق بعض الربح ؟!..

●● ونفس المطلب مطروح على وزير الكهرباء لتقسيط قيمة الاستهلاك التى تصل إلى مئات الجنيهات شهريا .. كخطوة على طريق الحل شكل البنك لجنة لتخفيض حجم المستندات .. لكنها استقرت بعد جهد على تأجيل استلام الاصول والاكتفاء بالايصالات .. وهذا لايعتبر حلا جذرياً فى ظل اجراءات مثقلة بالروتين والبيروقراطية .

ذهب من القمامة !

●● ونترك الاخوين قرني الى نموذج آخر .. شاب اسمر نحيف لم يتخط الثالثة والعشرين .. تخرج من معهد السكرتارية .. لكنه فضل صناعة (النعال) على الوظيفة .. واستطاع ان يوفر على الدولة ٩٠٠ الف جنيه سنوياً كانت تنفقها بالعملة الصعبة كفروق اسعار بين النعل المستورد والمحلى !.

●● الغريب هو مصدر هذه النعال .

●● وجد عبدالناصر مصطفى ان قمامة مصر مليئة بالكنوز اذا استغلت .. وابسط ماتحويه هو الاحذية القديمة ومابها من نعال .. اتفق مع الزبالين على توريد الطن منها مقابل الف جنيه يوميا ، بدلا من ٣٥٠٠ جنيه للمستورد ..

●● احلام عبدالناصر متواضعة .. مجرد الحصول على الورشة المجاورة التى اختلف اصحابها فتركوها مغلقة .. الرغبة ليست من اجل التوسع .. وانما لاستيعاب ١٥ سخاناً يعملون فى آن واحد لاعادة تشكيل النعال .

مصاريف إضافية !

●● هنا - يثير حديث عبدالناصر مشكلة :

●● فالعميل حين يسعى للتوسع سواء فى المكان او المعدات .. فانه يطالب بدفع رسوم الرهن التجارى والعقارى . كضمان لحق البنك عند صرف سلفة خارجة عن القرض الميسر ، غير مثبت فيها سعر الصرف .. بحيث يتأرجح الدين حسب سعر الدولار فى السوق ..

●● يقول العميل الشاب :

●● المشكلة اثرناها مع البنك .. وبالفعل وعدنا بتضمين القانون نصاً بتخفيض هذه الرسوم النسبية الى ربع فى المائة بدلاً من ثلاثة ارباع فى المائة من قيمة القرض .. بالاضافة الى اعفاء اقرارات شطب الرهن من الرسوم حتى عشرة آلاف جنيه ..

●● ومازال المشروع يدرس حتى الان فى مجلس الدولة !



المصدر: الجمهورية
التاريخ: ٢٢ نوفمبر ١٩٩٩

توارث المهنـة !

●● على بعد امتار اخرى نلتقى بمصطفى زينهم (دبلوم فنى) وصانع احذية اطفال ..

●● يثير مصطفى اكثر من مشكلة للصناع الشبان .. فى مقدمتها انتهاء عصر توارث المهنة ..

زمان - كما يقول - كان الصبى يتربى فى الورشة الى ان يشرب الصنعة ، ويتدرج فيها .. حتى يكون لنفسه ورشة خاصة به ..

●● الآن يرفض: الابـن (شرب) الصنعة من ابيه .. واذا التحق بأحد المعاهد الفنية ، فانه يجدها خالية من الالات والمعدات .. وان وجدت فهى من العصر الحجرى ..

●● فى ظل هذا المناخ تبدأ المشروعات بلا دراسة نظرية ولا تدريب عملى .. ولو طلبت المشورة من البنك .. فهو يضيف قيمة الانتقالات والمأموريات التى يقوم بها الخبراء والفنيون من موظفى البنك الى القسط .

والمطلوب .. تنازل البنك عن هذه الرسوم الاضافية بالنسبة لصغار العملاء .. او من هم فى بداية الطريق حتى تستقر اوضاعهم .. بالاضافة الى تأجيل تحصيل الاقساط كمدة سماح عام واحد ..

●● واذا كان البنك يوافق على هذا السماح فى بعض الاحيان .. فلماذا لايتوسع فيه ، بما يتناسب وظروف الصناعات الصغيرة .. وبما يحقق الهدف القومى للمشروع ؟!.

●● الصور مضيئة تبشر بأجيال واعية .. والمشاكل بسيطة لكنها تلوث الثوب الابيض ببقع سوداء صغيرة يمكن تلافيها والتغلب عليها .. فقط - لو توسع بنك التنمية الصناعية فى ربط عملائه الصغار بالشركات الكبرى للوقوف على ما تحتاجه من قطع الغيار . وتصنيعها وتسويقها من خلالهم ..

●● لو قام خبراء البنك بتعليم وتدريب الحرفيين فى اماكن تجمعهم .. او فى اقرب قصر ثقافى .. وفاروق حسنى وزير الثقافة لن يرفض هذا المطلب ..

●● لابـد ايضاً من دراسة مشاكل الحرفيين على الطبيعة .. واعلامهم بدور البنك وما يقدمه من خدمات ، وما يعوق مسيرته من مشاكل ..

●● وعندما ينجح البنك فى كسر حاجز الخوف بينه وبين العملاء .. لن تبقى ثمانية ملايين من الجنيهات عاطلة بلا استغلال . ولن يبقى شاب بلا عمل .. خاصة وهناك ٣٥٠ مليون جنيه ستوجه كلها فى الخطة القادمة لتنمية وتشجيع الصناعات الصغيرة !



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الجمهورية

التاريخ: ٨ ديسمبر ١٩٩٩

قضايا الشباب والتنمية أهم القضايا أمام النواب الجدد



توفير فرص العمل للشباب والحد من ظاهرة البطالة

الاسراع فى اصدار قوانين العاملين والعلاقة بين المالك والمستأجر

تأهيل الفلاحين وزيادة الرقعة الزراعية لدعم الاقتصاد



رعاية العاملين بالخارج وتيسير تدفق مدخراتهم

اشترك فى التحقيق

نبيله حسن
عادل المغاورى
لبنى وحيد
جمال عبد الرحيم
عمرو الفار
علاء معتمد
يسرى السيد
حميدة عبد المنعم
السعيد الشيطى
على منسى
عبد الستار العيسوى
صفاء الزيات
كمال جبر
باهى الروبى
نادر عماره

اكد أعضاء مجلس الشعب الجدد الفائزون فى انتخابات الاعادة أصرارهم على تدعيم الديمقراطية فى الدورة الجديدة لمجلس الشعب ومشاركتهم البناءة فى تشريع القوانين التى تكفل تخفيف المعاناة عن المواطنين ومشاركتهم الجادة فى تدعيم الاقتصاد القومى والتأكيد على دور مصر القومى فى المنطقة العربية .

واكد الاعضاء الجدد أن من أهم القضايا التى سيطرحونها للمناقشة فى جلسات مجلس الشعب توفير فرص العمل لشباب الخريجين وايجاد حل لمشكلة البطالة وحماية العمالة المصرية فى سوق العمل بالخارج واصدار قانون العاملين بالقطاع العام وزيادة حد الاعفاء الضريبى للدخل العام الى ٥ الاف جنيه ليناسب مستوى الاسعار الحالى وتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر والعمل على محو الامية الزراعية للفلاحين وتدعيم مشروعات الاسر المنتجة والحد من زيادة المصروفات الدراسية فماذا يقول أعضاء مجلس الشعب الجدد بعد أن حصلوا على ثقة الناخبين فى دوائرهم الانتخابية ..

التقت « الجمهورية » بالفائزين فى انتخابات الاعادة للتعرف على افكارهم وبرامجهم فى الدورة الجديدة لمجلس الشعب .

● لطفى واكد نائب كفر صقر شرقية (فئات تجمع) : ساعمل جاهدا للحفاظ على مجانية التعليم والتصدى لزيادة المصروفات الدراسية .. وعلى مستوى الدوائر انشاء مدارس جديدة حتى يتمكن الفلاح البسيط ان يجد مكانا لابنه داخل مدرسة وبذلك تزداد فرص التعليم امام ابناء مصر .

● دكتور طه ياسين نائب دائرة منيا القمح (فئات مستقل) برنامجه : رفع مستوى الخدمات الصحية وخاصة فى القرى وتطوير الوحدات الصحية بالجهود الذاتية والاهتمام بمشاكل الشباب .. ويطالب دكتور طه بالغاء مكافآت اعضاء مجلس الشعب بأعتبارهم يؤدون عملا قوميا لا يستحقون عليه أى مكافأة .

● مصطفى محمد لطفى عبد الله (عامل مستقل دائرة التلين شرقية) : الاهتمام بالشباب والقضاء على مشكلة البطالة .. والعمل على تخفيف الاعباء عن كاهل المواطنين ووضع حد للارتفاع الجنونى للأسعار .

الانتاج الزراعى

● محمود فتحى الحيوان (وطنى عمال نائب فاقوس) برنامجه الحفاظ على الرقعة الزراعية وزيادة الانتاج الزراعى ، الاهتمام بمشاكل الشباب والقضاء على مشكلة بحر البقر وما يسببه من تلوث للبيئة .

● صلاح عبد العزيز بدوى (عامل مستقل نائب كفر صقر) برنامجه يتضمن العمل على حل مشكلة مياه الشرب بأولاد صقر وكفر صقر وايضا مشاكل الصرف الصحى والمواصلات والاهتمام بالمستشفيات المركزية والوحدات الصحية بالجهود الذاتية .

التعليم أولا

● ابراهيم محمود محمد سيد احمد (عامل مستقل نائب ههيا شرقية) : الاهتمام بالتعليم والتوسع فى الابنية التعليمية والغاء نظام الفترتين ورفع المستوى المادى لرجال التعليم .

● شعبان محمد علي (فئات وطنى ابو حماد) اسعى لتنفيذ برنامج الحزب الوطنى الذى يهدف الى تحقيق التنمية وزيادة الانتاج ورفع المعاناة عن المواطنين .

● احمد فؤاد سليمان اباظة (عامل مستقل .. ابو حماد) الاهتمام بمشاكل الشباب وايجاد حلول سريعة لمشكلة البطالة التى تدفع الشباب للانحراف وحل مشاكل الدائرة المتعلقة بمياه الشرب والصرف الصحى .

● عبدالحميد على عثمان (عمال مستقل نائب دائرة قوص) .. يقول : ساطالب بوضع قوانين لحماية العمالة المصرية بالخارج والتوسع فى التعليم الازهرى وتعميم مشاريع الكتاتيب لحماية الشباب من التطرف بالاضافة لعمل مشروعات انتاجية صغيرة بالمدن والقرى للقضاء على البطالة والتوسع فى الاسكان الاقتصادى والاهتمام بالوحدات الصحية ومراكز الشباب .

فلاح متطور

● محمد رحيل محمد حسين (فئات . وطنى الاسماعيلية) برنامجه محو الامية الزراعية للفلاح لخلق فلاح جديد متطور وعمل برامج ارشادية زراعية ودورات لجميع الفلاحين بالدائرة الثالثة بالاسماعيلية والاهتمام بمشروعات تسويق المحاصيل ورعاية الثروة الحيوانية .

● سعيد شعيب عبدالله (مستقل . فلاح . الاسماعيلية) يقول ساسعى لتحويل قريتى ابو صوير الى مدينة وحل اخطر مشكلاتها وهى الصرف الصحى وحل مشاكل واضعى اليد وانشاء مساكن جديدة لاستيعاب مهجرى القنطرة والاهتمام بتجميل القنطرتين وابو صوير وتنمية القطاع الزراعى .

● عبد الرؤوف شبانه (فئات . وطنى . نائب الزرقا) : الاهتمام بمشاكل الشباب والرصف والصرف الصحى بالقرى والعمل



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: ... الجمهورية

التاريخ: ١٨ ديسمبر ١٩٩٠

على انشاء مشروعات جديدة لاستيعاب العمالة العائدة من الخارج .

من اجل الشباب

● مختار سرية (عامل مستقل .. نائب دائرة دمياط) قال : أنه سيعمل بكل جهده لكى يرد جميل اهل بلده خاصة الشباب الذين وقفوا بجواره فى المعركة الانتخابية لتلبية مطالبهم وقضاء مصالحهم .

● سراج الدين عبدالرحمن ابو سيف (فلاح . وطنى . نائب اسيوط) يقول : ان اهم القضايا التى يتبناها هى قانون العلاقة بين المالك والمستأجر والعمل على فتح مطار اسيوط .

● عبد الحافظ عبدالرحمن ابو حشيش (فئات وطنى . نائب اسيوط) : الاهتمام بقانون العاملين بالدولة وتسوية حالات الحاصلين على مؤهلات عليا وازالة التفرقة بين المؤهلات العليا والمتوسطة .

● مصطفى عمران عبدالوارث وشهرته (جميل ابو عقرب) (فلاح مستقل نائب ابو تيج) برنامجه هو تبنى مشروع استصلاح واستزراع ٢٠ الف فدان بركران والزرابى والتوسع فى المشروعات التى تخـدم الاهالى والعمل على اصدار قانون جديد للانتخابات يتلافى الثغرات الموجـودة بالقانون الحالى .

● محمد مراد عبدالمنعم (فئات مستقل نائب البدارى) : تعديل قانون الانتخابات الحالى وقانون العاملين بالدولة لتلافى الفجوة بين المؤهلات العليا والمؤهلات المتوسطة .

● ابراهيم محفوظ (فئـات مستـقل . منفلوط) اهم القضايا التى سيتبناها قضية العلاقة بين المالك والمستأجر وازالة الحساسيات منها وفتـح باب الترقـى للمؤهلات المتوسطة وعدم التفرقة بينهم وبين المؤهلات العليا وادخال الصرف الصحى لمركز منفلوط واستصلاح ٤ آلاف فدان بالمنطقة الغربية وانشاء طريـق اسيوط البحر الاحمر لربط محافظات اسيوط والمنيا وسوهاج بالبحر الاحمر .

قانون المعاشات

● ابو العيون عبد الرحيم وشهرته (عيون نظير) فئات مستقل بالقوصية : تعديل قانون المعاشات وزيادتها ومساواة العاملين بالقطاعين العام والخاص . وتبنى مشكلة البطالة وادخال الصرف الصحى بالقوصية .

● كامل مكى (عامل وطنى .. ابو تيج) : يتبنى ربط ساحل سليم ومركز ابو تيج عن طريق انشاء كوبرى ومتابعة تحسين خدمة المـواصلات وصيانة قطـارات السكـة الحديد .

● رفعت البشير (مستقل عمال نائب السويس) وبرنامجه هو العمل على ابراز دور مصر القومى فى المنطقة وتوحيد الصف العربى والقضاء على الصراعات التى خلقتها أزمة الخليج ودعم الجهود الدبلوماسية لحل الازمة سلميا ووضع السويس على خريطة التنمية الصناعية والزراعية .

● رمضان ابو الحسن (عمـال مستقل السويس) : العمل على تنمية السويس سياحيا والقضاء على البطالة وتلـوث البيئة .

● عبـــد العزيـــز الجنـــزورى (فلاح - مستقل) دائرة منوف يقول لابد من تدعيم القطاع العام التعاونى وخاصة القطاع التعاونى الزراعى ، ونشر الميكنة الزراعية والتوسع فى برامج (ستصلاح الأراضى وتدعيم مراكز البحوث واستنباط السلالات الجيدة ، والاهتمام بمشروعات الصرف المغطى لزيادة الانتاج وسرعة الانتهاء من القانون بين المالك والمستأجر فى الاراضى الزراعية ، والاهتمام بالثروة الحيوانية ومزارع الدواجن .

● مصطفى شاهين (عامل/مستقل) نائب بركة السبع يؤكد على تدعيم مراكز التدريب المهنى لتوفير العمالة الماهرة ، وتعميم الصناعات الصغيرة وتشجيع القطاع الخاص لايجاد فرص عمل للخريجين الشباب ، وتطوير القطاع العام ، وتوفير العلاج بالوحدات الصحية والمستشفيات المركزية .

● أحمـد عبـد الغنـى شنـدى (فئات - وطنى) النائب عن دائرة اسطنها يركز على الاهتمام بالقرية المصرية عن طريق التنمية المتكاملة ، وتوصيل المرافق والخدمات ونشر الصناعات الحرفية وتدعيم مشروعات الأسر المنتجة لرفع المستوى الاقتصادى ونشر مظلة التأمين الصحى ، وتوفير العلاج لمرضى الفشل الكلوى .

ربـط الاجـور والاسـعار

● طه محمد صالح نائب الحزب الوطنى «فئات» بأسوان : يطالب بتحقيق توازن فى الدخل ومواجهة ارتفاع الأسعار ورفع الحد الأدنى للاعفاء الضريبى إلى ٥ الاف

● احمد ابازيد نائب الحزب الوطنى «عمال» الدائرة الاولى فيطالب باستكمال بيوت المغتربين للنوبيين.. وتمليك اراضى قرى عزب اسوان وعزب سهيل وجزيرة هيصا والخطارة والجزيرة للنوبيين الذين هاجروا اليها.. ويدعو الى توصيل مياه الشرب الى باقى جزيرة هيصا.. وبناء وحدات صحية حديثة فى قرية عزب سهيل.. ومد خطوط المواصلات الى اخر منطقة الشلال ليستطيع الاطفال الذهاب والاياب لمدارسهم وتوصيل الخطوط التليفونية الى قرية عزب سهيل.. وانشاء سنترال نداء آلى يغذى ابو الريش - مركز اسوان - ورصف قرى مدينة ومركز اسوان .

● محمد عبد الحميد المصرى نائب الحزب وطنى «فئات» يركز على معاناة ابناء مركزى كوم امبو ونصر من عدم تناسب سعر القصب مع تكاليف انتاجه لهذا سيضع الدراسة السعرية المجدية لزراعته.. وسيعمل على تطوير مستشفى كوم امبو.. وحل مشكلة تمليك المساكن لاهالى النوبة والاراضى الزراعية واستكمال بناء مساكن المغتربين النوبيين .

● محمد مختار (عمال) نائب حزب التجمع باسوان يعتمد فى برنامجه على الذات فى خطط التنمية بعيدا عن القروض واعطاء فرصة للرأسمالية والوطنية.. ويطالب بتمليك النوبيين المساكن والاراضى الزراعية بالمجان واستكمال بناء مساكن المغتربين ومنحهم الاراضى الزراعية واعادة تعمير النوبة القديمة وعمل شبكة صرف صحى لكوم امبو وربط شرق كوم امبو بغربها عن طريق كوبرى علوى وحل مشكلة الهفت الذى ينتج من تصنيع سكر كوم امبو .

● احمد فؤاد عبد العزيز نائب دائرة الوايلى (فئات مستقل) تبنى مشكلة البطالة والعمل على ايجاد فرص عمل جديدة للشباب وتطوير التعليم والاهتمام بالبحث العلمى لكى يواجه مشكلاتنا .

● الدكتور رمضان ابو العلا (فئات مستقل نائب الاسكندرية) يقول : سوف ابذل قصارى جهدى لتنفيذ برنامجى الانتخابى الذى منحنى ثقة الناخبين .

● المهندس فؤاد طه نائب الحزب الوطنى بالاسكندرية برنامجى فى مجلس الشعب هو نفس برنامج الحزب .

● عطيه الزعبرى نائب الحزب الوطنى بالاسكندرية : يقول لن انسى الموقف المشرف لابناء الدائرة فى الانتخابات ولهذا ساعمل كل جهدى لمد يد العون لهم وقضاء مصالحهم .

● ممدوح ثابت مكى نائب الحزب الوطنى «فئات» بالمنيل يقول : اننى اضع على عاتقى خلال المرحلة القائمة عددا من المهام تتركز فى المساهمة فى حل المشاكل اليومية لابناء الدائرة والتعبير



عن نبضهم فى السياسة العامه التى ترسمها الدولة او فى مجال التشريع الخاص بتطبيق هذه السياسه .

● محمد عبد الرحمن الصادق وشهرته (ابو فول) فئات مستقل نائب دائرة ههيا شرقية : يقول ساعمل على اعادة تخطيط حضارى جديد لمدينتى ههيا والابراهيمية

وذلك بعد ان تاخرت المدينتان كثيرا عن بقية مراكز المحافظة والاهتمام بمشروعات الرصف والصرف الصحى والخدمات الصحية فى القرى .. وحل مشاكل المربين لتنمية الثروة الحيوانية .

الخدمات الحيوية

● محمود سالم مستقل عمال نائب دائرة ابو كبير بالشرقية : يقول : ابو كبير من اغنى مراكز المحافظة ولكن للاسف تنقصها الكثير من الخدمات الحيوية مثل الصرف الصحى والرصف والتجميل ..

وسأعمل على حل هذه المشاكل والاستفادة من المشاركة الشعبية والجهود الذاتية فى خلق تنمية حقيقة للمواطن .. للقضاء على البطالة بين الشباب وخلق فرص عمل جديدة امامهم .

تظاهروا لسقوط مرشحهم

دمياط - السعيد الشيطى

تظاهر اكثر من عشرة الاف شخص بقرية السرو بدمياط فور اعلان نتيجة سقوط مرشحهم المستقل محمد عيد القمصانى طوال ليلة امس الاول ورددوا الهتافات المعادية للحزب الوطنى والقوا الحجارة على منازل مؤيدى المرشح المنافس عبد الرؤوف شبانه حزب وطنى .

تحركت قوات الامن الى القرية التى تم محاصرتها باشراف اللواء عاطف ناصر مدير الامن والعميد ابو المجد عوض مامور المركز وتم تفريق المتظاهرين ولم تحدث خسائر فى الارواح او الممتلكات .

● ابو العينين زرد فلاح حزب وطنى نائب دائرة نهطاى غربية يقول : التزامى الحقيقى ببرنامج الحزب الوطنى ولن انسى المساهمة فى حل مشاكل ابناء الدائرة اليومية مع الروتين والبيروقراطية .

● احمد سنوسى محمد وشهرته ناجى العمدة عمال مستقل) دائرة بندر المنيا .

لن اتوانى لحظة عن خدمة ابناء دائرتى الذين اعطونى ثقتهم وساركز فى عملى على المطالبة بتنفيذ مشروعات البنية الاساسية بمدن وقرى المحافظة وخاصة

دائرتى وكذلك استكمال انارة جميع القرى والنجوع بالبندر .. وساركز على حل مشكلات الرى وفتح مجالات جديدة لتسويق المحاصيل الزراعية

● محمد محمود مصطفى (فئات - وطنى) مركز المنيا ساعطى اولوية لتطور مراكز الشباب والوحدات الصحية بالقرى وزيادة وحدات الغسيل الكلوى بالمستشفيات العامة والمطالبة بزيادة

اسعار المحاصيل الزراعية لتشجيع المزارعين والعمل على تنمية القرية حتى تعود قرية منتجة واقامة المشروعات لايجاد فرص عمل لتشغيل الشباب .

● احمد كامل مروان (فئات - وطنى) بندر المنيا ستكون قضيتى الاولى الاهتمام بمشاكل الشباب من ابناء دائرتى فى بندر

المنيا وقرى سملوط واقامة مجتمعات عمرانية زراعية جديدة لهم بالاراضى الصحراوية والقضاء على مشكلة الاسكان بمحافظة المنيا وايجاد مسكن مناسب لكل

شاب ودفع عجلة العمل بمدينة المنيا الجديدة لخلق مجتمع عمرانى جديد والمطالبة بتخفيف مقدمات التمليك وخاصة للمتزوجين حديثا .

● محمد العباسى مستقل عمال نائب دائرة فارسكور يقول انه سيطالب بحلول سريعة لمشكلة البطالة التى زادت عن الحد وبتخفيف الاعباء الضريبية عن كاهل المواطن المصرى كما سيطالب بالغاء كافة القوانين الاستثنائية وتطبيق الشريعة

الاسلامية والاهتمام بقضايا الشباب باعتباره ثروتنا الاولى وزيادة الاجور والمرتبات بشكل يتناسب مع الارتفاع المستمر فى الاسعار والاهتمام بمشاكل المصريين بالخارج واستكمال انشاءات

بناء دمياط فى المرحلة الثانية

● كمال خالد فئات مستقل نائب دائرة دمياط قال : انه سيطالب فى المجلس بالغاء جميع القوانين الاستثنائية واضاف ان اهم القضايا التى تشغل باله الان هى قضية الديمقراطية وزيادة قاعدة الحريات العامة وضمان الحريات الاساسية للحفاظ على كرامة المواطن المصرى بالاضافة الى وقف موجة الغلاء واعادة القرية المنتجة .



المصدر : الحياة

للبحوث و التدريب و المعلومات   التاريخ : ١٩ ديسمبر ١٩٩٠

بعد خطاب الرئيس مبارك

المبادرات الجريئة .. نصف الطريق لعلاج البطالة

خريج الجامعة :

حلوانى - بائع أحذية - تاجر أقمشة - سمكرى المهم.. لن ننتظر خطاب التعيين

الجهاز المركزى للتنظيم والادارة :

٤٠٪ من موظفى المكاتب .. زيادة

فى خطابه الاخير امام مجلسى الشعب والشورى اكد الرئيس مبارك على أهمية الانتاج لمواجهة مشكلتى البطالة والاسعار .

وأوضح أن الدوله مطالبة سنويا بتوفير حوالى نصف مليون فرصة عمل للخريجين .

والمشكلة .. أن تقرير الجهاز المركزى للتنظيم والادارة كشف ان

٤٠٪ من العمالة الزائدة .. عمالة مكتبيه .. أغلبهم من اصحاب الياقات « المنشاه » الذين يجلسون خلف مكاتبهم - بدون عمل - يشكون الفقر وضآلة المرتب .. وينتظرون ان تمطر السماء عليهم الذهب .. أو أن تتحول احلام اليقظة إلى واقع .. وطبعا لن تمطرهم السماء بالذهب ولن يتحول الخيال الى واقع الا بالعمل .. والمعروف ان فرصة العمل تحتاج من الدولة لاستثمارات تقدر بعدة آلاف من الجنيهات .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ١٩ ديسمبر ١٩٩٠

المجتمع الحديث يرفض الطاقات العاطله فالمستقبل للكادحين الذين يبذلون الجهد والعرق لتحسين صورة الحياه على ارض مصر .. ولقد وعى الشباب المثقف هذه الحقيقة .. فرفضوا الجلوس فى إنتظار خطاب التعيين ، وإتجهوا للعمل الحر .. واليدوى .

إلتقت « المساء » ببعض هذه النماذج المشرفه من شباب مصر .. اكدوا انهم لايستنكفون من أى عمل شريف .. فقد تغيرت نظرة المجتمع للعمل اليدوى ،

اقتنــــــاع !

يقول سعيد عبد المنعم القارح - ليسانس دار العلوم - بعد تخرجى فى الجامعه لم أجلس فى إنتظار خطاب التعيين .. اتجهت للعمل مع والدى فى تجارة الاقمشة بالحمزاوى بحى الازهر .. وهى مهنة توارثناها عن أجدادنا ، وقد سبقنى شقيقى الاكبر المحاسب لهذا العمل ايضا .

ويضيف سعيد .. لو لم يكن والدى يعمل بالتجارة كنت اخترت اى مهنة اخرى ، لاننى شديد الاقتناع بضرورة الاتجاه الى الاعمال الحرة ، فلم يعد الجلوس خلف المكاتب الفخمة والفوز بلقب « الافندى » يحظى بنفس بريق الماضى ، ويجب على الشباب ان يغيروا مفاهيمهم بالنسبة للوظيفة

أما عمرو أبو النصر - ليسانس آداب قسم اجتماع - ويعمل بقسم تأجير الفيديو بأحد محلات السوبر ماركت فيقول من المخزى ان يجلس الشاب فى بيته بعد تخرجه ، ويظل « عالة » على أسرته ، بدعوى انتظار خطاب التعيين .. وحتى عندما يحصل على الوظيفة بعد عدة سنوات ، فان المرتب لايكفيه ويظل يمد يده الى اسرته اذا كانت ميسورة الحال .. فما بالك اذا كانت الاسرة تحتاج المساعدة من ابنائها ؟!

ويشير عصام محمد عبده - ليسانس لغه عربية - الى انه يعمل فى مشغل للمصنوعات الجلدية منذ السنه الاولى لا لتحاقه بالجامعة حتى ينفق على نفسه اثناء الدراسة .. وبعد التخرج تفرغ لها واتخذها مهنة يرتزق منها ، حتى عندما تلقى خطاب التعيين كمدرس لغة عربية .. لان دخله من مهنته يزيد اضعافا عديدة عن مرتب المدرس .

ويرى ان التعليم رغم ذلك ضرورى لانه يوسع افق ومدارك الشباب ويمنحهم القدرة على التفكير السوى وإتخاذ القرار المناسب .. وليس شرطا ان كل من يحصل على شهادة جامعية يجب ان يجلس « خلف مكتب » .

وفى احدى محطات البنزين بالقاهرة .. وجدنا ان جميع العاملين بها من المؤهلات .. قال محمد عبد الله محمد - مدرس - أن توفير حياة كريمة يحتاج للكفاح الشريف من أجل زيادة الدخل .. ولذلك فهو يعمل فى محطة البنزين فى الفترة « المسائية » بعد ان ينتهى من عمله كمدرس .

وأضاف أنه يفضل العمل الشريف على إبتزاز التلاميذ تحت شعار (الدروس الخصوصيه) .. كما أنه يدرس فى كلية التربية (إنتساب) ليحسن من وضعه الوظيفى .. فقيمة الانسان بالعمل واذا توقف عن الكفاح والسعى .. يصبح بلا قيمة فى مجتمعه !!

وينضم محمد السيد سلامه - بكالوريوس تجارة - الى الحوار ليؤكد رأى زميله .. ويضيف انه تخرج فى كلية تجارة الزقازيق ولم يجد عملا مناسبا فى مدينته ، فانتقل الى القاهرة ليعمل فى محطة بنزين .. ولو لم يوفق فى الحصول على عمل بالمحطة فانه كان سيسعى الى اى عمل اخر حر شريف .. لانه ليس من اللائق ان يضيع الشباب فورة نشاطهم فى الجلوس على المقاهى والثرثرة بالكلام الفارغ عن الازمه الاقتصادية وتأخر خطابات التعيين .. فى الوقت الذى يقبل فيه شباب اوربا وامريكا على العمل حتى اثناء الدراسة .

ماسح الاحذيــــة

اما ياسر محمد - دبلوم تجارة - فهو « ماسح احذية » فى فندق هيلتون رمسيس .. يرتدى ملابس مزركشة وطربوشا أحمر .. ويجلس فى صالة الفندق وأمامه « عدة الشغل » يتحدث ياسر عن مهنته فى اعجاب ويقول العمل ليس عيبا .. فكل المهن فى جوهرها خدمة « المستهلك .. أو الزبون » .. سواء كان العمل فى مطعم او متجر او محطة بنزين او غير ذلك .

أما علاء عزت - محاسب - فله تجربة جريئة فى مجال العمل الحر .. استغل شقته الخالية التى سيعدها بعد سنوات لعش الزوجية واقام بها عدة بطاريات للارانب » .. يقول علاء أن هذا الاستثمار البسيط يعطيه ٤٠٠ جنيه عائدا شهريا .

ويؤكد ان كل شاب يمكن ان يساهم فى زيادة الانتاج ودعم اقتصاد الوطن لو استغل الامكانات المتاحه له .. ولكن الغالبية اعتادت على الشكوى ومطالبة الحكومة بتوفير كل شىء ، دون ان يسألوا انفسهم .. ماهو دورهم الحقيقى فى بناء مصر الحديثه ؟

ميكانيكــى سيــارات

ويقول سامى عبد الغفار - مهندس - انه تخرج من قسم الميكانيكا بهندسة القاهره ، وبدلا من البحث عن وظيفة باحدى الشركات اتجه للعمل فى احدى ورش اصلاح السيارات ، لان دخلها يفوق ماسوف يحصل عليه من الوظيفة عدة مرات .

واوضح ان الشباب المثقف يرفض العمل فى هذه الورش بدعوى ان اصحابها (أسطوات) ويستنكفون من العمل تحت اشراف رجل لم يتخرج فى الجامعة ، ولكن يفوتهم ان هذا الاسطى او « الصنايعى » اكتسب خبرة عريضه من الممارسة اليدوية أما خريج الجامعة فهو يفهم اكثر فى النظريات والمعادلات الرياضية .

اما يوسف محمود احمد - دبلوم انشاءات معمارية - فقد حصل على



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ١٩ ديسمبر ١٩٩٩

تحقيق :
صلاح حامد
أحمد صالح
تصوير عادل زيد

شهادته عام ٨٥ واكتشف انه سوف ينتظر في طابور الخريجين .. أو العاطلين ولم يجد الا وظيفة عامل نظافة في احد محلات الملابس الجاهزة بالزمالك . دخله الشهري يقترب من مائتي جنيه . ولا يفكر في العمل بالشهادة .

ويعوز عادل بدير بكالوريوس تجارة صراف . بعد تخرجي عملت كمحاسب في شركة قطاع خاص ثم سباكا والآن صراف بأجر مجز

حلوانـــــــــــــــــــــى

اما عمرو السيد ابراهيم - كليــة السياحه والفنادق - يقول انـه عمل (بارمان) في احد الفنادق ٥ نجوم .. بمرتب ٥٠ جنيها . ولكنه لم يجد ذاته في هذا العمل ولم يتعاطف معه .. فتركه الى وظيفة حرة ايضا ، حيث يعمل حلوانيا في احد المحلات بأجر مجز ايضا !

وتقول منال نبيل - بكالوريوس تجاره - انها تعمل بائعة فى محل حلوانى لقتل وقت الفراغ وتوفير متطلبات الحياة .. وتطمع فى ان تجد فرصة افضل تستفيد فيها من خبرتها كمحاسبة .. ولن تقبل الا العمل الحر فى احدى الشركات الاستثمارية .

ويقول عماد عبد العال - بكالوريوس تجاره - ويعمل بائعا فى أحد المحلات بالزمالك .. انه بدأ حياته العملية منذ اليوم الاول لالتحاقه بالجامعه .. وبعد تخرجه فى الجامعة اتجه الى العمل الحر ايضا هربا من مشقة انتظار خطاب التعيين !!

أما محمد هشام محمد - معهد فنى صناعى - فهو نموذج فريد للشباب الطموح .. يقول محمد انه عمل بعد تخرجه بمركز الصيانة بالادارة العامة للشئون الهندسية بجامعة الازهر .. وحصل على اجازة ٦ أشهــر بدون مرتب ليعمل بائع شاورمة بأحــد المطاعم الكبرى .. وبعد انتهاء الاجازة رفض العودة للعمل الاصلى لانه اعتاد على الدخل المرتفع . والطريف ان مساعده صابر عبد الهادى - دبلوم تجاره .

ويؤكد علاء الدين على المنسى - بكالوريوس تجارة المنصوره - أنه لم يجد وظيفة بالشهادة الجامعية ولانه يمقت البطالة ويحتقر العاطلين ، فقد قرر البحث عن عمل شريف .. ووجده فى محطة بنزين يقوم فيها بتموين السيارات .

ويلتقط محمد عبده - تجارة القاهره - خيط الحوار من زميله ويقول انه يعمل محصلا بالمحطة ، ولكنه يعتبره عملا مؤقتا ، لانه سيتجه الى مجال الغناء .

ويقــول ابراهيــم سيــد مرعـــى - بكالوريوس تجارة القاهرة .. انـه كان يفضل ان يستفيد بدراسته الجامعيه .. ولكن اذا كانت الظروف لم تهيىء له الفرصه للحصول على عمل مناسب فهذا لا يعنى اليأس .. ويجلس فى انتظار خطاب التعيين لذلك اتجه للعمل فى محطة بنزين !

اما محمد عبد المحسن - معهد فنى تجارى فقد اختار العمل كبائع احذية .. يقول انه سافر للاردن بعد التخرج ، وعمل بهــا كبائـــع احذيـــة لمـــدة ٩ سنوات .. وعندما عاد لوطنه اتجه الى نفس المهنه ليستفيد من خبرته التى اكتسبها على مدى ٩ سنوات .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الوفد

التاريخ: ١٢ ديسمبر ١٩٩٠

٥ر٣ مليون مصري يبحثون عن فرصة عمل

تصريحات الوزراء بتعيين الخريجين وهمية ودفعة ٨٢ .. تنتظر خطاب التعيين !!

٤٠٪ عمالة زائدة بالوحدات الصناعية والحكومة تعرقل المشروعات الخاصة

رغم الوعود والتصريحات التي استمرت طوال السنوات الماضية، وزادت حدتها مع موسم انتخابات مجلس الشعب. إلا ان خريجي عام ١٩٨٣ والحاصلين على مؤهلات عليا وخريجي عام ٨٢ الحاصلين على مؤهلات متوسطة .. لم تصلهم خطابات التعيين حتى الآن !!

اكتفت وزارة القوى العاملة بتعيين ٢٠٪ فقط من الخريجين كل عام، عن طريق دفعات «استثنائية» للعمل في وزارة التربية والتعليم .. واصبح عدم التعيين هو «القاعدة» .. والتعيين هو «الاستثناء» !!

وفي مصر نحو ٥،٥ مليون موظف بالحكومة والقطاع العام، من بينهم نحو ١½ مليون بطالة مقنعة .. طبقا لاحدث تقديرات الخبراء المختصين !!

والحكومة عاجزة عن تشغيل اى خريجين جدد باسلوب التعيين الجماعي .. وسمحت فقط للجهات والمؤسسات الحكومية التعيين عن طريق المسابقات طبقا لحاجتها.

ولكن لماذا تصر الحكومة على عدم مصارحة الخريجين بعدم تعيينهم .. لماذا تتمسك بالتصريحات الوهمية ؟!

بالقطع .. هناك هدف للحكومة وراء التصريحات التي تتوهم انها تخدر الخريجين .. فالحكومة لا تريد ان تقع في مازق مطالبة الخريجين لها بضرورة توفير فرص العمل، ان لم تكن في الحكومة والقطاع العام .. ففي القطاع الخاص.

المكاتب الحكومية مكتظة بالعمالة الزائدة والبطالة المقنعة المشروعات التابعة للحكومة والمحافظات بدات عمليات تصفتها وبيعها بسبب الخسائر الناتجة من اجور ومكافات الموظفين والعمالة الزائدة !!

وتعرقل الحكومة انشاء اية مشروعات جديدة للقطاع الخاص، وتضع قيودا صارمة على الاستثمار في نحو ٨٠ مجالا مختلفا .. ومعنى هذا ضياع عشرات الالاف من فرص العمل في القطاع الخاص !!

مؤشرات البطالة .. تنذر بالخطر ..

وسياسة التجاهل التي تتبعها الحكومة الحالية تزيد من خطورة القضية.

الدكتور عبدالعزيز سليمان رئيس جامعة عين شمس الاسبق يصف البطالة بين الخريجين بانها «قنبلة موقوتة» .. توشك على الانفجار ويتساءل كيف تتخلى الحكومة عن تعهداتها بتعيين الخريجين .. وتعجز في نفس الوقت عن انشاء مشروعات جديدة تستوعب هذه الملايين التي تبحث عن العمل !!

ويكشف رئيس جامعة عين شمس الاسبق مزاعم الحكومة في شعارات استصلاح الصحراء .. ويؤكد ان عملية استصلاح وزراعة الصحراء تحتاج الى مجهودات ضخمة وامكانيات مادية هائلة لا تقوى عليها ميزانيات الحكومة نفسها .. فما بالنا بالخريجين الجدد !!

ويشير الدكتور عبدالعزيز سليمان الى عدم وجود خطة واضحة لتشغيل الخريجين.

ويرى الدكتور عبدالحميد الغزالي استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة ان ازمة الخليج ادت لتزايد مشكلة البطالة في مصر بعد عودة مئات الالاف من العاملين في الكويت والعراق، والذين ليست لهم وظائف في مصر. ويطالب استاذ الاقتصاد بالاسراع في تحويل الكثير من شركات القطاع العام الى القطاع الخاص حتى يمكن التوسع في الاستثمارات الجديدة وتشغيل جزء من العمالة. كما يطالب الدكتور الغزالي باعادة استخدام الطاقة العاطلة في الصناعات المصرية. والتي وصلت الى ٤٠ ٪ من الوحدات الصناعية.



المصدر: المساء

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ: ٢٤ ديسمبر ١٩٩٠

الشباب .. وخطة الألف يوم ..

د. سيد أبو الليل: عقدتنا الوظيفة!!

د. نجلاء مرتجى: لابد من الاستفادة من التجربة الأمريكية

تحقيق
احمد تاج الدين

البطالة تنتهى فى ٦ سنوات لو ألغينا القوى العاملة

المبادرة التى اعلنها الرئيس حسنى مبارك بضرورة تحرير الاقتصاد المصرى فى الف يوم لابد ان يواكبها خطة عمل من كل قطاع من قطاعات الدولة ، ويجب ان يوضع كل قطاع امام مسئولياته القومية لتنفيذ المبادرة وتحويلها الى واقع ملموس

«وثروة المستقبل» من جانبها تحاول فى هذا التحقيق القاء الضوء على مدى مايمكن ان يقوم به الشباب لتحقيق الخطة

وللوصول الى ذلك توجهنا بسؤال واحد محدد الى الخبراء الاقتصاديين وهو ما الذى يمكن ان يقدمه الشباب فى خطة الالف يوم لاصلاح المسار الاقتصادى ؟

قال الدكتور سيد ابو الليل الخبير الاقتصادى بالمجالس القومية المتخصصة ومدير عام المكتب الفنى بمجلس ادارة بنك مصر ان شبابنا مطالب بالا يتمسك بالعمل الحكومى وان ينسى التمسك بالوظيفة الميرى وان يصرف النظر عن تعيين القوى العاملة اذا كان يريد ان يعايش اتجاهات الدولة وان يساير مخططات التنمية حتى لا تكون الدولة فى واد وشبابنا فى واد اخر

ان البدائل التى نطرحها بعيدا عن الميرى كثيرة واهمها استصلاح الارض البكر واستكمال المناطق العمرانية الجديدة واقامة المشروعات الصغيرة هذه هى الركائز الثلاث التى يجب ان يسهم فيها الشباب اسهاما فعالا

وحول النقطة الاخيرة التى اثارها الدكتور ابو الليل يتحدث الدكتور مهندس فيصل الشرقاوى عضو مجلس الشعب مبينا ان كل الدول تقريبا بدات تنظم مسالة الصناعات الصغيرة وتقدم لها كل ضمانات النجاح لانها ابرز الاطر الاقتصادية والانتاجية لاستيعاب جهد وطموحات الشباب وهى تلك التى يطلق عليها البعض مشروعات الصناعات التكميلية لانها بسيطة التكاليف قليلة الجهود . سريعة العائد ولاتحتاج الى كثير من الخبرة او التخصص او العمالة الماهرة المدربة .

التجربة الامريكية

وحتى لا تكون فكرة المشروعات الصغيرة مجرد حبر على ورق تقدمت الدكتورة نجلاء مرتجى رئيسة جمعية المشروعات الصغيرة بورقة عمل عبارة عن دراسة كاملة لهذه الفكرة قدمتها للدكتور عاطف عبيد وزير الدولة لشئون التنمية الادارية تقول د نجلاء ناقش الكونجرس الامريكى عدة انماط



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : .. الصياسي ......

التاريخ : ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠ ....

حلول غير تقليدية لمشكلة البطالة عام ٩١

البطالة واحدة من اخطر القضايا الاقتصادية والاجتماعية ، باعتبار ان البشر احد عوامل الانتاج

والتعطل يعني نضوب الدخل للفرد ، وهذا يؤدي الى اثار ضارة .. فمن لا يجد عملا هو كمن يفقد نفسه والحل لابد ان يكون على قدر حجم المشكلة .. ولا تصلح المسكنات حلا لمشكلة البطالة .. لابد ان يكون الحل حقيقيا وذلك بتوفير فرص عمل حقيقية ترتبط بزيادة الانتاج والانتاجية

فما هي الحلول الحاسمة التي تضعها الدولة لحل مشكلة البطالة خلال عام ١٩٩١ ؟

في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء اعدت ورقة عمل توزع على الجهات المختلفة لحل مشكلة البطالة خلال عدة سنوات ويكون التركيز على عام ١٩٩١

يطالب الجهاز بتخفيض نسبة المشتغلين في الزراعة من ٤٠٪ الى ٢٥٪ او ٣٠٪ على الاكثر بحيث يتم العمل في نفس الوقت على زيادة انتاجية العاملين والتوسع في ادخال التكنولوجيا الحديثة في الزراعة

بالنسبة للصناعات يطالب المجلس برفع نسبة المشتغلين فيها من ١٥ ٪ الى ٢٥ ٪ وهي لزيادة الانتاج الصناعي وتوفير احتياجات المواطن في مختلف السلع والمنتجات .

كما يطالب الجهاز بخفض نسبة المشتغلين بالخدمات من ٢١ ٪ الى ١٢٪ او ١٥٪ مع العمل على تطوير اساليب العمل وزيادة الانتاجية للمشتغلين في مجالات عديدة في الخدمات

واشارت ورقة العمل الى مجالات اخرى عديدة تتيح فرصا كبيرة للعمل بها ، منها ، اعداد برامج الكمبيوتر وتصميم السلع والمنتجات وتفتح هذه المجالات فرصا كبيرة للعمل بها كما انها تؤدي الى وجود مجالات اخرى للعمل مرتبطة بها ومترتبة عليها مما سيؤدي الى اتاحة المزيد من فرص العمل

ايضا هناك مجالات يمكن ان تتيح فرصا كبيرة للعمل منها مجالات البيانات والابحاث والتطوير والتي تؤدي ايضا الى تطوير ونمو العمل في مجالات العمل الاخرى

الصناعات المغذية

وفي وزارة الصناعة توجيهات لشركات القطاع بعد الانتهاء من دراسة الميزانيات السنوية في البدء في عام ١٩٩١ الى مشروعات جديدة بجانب عملهم لخلق مئات من فرص العمل الجديدة تتلخص في الصناعات المغذية لشركات القطاع العام وهي صناعات صغيرة ومؤثرة في انتاج سلع القطاع العام ، مثل صناعة السيارات مثلا هناك العديد من الصناعات المرتبطة بها والعديد من الصناعات الاخرى التي لها مستلزمات انتاج وسلع اخرى تحتاجها ويتم استيرادها يقوم القطاع العام بتشجيع عدد من كبار الفنيين باقامة عدد من الورش الصغيرة بجوار مصانع القطاع العام وذلك بدعم مالي او قروض من بنك التنمية الصناعية او الشركات الام لتبدأ في مصر الصناعات المغذية في النمو وبواسطة العاملين

بالقطاع العام ، مما يؤدي الى خلق عمالة جديدة بالقطاع العام وفي الورش الصغيرة الجديدة وتبدا بذلك الشركات الصناعية الكبيرة في زيادة الانتاجية وتخلق فرصا للتوسع لزيادة الانتاجية .. وهذه الافكار مطبقة في فرنسا واليابان والعديد من الدول الكبرى التي تتقدم .. كما انها تساعد على تقديم افكار جديدة للاستفادة من المخلفات والنفايات وتصنيعها واطلاق الملكيات الفردية للمواطنيين للتحرر وزيادة الانطلاق الانتاجي

تشجيع القطاع الخاص

وصرح مصدر مسئول في البنك الاهلي المصري ، ان البنوك اعدت مقترحات مصرفية جديدة في الايام القادمة للتخفيف من حدة ازمة البطالة .. وذلك بتشجيع القطاع الخاص بحيث يقدم على ارتياد مجالات معينة تؤدي الى خلق فرص عمل .. وتقوم الان البنوك باعداد مشروعات لتقديم تسهيلات ائتمانية بشروط ميسرة فهناك قروض مدعمة للامن الغذائي ، وهناك مشروع جديد تشترك فيه عدة بنوك لتقديم [illegible] المشروعات الجديدة .. لاسيما المشروعات التي تعتمد على الجهد البشري وخبرة العمال اكثر من التمويل بحيث تكون شروط الائتمان متدرجة وتتزايد بتزايد مراحل الجدوى للمشروعات .. وفتح المجالات الجديدة بواسطة البنوك هي الطريقة المثلى للقضاء على البطالة وايجاد فرص عمل حقيقية .. وقد ان الاوان ان تعود البنوك الى وضعها الاول وهو دعم المشروعات الصغيرة بعد ان ميزت المشروعات الكبيرة لفترة طويلة من الوقت لارتفاع العائد وقلة الوقت والتكلفة

وقد خصصت الحكومة برنامجا سريعا لحل مشكلة المتعطلين في العام الجديد ولاستخدامهم لاحداث تنشيط في

، عجلة الاقتصاد القومى .. وذلك عن طريق تشغيل هذه الاعداد فى المشروعات العامة مثل رصف الطرق بالمناطق الجديدة فى سيناء والبحر الاحمر والساحل الشمالى وتعميق المصارف .. وهذا يؤدى الى زيادة الانتاجية وتخفيض منسوب المياه الجوفية .. ايضا وضع برنامج سريع لتوفير فرص عمل فى بناء المساكن واستصلاح الاراضى الصحراوية وغيرها من الخدمات العامة



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يناير ١٩٩١

خبراء الاقتصاد المصرى يناقشون قضية الساعة

برنامج الألف يوم : وكيف يتحقق ؟

- موريس مكرم الله : تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لمصر
- محيى الدين الغريب : حل مشكلة البطالة وزيادة الانتاج وإزالة القيود
- حسن عباس زكى : ضغط الانفاق وتخفيض عجز الموازنة وضبط الاستهلاك
- مصطفى السعيد : التحرير الاقتصادى بتقليل البيروقراطية والاعتماد على السوق
- وجيه شندى : إعادة النظر فى دور الحكومة وتبسيط القوانين وتوفير السلع
- سمير طوبار : مواجهة البطالة وارتفاع الأسعار وزيادة الصادرات

- تحقيق : علاء الدين مصطفى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩١

كما ان هذا يقتضى تحرير القطاع الخاص .. وإطلاق حرية الاستثمار فى جميع المجالات ما عدا المجالات التى تكون بطبيعتها تحت إشراف الدولة مثل الامن والدفاع او المشروعات الاستراتيجية .. ما عدا ذلك فإن القطاع الخاص يستطيع ان يستثمر فى كافة المجالات التى يرغب العمل فيها .

والقطاع الخاص يقوم بالمخاطرة المحسوبة ، والمنافسة مع القطاع العام .. حيث يعمل بكفاءة . وهذا فى النهاية لصالح المستهلك .. حيث تتوافر المنتجات بالسعر والجودة المناسبين وهذا هو الذى يحافظ على بقاء عنصر المنافسة الشريفة والمشروعة ويؤدى إلى افضل استخدام ممكن للموارد . وبالتالى إعطاء المستهلك افضل النوعيات .

واضاف الدكتور موريس مكرم الله

وتحرير الاقتصاد المصرى يهدف فى النهاية إلى زيادة الإنتاج .. وهناك الكثير من القضايا المدروسة .. وسبق عمل دراسات لها بشكل او باخر .. ويبقى وضع هذه الدراسات التى سبق فحصها ومناقشتها ، موضع التنفيذ الفعلى .. من خلال برنامج زمنى محدد .. وهذا البرنامج يصاحبه من ان إلى اخر متابعة ما تم تنفيذه ومالم يتم . وهذا لتقييم الاداء وهذا يقتضى وضع اسلوب للمتابعة بحيث تعرف المشاكل والمعوقات ويتم تذليلها اولا باول .

والإصلاح الاقتصادى الذى تمضى فيه الدولة فيه العديد من المكونات ، سواء تلك التى تتعلق بالسياسات المالية والنقدية او الاستثمارية . وفى إطار الحرية الاقتصادية ، لابد ان يؤخذ راى قطاع الاعمال ، وهذا من خلال المشاركة بالحوار . فالحرية الاقتصادية لابد ان يواكبها حرية سياسية بشرط انه فى النهاية يتم تحقيق افضل استخدام ممكن للموارد المتاحة .

والحرية الاقتصادية ليس معناها غيابا لدور الدولة ، ولكن وجود الدولة يحمى السوق من الاتجاه إلى الاحتكار ، سواء كانت الاحتكارات تنشا من القطاع العام او الخاص . لان هناك حدودا فى الموارد نسبيا .. وبالتالى لابد من استخدام الموارد بشكل افضل وعن طريق المنافسة .

دراسة الأسواق العالمية

● فى إطار برنامج الالف يوم كيف يمكن وضع خطة محددة تهدف إلى تضييق الفجوة بين الصادرات والواردات وتهدف إلى زيادة الصادرات لتوفير النقد الاجنبى ؟

ويقول الدكتور مكرم الله

من اهداف برنامج الالف يوم سد الفجوة بين الصادرات والواردات وهذا من خلال زيادة الصادرات بقدر الإمكان .. لان هدف السياسات لزيادة الصادرات ، يتم من خلال توفير منتجات بنوعية مناسبة وجودة عالية وسعر منافس .

وبالتالى فإن المصدر يحتاج إلى دراسة الاسواق الخارجية .. لمعرفة السلع المطلوبة والنوعيات المطلوبة .. ودراسة الطلب على نوعيات تلك السلع .. ومن خلال هذه الدراسات يمكن معرفة اتجاهات الاسواق العالمية وتطوير ما ينتج محلياً ليتناسب مع احتياجات السوق العالمى .. وهذه الدراسات هامة جداً فى ذات الوقت متاحة .

اما بالنسبة للواردات .. إذا امكن إحلال بعض الواردات بإنتاج محلى ، فهذا ولا شك يخفض الواردات .. خاصة بالنسبة لبعض السلع الاستثمارية .. فإذا كان لدينا طاقات يمكن ان تنتج هذه السلع الاستثمارية .. مع مراعاة إنتاج هذه السلع بالكفاءة المناسبة . وهناك اتجاه موجود لتعميق التصنيع المحلى ، باستخدام الطاقات المتاحة مع مراعاة الجودة .. وهذا لتصنيع بعض الآلات او اجزائها .. وهذا يحتاج إلى جدية من جانب المنتج او المصدر .

● فى إطار البرنامج كيف يمكن خلق فرص عمل جديدة امام الشباب ؟

يقول الدكتور موريس مكرم الله

قضية تحرير الاقتصاد المصرى لها جوانب إيجابية ، وسيكون لها جوانب سلبية .. ولكن المطلوب تعميق الجوانب الإيجابية ، وتلافى الآثار السلبية .

والبطالة تاتى عادة من ان المهنة تكون غير مطلوبة او ان كفاءة العامل محدودة .. وهذا يحتاج إلى وجود برنامج تدريب إما بتغيير المهنة لاكتساب العامل مهارات جديدة لاعمال ومهن مطلوبة ، او من خلال رفع كفاءة العامل ليصل إلى المستوى المطلوب فى إطار احتياجات سوق العمل

واختتم الدكتور موريس مكرم الله تصوره حول برنامج الالف يوم ، انه برنامج يسعى إلى إطلاق طاقات الاقتصاد المصرى لان الحرية الاقتصادية تعطى الفرصة للجميع للعمل والكسب .. والحكومة وحدها لن تستطيع ان تقوم بالبرنامج فالشعب هو الذى يقوم بالدور الاكبر والحرية الاقتصادية تعطى هذه الفرصة .

حلول جذرية للمشاكل

● الدكتور محيى الدين الغريب رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار يرى انه قبل الدخول فى الحديث عن تحرير الاقتصاد المصرى

علينا ان نتساءل اولا ، ما هو الهدف من عملية تحرير الاقتصاد المصرى ؟ ولماذا تحددت المدة فى الف يوم .. ؟

ويرى الدكتور محيى الدين الغريب ان الهدف هو إيجاد حل جذرى للمشاكل الاساسية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ، واهمها فى رايى ، ارتفاع مستوى البطالة بين الشباب من ذوى المؤهلات العلمية والفنية .. بما ينطوى عليه من اثار اقتصادية واجتماعية .

والهدف الثانى هو زيادة الانتاج كما ونوعا ، ورفع مستوى الجودة لمواجهة احتياجات السوق المحلى والتوسع فى التصدير ، من اجل زيادة الاعتماد على الذات ، بقدر ما يتوفر فى مصر ، من موارد مادية وبشرية عظيمة .

وحتى يتحقق هذا الهدف فإن الامر يتطلب تحسين مستوى الادارة بشكل جذرى فى القطاعين العام والخاص ، ولا يمكن ان يتم ذلك إلا من خلال تطوير الفكر ، وتحرير الارادة لكى ينطلق الجميع بقوة ودون خوف ، ودون تردد ، خاصة وان الهدف واضح ، وانه مرت سنوات على طريق التحرير ولم تكن الاجراءات تسير بالسرعة المستهدفة ، الامر الذى حدا بالسيد الرئيس إلى وضع حد زمنى يتم خلاله تعديل التشريعات ، وتعديل الهياكل التنظيمية وتطوير القرارات ، بالشكل الذى يتفاعل ومتطلبات هدف تحرير الاقتصاد المصرى .

ومن اهم متطلبات مرحلة التحرير إزالة القيود وإطلاق المنافسة الشريفة بين المنتجين بغض النظر عن ملكية الوحدات الانتاجية ، وإطلاق المنافسة يتطلب اولا ان يدار القطاع العام بفكر القطاع الخاص ، مع كل ما يتطلبه ذلك من تعديل فى التشريعات واللوائح حتى يصبح قادرا على المنافسة امام القطاع الخاص وامام الواردات الأجنبية التى لابد وان تخضع لتعريفة جمركية جديدة تتفق والهياكل الاقتصادية التى وصلنا إليها فى الزراعة والصناعة والسياحة فى هذه المرحلة .

تحسين مستوى المواطنين

ولايجب ان ننظر إلى حماية كيانات إنتاجية قائمة حتى وإن كان ذلك على حساب المواطن المستهلك الذى هو فى النهاية الهدف من عملية التنمية ، فرفع مستوى معيشة المواطن ، يمثل الهدف الرئيسى لجهود التنمية ، وبالتالى فالأمر يتطلب الحد من الاحتكارات على المستويين العام والخاص ، فالاحتكار لا يرتب إلا انخفاضا فى جودة الانتاج ، وارتفاعا فى التكلفة ، ويقع العبء فى النهاية على المواطن ، وبصفة خاصة محدود الدخل .. وبالتالى لا يجب ان يكون هناك تخوف من دخول مستثمرين جدد فى مجالات وانشطة قائمة لان ذلك يثرى المنافسة ، ويشحذ الهمم ويدفع نحو تطوير الادارة ، وتطبيق الابتكارات ، وتحسين المستوى التكنولوجى للعملية التصنيعية والانتاجية .. ومن ثم فإن رفع معدل التنمية التكنولوجية ، ليسبق بشكل واضح معدل الزيادة السكانية هو امر فى غاية الاهمية ، ولن يتاتى ذلك إلا من خلال توفير الاطار التنافسى وحرية الدخول والخروج من السوق .

لهذا فإن الجراة فى اتخاذ القرارات من اجل تحرير الاقتصاد المصرى خلال الفترة التى حددها السيد الرئيس هو امر حتمى يتطلب منا كل التضحيات من اجل مستقبل افضل لشباب مصر الذى يجب ان نوفر له فرصة العمل فى مصر اولا قبل ان يسعى للسفر إلى الخارج للبحث عنها ، متحملا فى ذلك ايضا الكثير من التضحيات .

إن مصر فى مرحلة ما بعد ازمة الخليج لابد وان تستوعب الدرس خاصة وقد اثبتت للعالم انها الملتزمة بمبادىء الاخلاق والقيم الاصيلة وانها قادرة على حماية مبادئها وامن امتها .. وليكن السعى نحو تحرير التجارة فيما بين مصر ودول الخليج العربى ، هدف رئيسى ، لتوسيع نطاق السوق ولاعادة توطين الاستثمارات بالشكل الذى يرفع من الميزة النسبية والكفاءة الانتاجية للاموال العربية ولتكن مصر هى واحة الاستثمار تدعم القدرة العربية الاقتصادية والانتاجية خلال التسعينات لمواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية سواء فى اوروبا او امريكا او فى الشرق الاقصى .

مفهوم التحرر الاقتصادى

● الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد السابق يرى ان نجاح شعار تحرير الاقتصاد المصرى ، يتطلب توافر عدد من الضوابط ، مصحوبة بعدد من السياسات المتناسقة والمترابطة ، التى تضمن هذا النجاح ، ولعل اول سؤال يطرح ، هو ان يكون لدينا فكر واضح عن مضمون ومفهوم هذا التحرير ، فالتحرير الاقتصادى يمكن ان يفهم على انه دعوة إلى تقليل مساوىء البيروقراطية الادارية ، وتبسيط القوانين والاجراءات ، وازالة ما يوجد من تناقضات .. كما يمكن ان يفهم على انه دعوة الى تحرير ارادة اتخاذ القرار ، واطلاق المبادرات والملكات الفردية والجماعية تفجيرا لطاقات كامنة لدى هذا المجتمع .. كما ان التحرير الاقتصادى قد يفهم بانه دعوة الى تخفيف قبضة الدولة فى اتخاذ القرار الاقتصادى ، ومزيد من الاعتماد على السوق والياته ، وعلى العرض والطلب ، ترشدا للقرار



الاقتصادى . كما يمكن ان يفهم ايضا انه دعوة الى تقليص دور القطاع العام وبيعه إلى القطاع الخاص ، تشجيعا للقطاع الاخير . ودوره فى الاقتصاد .

واضاف مصطفى السعيد :

هذه هى المعانى الاربعة الاساسية لمفهوم أو مضمون التحرر الاقتصادى .. وقد يسفر النقاش والحوار الجارى حاليا عن معانى ومفاهيم وابعاد اخرى ، ومن ثم ، لابد ومنذ البداية ان يكون هناك وضوح حول ما نقصده ، وقد يكون الهدف هو العمل على تحرير الاقتصاد بهذه المعانى جميعا ..

ولكن ما هو مطلوب ، ان تتضح هذه المفاهيم وأن يعلن عنها ، وأن تكون هناك برامج وسياسات محددة موازية الى تحقيق ذلك ..

واضاف الدكتور السعيد .

هذا فضلا عن ضرورة ان نعى حقائق الاقتصاد المصرى فى مرحلته الحالية ، وأن تاتى السياسات الهادفة إلى تحرير الاقتصاد ، متفقة مع هذا الواقع . ويمكن فى هذا المجال الاشارة الى ثلاثة ضوابط رئيسية لابد من اخذها فى الاعتبار ..

● أولى هذه الضوابط ، هو انه عندما نتحدث عن تشجيع القطاع الخاص لابد لنا ان ندرك انه اقسام وانواع .. فهناك القطاع الخاص المنتج الوطنى وهذا هو ما يتعين تشجيعه ، وهناك القطاع الخاص الذى لا يضع فى اعتباره المصلحة العامة ، والذى لا تتفق اهدافه مع اهداف المجتمع وهذا لابد ان تستهدف السياسات الى تقليص دوره وابعاده .

توافر المنافسة الكاملة

واضاف الدكتور السعيد .

● الأمر الثانى . ويتعلق بالحديث عن آليات السوق والعرض والطلب ، ولابد ان ندرك ان هذه الآليات لا تحقق الاهداف المرجوة تلقائيا ، وعلى نحو اتوماتيكى ، فى ظل المنافسة ، والمنافسة لا تتوافر فى جميع الحالات ، الامر الذى يقتضى ان يكون هناك دور للدولة تباشره بوعى وادراك لضمان توافر الشروط الاساسية لعمل السوق بكفاءة ..

● الامر الثالث . هو لابد ان ندرك اننا دولة نامية ، وان الحديث عن دور القطاع العام والقطاع الخاص ، وبيع القطاع العام للقطاع الخاص ، لابد ان يأخذ فى الاعتبار هذه الحقيقة ، وما يعنيه من ضعف فى سوق المال ، وما يعنيه من ضعف القطاع الخاص القائم

وقد تكون السياسة الافضل فى هذه الحالة ، العمل على تشجيع القطاع الخاص ، وليس ارهاقه وارهاق الدولة فى الحديث عن بيع القطاع العام له ، وهما امران مختلفان فى نتائجهما .. والتمييز بينهما يحتاج الى فطنة وذكاء فى اتخاذ القرار

ثم ياتى ونحن نتحدث عن التحرير الاقتصادى قضية جوهرية ، وهى ان هذا التحرير لايمكن ان يتم بكفاءة وفعالية إلا إذا واكبه تحرير سياسى ونظام ديمقراطى كفء ..

تنظيم الاقتصاد المصرى

● الدكتور حسن عباس زكى وزير الاقتصاد الأسبق ورئيس الشركة المصرفية الدولية له تصور فى قضية تحرير الاقتصاد المصرى يرتكز على مفاهيم اساسية ، خلاصتها انه لابد من إعادة النظر فى مختلف القطاعات واسلوب استخدام الموارد ، خاصة وان هناك دراسات علمية جادة اثبتت ان هناك إهدار الثروات المجتمع تقدر بمئات الملايين من الجنيهات من الممكن توفيرها لو اننا اعدنا النظر إليها .

ويرى الدكتور عباس زكى انه يسبق برنامج الالف يوم تحديد ما هو المطلوب فعلا ، لان مصر تقوم بالفعل على نظام التخطيط .. نحن لدينا خطة والخطة تعبر عن استراتيجية اقتصادية وطريقة تنفيذها على فترة معينة .. فهل برنامج الالف يوم خطة ؟ بالطبع لا .. وهل هو تعديل للخطة ؟ بالطبع لا ايضا ..

التصور للبرنامج انه مجموعة من السياسات والقرارات والتشريعات التى تكفل تنظيم الاقتصاد المصرى وتحسين ادائه على ضوء تجاربنا السابقة .. وفى هذا الاطار ينبغى اولا الاهتمام بالفرد .. حيث ان الاهتمام بكل عناصر اى مشروع دون الاهتمام بالفرد الذى هو اساس نجاح المشروع ، فهذا إسقاط لكل امل نصبو إليه . وهنا المقصود باهمية دور الانسان بمنحه حرية الانطلاق فى إطار القانون والعرف والتقاليد ، مما يمكنه من الابتكار والابداع .. ونجاح اى مشروع يتوقف على حسن اختيار الانسان فى المواقع القيادية ، لان القيادة الواعية تكفل حسن تنفيذ المشروع وحسن اختيار الاداء السليم .

ويستكمل الدكتور زكى تصوره ويقول

وإذا اردنا الحديث عن الحرية الاقتصادية فلابد ان نتفق على تحديد مفهوم واضح عن المقصود بالتحرير .. وهذا لتحديد معالم معينة لسياسات هى فى مجموعها تؤدى إلى إصلاح احوالنا الاقتصادية .

● بالنسبة للسياسات المالية ، سواء تخص الدولة او الشركات او القطاع العام .. وهذا يقتضى ضرورة ضغط الانفاق وتخفيض عجز الميزانية وميزان المدفوعات وتحسين الهيكل المالى للقطاع العام لكى يتحمل حقيقة خسائره . وهذا من خلال ترك حرية التسعير للقطاع العام وفق الأسس الاقتصادية لانتاج السلعة ، وإذا ما رات الدولة ان تدعم سلعة معينة يكون عند التوزيع .. لتحقيق العدالة الاجتماعية وعدالة تحديد الاسعار على اساس التكلفة الحقيقية .

● ثانيا : فيما يختص بضبط الاستهلاك والعمل على الحد من زيادته تلافيا للتضخم ، وهذا الأمر يتاتى عن طريق دراسة واعية للسلع وتحديد اسعارها على اساس حجم المنتج منها .. وعدم الاسراف فى الدعاية فى الاستهلاك كما نشاهد فى كل وسائل الاعلام التى تدعو إلى زيادة غير عادية ، وفتح شهية المستهلك للشراء .

سياسات تحتاج لاعادة نظر

● ثالثا : بالنسبة للصادرات ، هذا يقتضى وضع سياسة تصديرية تكفل ، ليس التوسع فى إنتاج السلع التى تحل محل الواردات ، ولكن تحديد سلعة بالذات وكميات محددة للتصدير للخارج ، وتكون هدفا فى الخطة .. فعلى سبيل المثال يجب إعادة النظر فى سياسة إنتاج الغزل والمنسوجات فى مصر على اساس تخصيص كميات كبيرة من الانتاج المصرى من الاقطان طويلة التيلة للتصدير ، والتوسع فى استيراد الاقطان قصيرة ومتوسطة التيلة . لاستهلاكها محليا وإعادة تصديرها للخارج فى شكل منسوجات . فلابد من تغيير هذه السياسات الخاطئة التى افقدت مصر اسواقها بالنسبة لبلدان كانت تستورد من مصر اقطانا طويلة التيلة عشرات السنين .

● رابعا . هناك نسبة إهلاك عالية فى المعدات والآلات ووسائل المواصلات فى مصر ، مما يخفض من عمرها الافتراضى فالسيارة التى يفترض ان تعيش ٥ او ٧ سنوات ، لا تعيش اكثر من ٣ سنوات لسوء استخدام وعدم صيانتها وعدم الربط بين أجر السائق وإيراد السيارة .

كذلك الاسراف فى استخدام قطع الغيار سواء المصانع او الورش الصغيرة .. واظهرت دراسات عديدة ان سوء استخدام بعض الكابلات التى تصدا ، زاد من استهلاكنا لها بمئات الملايين من الجنيهات .. وتصحيح هذا الوضع ، بسيط جدا ولا يكلف إلا استخدام بعض الاسلاك والكابلات .

واضاف الدكتور زكى

خلاصة ما اقوله إن لدينا دراسات قيمة ولكنها لم تخرج لحيز التنفيذ بعد بالاضافة إلى الزيادة الكبيرة فى العادم ، سواء الزراعى او النقل وهو لا يقل عن ٢٥ بالمائة .. وتحسين وسائل النقل والتعبئة والتبريد يمكن ان يوفر مئات الملايين .. يمكن تصديرها للخارج .

كذلك الامر بالنسبة لمواد البناء ، من المعروف أن الخطة تحتوى على نسبة ٤٠٪ للبناء والتشييد ، ولقد ظهر عن طريق لجان فنية على مستوى عال أن هناك زيادة كبيرة فى كمية مواد البناء التى تدخل فى الخطة بزيادة ٢٠٪ .. ومعنى ذلك ان توفير هذه الزيادة يحقق خفضا لا يقل عن ٨٪ من قيمة الخطة ويقدر بالبلايين .

واختتم الدكتور حسن عباس زكى

هذه امثلة لو اكتفينا بحصرها من الناحية العلمية ، وإصدار تشريعات او قرارات لكل حالة على حدة ، لايمكن ان نخطو خطوة كبيرة نحو النواحى الاقتصادية التى تمر بها البلاد .. ولذلك علينا إصلاح ما يحتاج إلى إصلاح وسد الثغرات الموجودة فى المجالات الزراعية والصناعية واتخاذ الاصلاحات الادارية التى تكفل تقليل جهات الرقابة ، وتشغيل الطاقات العاطلة .. وقبل كل ذلك الاهتمام بالفرد والتوسع فى نشر الوعى بالشعور بالمسئولية الاجتماعية والمشاركة الايجابية .

كيفية متابعة الأداء

● المهندس فؤاد ابو زغلة وزير الصناعة السابق يرى ان هناك حلولا ودراسات وافكارا كثيرة خرجت لتعالج المشكلة الاقتصادية .. ولكن يبقى وضع هذه الحلول موضع التنفيذ الفعلى من خلال برنامج واضح ومحدد فى الف يوم او ٣ سنوات .. ومعنى هذا انه لابد من برنامج زمنى قد يبدأ بربع سنوى .. حيث توضع القضايا الملحة على راس هذا البرنامج .. ولابد ان يتخذ فيها إجراءات تنفيذية او تشريعية .. ويتم متابعة هذا البرنامج السريع سنويا .. مع ملاحظة أن اى تاخير فى التنفيذ معناه انه يترتب عليه نتائج اخرى فى إطار البرنامج الكامل .. فلابد أن ينفذ بدقة ومتابعة لان هذا البرنامج لابد ان ينتهى فى السنوات الثلاث .

والحكومة دورها يكون اكثر ديناميكية وقدرة على اتخاذ القرار الحاسم .. وتكون السياسة ، سياسة وزارة كاملة .. وكل وزير او مسئول تنفيذى ينفذ المهام المطلوبة فى إطار وزارته ، فالصورة التى يتم عليها البرنامج الحفاظ على الوقت ، وأن القائمين على البرنامج لديهم القدرة والصلاحيات للتنفيذ .

وهذا يقتضى اختيار القيادات التى تقوم بالتنفيذ . وتقوم الاجهزة التشريعية بمتابعة كل ذلك .. كما ان الاجهزة التشريعية لابد ان تتواكب

مع التنفيذ .. باتخاذ الإجراءات وإصدار القوانين وإنجازها بالسرعة التى تتناسب مع مقتضيات البرنامج .. وليس معنى ذلك إصدار قوانين معيبة .. ولكن هذا يعنى وضع أولويات بالنسبة للقوانين أو التعديلات التشريعية ليتم مناقشتها وسرعة إصدارها إذا اقتضت الضرورة ذلك .

وأشار المهندس ابو زغلة إلى قضية هامة ، وهى لابد من الإسراع فى تحضير البرنامج .. لان صياغة الدراسات وتبويبها بشكل متداخل مع ما نحتاجه من تشريعات ، هذا يحتاج إلى عمل مكثف من جميع الأجهزة ويقترح أن يبدأ العمل فى البرنامج مع بداية السنة المالية الجديدة .. بحيث يبدأ التنفيذ والمتابعة والمحاسبة عن الاداء . اعتبارا من اول سنة مالية جديدة .

التدخل التأشيرى للدولة

● الدكتور وجيه شندى وزير الاستثمار والتعاون الدولى السابق يرى انه لابد أن تكون لدينا رؤية جديدة للمرحلة الجديدة ، مرحلة الانطلاق ، وهذا يقتضى تغييرا اساسيا فى المفاهيم ، وفى نظرة الأفراد لتحويل المجتمع بمختلف فئاته إلى خلية منتجة ، بعد ان ظل يطالب لفترة طويلة بالحقوق قبل ان يؤدى ما عليه من واجبات .

وعلى الجانب الاخر ، يقتضى هذا إعادة النظر فى دور الحكومة والجهاز التنفيذى وتقييمه ، ودراسة ما إذا كان يقوم بالفعل بالعملية الإنتاجية بالتخطيط الكامل والمستوى العام للاسعار والأجور والمرتبات وفرص العمل والملاحظ ان الدولة مسيطرة على كل شىء .. وفى تصورى أن مهمة الدولة فى المرحلة الجديدة هى التخطيط التاشيرى ، ودفع الافراد إلى النشاط الاقتصادى عن طريق الحوافز ، وإتاحة فرصة اكبر لتفاعل قوى السوق .

الأمر الثالث ، ويتعلق بالاجهزة التشريعية ، وبالذات مجلس الشعب ، حيث أن الامر يقتضى إعادة النظر فى الكم الهائل من القوانين التى صدرت خلال سنوات العقدين الماضيين ، بهدف تجميعها وتنقيتها وتبسيطها . على أن تكون القاعدة العامة عند المجلس لإصدار قانون جديد ، أن يبقى دون تعديل لعدد محدد من السنوات ، ولتكن خمس سنوات .

واضاف الدكتور شندى

هذه خطوات اساسية ينبغى اتخاذها قبل الدخول فى الجوانب التفصيلية فى تحرير الاقتصاد المصرى . اما فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية فهناك قضايا اساسية تشغل جموع الشعب المصرى بكل فئاته وهى قضايا الغلاء والبطالة .

وبالنسبة لقضية الغلاء ، او توفير السلع بنوعية جديدة واسعار مناسبة .. هذا هدف قومى لا خلاف عليه ولكن كيف يتحقق ؟ نحن لدينا طاقة إنتاجية موجودة بالفعل ، وطاقة إنتاجية مطلوب إنشاؤها .. والطاقة القائمة فعلاً لم يتح لها كل الإمكانيات لكى تنتج بالحجم الامثل لان هذه الطاقة تابعة إما للقطاع العام او الخاص او المشترك .

والقطاع العام يعانى من نقص شديد فى السيولة وعدم الاهتمام بنوعية السلعة كما انه ورث من الماضى قضية انه ينتج لإشباع السوق المحلى ، وكانت نظرتنا للتصدير هو تصدير الفائض .. ولابد ان يعاد النظر فى القطاع العام وفى إداراته ، بوضع دائرة محددة لنشاط القطاع العام والباقى يعمل له سياسته التخصصية وإصلاح الهياكل التمويلية وتوفير العملات الأجنبية وربط الحوافز بالإنتاج وحجم الصادرات .

وبالنسبة للقطاع الخاص ، دعونى إرفعوا ايديكم عن التدخل فى النشاط الخاص وتوجيهه عن طريق نظام الحوافز ، مع ضرورة إعادة النظر فى نظام الضرائب والجمارك

هذه القضية هى مفتاح علاج القضية الجوهرية التى تعنى بزيادة الصادرات لإصلاح العجز فى الميزان التجارى وهو من خلال الإنتاج بغرض التصدير .. وهذا يقتضى الاهتمام بنوعية السلعة المطلوب تصديرها وسعرها

مع الأخذ فى الاعتبار ان العالم يتجة الان وبسرعة نحو التكتلات الاقتصادية العملاقة .. وعلى مصر ان تبحث لنفسها عن دائرة اقتصادية سواء كانت عربية او اوروبية او افريقية لتكون معها تكتلا اقتصاديا فى إطار الكيانات الاقتصادية العملاقة

دراسات قابلة للتنفيذ

● والدكتور سمير طوبار نائب رئيس جامعة الزقازيق ورئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى يرى أن برنامج الالف يوم ترتكز العناصر الأساسية فيه على برنامج متكامل لتعميق برنامج الإصلاح الاقتصادى ، لتوفير السلع الأساسية بسعر معقول وتوفير فرص عمل للشباب .

ويمكن بلورة البرنامج فى إطار المرتكزات التالية

● قضية ارتفاع الأسعار التى باتت تشغل كل اسرة وكل فرد وكذلك قضية البطالة مع ما تمثل من اخطار اجتماعية .



الظروف لدينا أفضل ولكن يبقى استغلال هذه الإمكانيات بشكل أفضل .. كما أننا لا نستطيع أن نقف وحدنا أمام التجمعات والتكتلات الاقتصادية العملاقة ، وهذا يقتضي ضرورة الإسراع في تحقيق تجمع وتكتل عربي على مستوى اقتصادي .. يحكمه فكر اقتصادي ، ننسى فيه النزاعات القومية .

إصلاح القطاع العام

● والدكتور حسن غلاب عميد كلية التجارة جامعة عين شمس يرى أن قضية تحرير الاقتصاد ينبغي النظر إليها في إطار ضرورة إصلاح القطاع العام بحكم أنه يقود العملية الإنتاجية داخل الدولة .. ويكون البدء في دراسة أوضاع الشركات الخاسرة وعلاج الركود والخسائر من خلال علاج جذري .

● أولا ضرورة إعادة النظر في الإدارة بالنسبة لشركات القطاع العام التي تحقق خسائر مستمرة ، وهذه الإدارة الجديدة ينبغي أن تكون قادرة على تسيير الشركة بنجاح .

● ثانيا إعادة النظر في الهياكل التمويلية للشركات . فقد تجاوزت القروض في بعض تلك الشركات رأسمالها .. ويمكن علاج هذه المشكلة الخطيرة من خلال ملكية الأفراد لحصص معينة بهذه الشركات من خلال أسهم إما للعاملين فيها أو تطرح على المواطنين .. وهذا يتيح توفير السيولة اللازمة دون اللجوء إلى المزيد من القروض .

● ثالثا أنه لابد أن تدار هذه الشركات على أسس اقتصادية سليمة ، وهذا يحتاج أن تكون أسعار المنتجات اقتصادية وبأسعار التكلفة الحقيقية .. لأن الأسعار المدعمة التي كانت تتحملها الشركات تسببت في تحقيقها لخسائر استمرت سنوات طويلة ، وإذا كانت الحكومة تريد دعم السلع ، أن تدعم السلع في مرحلتها الأخيرة عند منافذ التوزيع .

كما أن هذا يحتاج إعادة النظر في القوانين والروتين الحكومي فهذه الشركات ينبغي أن تعمل في ظل إدارة متحررة بعيدا عن اللوائح والقوانين المعوقة وتحد من انطلاقها .

● رابعا تشجيع الصناعات الصغيرة والحرف ، ولابد أن تعيد للمصري رغبته في امتلاك « ورشة » صغيرة توجه إنتاجها إما للسوق المحلي أو التصدير ، بدلا من ترك المدخرات الصغيرة تتسرب إلى مراكز تجميع المدخرات مثل شركات الأموال . وتوجيه المدخرات للحرف يسهل للشباب استثمار أموالها البسيطة في مشروعاتها الصغيرة .

● وإذا كان هناك هدف قومي للتصدير ، فهذا يقتضي أيضا دراسة المعوقات التي تحد من انطلاق منتجاتنا إلى الأسواق العالمية ، فالمصدر يصطدم بقوانين التصدير واللوائح المنظمة المعوقة التي تجعله يهرب من هذا النشاط أو على الأقل تحد من انطلاقه وهذا يقتضي إزالة هذه المعوقات لتشجيع الصادرات وتخفيض الواردات لخفض العجز في الميزان التجاري .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٦ يناير ١٩٩١

من توصيات المؤتمر التاسع لعلماء مصر في الخارج

تنمية الثروة البشرية لمواجهة معدلات البطالة المتزايدة

توقع انخفاض تدفق رؤوس الاموال من الخارج

اشارت البحوث والتوصيات في المؤتمر التاسع لعلماء مصر في الخارج ، الى ان الثروة البشرية المصرية بدات تواجه تحديات القرن الحادى والعشرين منذ الآن . وان تقييم اى تنمية يعتمد في المقام الاول على تنمية الثروة البشرية للمجتمع . وليس على مقدار ما ينتج فيه من سلع . او ما يقدم فيه من خدمات كما ان التحدى الذى يواجه مجتمعنا اليوم هو كيفية استثمار الثروة البشرية الغنية في مصر . والتى تزداد اضطرادا عاما بعد عام . وسبيل تحقيق مستويات عالية من التنمية .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٦ يناير ١٩٩١

ويزيد من اهمية هذا التحدى ـ كما جاء فى التوصيات ـ الانخفاض المنتظر فى تدفق رؤوس الاموال الخارجية خلال الفترة القادمة مما يتطلب تنظيم كفاءة استخدام الموارد البشرية لتعويض هذا النقص، الى جانب الحاجة الى انتاج مصرى متميز للتصدير للحصول على العملة الاجنبية اللازمة للاستثمار فى قطاعات الانتاج المختلفة، بالاضافة الى جذب المدخرات المصرية فى الخارج لاستثمارها داخل الوطن .

كما تزداد اهمية هذا التحدى فى زيادة معدلات البطالة، وبخاصة بين الشباب من خريجى الجامعات بما يفوق معدلاتها فى الدول الاخرى .. هؤلاء الشباب الذين انفقت الدولة على تعليمهم استثمارات كبيرة على مدى سنوات طويلة .. الامر الذى يتطلب استخدام هذا الاستثمار فى القوى البشرية الاستخدام الامثل .

وجاء فى التوصية الرابعة ان التنمية تتم بتوافر المناخ المناسب لها، وذلك بتوفير الاستقرار السياسى والامن القومى محليا وعربيا وافريقيا، بما يتيح توجيه كافة الامكانيات البشرية لخدمة اقتصاد الوطن . وتوطيد العلاقات بين مصر والدول العربية والافريقية بما يمكن هذه الدول من الاستفادة من القوى البشرية المصرية، وتوجيه الاستثمارات المتاحة نحو نوعية الانتاج المكثف للعمالة مع



د. محمود محفوظ

استخدام الاساليب الانتاجية والتكنولوجيات التى تؤدى الى رفع انتاجية العمل دون التاثير على ظروف العمل فى مصر . وكذلك التحرر من التبعية التكنولوجية بوضع واتباع سياسة تكنولوجية لتطوير التكنولوجيات المحلية بما يتيح فرص عمل جديدة فى قطاعات الاقتصاد القومى .

المعوقات التشريعية والادارية

وفى سبيل تدفق الاستثمارات ورؤوس الاموال الاجنبية اوصى المؤتمر بالعمل على ازالة المعوقات التشريعية والادارية التى تعطل تدفق الاستثمارات اللازمة للتنمية فى المجالات المختلفة .

واوصى المؤتمر بتوفير مناخ الاستقرار الاجتماعى من خلال توفير الخدمات فى الريف بما يحد من الهجرة الداخلية الى المدن، والتى تضعف الانتاج الزراعى .. واعادة التوزيع السكانى بما يضمن كثافة سكانية مناسبة للمدن .

والى جانب توفير المناخ المناسب لهذه القوى البشرية فان المؤتمر يوصى بالعمل على رفع كفاءة وقدرات ومهارات هذه القوى من خلال

● ان يتضمن تطوير التعليم غرس القيم واكتساب المهارات والقدرات لابناء هذا الوطن منذ المراحل التعليمية الاولى، متلاحما مع التربية الاسرية والخدمات الاعلامية والثقافية التى تدعم هذه الاتجاهات .

● ضرورة التركيز على القضاء على الامية وخاصة بين النساء حتى تدخل مصر عتبات القرن الحادى والعشرين، وقد استكملت كافة قواها البشرية وكافة

عبدالوهاب مرسى

المقومات الاساسية لمواجهة تحديات هذا القرن .

● التوسع فى التعليم الفنى والتكنولوجى لاعداد كوادر فنية وتكنولوجية ذات مهارات عالية تخدم القاعدة الانتاجية فى الزراعة والصناعة .

● تطعيم المناهج التعليمية فى مراحلها المختلفة ببرامج تدريبية لاكساب الطلاب مهارات وقيم تتوافق مع احتياجات العملية الانتاجية ورفع كفاءتها .

● تخطيط برامج تدريبية تحويلية لمواجهة الاحتياجات الطارئة والمستحدثة فى القطاعات المختلفة للمجتمع للاستفادة من القوى البشرية المتعلمة المعطلة .

● دعوة الجامعات لانشاء دراسات مستحدثة تفى باحتياجات قطاعات الانتاج والخدمات المختلفة على اساس الدراسات التى قدمت فى المؤتمر .

المرأة العاملة

وعن المرأة العاملة فى مصر اوصى مؤتمر علماء مصر فى الخارج عام ٢٠٠٠ بتوفير الخدمات التى تكفل لها المناخ المناسب لرفع انتاجيتها بما يزيد من حصيلة الانتاج القومى وذلك من جانب الهيئات والمؤسسات المعنية بالمرأة العاملة .

ودعا المؤتمر الى تحديد هيكل الاجور لجذب القوى العاملة الى القطاعات الاكثر انتاجية، وبذلك يتحقق تدريجيا التوازن بين الانتاج والاجور والاسعار .

بنك العقول والخبرات

كما اوصى المؤتمر بانشاء بنوك للعقول والخبرات المصرية، يشارك فيها العلميون فى الداخل والخارج لمناقشة موضوعات ومشاكل التنمية الشاملة بشكل متكامل .

الموارد المائية عام ٩٢

وفى ختام توصياته اعلن المؤتمر موافقة الاعضاء على عقد مؤتمر مصر عام ٢٠٠٠ فى النصف الثانى من شهر ديسمبر ١٩٩٢، وان يكون موضوعه الرئيسى « الموارد المائية والتنمية الشاملة فى مصر » .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٥,١ مليار جنيه استثمارات الحكومة والقطاع العام فى ٦ شهور

كتب عصام السباعى :

قامت الحكومة والقطاع العام بتنفيذ استثمارات قيمتها ٥,١ مليار جنيه خلال الستة الشهور الاولى من خطة التنمية لهذا العام . جاء هذا فى تقرير متابعة بنك الاستثمار القومى لمشروعات الخطة ويناقشه حاليا الدكتور كمال الجنزورى

وصرح ظافر البشرى نائب رئيس بنك الاستثمار القومى بانه تم تمويل استثمارات تبلغ نحو ٤,٧ مليار جنيه خلال النصف الاول . وتتضمن ٢,٤ مليار نقد محلى و٢,٣ نقد اجنبى بنسبة ٤٥٪ من الخطة المعدلة

واوضح التقرير انخفاض المستخدم من المنح والمعونات حيث بلغ ١٨٦,٤ مليون جنيه بنسبة ١٨,٦٪ من المستهدف خلال العام . وتزداد النسبة فى استخدام الموارد الذاتية وبلغت مليار جنيه بنسبة ٧٢٪ ثم القروض الاجنبية ٢ مليار جنيه بنسبة ٦٢٪ ، فالتسهيلات ١٣٨ مليون جنيها بنسبة استخدام ٢٤,٤٪ .

ظافر البشرى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩١

□ مصر الداخل □

"ثقوب فى سفينة الاقتصاد المصرى"

هناك معارك تدور على الحدود الشرقية لوطننا العربى .. ويجب أن نعطيها كل الاهتمام ، ولكن فى المقابل أيضا لدينا معركة داخلية يجب أن نعطيها نفس الاهتمام .. وليس فى هذا أى نوع من الترف .. فالوقت ليس فى صالحنا .

أمامنا تحديات

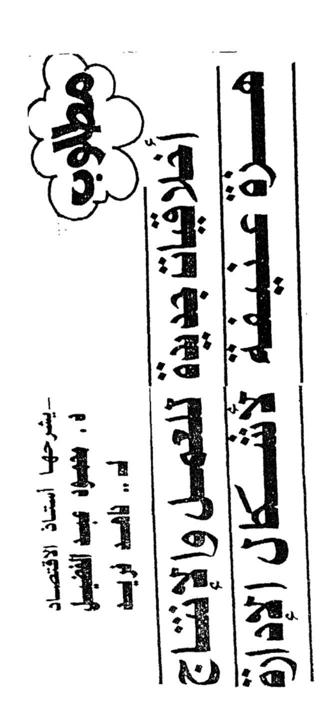
عجز غذائى وبطالة كبيرة وسوق هجرة يتقلص!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩١



مطلوب

أخلاقيات جديدة للعمل والإنتاج

هزة عنيفة لأشكال الإدارة

- يشرحها أستاذ الاقتصاد
د . محمود عبد الفضيل
أ .. ناهد فريد



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩١

هناك ثقوب في سفينة الاقتصاد المصري .. حقيقة نعرفها .. ونعترف بها جميعاً .

والتحديات امامنا عديدة .. وصعبة .. لهذا يصبح لا مفر من ان نبدا إصلاح السفينة الآن ..

قد نحتاج الالف يوم لتجهيز السفينة فقط .. ولضمان سيرها بسرعة اكبر .. وايضاً ضمان وصولها لبر الامان ..

لكن بعد الالف يوم .. سنجد ان امامنا الكثير لننجزه .. وان الرحلة تحتاج لفترة اطول بكثير

اتسعت الثقوب حتى اصبحت واضحة امامنا .. من حالات فساد إدارى ، وفساد الذمم وضعف روح المحاسبة والمسئولية .

والامثلة عديدة من شركات توظيف الاموال والقروض الوهمية التي قدمتها البنوك وانتعاش السوق السوداء والبيروقراطية الزائدة في بعض القطاعات والتسيب الزائد في قطاعات اخرى .

كل هذه الثقوب نستطيع إصلاحها .. ولكن المهم ان نبدا الآن .. وفوراً .

بهذه العبارات بدا د . محمود عبدالفضيل استاذ الاقتصاد والعلوم السياسية بالجامعة الامريكية حديثه عن « رحلة الالف يوم لتحرير الاقتصاد المصرى » .

وكان رايه الذى ظل يردده طوال الحديث ان الرحلة ستبدا بالف يوم ..

● الدعوة عامة ..

في البداية سالت عن السبب الذى جعل من التحرير الاقتصادى دعوة دولية تتردد في معظم بلاد العالم في السنوات الاخيرة .. وما المقصود بالتحرير هنا ؟!

ويجيب د . محمود عبدالفضيل من حيث انتهى السؤال :

ـ إن المقصود بالتحرير الاقتصادى هو التحرر من القيود الإدارية أو التوجيه المركزى ، وهو يعنى تحرير التجارة الخارجية ، تحرير سعر الصرف . تحرير سعر الفائدة هو تحرير الأسعار وفي النهاية عندما ندفع بالتحرير إلى الآخر فالمقصود التحرر من أى توجيه مركزى وأن نترك لآليات السوق أى آليات العرض والطلب !

وعن الشق الأول للسؤال .. يقول :

ـ إن الدعوة فعلاً دعوة سائدة في مختلف دول العالم خاصة الدول النامية على



المصدر : صباح الخير
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩١

أساس أن النظم الاقتصادية القائمة على التوجيه المركزى قيل إنها فشلت بعض الشيء فى تحقيق نمو اقتصادى ، وفى توزيع جيد للموارد .. من هنا حدث نوع من الردة للفكر الاقتصادى العالمى .

إلى جانب أن هناك منظمات دولية تقود هذه الردة فى التفكير ..

مثل صندوق النقد الدولى .. على أساس أنه لابد من العودة لاقتصاديات السوق وتحرير الاقتصاد من كل القيود .

من الناحية الأخرى هناك علاقات قوى .. لمعظم بلاد العالم الثالث مدينة .. والجهات الدائنة مصلحتها فيما يسمى بالتحرر الاقتصادى للدول المدينة .. لهذا فهم يضغطون بعلاقات قوى .. وليس بمجرد الفكر .. من أجل دفع عملية التحرير إلى آخر مدى وبسرعة على أساس أن هذا هو سبيل الإصلاح .

● بالنسبة لنا فى مصر .. هل ترى ان هناك سببا محددا لهذه الدعوة ؟

● فى رأيى أن دعوة الإصلاح الاقتصادى فى مصر قديمة ومطروحة منذ أوائل السبعينيات ولا خلاف حول ضرورة الإصلاح الاقتصادي وضرورة تعبئة الموارد بشكل أفضل ، وأيضاً منع الفاقد وتوجيه الموارد التوجيه الصحيح .

وهذه الدعوة إلى تحرير الاقتصاد المصرى رافقتها دعوة نشطت لدينا منذ سنوات أيضاً ، وهى التخصيصية .. أى نقل الملكية من العام إلى الخاص .. وأيضاً الدعوة للتدويل .. وهى دعوة مهمة جداً لأن هناك من يقولون أنه لا يوجد الآن ما يسمى بالقومية الاقتصادية .. بمعنى أنه لا يمكن أن تحدد كل دولة مصالحها الاقتصادية بمفردها .. وهذا صحيح لأننا نعيش فى نظام عالمى جديد يقوم على ثورة فى الاتصالات ، وهناك قنوات لضائية .. هناك أيضاً ما يسمى بعملية « الدولرة » نسبة للدولار .. لأن اقتصاديات معظم الدول قائمة على عملة أخرى غير عملتها الوطنية .. وهذا يؤثر فى قرارات هذه الدول . ومن هنا أصبحنا نعيش عصر التدويل .. وليس هناك اقتصاد مغلق يستطيع أن يأخذ قراراته دون أن يتأثر بالدول الأخرى .

القضية الآن أن العالم كله يجب أن يعمل مع بعضه .. ولكن بأى شروط ؟! وهل أنت شريك أم تابع فى النظام الدولى ؟!

● القوت .. والحرية :

● إذا وضعنا امامنامقولة : « ان من لا يملك قوته .. لا يملك حريته » . فهل يمكن للاقتصاد المصرى ان يتجه للعالمية وهو مكبل بالديون دون ان يكون هناك خوف من التبعية ..

يقول : من المؤكد أن الديون ليست هى الشكل الوحيد لضمان تبعية أى دولة .. ولكن هناك أشكالا أخرى عديدة تجعل من الممكن ألا تكون دولة مستدينة ، ولكنها مع ذلك تابعة ..

ويضيف : القضية إذن ليست قضية الاستدانة .. لأن الدين يمكن التخلص منه تدريجياً .. لكن المشكلة هى استمرار أوضاع اقتصادية معينة تؤدى لأن يكون مصيرى ليس بيدى ..

المصدر : صباح الخير
التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩١
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأى دولة صغيرة لا تنتج سلاحها . . ولا تنتج معداتها الأساسية ولا تنتج غذاءها . . هذه الدولة حتى لو لم تكن مستدينة فهى دولة تابعة .

ومن هنا فالإصلاح الحقيقي يجب أن يبدأ بعلاج البنية الاقتصادية للوفاء بكل الاحتياجات الأساسية التى ذكرناها . . بالإضافة إلى رفع الإنتاجية وتعبئة الموارد بكفاءة .

ومن هنا فالمشروع الذى طرحه الرئيس مبارك لتحرير الاقتصاد المصرى فى ألف يوم . . اعتبره مدخلا لعملية إعادة البناء . . لأن مدة الألف يوم لن تكفى هذه العملية المهولة التى نريدها .

اثارت الجملة الاخيرة الكثير من علامات التعجب لدى .

لانه عقب طرح الرئيس مبارك دعوته للتحرير فى الف يوم بدات عمليات الربط بين دعوته ودعوة مماثلة للرئيس جورباتشوف حدد لها فترة ٥٠٠ يوم . من هنا اعتبر البعض ان فترة الالف يوم فترة اطول من اللازم مقارنة بالفترة المحددة فى الاتحاد السوفيتي .

طرحت تساؤلى :

وكان تعليق د . محمود عبدالفضيل كما يلى :

ـ إن القضية ليست قضية مزايدات أو مناقصات .

ويضيف : أنا شخصياً أشك أن الاتحاد السوفيتي سيستطيع إنجاز هذه المهمة فى الفترة التى حددها . . لأن اقتصادهم فى وضع سيىء ، ولديهم رقعة المساحة الواسعة . . بالإضافة للضغوط الواقعة عليه للتخلص من أوضاعه الاقتصادية والعودة لآليات السوق .

ولكن حتى أن حدث هذا . . فيجب أن نذكر أن الاتحاد السوفيتي لديه تراث طويل فى التحكم المركزى وأنه يستطيع تعبئة الجهود فى وقت أقل . .

ولندعنا من كل هذا . . لأن المهم الآن أن ندرك أن القضية ليست قضية عدد الأيام . .



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩١

فنحن فى الاقتصاد نستخدم تعبير اليوم لقياس الزمن الحى . . وليس فى الزمن الميت . . من هنا لو قلنا ألف يوم . . فيجب أن يكونوا ألف يوم حى يعمل فيها الناس بأقصى طاقة وبذمة . .

ولكن مجرد ألف يوم يمرون فى حياة شعب فمن الممكن أن تهدر هذه الأيام ولهذا فأنا أقول إن رحلة الألف يوم . . مجرد بداية لأن الخطط توضع بالتدريج . . والمسألة ليست عملية واحدة وتنتهى . . ولكنها سلسلة من الاصلاحات ، وفى رأيى أنها مدخل للإصلاح الاقتصادي أو الخروج من عنق الزجاجة .

وفى تقديري أيضاً أن أمامنا حقبة التسعينات كاملة لإعادة الهيكلة الاقتصادية أو إعادة البنية الاقتصادية حتى نستطيع أن نستقبل القرن القادم ونحن واقفون على أرضية راسخة فى عالم أكثر صعوبة من أى وقت مضى .

● نهاية الحقبة النفطية

● عقب دعوة الرئيس لتحرير الاقتصاد المصرى .. عادت للأذهان صورة الانفتاح الاستهلاكى الذى ساد مصر فى فترة السبعينيات وارتفعت بعض الأصوات محذرة .. وبدأت عمليات الربط بين هذه الدعوة وما حدث فى فترات سابقة .. فما رأيك ؟!

ـ أعتقد أن الانفتاح الذى حدث فى مصر من قبل سواء ما سميناه استهلاكيا فى فترة أو إنتاجيا فى فترة أخرى . . هذا الانفتاح كان نظاما غريبا يتسم بفوضى اقتصادية أكثر من أى شىء آخر !!

فلم يكن فى هذا الانفتاح السابق آليات التخطيط . . أو آليات السوق بالمعنى الحقيقي للكلمة . . ومن هنا كان كل واحد يوجه النظام كما يريد .

والناس لديها حق فى التخوف من العودة لبعض ملامح الصورة القديمة عندما كان الانفتاح « سداح مداح » كما سماه الأستاذ أحمد بهاء الدين .

ولكن المسألة لم تعد بهذه السهولة . . لأنه لأول مرة هناك استشعار بالأزمة الاقتصادية . . بعد أن بدأت موارد النقد الأجنبى تتقلص . . والمخزون البترولى المصرى محدود ، وبالتالى فهو يتناقص . . قناة السويس أيضاً ليس أمامها إمكانية تحقق قفزة فى الإيرادات . . والمعونات الخارجية ستنخفض . إن لم يكن بالأسعار الجارية فستنخفض لأن القوة الشرائية للفلوس ستقل

هذه الموارد كانت هى الرئة الصناعية التى عاشت بها مصر من عام ٨٥ وحتى عام ١٩٩٠ . . ولكن هذه الرئة تضمر الآن وليس أمامنا إلا أن نتنفس بالرئتين الطبيعيتين الزراعية ـ الصناعية والخدمات الإنتاجية الحقيقية .

ويضيف . . من هنا فما حدث فى السبعينيات لا يمكن أن يتكرر ثانية لسبب بسيط هو أنه لم يعد أمامنا خيار آخر . .

يمكن زمان كان لدينا وقت ضائع نستطيع اللعب فيه . . وهى الفترة من منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات . . فى هذه الفترة استهلكنا كما لم نستهلك من قبل . . وقل الإنتاج لمعدلات لم نصل إليها أيضاً من قبل .

ومن هنا فهذه المرحلة لا يمكن أن تعود مرة أخرى .

ويضيف د . محمود عبدالفضيل : إننا إلى جانب هذا مقبلون على مرحلة نستطيع تسميتها « بنهاية الحقبة النفطية » . . والله وحده يعلم الأوضاع التى

٠٠٠٢٢٥



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩١

ستؤول إليها المنطقة بعد حرب الخليج ..

ومن هنا فالتحديات أمامنا أيضاً أصبحت واضحة ..

تحديات تتركز فى وجود عجز غذائى مع شروط العالم الصعبة فى الإقراض .

لدينا اقتصاديات صناعية ضعيفة فى عالم يقوم على التصدير الصناعى ..

لدينا بطالة كبيرة .. سوق الهجرة للعمل فى البلاد المختلفة بدأ يتقلص

وأيضاً اختلال ميزان الأجور مع الأسعار بمعنى أن المجتمع يعيش على دخل لا يتناسب مع ارتفاع مستوى الأسعار .

لكل هذه الأسباب نجد أن الترشيد الاقتصادى أصبح إجباريا .. ومفروضا بالضرورة .. وليست أمامنا خيارات أخرى .

● هل ترى ان الحرية السياسية يجب ان تتلازم مع الحرية الاقتصادية او تسبقها .. ام انه لا علاقة بينهما اصلاً ؟!

ـ كان رأى د . محمود عبدالفضيل أن أى إصلاح اقتصادى لابد أن تسبقه حرية سياسية فى رأيى أنه قبل أن نقوم بتحرير أى قطاع اقتصادياً لابد من حساب الآثار الجانبية المترتبة على تحرير هذا القطاع حتى يكون الإصلاح شاملا ، ومن هنا فنحن بحاجة لتفكير عميق وحسابات أعمق وحوار ديمقراطى واسع لدراسة آثار التحرير على كل قطاع من قطاعات المجتمع ، من غير هذا الحوار الديمقراطى قد تؤدى العملية إلى كوارث .

● معوقات التحرير ..

● ويصل بنا الحديث إلى نقطة هامة .. وهى المعوقات التى قد تعترض سفينة الاقتصاد المصرى فى رحلتها الجديدة .

ـ بداية .. يرى د . محمود عبدالفضيل أن عدم المرونة .. أو جمود النظام الاقتصادى قد يكون أول هذه المعوقات .

ويضيف إلى جانب هذا فإن أمامنا عائقين لابد من إحداث هزة عنيفة فيهما

أولاً : نحن بحاجة لهزة عنيفة تدمر الفوضى والتسيب الحادث لدى قطاعات كبيرة فى المجتمع حتى نعيد الناس مرة أخرى لأخلاقيات العمل

ثانيا : البيروقراطية .. التى تتمسك دائماً بالأشكال القديمة للإدارة ولنظم المعلومات .. هذه البيروقراطية هى الأخرى بحاجة لهزة عنيفة ..

ويضيف .. إلى جانب هذا فهناك مشكلة حقيقية سنواجهنا وهى تجديد البشر أو تجديد القيادات وليس تجديد الآلات فقط .

فنحن اليوم لدينا جيل تولى قيادة البلد فى مواقع مختلفة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اليوم .. وهو جيل على قدر كبير من التأهيل والإخلاص والوطنية .. ولكن هذا الجيل سيصل إلى سن المعاش خلال الفترة القادمة ..

وللأسف فالجيل التالى له ليس على نفس المستوى . وهذه مشكلة حقيقية وسيظهر الفارق بعد سنوات من الممارسة .

من هنا فلابد من إعداد القادة الذين يتسمون بالإخلاص وبالإيمان بالمصلحة العامة مع وضع نظام صارم للمحاسبة فى أى موقع ..

وينتقل الحديث إلى المعوقات الخارجية أو الدولية التى قد تعوق مسيرة الإصلاح فى مصر .

٠٠٠٢١٦



المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فيقول : لأن الاقتصاد المصرى لا يمكن أن يعمل فى فراغ إقليمى أو دولى .. فهو بالطبع يتأثر بكل ما يدور فى العالم حولنا .

وقد كانت لدينا بدايات طيبة فى مجلس للتعاون العربى والاتحادات العربية الأخرى .. تفاءلنا وقتها باعتبار أن مثل هذه المجالس قد تحدث نوعا من التنسيق فى العمل المشترك .. وللأسف كل شىء الآن فى مهب الريح . ويتوقف على الحال التى ستؤول إليه المنطقة بعد الحرب .. وأيضاً على النظام السياسي العربى بعدها .

إلى جانب أن النظام الدولى من حولنا أيضاً لم تتضح معالمه بعد . أوروبا مازالت تتشكل ، والكتلة الشرقية أيضاً الصراع فيها لم ينته بعد .. ولم يتحدد ما إذا كانت هذه الكتلة لكها ستصبح رأسمالية تلحق بركب الغرب أم أنه سيكون هناك نظام جديد .. وبالتالى تكون هناك كتل دولية توازن بعضها البعض ، مما يجعلنا نستفيد من هذه التوازنات .

ولكن لو تشكل العالم كله بطريقة متجانسة تحت قيادة واحدة .. فإنه بالتالى سينظر للجنوب نظرة دونية .. وسيكون هذا عائقا أمام مشاكل الديون ، ومشاكل الصادرات .

يعنى القيود على الحركة قد تجيء من المحيط الإقليمى أو الدولى .

* * *

وفى النهاية تبقى كلمة :

إنه يمكن لنا تحويل شعار صغير إلى برنامج كبير ويمكن أيضاً أن يحدث العكس ويتحول برنامج كبير إلى مجرد شعار فينتهى ويقتل .

من هنا فيجب أن يأخذ هذا البرنامج شكله وترجمته الحقيقية فى جميع المجالات .. ولنتذكر أن الرحلة ستبدأ « بألف يوم » ، وأمامنا بعدها الكثير

الأسبوع القادم
د. حازم الببلاوى لدرية الملطاوى
أزمة الخليج كشفت الأمراض العربية !

المدروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٥ / مارس / ١٩٩١

صندوق اجتماعى للتنمية بتمويل ٤٠٠ مليون دولار لايجاد فرص عمل جديدة للشباب

قرار جمهورى بانشاء الصندوق خارج الموازنة العامة للدولة

قروض بفائدة ميسرة لاقامة مشروعات انتاجية وتجارية لمن يرغب

٢١٠ ملايين دولار مساهمات من الصناديق العربية والمؤسسات الأجنبية



المحروسة للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٥ / مارس / ١٩٩١

اصدر الرئيس حسنى مبارك امس قرارا جمهوريا بانشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية بتمويل مقداره ٤٠٠ مليون دولار خارج الموازنة العامة للدولة ، ويستهدف الصندوق ايجاد وظائف وفرص عمل لشباب الخريجين ، واقامة مشروعات عاجلة بقطاع الانتاج لاستيعاب الشباب ، ومنح قروض بفائدة ميسرة لانشاء مشروعات انتاجية وصناعية لمن يرغب من الشباب .

كما اصدر الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء قرارا بتعيين الدكتور مهندس حامد مبارك ، المدير العام لمشروعات التنمية المحلية بالمحافظات ، امينا للصندوق .

واعلن الدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء ـ عقب افتتاحه اعمال الصندوق فى مؤتمر ضم ممثلين عن بعض الدول العربية والاجنبية والمنظمات الدولية ـ ان الصندوق سيبدا اعماله بانشاء مشروعات عاجلة بالمدن والقرى لاستيعاب الشباب ، وفى مقدمتها تمهيد الطرق واستكمال المدارس والوحدات الصحية ، ويساعد فى التوسع فى مشروعات الاسر المنتجة، واستقطاب اسر جديدة وتعميم هذا النظام فى جميع المحافظات ، الى جانب تدريب الشباب لاكتساب المهارات المطلوبة لاسواق العمل العربية والخارجية ، والتركيز على اعمال الحاسب الآلى .

واضاف الدكتور عبيد ان الصندوق بدا الاتصال بالمحافظات لتحديد مشروعاتها ، ويجرى حاليا الاتفاق مع البنوك على قواعد صرف القروض الميسرة للشباب ، وسوف يعلن عنها بمجرد تحديدها ، كما يجرى الاتفاق مع الاسر المنتجة للعمل على تسجيل الطلبات للراغبين فى الحصول على معدات او تجهيزات تمهيدا للبدء فى النشاط الانتاجى .

واعلنت السويد انها قررت المساهمة فى الصندوق بعشرة ملايين دولار كما ستساهم الصناديق العربية والبنك الدولى والولايات المتحدة بـ ٢٠٠ مليون دولار

وصرح الدكتور مهندس حامد مبارك امين عام الصندوق لصبرى سويلم مندوب « الاهرام » بان رئيس الوزراء هو رئيس مجلس ادارة الصندوق الذى يضم ٦ اعضاء من الوزراء والشخصيات العامة ، وتسهم فى الصندوق هيئة الخليج للتنمية بمبلغ ٥٠ مليون دولار ، كما يسهم صندوق الكويت بمبلغ ٥٠ مليونا اخرى ، وان الحكومة المصرية هى التي وضعت اساس الصندوق وهى اول من اودع فيه المبالغ المالية .

وقال انه بدا الاعداد الفنى لاتجاهات واستراتيجيات الصندوق وتشمل خطة العمل على خمسة اتجاهات اولية هى : تشغيل الشباب كهدف رئيسى ، واقامة اعمال مدنية ذات عمالة كثيفة لاستيعاب الشباب مع اعادة توظيف العائدين من الخليج فى اعمال تمنية ، وتسهيلات ائتمانية فى الزراعة والمقاولات ، وتقديم خدمات اجتماعية خصوصا فى مجال محو الامية وللمراة وللصحة ، والمساهمة فى دعم الانتاج القومي والبنية الاساسية . وتعتبر خطة مواجهة تشغيل الخريجين ، وهى خطة طويلة الاجل ، هى اساس اقامة الصندوق .

وكان الدكتور عاطف عبيد قد القى كلمة افتتح بها اعمال الصندوق ، اكد فيها ان مصر تقوم حاليا بتنفيذ برنامج شامل للاصلاح الاقتصادى بهدف التحول الى اقتصاد السوق يعتمد على قوى السوق فى توزيع الموارد ، ويتضمن البرنامج ثلاثة عناصر هى :

■ تحرير الاسعار فى سوق النقد وسوق تبادل العملات والاسواق السلعية .

■ ضبط العجز فى الميزانية من خلال اصلاح النظام الضريبى ، وادارة الضرائب ، وترشيد الانفاق الحكومى .

■ اصلاح القطاع العام وتحويل بعض وحداته الى القطاع الخاص من خلال تشجيع الاستثمار الخاص على شراء الممتلكات العامة ، ورفع القيود على الاستثمار وتوحيد القواعد المطبقة فى الاسواق .

٠٠٠١١٤



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٥ / مارس / ١٩٩١

واضاف الوزير ان هناك متطلبات اساسية لضمان نجاح واستمرار برنامج الاصلاح تتلخص في :

اولا : ضمان القاعدة الديمقراطية من خلال اتباع نظام التعدد الحزبي ، وحرية الصحافة وحرية التنقل بالنسبة للافراد ورأس المال. والمصريون يتمتعون الان بثمار الممارسة الديمقراطية اكثر من اى وقت مضى في التاريخ الحديث

ثانيا : الالتزام بالنظام العالمي الجديد الذي يدعو الى احترام حدود الدول الأخرى والتحالف بين دول العالم الحر في مواجهة العدوان .

ثالثا: الاستقرار الاجتماعي اساس ضروري للاصلاح المستمر لانه يحفظ الثقة في مستقبل هذا البلد وبالتالى يجذب الاستثمار المحلي والدولي .

واعلن الدكتور عاطف عبيد باسم الحكومة اقامة الصندوق الاجتماعي للتنمية وفقا للقرار الجمهوري رقم ٤٠ الصادر في ٢٩ يناير ١٩٩١ . وينص القرار الجمهوري على ان الصندوق سيكون جهازا مستقلا تحت رعاية رئيس الوزراء يعمل لفتة تتراوح بين ٣ و ٥ سنوات وهى الفترة المتوقع ان تستغرقها ظهور ثمار اجراءات الاصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على الاقتصاد القومي وبعد هذه الفترة ستنتفى الحاجة الى هذا الصندوق .

وقال ان الحكومة ستقدم للصندوق دعما سياسيا على اعلى مستوى ، وستوفر له التشريعات والقوانين اللازمة لضمان استقلاله ، كما ستقدم له المرونة اللازمة للتغلب على القيود البيروقراطية وستعمل على ضمان محاسبة كيفية التصرف في اعتمادات الصندوق وفقا للقواعد الدولية للمحاسبة ، وستختار بدقة اعضاء مجلس ادارة الصندوق .

وقال ان نشاط الصندوق يختلف عن نشاط الاجهزة والوزارات المعنية اساسا بالتنمية طويلة الاجل لأن الصندوق يؤدي وظيفة مؤقتة وطارئة وتمثل هذه المهمة تحديا ليس بالنسبة لمصر فقط ولكن ايضا لجميع الشركاء الذين استثمروا ومازالوا يستثمرون بمواردهم المالية والفنية في عملية التنمية في مصر .

وستبادر مصر بتعبئة الموارد المحلية الوطنية بقدر ماهو مستطاع في ظل الركود الاقتصادي الذى تواجهه لتمويل الصندوق بـ ٤٠٠ مليون دولار . وقد طلبنا من ممثلى القطاع الخاص ان يظهروا بوصفهم شركاء في عملية التنمية القومية للمساهمة في الصندوق .

وقال ان الرئيس مبارك اعلن بداية عهد جديد للتنمية في مصر . وهذا يعني أن الحكومة ستعمل على جذب الجماعات الوطنية في الدولة بما في ذلك القطاع الخاص ، والمنظمات غير الحكومية للمساهمة في التنمية والشركات والجماعات المدنية .

وقال الدكتور مهندس حامد مبارك الذى عين امينا عاما للصندوق أو مديرا تنفيذيا له ، حاصل على الدكتوراه في الهندسة المدنية واقتصاديات النقل وتخطيط المدن والاقاليم في كاليفورنيا . وقد تخصص في مجال الادارة الحضرية ولديه خبرة تزيد على ٢٠ عاما من العمل في مصر والشرق الاوسط والولايات المتحدة .

٥١١٥٠



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩١

مجلس الشورى يؤكد أن الفاقد في مواردنا البشرية خطير

٦ر٣ مليار جنيه حجم الخسارة بسبب البطالة

مصر واحدة من دول عديدة ليست لها موارد طبيعية هائلة ... فليس لنا مخزون كبير من البترول ، وثرواتنا المعدنية محدودة ، ومواردنا من الأراضي الزراعية لم تتجاوز الملايين السبعة وحقنا من مياه نهر النيل متفق عليه سلفا باتفاقية مع السودان وهي تكفينا بالكاد . وليس لنا أي ثروات طبيعية خطيرة ... فقط كل مواردنا وكنوزنا وثرواتنا الكبرى هي الانسان المصري .

الانسان المصري بتاريخه وموقعه وقدرته على التأثير الحضاري هو قوة مصر ودرعها منذ الأزل وحتى الآن ... وسيكون دائما أحد العناصر الفاعلة والمؤثرة في رسم صورة المستقبل ... ومن هنا فإن مصر مطالبة بأن تكون دائما مصر القوية القادرة والمعطاءة .

ومن أجل الحفاظ على الموارد البشرية تعقد الندوات والمؤتمرات لدراسة مختلف عناصر القوة والضعف في قوانا البشرية ، والتي تواجه منذ سنوات مشكلة خطيرة تشغل بال كل المسئولين في مصر بداية من الرئيس مبارك ومرورا بكل مستويات المسئولين وهي مشكلة متعددة الأبعاد ، فمع الزيادة السكانية الهائلة والتي تقارب سنويا عدد سكان دولة من الدول الصغيرة .. هناك سوء خطير في التوزيع الجغرافي للسكان ... والأخطر أن المشكلة امتدت لتؤثر على نوعية الانسان المصري .

مجلس الشورى أخذ يناقش قضية الفاقد في الاقتصاد المصري وخصص جزءا لقضية الفاقد في الموارد البشرية والتي تحتل اهمية متزايدة في السنوات الأخيرة ولاسيما مع بروز الدور المصري على الساحة الدولية والعربية والنظر الى مصر باعتبار مركز الخبرات وبيت العقول والطاقات البشرية التي تعاون الدول العربية والافريقية ومن هنا فالحفاظ على نوعية الانسان المصري وتقليل اى عوامل سلبية تؤثر على كفاءته وقدرته وطاقته تصبح قضية قومية يعمل من اجلها الجميع

ويؤكد تقرير مجلس الشورى ان الموارد البشرية تمثل اهمية بارزة في قضية النقد الاقتصادي لمصر وعلاقتها بالاستغلال الأمثل للموارد .. ويوضح ان القضية تبدو اكثر الحاحا في ضوء ما يتعرض له الاقتصاد المصري من ضغوط سكانية متزايدة ، فضلا عن اختلال هيكل التركيب العمري للسكان وزيادة معدل الاعالة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩١

وانخفاض معدل المشاركة .

وتشير البيانات الى ان الحجم المطلق للسكان قد زاد من ٢٥,٨ مليون نسمة عام ١٩٦٠ الى ٣٦,٤ مليون نسمة عام ١٩٧٦ ثم الى ٥٠,٤ مليون نسمة عام ١٩٨٦ ، والى ٥٦ مليونا هذا العام . وان معدلات التزايد السكانى مستمرة فى الارتفاع .

وفى المقابل نجد ان قوة العمل قد تطورت بصورة ملحوظة خلال نفس الفترة ٦٠ / ١٩٨٦ فبعد ان كانت ٧,٧ مليون عامل فى عام ١٩٦٠ بلغت ١١,١ مليون عامل عام ١٩٨٠ ثم ارتفعت الى ١٤,٣ مليون عامل عام ١٩٨٦ .

وقد انعكس ضعف حجم قوة العمل بالمقارنة بحجم السكان فى ارتفاع معدل الاعالة حين يمكن القول انه كان اكثر من ٣,٥ فى المتوسط . كذلك ظل معدل المشاركة متواضعا خلال تلك الفترة .

ولا نقف عند ارتفاع معدل الاعالة بسبب انخفاض عدد المشاركين فى قوة العمل ، بل هناك خلل واضح فى هيكل توزيع السكان ممثلا فى كبر حجم فئة صغار السن فى التركيب السكانى فقد بلغ من هم فى سن دون الخامسة عشرة ١٥ مليون نسمة بنسبة ٣٧٪ من إجمالى السكان ونسبة الأطفال اقل من الثانى عشرة سنة بلغت ٣١,٦٪ .

وقد ترتب على هذه الظاهرة ظاهرة اخرى هى ارتفاع نسبة المستغلين من الاطفال حتى اصبحوا يمثلون نسبة ملموسة (١٠٪) من اجمالى قوة العمل ، هذا بالرغم من مخالفة ذلك لاتفاقيات العمل الدولية والتى تحرم تشغيل الصبية .

جانب اخر يظهر الفاقد فى مواردنا البشرية وهو الفاقد الناجم عن البطالة وبالنسبة للفقد المرتبط بالبطالة الظاهرة أو الحقيقية فهو يشكل نحو ٣ ملايين عاطل معظمهم (٩٠٪) من المتعلمين وحاملى المؤهلات العليا والمتوسطة ، وليس فى الخطة اى اعتمادات مالية تقول بامكان حل القضية فى المستقبل القريب .

١٤٪ خسارة

وترتبط قضية الفاقد فى مواردنا البشرية بصورة مباشرة بقضية الانتاجية حيث تقدر الاحصاءات الرسمية ان حجم الفاقد السنوى الراجع الى وجود ظاهرة البطالة الظاهرة فى حدود ٣,٥ مليار جنيه لعام ١٩٨٦ وهو ما يمثل حوالى ١٤٪ من قيمة الدخل المحلى الاجمالى لنفس العام ، الامر الذى يوضح مدى الخسائر التى يتحملها الاقتصاد القومى من صورة واحدة من صور الفقد فى الموارد البشرية .

ولا يتوقف الفقد فى الموارد البشرية على البطالة الظاهرة وإنما نجده فى ظاهرة البطالة المقنعة فى القطاع الحكومى حيث تضم الجهاز الادارى للدولة ووحداته المختلفة ، وتوضح البيانات ان نصف حجم قوة العمل فى القطاع الحكومى تتركز فى وحدات الحكم المحلى على حين كانت نسبة العمالة المنتجة متواضعة جدا حيث بلغت ١٪ ، وتوضح بعض الدراسات ان حجم الفاقد المرتبط بالبطالة المقنعة يقترب من ٢,٨ مليار جنيه فى عام ١٩٨٦ ، وبذلك يكون حجم الفاقد للبطالة الظاهرة والمقنعة ٦,٣ مليار جنيه .

الخطير ان التوقعات عن مستقبل البطالة والتشغيل فى مصر تقول إن معدل البطالة للعام الحالى ١٧,٥٪ وفى عام ١٩٩٥ ستصل الى ٢١٪ ، وفى عام ٢٠٠٠ سترتفع الى ٢٤,٥٪ من حجم القوى العاملة .

وبعيدا عن الامانى والاحلام فاننا بالفعل نواجه اسوا كارثة تهدد مواردنا البشرية وتضعفها وتذهب بخصائصها الأساسية وتغير من جوهرها بداية من الزيادة السكانية الهائلة التى لا تستطيع قدرة الدولة بكل اجهزتها على استيعابها فى التعليم والعلاج والاسكان والخدمات ومرورا بالتوزيع السيىء للسكان ووصولا الى تدهور النوعية .

ولعل التوجه بتصوير مشروع قانون جديد يعطى حوافز للأسرة الصغيرة العدد اصبح متأخرا الآن وسواء اكان الحافز هو الاعفاء من الضرائب او تقديم خدمات مجانية لأفراد الأسرة او إضافة علاوة سنوية للاسرة كلها سوف تكون افضل استثمار للغد حينما نتمكن من الحفاظ على الانسان المصرى القادر على العطاء .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

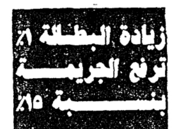
التاريخ : ٢٧ مارس ١٩٩١

الطريق مسدود امام العمالة المصرية في السعودية والخليج

الحكومة تعجز عن معرفة اعداد العاطلين فكيف تنجح في تشغيلهم ؟!

استصلاح الاراضي لن يحل الا ٤ ٪ من مشكلة البطالة

التجمع يطرح مشروعا متكاملا لتشغيل الخريجين ودفع اعانة للمتعطلين



انتهت حرب الخليج ولم يعد النصف مليون مصرى الذين جاءوا من العراق . والتي كانت الآمال معقودة حول فتح ابواب السعودية والكويت لاستقبالهم . وتبددت الاوهام مع تعاقد لكويت مع شركات اجنبية للتعمير . وعمالة اسيوية رخيصة . واعلانها تخفيض عدد الاجانب العاملين فيها .

الحكومة لم تعلن عن عدم قدرتها على تشغيل العاطلين فقط ـ لكنها اعلنت عدم قدرتها على معرفة عددهم (!)

وزارات التخطيط والقوى العاملة والتعليم ليس لديها اية احصاءات دقيقة عن عدد العاطلين او العائدين او العاملين في الخارج . ولهذا اعطت الحكومة رقما تقديريا للعاطلين يتراوح بين ٢ مليون و ٤ ملايين عاطل .

وامتد التجاهل الى بيان الحكومة امام مجلس الشعب . مما اضطر كمال الشاذلى رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الى انتقاد البيان . وقال انه لم يشر الى حجم البطالة ومخاطرها وكيفية مواجهتها . بالرغم من اهتمامه بتفاصيل موضوعات اخرى اقل اهمية . ودعا د . عاطف صدقى الى تدارك ذلك



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ مارس ١٩٩١

التوقعات اسوأ

يتوقع الخبراء الاقتصاديون ارتفاعا اكبر لمعدلات البطالة خلال السنوات القليلة القادمة ، خاصة مع اتجاه الحكومة الى تصفية عدد من شركات القطاع العام ، وتصفية جميع مشروعات المحليات ، وتخفيض اعداد العاملين في الحكومة ، وتقليص الانفاق على قطاع الخدمات الذى يستوعب نسبة كبيرة من العاملين .

واذا اضفنا الى ذلك ان سوق العمل يستقبل ٤٠٠ الف الى ٥٠٠ الف مواطن يبحثون عن عمل ، لاتضح مدى الازمة .

استندت دعاية الحكومة في حل ازمة البطالة على حلول معادة وقال البيان الاخير للحكومة انه يخطط لاستصلاح ١٥٠ الف فدان سنويا لتوفير فرص عمل للخريجين ، واذا افترضنا ان الحكومة جادة في استصلاح وزراعة كل المساحات التى اعلنت عنها (٧٥٠ الف فدان) وتوزيع نصفها على الخريجين الجدد ، فانها لن توفر فرص عمل الا لحوالى ٧٥ الف خريج ، اى حوالى ٤ ٪ من فرص العمل المطلوبة

حلول وهمية

والمعروف ان الحكومة كانت قد اعلنت في الخطة الخمسية (٨١/٨٢ ـ ٨٦/٨٧) انها ستوفر ٢ مليون و١١٢ الف فرصة عمل ، ولم يتحقق فعلا الا مليون ونصف مليون فرصة عمل ، ولهذا يعرب البدرى فرغلى نائب التجمع في مجلس الشعب عن تشككه في الحلول التي تطرحها الحكومة ، ويقول انها لم توضح هذه المرة ايضا كيف ستوفر الاستثمارات اللازمة لتشغيل العاطلين .

ويحذر من خضوع الحكومة لطلبات صندوق النقد الدولى ، الذى يستهدف القضاء على القطاع العام والحكومى الذى يضم على القطاع العام والحكومى الذى يضم نحو ٥ ملايين عامل وموظف ، وهو مايجرى تطبيقه تدريجيا الان ، باعتراف وزير التخطيط د كمال الجنزورى امام مجلس الشعب . وهكذا سوف يتزايد عدد العاطلين بدلا من تخفيض عددهم .

ويذكر احد ابحاث منظمة العمل الدولية ان زيادة البطالة بنسبة ١ ٪ فقط يؤدى الى زيادة معدل جرائم الادمان والسرقة والاغتصاب بنسب تتراوح بين ١٥ و ٢٠ ٪ وهو مايؤكد المخاطر الاجتماعية والامنية الجسيمة التى تترتب على تزايد معدلات البطالة .

● اما الحل الثانى الذى تطرحه الحكومة فانه يرتكز على اعادة تصدير العمالة المصرية الى الاسواق العربية . ورغم عقد عشرات المؤتمرات واللقاءات حول بحث اسواق العمل العربية ، وتوفير احتياجاتها من القوى العاملة المصرية ، فتؤكد الارقام تراجع اعداد العمالة المصرية في الخارج ، واصطدام هذه المحاولات بمعوقات سياسية واقتصادية ، فمعظم دول الخليج تفضل العمالة الاسيوية رخيصة الثمن ، كما تفضل تنويع مصادر العمالة .

أية صناعات صغيرة ؟

الحل الحكومى الثالث المتعلق بتشجيع الصناعات الصغيرة يواجهه حسين مجاور عضو مجلس الشعب ونائب رئيس النقابة العامة لعمال البناء بسؤال : أية صناعات صغيرة نقصد ؟ وهل يمكن تشجيعها بمعزل عن دعم الصناعات الكبيرة ؟

ان ما يتحدثون عنه ـ كما يقول حسين مجاور ـ من ورش وصناعات حرفية كالمشروع الذى أقامته محافظة القاهرة في مدينة السلام مثلا ، قد يستوعب بعض العمالة ولكنها ضئيلة جدا ولا تاثير يذكر لها في مواجهة مشكلة البطالة .. وما نقصده بالصناعات الصغيرة هنا هى تلك الصناعات التى تنشا حول صناعات كبيرة وفي ترابط معها ـ كان تقام مجموعة صناعات ترتبط مثلا بصناعة السيارات وتتولى صناعة أجزاء من المكونات التى تحتاجها شركة النصر للسيارات بدلا من استيرادها من الخارج .. هذه الصناعات يمكنها أن تستوعب قدرا لا باس به من العمالة .. وهذا يتطلب بالضرورة وجود خطة متكاملة لانشاء صناعات كبيرة والتوسع في الصناعات القائمة ودعم الشركات الصناعية الكبرى القائمة فعلا وحل مشاكلها التمويلية والتكنولوجية والادارية وتطويرها .

والحل الحكومى الرابع . وهو التوسع في التدريب التحويلى ، لامعنى له ـ كما يرى حزب التجمع ـ بالنسبة لقضية البطالة ، الا اذا كثفت الدولة جهودها في توفير فرص العمل ، وتوفير التمويل اللازم لاضافة طاقات انتاجية جديدة تستوعب الايدى العاملة المتعطلة .

الاسباب الحقيقية

ويرصد حزب التجمع الاسباب الحقيقية للبطالة في التالى ..

● توقف التنمية نظرا لتدنى معدلات الادخار

● ضعف معدلات الاستثمار وبالتالى قلة ما يضاف من طاقات انتاجية الى الطاقات القائمة والتى تتناقص بفعل الاهلاك والتقادم

● عدم امتلاك المجتمع المصرى لقدرات تكنولوجية وطنية تمكنه من توليد التكنولوجيا الملائمة لظروف الاقتصاد المصرى ، واعتماده على الخارج في استيراد تكنولوجيا مكلفة وغير ملائمة لتشغيل أعداد كبيرة من العمالة .

● تاكل الرقعة الزراعية وضالة الاراضى الجديدة التى تضاف الى المساحة المنزرعة .

● تراخى الحكومة في برامج تشغيل الخريجين ووقف التعيينات الجديدة في القطاع العام الصناعى والكثير من وحدات القطاع العام الاخرى والمصالح الحكومية . فقرارات التعيين توقفت عند خريجى ١٩٨٣ .

تحقيق حسن بدوى

ولم تقم وزارة القوى العاملة الا بتعيين ربع الخريجين بين عامى ٧٧ ـ ١٩٨٧ والذين يبلغون ٨٠٠ ألف خريج . .

كما تساهم شركات الانفتاح بنسبة كبيرة في زيادة البطالة خاصة ومنذ عام ١٩٨٥ عندما بدأت عمليات التوقف الكلى والجزئى والتصفية تتوالى لهذه الشركات بانتهاء فترة الاعفاء الضريبى .. ومن ثم تسريح العمالة .

حلول عاجلة

وفي رده على بيان الحكومة أمام مجلس الشعب ، تقدم خالد محيى الدين زعيم المعارضة وأمين عام حزب التجمع بحلول عاجلة لمواجهة مشكلة البطالة تسير في خطين متوازيين ..

● الاسراع بتطبيق برنامج عاجل لتشغيل الخريجين من خلال .



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢٧ مارس ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- تشغيل الطاقات العاطلة في القطاع العام (والقطاع الخاص أينما وجدت)
- تحسين شامل لأداء قطاع الخدمات الحكومية واعادة تنظيمه لانجاز مصالح الجماهير .
- برنامج شامل لتطوير الخدمات التعليمية والصحية على مستوى الجمهورية . ولكن .. كيف يتم تمويل هذا البرنامج ؟

أجاب خالد محيى الدين في كلمته أمام البرلمان .

- بالغاء كافة أنواع الاعفاءات الضريبية والجمركية غير الضرورية
- وزيادة الرسوم المحصلة مقابل بعض الخدمات الحكومية لذوى الدخول المرتفعة .
- والايرادات المترتبة على ترشيد الانفاق الحكومي .

● الخط الثاني للحلول العاجلة هو برنامج اعانة البطالة والذى يستند الى ضرورات اجتماعية وسياسية . ويمكن تمويله من خلال فرض رسوم توظيف على الارباح التجارية والصناعية بنسبة تصاعدية تتراوح بين (٠,٢٥٪ و ٠,٧٥٪) وتحصيل تامين بطالة بنسبة ٠,٥٪ مثلا من العاملين وان تتكفل الخزانة العامة بتحمل حصتها من هذا التامين كما هو متبع بالنسبة للتامينات الاجتماعية ..

وبعد ..

فظاهرة البطالة - وبلا مبالغة - من اخطر أسلحة الدمار الاجتماعي الشامل . الذى ينبغي العمل على نزعه بجدية ووفق خطط وبرامج محددة وزمنية وواضحة تلتزم بها الحكومة ..

فهل تكف الحكومة عن التهوين من هذه الكارثة ؟ أو التعامل معها بنظرة جزئية ضيقة تفتقر الى الاحساس بجسامة المخاطر السياسية والاجتماعية المترتبة عليها .. فضلا عن افتقارها لمعلومات دقيقة وبالتالى لاى تخطيط دقيق ؟ !



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي
التاريخ: ٢١/ابريل/١٩٩١

البطالة .. « محبوسة » فى الصندوق !

د . ايهاب سلام

اخيرا تحقق الامل : ذلك الاقتراح الذى طالما اقترحته واصدر الرئيس حسنى مبارك قرارا جمهوريا بانشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية بتمويل ٤٠٠ مليون دولار خارج الموازنة العامة للدولة ويستهدف الصندوق ايجاد وظائف وفرص عمل لشباب الخريجين واقامة مشروعات عاجلة بقطاع الانتاج لاستيعاب الشباب ، ومنح قروض بفائدة ميسرة لانشاء مشروعات انتاجية وصناعية لمن يرغب من الشباب (الاهرام فى ١٥ مارس ١٩٩١) .

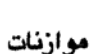


للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١ أبريل ١٩٩١

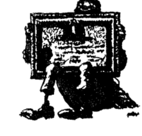
قديما كان يحدث أن الخبراء كانوا يعرفون مواصفات العرض من القوى العاملة .. يعرفون حجم القوى العاملة المشتغلة فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة ويعرفون خصائص هذه القوى العاملة من حيث المهن المختلفة . بل لاتقتصر معرفتهم على العموميات كالأقسام المهنية : أصحاب المهن العلمية والفنية . والمديرون . والكتابيون .. والبائعون والمشتغلون بمهن الخدمات والزراعة .. وعمال الانتاج ، إنما تمتد هذه المعرفة الى ما هو أدنى من ذلك . يعرفون التخصصات الدقيقة كعدد المهندسين والاطباء .. حتى يبلغوا عدد البرادين والحدادين وذلك من واقع بيانات المصانع والشركات والمؤسسات المختلفة . بل يمتد علم الخبراء إلى المستويات التعليمية . وتعداد السكان شاهد على ذلك ويفصل هذه المستويات التعليمية طبقا للشهادات الثانوية والجامعية بل يبين عدد العاملين طبقا للشهادات الادنى ومن يمكن وصفهم بالأميين والذين يقرأون ويكتبون . ولا يصل العلم فقط الى هؤلاء المشتغلين إنما يمتد ايضا إلى هؤلاء المتعطلين عن العمل سواء كانوا يشتغلون وتعطلوا عن العمل أو لم يشتغلوا بعد ولكنهم لايجدون العمل المناسب لذلك كفت أيديهم عن العمل انتظارا لفرصة العمل



موازنات

ولم يكن علم الخبراء وقتذاك يقتصر على معرفة خصائص العرض من القوى العاملة سواء كان مشتغلا أو متعطلا إنما كان يمتد الى الطلب على القوى العاملة . ويمثل الوظائف المستخدمة فى الاجهزة المختلفة الحكومية وفى القطاعين العام والخاص . بخصائصها المختلفة .

وكان علم الخبراء يمتد إلى اجراء موازنات مختلفة بين ذلك العرض المتاح وهذا الطلب المتاح من وعلى



القوى العاملة ، ويدركون أين تقع الثغرات أين يتضخم العرض من القوى العاملة وأين يصاب باالقصور . يعرفون جيدا الفائض والعجز . يعرفون الزيادة فى التخصصات العلمية والنقص فيها ..

تلك الموازنات كانت تجرى عادة على أساس المستويات المهنية وتجرى ايضا على أساس المستويات التعليمية . ولطالما زعق المخططون ان الفائض فى المستويات التعليمية النظرية اصبح كالطوفان وجاوز الحد . وأن النقص فى المستويات التعليمية العملية قد لحق به الشح ويحتاج إلى دفعة قوية تنقل الفائض الى الفائض فيحدث التوازن .

المهم أن الخبراء كان يكتبون أو صاف العرض من القوى العاملة والطلب عليها ثم يوصفون الموازنات المختلفة التى تمت على أساس المهن وعلى أساس التعليم والتدريب ثم يقترحون أن تنشأ وظائف لمواجهة الفائض الزائد فى القوى العاملة وأن يحدث تدريب تحويلى لمهن معينة لمواجهة النقص الحاد فى القوى العاملة فى بعض تخصصات معينة . لكن كلا الاقتراحين كانا ينتهيان فى الاضابير محفوظين فيها ولايريان النور . الاقتراح



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٠ / أبريل / ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

الأول كان يموت لانه لا اعتمادات هناك لوظائف جديدة او ان الاعتمادات الموجودة لوظائف جديدة غير كافية لاستيعاب العدد الهائل من العاطلين . والاقتراح الثاني كان يتوقف لأن الخريج لايرضى ان يمتهن مهنة جديدة بان يتدرب على واجبات مهنة قريبة من مهنته لانه يعتز بالاولى ويستنكف الثانية ففشل لذلك التدريب التحويلى

صندوق الاباء

وازاء هذه الحلقة المفرغة من تجميع بيانات العرض من القوى العاملة والطلب عليها والموازنة بينهما تم وضع السياسات والبرامج اللازمة لاستيعاب الفائض من القوى العاملة والوفاء بالنقص فيها تم حفظ هذه التقارير المبينة لهذا كله تم اعادة تجميع البيانات وإعداد الدراسات السابق ذكرها ويكون مصيرها الحفظ . ازاء ذلك اقترحت ان يقوم الاباء الذين يخافون على مستقبل ابنائهم المظلم وهم يواجهون شبح البطالة بان ينشئوا صندوقا لتجميع مدخراتهم والعمل بعد فترة من الوقت على انشاء فرص عمل لابنائهم الذين حصلوا على مستويات تعليمية معينة فى ضوء هذه المستويات . وأن يتدخل هذا الصندوق لتصحيح مسار الابناء التعليمى بما يتفق ومتطلبات الاقتصاد الوطنى . أو أن تقوم الدولة بانشاء هذا الصندوق تمويله على ان يكون مستقلا عن الخطة والموازنة العامة بحيث يعمل على انشاء فرص العمل لهؤلاء الداخلين الجدد الى سوق العمل طبقا لمستوياتهم المهنية والتعليمية داعما الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة من ناحية وملبيا طلبات الافراد للعمل الصالح والمنتج والمجزى .

وها هو ذا الصندوق قد انشىء أخيرا وقامت بتمويله الدولة . واذا كانت ميزانيته ٤٠٠ مليون دولار بما يساوى مليارا و ٢٤٠ مليون جنيه مصرى بسعر السوق الاولية وذلك يسمح بانشاء ٦٢٠ الف فرصة عمل سنويا او اكثر بشرط تغذيته المستمرة بالاموال لعدد معين من السنوات حتى يسترد الاموال التى انفقها على انشاء فرص العمل من الجهات التى اقترضت او المؤسسات التى عملت نتيجة تمويله لها واعادت ما اقترضته إليه

ومثل هذا الصندوق يجب ان تكون سياسته كالاتى

● تنفيذ السياسات الرامية لايجاد فرص العمل للمتعطلين عن العمل من الشباب خاصة هؤلاء الذين تخرجوا ويبحثون عن عمل ولايجدونه . أي استيعاب فائض العمالة فى مشروعات منتجة .

● العمل على تصحيح المسار التعليمى والتدريبى وتوجيه الشباب عن طريق الندوات والكتابات الى مستقبل المهن فى مصر ومستقبل الشهادات التعليمية المختلفة حتى يحجم هؤلاء الذين يسلكون مسالك الدراسات النظرية عن الدخول فى هذا المسلك . ويتوجهوا الى الدراسات العملية نظرا لأن المشروعات المنتجة فى أغلب الاحيان هى مشروعات زراعية او صناعية ومثل هذه المشروعات تحتاج الى عمالة علمية أو فنية او عمالة ماهرة أو نصف ماهرة . أما العمالة الكتابية فاعدادها المطلوبة لاتمثل نسبة كبيرة فى التركيبة النسبية لهذه المشروعات .

● أن يعمل الصندوق على المساهمة فى انشاء أو تمويل المشروعات المنتجة ، لأن ذلك هو الضمان الوحيد لاسترداد أمواله ، واعادتها مرة أخرى فى صورة انشاء وتمويل مشروعات جديدة . أما المشروعات غير المنتجة فانها تؤدى الى توقف استرداد الاموال وضياعها ويعتبر انشاؤها صرفا بلا عائد .

● يجب أن يضم الى هذا الصندوق هؤلاء الذين يضطلعون بمهمات موازنات القوى العاملة ، حتى يكون اساس انشاء المشروعات او تمويلها أساسا سليما . لأنه لو حدث الانفصال بينهما فسيكون المسئولون عن تقديرات القوى العاملة والطلب عليها فى واد والمسئولون عن انشاء فرص العمل فى واد آخر . ويضيع بذلك المجهود بين الواديين ذلك لأن هذا الصندوق هو الخطوة المكملة لدراسات القوى العاملة لايجوز أن ينفصل عنها . ذلك أن الدراسات المذكورة لايقتصر عملها على تحليل ومتابعة وتقويم الوضع الحالى إنما يمتد الى تحليل ومتابعة وتقويم الوضع فى المستقبل . وكذلك لايكون عمل الصندوق رأب الصدع فى الوضع الحالى إنما يكون عمله أيضا مواجهة الأوضاع التى ستحدث فى المستقبل القريب او البعيد .

لذلك فان الجمع بين العملين : دراسة الواقع والمستقبل للقوى العاملة وانشاء فرص العمل فى الحال والمستقبل أمر واجب .

٠٠٥١٢٢



المصدر : الأهالى
التاريخ : ٣ أبريل ١٩٩١
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

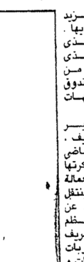
٤ ملايين عاطل فى مصر عام ٢٠٠٠

الخبير الاقتصادى د . سمير رضوان :

الاقتصاد المصرى بلا هُويَّة

هاهى السنوات القادمة تتقدم بخطاها الثقيلة مزيد من الزمن الصعب ، والتحديات التى لايمكن تفاديها . هاهو كلام الاقتصاديين ، بالحساب والمسطرة الذى جنيناه من سنوات الانفتاح والهجرة والكساد ، والذى تمخضت عنه حرب الخليج المدمرة ، والذى سيولد من اتفاقيات الحكومة مع البنك الدولى ونادى باريس وصندوق النقد الدولى ، وحكام العالم القابعين خلف واجهات البنوك والقروض والتجارة .

الذى يتحدث هو د . سمير رضوان ، الخبير الاقتصادى المصرى بمنظمة العمل الدولية بجنيف ، والذى رأس بعثة المنظمة الى مصر فى الاسبوع الماضى يتوقف عند اهداف البعثة ، والنقاط الاساسية فى مذكرتها للحكومة المصرية ، باقتراحات محددة لمواجهة العمالة العائدة ، والبطالة التى تشتد وطاتها كل عام . ثم ينتقل للحديث عن الاوضاع الاقتصادية فى مصر بشكل عام . عن الهامشيين فى المدن ، الذى يعملون بالقطاع غير المنظم والشرائح الدنيا من العمل الحكومى .. عن فقراء الريف الذين لايملكون ارضا .. أولئك الذين سيتكبدون الضربات الاولى والاشد لخفض الانفاق وتقليص الخدمات و . تحرير . الاقتصاد المصرى فى الف يوم " .. بعثة منظمة العمل فى القاهرة .



د . سمير رضوان

اجرى الحوار : محمد موسى

● فى البداية

يقول د . سمير أمين جاءت البعثة بناء على اقتراح الحكومة المصرية ، لبحث قضية العودة الرابعة للعمالة المصرية المهاجرة ..

عاد المصريون جماعيا من ليبيا ، ثم من الخليج عقب انخفاض اسعار البترول ثم من العراق قبل عامين وبعد غزو الكويت عاد الى مصر ٤٥٠ الف عامل يمثلون ٤ ٪ من قوة العمل بمصر وتشير الدراسات المستقبلية الى خطورة الموقف فى ظل تزايد نسبة البطالة من ١٢ ٪ حاليا الى ١٧ ٪ عام ٢٠٠٠ ، اى نحو ٤ ملايين متعطل . وهذا التنبؤ سيصبح حقيقة اذا لم نواجه المشكلة من الان ، باجراءات وترتيبات صارمة ، وفى مذكرة بعثة منظمة العمل الدولية للحكومة ، ذكرنا نقاطا محددة . لمواجهة البطالة والهجرة المضادة معا

□ اولا : لابد من سياسة جادة لتنمية القوى البشرية ، بدلا من ترديد . كلام الانشا ، دون نتيجة بالبلدى . مستوى كفاءة القوى العاملة فى مصر منخفض جدا ، ونصف قوة العمل من الاميين

□ ثانيا : فى الوقت الذى يتراجع فيه دور الدولة كجهة للتشغيل . لابد من الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، فقد طالبت مذكرة البعثة بانشاء هيئة مستقلة لرعاية هذه المشروعات نظرا لدورها الكبير فى النمو الاقتصادى

ياتى بعد ذلك الحديث عن الهجرة . ومنذ عام ١٩٧٥ خرج من مصر نحو ١٥ ٪ من قوة العمل منها ١,٦ مليون فى الخارج الان . الكارثة أنه لايوجد نظام متكامل لحماية هؤلاء العمال وحماية كرامتهم . ونحن نطالب بخلق نظام لمساعدة الراغبين فى السفر ، اولا بتأهيلهم وتدريبهم ، ثم بحماية اموالهم المحولة عبر قنوات تغنيهم عن مغامرات التوظيف وغيرها ، واخيرا بتوجيه اموالهم لاستثمارات مفيدة لدى عودتهم .

■ وهل ستصبح البطالة احد امراض الاقتصاد المصرى التى لايمكن علاجها ؟

– معظم المتعطلين من الشباب ، من خريجى التعليم العالى والمتوسط وهذا يعنى ان لدينا نظاما تعليميا يخرج المتعطلين ويظل الشاب ٦ سنوات حتى يجد وظيفة لم يتأهل لها ولايرغب فى شغلها ، ولاتفيد الاقتصاد القومى

وبعد دراستنا لهذه الأوضاع ، اوصينا الحكومة ببدء مجموعة من البرامج العاجلة والسريعة لخلق فرص العمل امام الخريجين ، ومن أبرزها انشاء التعاونيات الحرة لادارة الأراضى المستصلحة حديثا

بقية ص ٦



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٣ أبريل ١٩٩١

لصالح الاجيال الجديدة من الشباب .

■ بعد اثار حرب الخليج الظاهرة والخافية على اقتصادنا . وبعد اتفاقيات مصر مع البنك الدولى وصندوق النقد كيف نتصور شكل الاقتصاد المصرى ؟

ـ عندك حق هذان الامران يشكلان الاقتصاد المصرى فى العقد القادم وحتى نهاية القرن . والظرف يقتضى سياسة اقتصادية واجتماعية بالغة التحديد والدقة

اذا اختارت مصر الاعتماد على تصدير العمالة لتخفيف حدة البطالة والحصول على التحويلات فعلينا الاستعداد لتأهيل وتدريب هذه العمالة

واذا اردنا أن نرسى اقتصاد السوق فلابد ان تتحرك كافة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية فى هذا الاتجاه كما يجب تنمية التجربة الديمقراطية . لانه لايستقيم التحرير الاقتصادى بدون التحرير الاجتماعى والسياسى

ثم ان السؤال أمامنا هو ماهى عجلة النمو الاقتصادى فى العقد القادم ؟ فى الستينيات كانت الدولة . وفى السبعينات كان الانفتاح والهجرة وفى الثمانينات كان الكساد فماهو دولاب الحركة فى التسعينيات ؟

■ هل هو « تحرير الاقتصاد فى الف يوم » ؟

ـ اسمع لقد رقصنا على السلم بمافية الكفاية فى وقت رواج انطلقت اصوات تحذر من الاعتماد على المصادر الاربعة للدخل والتى لاسيطرة لنا عليها . وهى القناة والسياحة والبترول وتحويلات المهاجرين ولم يسمع احد لهذه التحذيرات . استدانت الحكومة للحفاظ على مستوى الانفاق . ووصلت خدمة الدين الخارجى الى ٤٠ ٪ من قيمة الصادرات الان نحن مجبرون على تنفيذ سياسات وبرامج اصلاحية صارمة . سيشكو منها الغنى مثل الفقير .

وبرنامج « التحرير الاقتصادى » يعنى على المدى القصير انكماش الطلب . وانخفاض معدل النمو . فاذا كان معدل نمو الدخل القومى يقل عن معدل السكان . وهذا متوقع حتى عام ١٩٩٤ . فان الفئات الفقيرة لابد ان تعانى . نظرا لانخفاض نصيبها فى الدخل القومى ومن هنا يتحتم المبادرة باجراءات تعويضية لحماية هذه الفئات وهذا هو الهدف من فكرة « الصندوق الاجتماعى للتنمية » الذى أنشأته الحكومة بهدف تخفيف العواقب السلبية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى وخاصة على الفقراء كما اقترحت بعثة الصندوق انشاء عدد من المشروعات ذات العائد السريع لتمويل هذا الصندوق بالاتفاق مع الحكومة المصرية

■ وهل يبقى للقطاع العام دور وسط هذه التحولات والبرامج ؟

ـ سأضع صياغة أخرى للسؤال : ماهو دور الدولة فى الاقتصاد بشكل عام خاصة بعد التحولات فى اوروبا الشرقية ؟

فى نظرى . وباستقراء التاريخ الاقتصادى ان دور الدولة كان رئيسيا لاطلاق الطاقات الوجودة بالمجتمع . حتى فى عز التجارب الرأسمالية التقليدية .

فى مصر . يتطلب الامر نقاشا واسعا نحن كمصريين ـ لامؤاخذة ـ لازم نحبس انفسنا فى ركن قطاع عام أوخاص دعم أو لادعم .. الخ لكن السؤال دائما أكبر من ذلك تريد نظاما رأسماليا ؟ اتفضل . لكن أطلق له الحريات النقابية . وهكذا لكن ان تختار من كل شىء ما يناسبك . فهذا امر غير ممكن . هذا رقص على السلم . او بلغتنا . اقتصاد بلا هوية .

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



دكتور على لطفى



رفقاً بمحدودى الدخل فى مواجهة التضخم والبطالة

الوقت عنصر حاسم فى مواجهة المشاكل الاقتصادية

المصدر : الأهرام الاقتصادي



التاريخ : ٨ أبريل ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حماية محدودى الدخل ورعايتهم فى مواجهة ارتفاع الاسعار هى النصيحة النصوح التى اوصى بهاد . على لطفى كل من شاءت له الاقدار والظروف حمل أعباء الحقيبة الاقتصادية ، والنصيحة لم تأت من فراغ ، بل تأتى من رجل حمل حقيبة المالية فى السبعينات ، وحمل حقيبة رئاسة مجلس الوزراء فى الثمانينات ، وهو اكاديمى وممارس وسياسى ، وهو بالتالى يشترط فيمن يتم اختياره لحمل الحقيبة الاقتصادية ان يكون على علم ودراية كاملة بجميع الأوضاع والمشاكل فى مصر ، وتتوافر فيه الخبرة الطويلة فى المجال الاقتصادى ، وفى العمل السياسى ، والعلم الكافى بالبيئة الاجتماعية ، والتخصص فى الشئون الاقتصادية وليس الادعاء !! وايضا .. وهو البديهى ان يتمتع بطهارة اليد ، وعفة اللسان ، والصدق مع النفس ، والانتماء لمصر .

وبعد الوصية ، والشروط ، ينتقل د . على لطفى الى اهم القضايا التى يجب ان تحظى باهتمام حامل الحقيبة الاقتصادية فى هذه المرحلة ، مرحلة الالف يوم ، وهل هناك أهم من قضايا التضخم والبطالة والمديونية ، والمدخل السليم لعلاج هذه القضايا الذى يتركز فى زيادة الانتاج وتحديث السياسات واللوائح . ومن الطبيعى ان يجيب على السؤال الخاص بالقضايا التى كانت تحظى باهتمامه ، شخصيا ، خلال توليه العمل العام . وفيما يلى نص اجابات د . على لطفى على اسئلة الاقتصادى .

■ ماهى الشروط الواجب توافرها فى حامل الحقيبة الاقتصادية ؟

■ يقول د . على لطفى :

ـ يشترط فى حامل الحقيبة الاقتصادية ان يكون على علم ودراية كاملة بجميع الأوضاع والمشاكل الاقتصادية فى مصر ، بمعنى ان تكون لديه نظرة شمولية متسعة ، لأن القطاعات والانشطة الاقتصادية متشابكة ومتداخلة ويؤثر بعضها فى بعض ، كما ان حل اى مشكلة اقتصادية قد يؤدى الى خلق مشكلة اخرى ومن هنا .. فان الشرط الاول فى تقديرى هو توافر النظرة الشمولية

ـ اما الشرط الثانى فهو ضرورة توافر الخبرة الطويلة فى المجال الاقتصادى ، والتعامل مع المشكلات الاقتصادية ، ليس فقط بمنظور أكاديمى وعلمى ، ولكن ايضا بمنظور عملى وواقعى ، لأن كثيرا من الحلول النظرية تصطدم عند تطبيقها بمشاكل عملية

ـ والشرط الثالث ـ فى تقديرى د . على لطفى هو ـ يجب ان يتوافر فى حامل الحقيبة الاقتصادية الخبرة فى العمل السياسى ، لان المناصب الوزارية هى فى الاصل مناصب سياسية ، ولان القرار النهائى لاى مشكلة على المستوى القومى ، لابد أن يكون قرارا سياسيا . ولاننا نتبع نظام تعدد الاحزاب ، مما يستلزم ضرورة مراعاة الاتجاهات السياسية المختلفة

ـ والشرط الرابع ـ اضافة الى ماتقدم من شروط ـ هو ان يكون حامل الحقيبة الاقتصادية على علم كاف بالبيئة الاجتماعية ، التى تتضمن العادات والتقاليد والقيم والمثل والحوافز والاتجاهات السائدة فى المجتمع ، وذلك لان البيئة الاجتماعية تؤثر الى حد بعيد فى مدى نجاح الحلول المقترحة للمشاكل الاقتصادية

ـ ومن الطبيعى ان يكون حامل الحقيبة الاقتصادية متخصصا فى الشئون الاقتصادية لانه يلاحظ ان الكثيرين من غير المتخصصين فى الاقتصاد اصبحوا يدعون فى الفترة الاخيرة انهم اقتصاديون ، ولايتورعون عن مناقشة القضايا الاقتصادية واقتراح الحلول لها

ـ واخيرا يقول د . على لطفى

ولست فى حاجة ـ بطبيعة الحال ـ الى ان اذكر الشروط التى يجب توافرها فى من يحمل اى حقيبة ، ولا الحقيبة الاقتصادية فقط ـ واعنى بذلك طهارة اليد ، وعفة اللسان ، والصدق مع النفس ، والانتماء لمصر

التضخم والبطالة والمديونية

■ ماهى اهم القضايا الاقتصادية ـ والعامة ـ التى يجب ان تحظى باهتمام حامل الحقيبة فى المرحلة الراهنة ، مرحلة الالف يوم ؟

● يجيب د . على لطفى قائلا :

ان القضية الاساسية التى يجب ان تحظى باهتمام حامل الحقيبة فى المرحلة الراهنة ـ هى فى تقديرى ـ مواجهة ثلاث مشاكل هى : مشكلة التضخم (اى ارتفاع الاسعار) ، مشكلة البطالة ، مشكلة المديونية

كمال جلب الله

وفى تقديرى أن المدخل السليم لعلاج هذه المشاكل الثلاث ،بل وغيرها من المشاكل ،هو زيادة الانتاج سواء كان الانتاج الزراعى ، او الصناعى ، او انتاج الطاقة

ـ وزيادة الانتاج الزراعى يمكن ان تتم عن طريق التوسع الافقى ، اى استصلاح الاراضى بحيث يتم استصلاح ٢٠٠ الف فدان سنويا وذلك يستدعى تبسيط الاجراءات وتوحيدها فى جهة واحدة ، كما يمكن ان يزيد الانتاج الزراعى عن طريق التوسع الرأسى اى زيادة انتاجية

الفدان ، وهذا يمكن ان يتم عن طريق تحرير اسعار المحاصيل الزراعية ، التى لم يتم تحريرها حتى الان والقضاء على الفاقد فى الانتاج الزراعى وتعديل قانون العلاقة بين المالك والمستاجر وتعديل قانون التعاون الزراعى ، وتطوير بنك التنمية والائتمان الزراعى وبيع الاراضى الزراعية التى مازالت تملكها شركات القطاع العام الزراعى .

ـ اما الانتاج الصناعى ، فان الامر يستدعى تخليص القطاع العام الصناعى من المشروعات الهامشية والصغيرة ، وتشجيع القطاع الخاص بتهيئة المناخ الملائم ، وتعديل قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ، ومعاملة القطاع الخاص معاملة القطاع العام من حيث اسعار الطاقة .

وعلاوة على ذلك فان الامر يستدعى حل مشاكل القطاع العام الصناعى مثل اختلال الهياكل التمويلية ، وحسن اختيار القيادات ، والقضاء على الطاقات العاطلة ، وانشاء الشركات القابضة ، هذا علاوة على ضرورة الاهتمام بالصناعات الصغيرة حتى يمكن ان تستوعب اعدادا كبيرة من العاملين

ـ وبالنسبة لانتاج الطاقة يقول د . على لطفى

ان الامر يستلزم المزيد من ترشيد الاستهلاك ، والعمل على زيادة الانتاج ، وتنويع مصادر الطاقة ، والاعتماد على المصادر الجديدة والمتجددة ، وبحث وسائل الامان لامكان البدء فى انشاء محطات الطاقة النووية .

والى جانب الاهتمام بزيادة الانتاج ، هناك قضايا عاجلة مثل تطوير وتحديث السياسة الضريبية ، والسياسة المصرفية ، والسياسة النقدية ، الى جانب السياسة المالية وبصفة خاصة الاجراءات التى تسمح بتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة ، وهناك ايضا .. قضية التعليم وضرورة تطويره وتحديثه ، وقضية الجهاز الحكومى الذى يحتاج الى تقليل عدد الوزارات ، وتقليص عدد العاملين ، وتطوير اللوائح ونظم العمل

ولابد ان يواكب ذلك كله اهتمام كبير بقضية الزيادة السكانية لانها تلتهم كل مجهودات التنمية

الانتماء والاصلاح والعجز

■ ماهى القضايا التى كانت تحظى باهتمامكم (شخصيا) خلال توليكم العمل العام ؟

● يقول د . على لطفى :

لاشك ان جميع المشاكل الموجودة فى المجتمع كانت تحظى باهتمامى من موقع المسئولية التى تحتم الاهتمام بجميع المشاكل خاصة ان المشاكل متداخلة ومترابطة ومتشابكة وعلى الرغم من ذلك فقد كانت هناك قضايا معينة اعطيها اهتماما خاصا نظرا لتأثيرها الخطير واهميتها فى مواجهة المشاكل . اذكر منها على سبيل المثال لا الحصر القضايا التالية

ـ قضية خلق روح الانتماء لدى المواطنين

واهتمامى بهذه القضية يرجع اساسا لاعتقادى الراسخ اننا اذا نجحنا فى خلق روح الانتماء لدى المواطنين ، فان حل جميع المشاكل يكون امرا ممكنا ، بل سهلا وميسرا ، وقد اتبعت مجموعة من السياسات بهدف خلق روح الانتماء للمواطنين مثل مصارحة الجماهير بجميع الاوضاع والمشاكل ، الرد على شكاوى المواطنين التى تنشر بالصحف ، انشاء بنك الافكار لتلقى اراء المواطنين وعقد اجتماعات دورية مع النقابات والاتحادات والاحزاب السياسية

ـ قضية الاصلاح الاقتصادى ، وفى تقديرى ان اصلاح الاقتصاد المصرى لايمكن ان يتم الا اذا تم اعداد برنامج شامل يتضمن بالتفصيل السياسات الواجب اتباعها ، والاجراءات الواجب اتخاذها فى توقيتات زمنية محددة وذلك حتى يمكن متابعة تنفيذ هذا البرنامج وقد تم بالفعل اعداد هذا البرنامج فى اواخر عام ١٩٨٥ وتم تنفيذ بعض السياسات والاجراءات الواردة به حتى نوفمبر ١٩٨٦ ثم بدأت بعد ذلك الحكومة الحالية تنفيذ ماتبقى من السياسات والاجراءات

ـ خلق مناخ ملائم للاستثمار نظرا لعدم توافر الموارد الكافية لدى الحكومة لتمويل الاستثمارات الضخمة المطلوبة ، فان الامر يستدعى تشجيع القطاع الخاص المصرى والعربى والاجنبى لتكثيف استثماراته فى مصر ،

الامر الذى يستلزم ضرورة توفير مناخ ملائم للاستثمار الخاص ، وقد تم ذلك باتباع العديد من السياسات والاجراءات التى لايتسع المجال هنا للخوض فى تفاصيلها

ـ قضية عجز الموازنة العامة للدولة

ان العجز الاجمالى فى الموازنة العامة للدولة هو السبب الرئيسى لمشكلة المديونية ، كما ان العجز الصافى هو السبب الرئيسى فى مشكلة ارتفاع الاسعار ونظرا لخطورة مشكلة المديونية ومشكلة ارتفاع الاسعار فان الامر



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٨ أبريل ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يستلزم اعطاء اهمية خاصة لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة تدريجيا وقد تم ذلك فى حدود الفترة المتاحة
– قضية توحيد سعر الصرف

حينما حملت الحقيبة الاقتصادية عام ١٩٧٥ ، كانت هناك خمسة اسعار صرف للجنية المصرى مما يمثل خللا شديدا فى السياسة النقدية ، وقد وضعت هدفا هو توحيد سعر الصرف على مراحل ، ثم جاءت الحكومة الحالية لتستكمل هذا الهدف .

■ **كم كانت حصيلة النجاح والفشل ، كشف حساب ، امام الله والوطن ؟**

● يقول د . على لطفى
بالنسبة لكشف الحساب امام الله فهذا امر بينى وبين الله سبحانه وتعالى واستطيع ان اقول اننى راعيت الله وأرضيته فى كل عمل قمت به ، والله سبحانه وتعالى سيحاسبنى على ذلك

اما كشف الحساب امام الوطن فاننى لا اسمح لنفسى ان اتحدث عنه ، وانما اترك ذلك للمواطنين ، لان المواطن فى مصر لدية الوعى الكافى ، ومن ثم فهو يستطيع ان يصدر الحكم السليم وانا اقبل حكم المواطنين

مازلت اخدم مصر

■ **هل تقبل العودة الى حمل اعباء الحقيبة مرة أخرى ؟**

● يقول د . على لطفى
لقد ولدت على ارض مصر ، ومشيت على ترابها ، وشربت من مياه نيلها وتعلمت فى مدارسها وجامعاتها ، ومن ثم فاننى مدين لها بالكثير

ويضيف
لقد رفضت طوال حياتى العمل خارج مصر سواء فى الدول العربية او فى المؤسسات الدولية ، حتى يكون عطائى لمصر ولشعبها الكريم ، اننى خارج المناصب اخدم مصر بكل ما املك من علم وخبرة وجهد فالقضية .. اذن .. ليست قضية حمل الحقيبة ولكنها قضية الانتماء وحب مصر

اننى منذ تركت منصب رياسة مجلس الشورى ، مازلت عضوا بالمجلس ، وواظب على حضور الجلسات والاشتراك فى المناقشات ، كما اننى عدت استاذا بالجامعة القى المحاضرات ، واشرف على رسائل الماجستير والدكتوراه ، هذا الى جانب مزاولة العمل المهنى فى مكتبى الخاص ، علاوة على المشاركة فى كثير من القضايا العامة عن طريق حضور الندوات والمؤتمرات داخل مصر وخارجها ، كما اننى انشر مقالات فى الصحف الى جانب الاحاديث الاذاعية ، كما ان اخر عمل قومى قمت به هو المشاركة فى مشروع الالف يوم الذى يعده مجلس الشورى بناء على طلب الرئيس حسنى مبارك .

■ **ماهى نصيحتكم لمن شاءت له الاقدار والظروف حمل اعباء الحقيبة الاقتصادية مستقبلا ؟**

● يقول د . على لطفى .
فى ضوء خبرتى فى حمل الحقيبة الاقتصادية مرتين المرة الأولى : حينما حملت حقيبة وزارة المالية . والمرة الثانية حينما حملت حقيبة رئاسة مجلس الوزراء فان نصيحتى هى :

الايتردد فى اتخاذ القرار المناسب فى الوقت المناسب مادامت دراسة القرار قد تمت وثبت جدواه ، لان الوقت عنصر حاسم فى مواجهة المشاكل الاقتصادية ، كما ان التأخر فى حل اى مشكلة يؤدى الى تفاقمها ، ويصبح حلها صعبا جدا ، ومكلفا جدا .

– تذكر دائما محدودى الدخل وضرورة العمل على حمايتهم ورعايتهم وخاصة فى مواجهة ارتفاع الاسعار □

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالى

التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٩١

أخطر اتفاق
بين الحكومة
وصندوق النقد

إلغاء الدعم نهائيا
ووقف تعيين الخريجين

رفع أسعار الكهرباء ومنتجات البترول
للمستوى العالمى خلال خمس سنوات

لجنة دولية للتفتيش على الاقتصاد
المصرى أربع مرات فى العام



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ أبريل ١٩٩١

كتب محمود الحضري

وقعت الحكومة بالأحرف الاولى أخطر اتفاق مع صندوق النقد الدولى . بعد ثلاث سنوات من المباحثات بين القاهرة وواشنطن . وبعد هذا الاتفاق هو الثانى خلال حكومة دكتور عاطف صدقي . ويجرى قبل نهاية النصف الاول من مايو القادم التوقيع النهائى على الاتفاق بواشنطن بعد مناقشة خطاب النوايا مع مدير صندوق النقد .

تضمن الاتفاق موافقة الحكومة على قيام لجنة مالية دولية للصندوق . بالمراجعة والتفتيش على الاقتصاد المصرى وخطط وبرامج الحكومة . أربع مرات فى العام الواحد . ويكون لتلك اللجنة الحق فى التدخل لاقتراح وتقديم البديل لاى برنامج لا يتفق مع اتفاق الصندوق .

والتزمت الحكومة بالغاء كافة أشكال الدعم السلعي والخدمي خلال ٢ و ٥ سنوات حسب نوع كل سلعة أو خدمة وترك تحديد أسعار السلع بحرية تماما طبقا لقوى السوق . والغاء كافة التسعيرات الجبرية

وحسب مايقوله أحد المسئولين لـ . الأهالي . سيتم الغاء كلمة . دعم . من قاموس الاقتصاد المصرى وافقت الحكومة على تقديم دعم نقدى كبديل للدعم العينى وعلمت . الاهالى . أن حجم الدعم النقدى لم يتم تحديده بعد ومازال محل بحث . وفى حالة تطبيقه فهو لفترة مؤقتة وليس بشكل دائم

وجاء بالاتفاق التزام الحكومة برفع أسعار الطاقة (كهرباء - ومنتجات البترول) لمستوى الاسعار العالمية بجدول زمنى لا يزيد عن ٥ سنوات . على أن تبدأ الزيادة التى قد تصل الى ٢٥٪ من العام المالى القادم الذى يبدأ يوليو المقبل والتزمت الحكومة بخفض الاعفاءات الجمركية . وقصرها على ما هو انتاجي فقط .

وتضمن الاتفاق رفع يد الدولة تماما من الالتزام بتعيين الخريجين على أن يحل محل ذلك نظام الاختيار حتى فى التخصصات التى كانت من قبل فيها نقص مثل الطب والتدريس . والاعتماد على القطاع الخاص بشكل أساسى لاستيعاب الخريجين بمنحه مزيدا من التيسيرات ونص الاتفاق على سرعة اصدار الموافقات لشركات الصرافة . حتى يتسنى تداول الدولار بحرية تماما بيعا وشراء دون أية قيود من جانب أجهزة الدولة ودمج السوقين المصرفيتين للنقد الاجنبى فى سوق واحدة بنهاية العام الحالى . مما يعنى ارتفاع جديد فى أسعار السلع الاساسية بنسبة قد تصل الى ٢٠٪ و ٣٠ .

كما جرى الاتفاق على اخراج القطاع العام من خطة الاستثمارات بالدولة بجدول زمنى قد يستغرق ثلاث سنوات . واسناد تنفيذ استثمارات الخطط الاستثمارية للقطاع الخاص حتى يصل الى تنفيذ ما يقرب من ٨٠٪ و ٩٠٪ بنهاية الجدول عام ١٩٩٥ أو ١٩٩٧

وأكدت مصادر لـ . الاهالى . أن فكرة انشاء صندوق اجتماعى لتلافى اثار الاتفاق مع الصندوق . سيكون صندوقا مؤقتا ولفترة محدودة . وسيتم الغاؤه بعد التطبيق الشامل لنظام الاقتصاد الحر وتحرير الاقتصاد المصرى بشكل شامل .

ووافقت الحكومة أيضا كالتزام نهائى باصدار قانون ضريبة المبيعات خلال العام الحالى . وباصلاح شامل للنظام الضريبى خلال ٣ سنوات وبخفض الانفاق الحكومي والنفقات العامة لخفض العجز السنوى الى أقصى حد ممكن بما لا يزيد عن ٦ . وقد يصل الى ٤ .

وقد تقرر سفر د . صلاح حامد ود . عاطف عبيد على رأس وفد فى ٢٠ مايو القادم لنادى باريس للتفاوض على جدولة جزء من الديون الخارجية مع الدول الصناعية الكبرى واسقاط فوائد الديون والتى تصل نسبتها الى ٥٠٪ من حجم الدين العام الخارجي على مصر على أن يتم الاسقاط على مرحلتين .

وأعلن د . عاطف صدقي أن مصر ستحصل بموجب هذا الاتفاق على ما يقرب من مليار دولار من صندوق النقد والبنك الدولى وجهات أخرى كقروض على دفعات كما سيتم بحث الحصول على قروض جديدة مع الدول الكبرى بعد الاتفاق على الجدولة بنادى باريس .

وأعلن د . عبد الشكور شعلان مدير عمليات الشرق الاوسط بالصندوق أن ارتفاع الاسعار وارد بعد هذا الاتفاق . وهذا شيء ليس بالجديد . وتحريك الاسعار ثمن لابد منه وعلى المواطنين أن يتحملوا وأضاف أن الصندوق ليس مسئولا عن أية أخطاء قد تقع فيها الحكومة بشان تطبيق خطط الاصلاح . ولكنه سيتدخل بالرأى فى الوقت المناسب

ومن ناحيته . توقع د . عاطف صدقي أن يحدث الاتفاق رواجا فى الحياة الاقتصادية وانه رغم ارتفاع الاسعار فانها سوف تستقر فيما بعد . وستتوفر فرص عمالة جديدة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مايو

التاريخ : ٢٩ أبريل ١٩٩١

طارق حجي :

إطلاق الطموح سر نجاح الادارة

بفكرة من الدكتور عاطف عبيد تم تكوين معهد خاص لاعداد القادة يتبع وزارة التنمية الادارية . ويعكس هذا المعهد سواء من حيث الفكرة او الفلسفة او الهدف او برامج المحاضرات او نوعية المحاضرين إيمانا كبيرا بان الادارة هي سر نجاح او سبب فشل الشركات والمؤسسات وكل المشروعات كبرت او صغرت . ولاشك ان المجتمعات الغربية المتقدمة قد دللت علي انه إذا كانت الديموقراطية هي اكبر إنجازات هذه المجتمعات سياسيا ، فإن الإدارة الناجحة الخلاقة هي اكبر إنجازات الحضارة الحديثة إقتصاديا . إلي جانب ذلك فإن خبراء الاقتصاد والادارة في الدول المتقدمة يؤمنون بان اكبر مشكلات دول العالم الثالث ليست هي المشكلة الاقتصادية وانما مشكلة عدم وجود طبقة من المديرين ذوي القدرة علي تحقيق النجاح تلك الطبقة التي تعمل وفق المفهوم الذي يطلق عليه مفهوم « الادارة الاقتصادية » بمعنى ان الادارة الناجحة هى فقط الادارة التي تحقق نجاحا ماليا وتجاريا . وفي هذا الحديث نلتقي بشخصية مصرية تتبوأ مكانة ادارية رفيعة في اكبر شركات العالم وهو طارق حجي رئيس شركات شل العالمية للبترول بمصر ومؤلف العديد من الكتب السياسية والاقتصادية وكتب الادارة باللغتين العربية والانجليزية .

وهو ايضا احد الشخصيات التي إختارها معهد إعداد القادة لالقاء محاضرات له في الادارة العليا في موضوعات دقيقة تتعلق بالادارة الحديثة . وفي بداية الحديث سالناه عن المقصود بالادارة الاقتصادية فاجاب قائلا ان هدف الادارة في المجتمعات المتقدمة هو هدف واحد وهو تحقيق ربحية عالية وبسبب تمثل حداً ادنى لاستمرار المشاريع والشركات . اما في المجتمعات الاقل تقدما فإن الادارة كثيرا ماتكون لها اهداف غير اقتصادية كان تكون لها اهداف سياسية او اجتماعية

تحقيق "الربحية" المعيار الوحيد للنجاح الاقتصادي



المصدر : مــايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ أبريل ١٩٩١

القطاع الخاص والاستثمار والسياحة هي الحل لمشكلة البطالة

حديث اجراه

د. صلاح الدين محمد



طارق حجي

وهكذا فإن المعيار الغربي للادارة الناجحة هو معيار محدد وبسيط للغاية فنحن مثلا في شركة شل للبترول وهي اكبر مؤسسة صناعية في العالم نعتبر ان عدم تحقيق ربحية تمثل ١٥ في المائة سنويا بالقيمة الثابتة للنقود وليست بالقيمة الوقتية هو الحد الادني لاعتبار اي مشروع ناجحاً، وكل مدير لا يحقق هذه النسبة لا يعتبر مديراً ناجحاً اقتصادياً ولا يبقي في موقعه. إذ المقصود بالادارة الاقتصادية الادارة التي تحاسب علي اساس إقتصادي محدد

س وماهي في رأيك معوقات الادارة والتي تحول بين الادارة وتحقيق النجاح الاقتصادي المنشود؟

ج: اكبر معوقات الادارة هي عدم توافر قواعد تسمح باختيار امثل للموارد البشرية كما لا تسمح بتعامل حر فعال مع الموارد البشرية بعد ذلك تاتي معوقات كثيرة اهمها التشريعات التي تحدث خللاً بين شعور العاملين بحقوقهم وشعورهم بواجباتهم، فمن المعروف ان التشريعات العمالية في معظم دول العالم الثالث تؤدي لخلق شعور قوي لدي العاملين بحقوقهم دون أن تنجح في خلق شعور مماثل بالواجب والالتزام كذلك فإن الادارة ذات اليد المكبلة عن الثواب والعقاب هي ادارة يصعب نجاحها ولا شك ان نوعية التعليم ونوعية التدريب في اي مجتمع لها اثر كبير علي نجاح او فشل الادارة

س من اين يبدأ العلاج من جانب الادارة أم من جانب الموارد البشرية اى العاملين؟

ج في ظل اوضاع مماثلة لاوضاعنا الراهنة فإن التطوير لا يمكن ان يبدأ إلا بتطوير الادارة ومع تطوير الادارة يمكن انتظار تطوير العمل والعاملين والانتاج

س في شركات عالمية في مصر ولها متطلبات عالية في موظفيها كيف يمكن نجاح الموظف المصري في إثبات وجوده؟

ج نجاح الادارة ونجاح الموظفين لا يتعلق بالجنسية، وإنما يتعلق بالجو العام للعمل وفي كل الحالات التي توفر فيها جو صحي للعمل ارتفع مستوي اداء العاملين المصريين بوجه عام وظهرت من بينهم نسبة من المتفوقين والمتميزين لا تقل عن النسبة التي تظهر بين المجموعات الأخري من مختلف الجنسيات. وقد عايشت حدوث هذا التطوير بنفسي وفي حالة كانت القيادة العليا فيها مصرية وليست اجنبية.

ما هو دور القدوة في الادارة؟

ج في المراحل الاولي لتطوير الادارة يكون للقدوة الصالحة الدور الاكبر في ترسيخ التطوير وإنجاحه. ولا شك ان شباب الخريجين قد يتاثرون طوال حياتهم بنوع القدوة الاولي التي يتعاملون معها في مستهل حياتهم العملية

س البطالة هي اكبر المشكلات الاجتماعية التي تواجه الشباب ـ فما هو الحل في نظركم؟

ج: علاج مشكلة البطالة في مصر مرهون اساسا بإزالة العوائق والعراقيل من طريق القطاع الخاص. وبتحرير الاقتصاد المصرى (وهي النية المعلنة والبرنامج الموضوع) إذ أن إنطلاق القطاع الخاص وإستثمار المصريين لاموالهم في مصر وإنتعاش صناعة السياحة لآفاق ارحب كل ذلك من شانه ان يعمل على توفير حل سريع لمشكلة البطالة.

س سؤال يبدو انه شخصي وإن كان في حقيقته سؤال عام ـ ما هي كيفية إعداد شركة عالمية كبرى كشركة شل لاحد مديريها لتبوؤ مكانة قيادية عالية مثل منصبكم كرئيس لشركات شل العالمية بمصر مسئول عن استثمارات تعتبر من الفي مليون دولار وكرئيس لمئات الخبراء الدوليين الاجانب ومئات المصريين؟

ج: من ناحية اولى، فإن الشركات العالمية مثل شركة شل وشركات اسو وجنرال موتورز وجنرال اليكتريك هي شركات عريقة ولها خبرة لعشرات واحيانا مئات السنين في اختيار القيادات. كما ان لها خبرة مماثلة في اعدادهم. وباختصار فإن هذه الشركات تفرق بين الخبير المختص في مجال معين والمدير الذي يملك القدرة على التوسع الافقي مع قدر كبير مماثل من التوسع الراسي وتسمي هذا النوع النادر من الافراد Generalist وبعد انتقاء هذا النوع، تنفق اموالا هائلة على برامج تدريبهم. وفي حالتي الخاصة، فقد انفقت الشركة اكثر من عشرة ملايين دولار على تدريبي خلال عشر سنوات قبل ان اتولى موقع المسئولية الاول في شركات شل بمصر

وقد قضيت خلال هذه السنوات شهورا طوالا بمراكز التدريب الخاصة بالشركة وبجامعات كبرى كجامعات هارفارد وجنيف ولندن حيث درست كل جوانب صناعة البترول من الناحية الاقتصادية والادارية مع حد ادنى من الالمام بالجوانب الفنية لكل مجال من مجالات هذه الصناعة وعلى سبيل المثال، فقد قضيت شهرين في برنامج مكثف لدراسة التفاوض كعلم وقضيت شهرين بجامعة جنيف في برنامج مكثف لدراسة اثر تغيير اسعار البترول على كل مجال من مجالات صناعة البترول وقضيت مائة يوم في معسكر مغلق تابع لجامعة هارفارد في دراسة معمقة لاستراتيجية القرار الاداري



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٥/مايو/١٩٩١

الصندوق الاجتماعى للتنمية يبدأ أعماله فى سبتمبر لتوفير فرص العمل للشباب

حصر دقيق للعمالة الراغبة فى العمل وأولوية لتشغيل الخريجين والعائدين

كتب ـ هيثم سعد الدين :

اعلن السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة ان الصندوق الاجتماعى للتنمية سيبدا اعماله من سبتمبر القادم ، براسمال قدره مليار و٣٠٠ مليون جنيه ، لدعم مجموعة من المشروعات والبرامج التى تساهم فى ايجاد فرص عمل للخريجين ، وخاصة الشباب ، والاهتمام بالتدريب التحويلى ، والتركيز على الاعمال الهندسية والفنية التى تعطى تطويرا لبيئة العمل .

وطلب الوزير ـ فى اجتماعه امس بحضور الدكتور مهندس حامد مبارك الامين العام للصندوق ـ من مديرى مديريات القوى العاملة بالمحافظات اجراء حصر دقيق للعمالة الراغبة فى العمل والمسجلين والباحثين عن عن عمل افضل ، للبدء فى المشروعات التى يرغبون الدخول فيها بحيث تكون الاولوية لمجموعات الشباب الجاهز بدراسات الجدوى لمشروعاتهم .

وصرح الامين العام بان هناك ٤ اتجاهات لبرامج الصندوق ، الأول خلق فرص العمل للخريجين والعائدين من الدول العربية والخليج ، والاتجاه الثانى توفير قدر من التسهيلات الائتمانية للمستثمر الصغير ، والثالث دعم المشروعات الهندسية التى تخص المواطن فى القرى والنجوع بجميع المحافظات ، والاتجاه الرابع يركز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة على مستوى المناطق والاحياء .

واكد الامين العام انه من خلال الاتجاهات الاربعة سيكون المحور الاساسى فيها تشغيل الشباب فى مشروعات مباشرة ، او من خلال تسهيلات ائتمانية ميسرة جدا ومنح سوف يقررها مجلس ادارة الصندوق ، او مشروعات هندسية تمتد لتطوير الترع والمصارف ، مشيرا الى ان الصندوق سيتجه الى الاقليمية فى الادارة ، على ان يكون المركز الرئيسى للصندوق بالقاهرة وتتبعه مجموعة من الصناديق الاقليمية ، ويشرف عليها مجلس للأمناء يضم محافظ الاقليم ومديريات القوى العاملة والشباب والرياضة وممثلين للجمعيات ، بحيث يعد المجلس خطة الاقليم فى مختلف جوانب الصندوق الذى انشىء من اجلها ويتشكل الصندوق الاقليمى من مجموعة سكرتاريات ، وبذلك تنبع خطة الصندوق من اسفل الى اعلى .

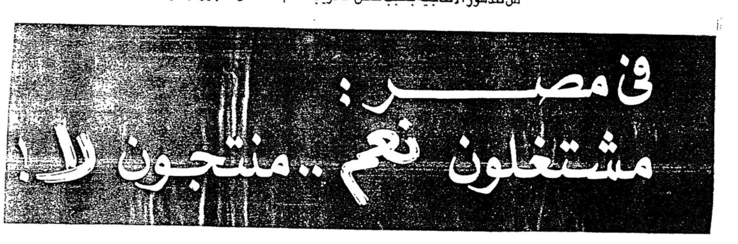
وقال الأمين العام ان دور وزارة القوى العاملة جوهرى واساسى فى عمل الصندوق لحل مشكلة تشغيل اكبر قدر ممكن من العمالة المنتجة .

واعلن وزير القوى العاملة ـ خلال الاجتماع ـ انه تقرر تصميم استمارة سوف ترسل لمديريات القوى العاملة بالمحافظات لتحديد المشروعات العاجلة والمطلوبة وراس المال ، وذلك طبقا لظروف كل محافظة .

وطلب الوزير من مديرى المديريات خلال الاجتماع عرض نماذج بعض المشروعات فى المحافظات للوقوف على اهميتها ، ومنها شركات للشباب لاصلاح الأجهزة المنزلية ، ومشروعات لتغليف الخضروات وتصديرها



فى مؤتمر عن الانتاجية فى الاقتصاد المصرى



فى دراسة موثقة لجهاز رسمى مسئول هو جهاز التنمية الادارية تؤكد أن ! انتاجية العامل أو الموظف المصرى لا تتجاوز ١٠ ٪ من انتاجيه الامريكى و ١٦ ٪ من انتاجية الاوربى و ١١ ٪ من انتاجية اليابانى ! ولان القضية خطيرة وعليها يتوقف جدية اى خطوات لنهضة الاقتصاد المصرى فقد حرص المؤتمر الثانى لقسم الاقتصاد والعلوم السياسية على ان يطرح القضية للحوار من خلال محاور وتساؤلات اساسية حول اسباب هذا التدهور ؟ !ما علاقته بالتعليم والبطالة ! ! هل تتدهور الانتاجية بسبب نقص التدريب .. ام انخفاض الأجور أم سوء الادارة !

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٦ مايو ١٩٩١

في محاولة لتقدير نمو انتاجية الاقتصاد الكلي في مصر للتعرف على المصادر المؤثرة عليه تقول الدكتورة سوزان مسيحة ان تغير الانتاجية داخل القطاعات الاقتصادية والتغير الهيكلي للاقتصاد المصري قد اتسم بتقلبات عنيفة خلال الفترة من ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ الى ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ بسبب الاحداث المحلية والدولية والتغير السريع في النظم والسياسات الاقتصادية وقد خلصت الدكتوره سوزان في دراستها الى ان تدهور الانتاجية داخل القطاعات سمة ظلت تواكب التطور الاقتصادي طوال فترة البحث فيما عدا الفترة من ١٩٧٤ وحتى ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ والتي طغى فيها اداء الاقتصاد القومي ليسجل معدل نمو سنوي للانتاجية قدره ٤,١ ٪ اسهم فيها التغير الهيكلي بنسبة ٩٨ ٪ وذلك بسبب الظروف الدولية والمحلية الطارئة مثل طفرة اسعار النفط العالمية والاكتشافات البترولية المحلية التي واكبت سياسة الانفتاح الاقتصادي وكان لها اثر في اخفاء الضعف الجذري الذي اضر بالاقتصاد القومي في بعض القطاعات الرئيسية مثل الزراعة والصناعة وتدهور انتاجيتهما ثم برز اثره بزوال وانعكاس على الظروف في الحقبة الاخيرة حيث اصبحت معدلات نمو الانتاج شبه متجمدة ومعدلات نمو الانتاجية سالبة في الفترة من ١٩٨٢ وحتى ١٩٨٨ .

التعليم لا يكفي !

ومن القضايا المرتبطة بالانتاجية والمؤثرة فيها ناحية التعليم فهل ترتبط الانتاجية بمستوى التعليم وهل يكفي التعليم لرفع مستوى الانتاجية ..

بحثا عن اجابات لهذه الاسئلة طرحت الدكتورة سامية مصطفى كامل ورقة عمل عن قضية التعليم والانتاجية مركزة على الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٨٦ حيث تنطلق الدراسة من ابراز تناقض اساسي وهو ان هذا التواضع في الانتاجية يحدث في دولة تتمتع بخبرة نسبية بارزة في قوة العمل المؤهلة بين مختلف الدول النامية من ناحية وتعد أولى هذه الدول في مجال الجهود التنموية ويتأكد هذا التناقض بالنظر الى الوضع التعليمي الاقتصادي لمصر على الخريطة الدولية فمن الوجهة التعليمية تقترب مصر كثيرا من اكثر الدول تقدما خاصة بالنسبة للمستويات التعليمية العليا اما من الوجهة الاقتصادية فهي تقع في قاع مجموعة الدول متوسطة الدخل ذات الشريحة المنخفضة وتقترب كثيرا من حيث متوسط الدخل الفردي بها من الجمهورية العربية اليمنية التي لم تخبر التنمية التعليمية والاقتصادية الا منذ السبعينات من القرن الحالي

وتنصرف الدراسة الى التعرف على علاقة التعليم بمشكلة الانتاجية وهذه العلاقة تحتل اهمية خاصة اذ يرجع الكثيرون تدهور الانتاجية على المستوى القومي في مصر الى فائض المتعلمين الناتج عن التزام الدولة بتشغيل الخرجين وذلك في الوقت الذي تشاهد فيه سيلا من العمالة العائدة المؤهلة وبطالة واسعة النطاق بين خريجي التعليم مقرونة بتزايد مطلق في اعداد الاميين وشبه الاميين داخل قوة العمل والسكان .

وقد انتهت الدراسة الى وجود عدد من المؤشرات التي تعبر عن ضعف الاثر المباشر للتعليم على الانتاجية واظهرت هذه المؤشرات ان العلاقة غير المباشرة للتعليم بالانتاجية قد انتعشت عام ١٩٧٦ الا انها عادت للتدهور عام ١٩٨٦ ويعني ذلك ان التعليم لا يمكن ان يقوم بمفرده بتفسير اختلاف الانتاجية القطاعية وانما هذا التفسير يكمن بالدرجة الاولى في عنصر رأس المال المادي الذي يعد العامل الاساسي الذي يعزز من تأثير التعليم على الانتاجية ..

وعن العلاقة بين الانتاجية والبطالة يطرح الدكتور صبري ابوزيد رؤية محددة ينتهي منها الى عدة نتائج شيقة منها انه في فترة السبعينات بدات الانتاجية في التحسن التدريجي حيث اصبحت تنمو بمعدل متواضع لايصل الى ٠,٥ ٪ خلال النصف الاول من السبعينات في حين ان عدد المشتغلين كان ينمو بمعدل ٢,٥ ٪ سنويا مما يوضح عدم التناسب بين الزيادة في الانتاجية والزيادة في عدد المشتغلين او بمعنى ابسط فان الزيادة في عدد المستغلين لم تؤد الى زيادة الانتاجية بل على العكس كانت عبئا على الانتاجية وذلك لأن هيكل الاقتصاد القومي وحجمه ليسا من المرونة التي تجعله قادرا على التجاوب مع زيادة عدد المشتغلين فالحكومة من ناحية ملزمة بتعيين الخريجين ولكن من ناحية اخرى هناك تصور في الاستثمارات مما يعني في النهاية انها توظفهم في فرص عمل غير حقيقية

اما في النصف الثاني من السبعينات فقد قفزت الانتاجية بمعدلات كبيرة وصلت الى ١٠ ٪ في المتوسط في الوقت الذي كان ينمو فيه عدد المشتغلين بمعدل يقترب من ٤ ٪ فقط سنويا في المتوسط مما اكد ان الزيادة في عدد المشتغلين لا تساهم في زيادة الانتاجية حيث ان نمو الانتاجية بهذا القدر المرتفع في هذه الفترة انما يرجع الى التوسع في النشاط المالي والتجاري واعادة الملاحة في قناة السويس واسترداد بترول سيناء وهي كلها انشطة لاتحتاج الى عمالة كثيفة

وفي فترة الثمانينات يتبين ان الانتاجية كانت تنمو بمعدل متساو تقريبا لمعدل نمو عدد المشتغلين (١,٩ ٪ سنويا في المتوسط)

وقد خلصت الدراسة من هذه النتائج وغيرها الى انه يمكن زيادة الانتاجية في مصر دون زيادة عدد المشتغلين



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٦ مايو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شهيرة الرافعي

ولاسيما في الاجل القصير حيث توجد عمالة زائدة في الاقتصاد القومي ككل

بين الفائض .. والعجز ؟ !

اما عن الانتاجية في الصناعة فقد كانت القضية التي اهتمت بها عدة دراسات تناول بحث كل منها الموضوع من زاوية مختلفة اولها دار حول الانتاجية والتنمية الصناعية للدكتور محمد عبدالفتاح منجي نائب رئيس الهيئة العامة للتصنيع وللسيدة فاطمة مرسى مدير عام شئون المؤتمرات بالهيئة وقد خلصا من الدراسة بعدة نتائج هامة على رأسها عدم تناسب تطور انتاجية راس المال مع تطور درجة التجهيز الالى في القطاع العام الصناعي مما قد يدل على عدم كفاءة استخدام الالات وعلى وجود طاقات انتاجية عاطلة ويتضح هذا جليا في قطاع الصناعات الهندسية واوضحت الدراسة ايضا ان انخفاض انتاجية العامل بمدلول القيمة المضافة الاجمالية بالاسعار الثابتة خلال التامينات في قطاعي الهندسة والكيماويات وارتفاع مستوى الانتاجية في باقي القطاعات خاصة بالنسبة لقطاع الصناعات المعدنية الا انه يلاحظ عدم تناسب ارتفاع مستوى انتاجية العامل مع درجة تقدم الفن الانتاجي في القطاع وترجع الدراسة هذه الظاهرة الى عدة اسباب أهمها :

□ اختلال هياكل العمالة اعدادا ومستوى حيث ان القطاع العام الصناعي به فائض في العملة في بعض التخصصات وعجز في البعض الاخر نتيجة للقيود التنظيمية والتشريعية .

□ وجود بعض الطاقات العاطلة والتي نتجت عن عدم انتظام ورود مستلزمات الانتاج وخاصة في قطاع الصناعات الهندسية نتيجة لعدم توافر النقد الاجنبي وعدم توافر السيولة النقدية الناتجة عن اختلال الهياكل التمويلية وعدم ادراج الاستثمارات اللازمة لاحلال وتجديد بعض المصانع القديمة .

عدم اتباع الاساليب العلمية في ترشيد استخدام موارد الانتاج وعدم ربط الاجر بالانتاج في بعض الحالات وقصور الخطط التسويقية وعدم الربط بينها وبين خطط الانتاج .

القطن .. غزل ام خام ! !

واستمرارا في دراسة قضية الانتاجية في الصناعة ولكن من خلال القطاعات المختلفة للصناعة قدمت الدكتورة هناء خير الدين درساتها عن الكفاءة الاقتصادية لصناعة غزل القطن في مصر والتي هدفت من خلالها التعرف على ميزة مصر النسبية في احلال غزول القطن محل القطن الشعر في التصدير عن طريق اعادة تقويم الكفاءة الاقتصادية لصناعة الغزل المصرية كما فحصت الدراسة ايضا اثر البدائل الممكنة للتغلب على الصعوبات التي تواجهها صناعة الغزل وقد اظهرت نتائج البحث أنه من الافضل لمصر ان تخفض من نشاط صناعة الغزل خلال الخمس او العشر سنوات القادمة ولتتحول من تصدير الغزل الى زيادة صادرات القطن الشعر اذا ظلت اسعار القطن العالمية عند المستويات التي بلغتها في عام ٨٨/ ٨٩ واذا تم تحديث وتحسين الالات والمعدات المستخدمة في

٠٠١٠٢٣٧



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٦ مايو ١٩٩١

شركات الغزل الرئيسية فمن الاوفق الاستمرار في انتاج وتصدير الغزل بشرط ان تحقق هذه الشركات عوائد اقتصادية صافية موجبة .

الانتاجية والاجور !

وفي نفس المجال الصناعي ولكن من زاوية اخرى يطرح الدكتور سمير مكارى ورقة حول الانتاجية الحديثة للعامل في القطاع العام وعلاقتها بالاجر مع التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر واخذ فيها ثلاثة وعشرين شركة من شركات القطاع العام للغزل والنسيج تغطى اكثر من ٩٥ ٪ من قيمة انتاج القطاع العام من الغزل والنسيج كمثال تطبيقي وقد خلص من بحثه الى ان كلا من عنصر العمل وعنصر راس المال يخضع لتناقص الانتاجية الحديثة كما ان الانتاج ككل يخضع لتناقص الغلة بالنسبة للحجم وكذلك فان درجة التفاوت في كفاءة الادارة ومستوى الفن الانتاجي من شركة الى اخرى محدودة ومن ناحية اخرى تبين ان الاجر الذى يحصل عليه العامل يفوق قيمة الانتاج الحدى للعامل على اساس الاسعار الاقتصادية وهو مايشير الى ان القطاع العام للغزل والنسيج يعاني من فائض عمالة وان العمال يحصلون على اجور اعلى مما يجب .

وتنتهي الدراسة الى ان القطاع العام لصناعة الغزل والنسيج يعاني من اختلالات هيكلية تتمثل في انخفاض كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية فضلا عن انخفاض الكفاءة الادارية وقصور اساليب الفن الانتاجي .

وعن العلاقة بين اجر العامل وانتاجيته اوضحت الدراسة ان الاجر لا يرتبط بانتاجية العامل وان الاجر الاضافي يتحدد وفقا بمعيار الربحية التجارية على مستوى الشركة ككل .

وانتهت الدراسة الى ان وضع نظام للاجور والحوافز يعمل على ربط اجر العامل بانتاجيته لن يؤدى الى رفع الانتاجية وتحقيق التوازن داخل القطاع العام مالم يتم اولا تصحيح الاختلالات الهيكلية التى تعانى منها شركات القطاع العام .

التدريب .. اولا !

وفي مجال صناعة الملابس الجاهزة تطرح عبلة عبد اللطيف ورقة بعنوان انتاجية العمل في صناعة الملابس الجاهزة المصرية هدفت منها الى التعرف على العوامل المسببة لانخفاض انتاجية العامل في هذه الصناعة فوجدت انها نتيجة مجموعة عوامل اهمها انخفاض مستوى التدريب وسوء الادارة بصفة خاصة على مستوى المصنع وكذلك سوء تنظيم الانتاج .

ومن صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة الى صناعة الادوية تقدم الدكتورة نادية سليمان بحثا عن الكفاءات الفنية النسبية لشركات القطاع العام والخاص في صناعة الادوية في مصر ووجدت انه لاتوجد علاقة بين الكفاءة ونوع الملكية



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ مايو ١٩٩١

نسبته

أمريكا ١٧٪
إيطاليا ٣٠٪
الهند ٤٨٪
مصر ؟!






د. حسن حافظ — د. احمد رشاد — د. محمود عبدالفضيل

مخاطره

• تفشي الادمان والبطالة !
• تفكك العلاقات الأسرية !
• الاكتفاء بالأعمال الهامشية !

زيادة الاستهلاك والانفاق واختفاء السلع وانتشار طبقة الوسطاء وظهور السوق السوداء وسبب ذلك الرئيسى هو نقص الانتاج

● العلاقه غير المتوازيه بين الاجور والاسعار . فالارتفاع المستمر فى الاسعار يأتى نتيجة زيادة القوة الشرائية او زيادة التكاليف او نقص

مركز الدراسات والأبحاث



دار التحرير

اعداد :
حنان عبدالقادر
سلوى محيى الدين
عصام عامر
عماد العراقى

المحروسة
المصدر : المساء
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٧ مايو ١٩٩١

المعروض من السلع او نتيجة التضخم العالمى مما يخلق عدم التناسب بين السعر والاجر والدخل ، خاصة دخول محدودى الدخل من العاملين فى القطاع العـــام والحكومـــة .

● نظام الضرائب . فهناك شعور عام يسود بين الممولين بارتفاع سعر وفئات الضرائب على الدخل والارباح والقيم المنقولة . يضاف الى ذلك ضريبة التركات ورسم الايلولة من ناحية ، والضرائب الجمركية من ناحية اخرى كذلك هناك عدم اقتناع بالاسلوب المتبع فى ربط الضرائب ومعاملة المسئولين فى الاجهزة الضريبية للممولين . مما يدفع بهم الى اخفاء حقائق اعمالهم . واتخاذ كل السبل الممكنة للتهرب الضريبى خاصة فى فئة المليونيرات الجدد او الطفيليين ..

● التشريعات والقوانين التى تنظم الحيـاة الاقتصاديـة

● البيروقراطية : فكثرة اللوائح والقرارات والاوامر الادارية لاتسمح لاى متعامل ان يتعرف عليها ببساطة ووضوح يساعده على قضاء مصلحته بمرونة ويسر . لذلك ظهرت طبقة تحرص على الالتفاف حول الانظمة والقرارات وخدمة اصحاب المصالح مقابل مايتحدد وقيمة العائد او الفائدة التى تعود على اصحاب المصلحة

● تعدد الاجهزة الرقابية فى مصر ، مما يؤدى الى تكرار وازدواجية الاختصاص . ويفقد الرقابة فاعليتها . ويفقد العاملون فى الدولة القدرة على اتخاذ القرار

مكونات الظاهرة

وظاهرة الاقتصاد الموازى لايمكن عزلها عن البناء الاجتماعى والتقاليد السائدة فى المجتمع . فالاسرة والبيئة والقيم والسلوك تشكل فى مجموعها البنية الاجتماعية . وبقدر تنشئة الافراد على القيم والمثل والسلوك المتمسك بتعاليم الاديان ووجود القدوة بقدر مايكون البنيان متماسكا . ويعتبر الخروج عنه شذوذا عن القاعدة

ويوجد ايضا فى قائمة اسباب انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازى مايمكن ان يطلق عليه التنقل بين المذاهب والايديولوجيات

وتتألف عناصر الاقتصاد الموازى من مكونين رئيسيين ، الاول : هو الانشطة المشروعة غير المسجلة وغير المعلومة للدولة . وبالتالى لاتتقاضى الدولة عن الدخول المتولدة فيها ضرائب أو رسوما

والثانى جميع الانشطة غير المشروعة . ومنها ماهو مخالف للتقاليد والقيم . ومنها ماهو محظور قانونا

والانشطة المشروعة غير المسجلة يندرج تحتها ..

- الانشطة التى تقوم بها الاسر المنتجة فى الريف والحضر كتربية الطيور والدواجن والمزارع السمكية وتربية الحيوانات وتسمينها ومنتجات الالبان وغيرها وهى لاتدخل فى قياس الناتج القومى .
- الخدمات التى يتبادلها الافراد فيما بينهم دون ان يصاحبها مقابل نقدى .
- الاعمال والخدمات التى يقوم بها اصحاب ويتقاضون عنها اجرا . ولكن لايسجل الدخل فى سجلات او دفاتر يمكن للجهات الرسمية والاطلاع عليه .

انشطة غير مشروعة !

اما الانشطة غير المشروعة فمنها :

- تجارة المخدرات بكافة انواعها : مثل الافيون والحشيش والهيروين والكوكايين والمهدئات والمنبهات والمهلوسات وتشير البحوث العلمية الى ان تعاطى المخدرات يبدا من سن ١٥ الى ١٧ سنة بين الشرائح المختلفة من المجتمع وهناك تقديرات متعددة لحجم التعامل فى تجارة المخدرات تتراوح بين ٢ ، ٤ مليارات دولار سنويا ..
- الرشوة : حيث تؤدى الرشوة الى اثراء الموظف العمومى اثراء غير مشروع . والى تشويه العلاقة بين الدولة والمواطنين وفيما بينهم
- التربح . وفعل التربح يحدث لو حصل الموظف العام لنفسه على ربح او منفعة او محاولته ذلك . سواء كان ذلك بحق او بغير حق ..
- العمولات والهبات : اذ بدا الرأى العام فى مصر منذ فترة يشعر بأن العمولات والهبات هى الطابع المميز لانهاء المعاملات والصفقات ولقد كان لكثرة الحديث عن هذه الظاهرة اثره البالغ فى رسوخ هذا الشعور العام بين الناس .

وخطورة العمولات والهبات على الاقتصاد القومى تكمن فى كون الذين يتقاضونها يتعمدون الاضرار بالمصلحة العامة ، فلا يحصل متقاضى العمولة على عمولته الا فى مقابل خدمة او خدمات يقدمها لمن سوف يمنحه العمولة وهذه الخدمات عديدة ، منها التغاضى عن بعض بنود التعاقد او البطء فى تنفيذ الاجراءات ، او اهمال المواصفات ، التزوير فى المستندات والاوراق ، او تقليد الامضاءات والتوقيعات ، او عدم مراقبة الجودة ، وغير ذلك من الاساليب والوسائل التى تضر بالاقتصاد القومى !

وهناك ضرر آخر وهو الاحتفاظ بهذه العمولات والهبات خارج مصر

يرى د. عبدالفضيل ان الخطورة هى تزايد اعداد السكان الذين ينخرطون فى النشاطات المرتبطة بالاقتصاد السرى مما يؤدى الى ظواهر اجتماعية خطيرة كالانتقال الى طبقات اعلى دون بذل اى جهد .. ويضرب د. عبدالفضيل عدة امثلة على زيادة هذا النشاط بقوله بان حجم التهرب الجمركى والضرائبى فى بورسعيد وحدها يصل الى ٢٠٠ مليون جنيه سنويا .. والحل يتمثل فى اجراءات وسياسات اقتصادية واجتماعية وسياسية تقلل من هذه الظاهرة المدمرة للاقتصاد المصرى الذى لاتنقصه الازمة .. هذه السياسات البديلة تعمل على ضرب كافة رموز وركائز الاقتصاد السرى واعادة دمجه فى الاقتصاد القومى

ويؤكد المعنى نفسه احمد رشاد موسى رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى ويطالب بضرورة توفير بيانات دقيقة عن حجم الظاهرة لمعالجتها ..

ويؤكد د. على فهمى الخبير بالمركز القومى للبحوث أن خطورة هذا الاقتصاد يتمثل فى عدة ظواهر منها تفشى الادمان وتفكك العلاقات الاسرية والميل الى البطالة والاكتفاء بالاعمال الهامشية التى تدر ربحا كبيرا ..



المصدر : الوفد

التاريخ : ٨ مايو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



تحديات اقتصادية صعبة لتنفيذ الروشتة ..

ومناخ سياسى فاسد يحتاج للتغيير

تحقيق
سامى صبرى

● أيام معدودة ، ويستقبل الشارع المصرى حكومة «الأشغال الشاقة» المكلفة بتنفيذ شروط صندوق النقد الدولى . بعد أن انتهى العمر الافتراضى لحكومة توقيع الاتفاق ، وسوف تحمل الحكومة الجديدة على عاتقها أزمة اقتصادية واجتماعية طاحنة كانت نتاج قرارات وسياسات متخبطة . اكتوى بنارها كل مواطن على أرض مصر وسوف تضاعفها تحملات جسيمة يأتى فى مقدمتها الارتفاع الرهيب للاسعار . ثم دين خارجى يزيد على ٣٠ مليار دولار له فوائد واقساط بالمليارات وعجز فى الميزانية يقدر بحوالى ١٤ مليار جنيه .

تدنى لامثيل له فى الاجور ، وجنيه مصرى فقد ٦٠٪ من قيمته الشرائية امام الدولار ، ونسبة تضخم عالية وصلت الى ٢٥٪ ، وطابور طويل وعريض من فائض الخريجين وملايين من العاملين ، وخسائر بالمليارات فى شركات القطاع العام والمشترك والمحافظات ، وفجوة كبيرة بين الواردات والصادرات .

واستيراد اكثر من ٨٠٪ من القمح والغذاء ومستلزمات الانتاج ، وادارة حكومية مترهلة ، وامن داخلى مزعزع ملىء يعشش التطرف والارهاب . ومناخ سياسى فاسد محروم من الديمقراطية ، التى بدونها لن يتحقق الهدف من التغيير .. والسؤال الان .. ماهو شكل هذه الحكومة الجديدة وماهى الفلسفة التى ستسير بها وتطبقها وما الدروب التى تسلكها لتجنب المجتمع الاثار والاعباء الناتجة عن تنفيذ «وصفة» او روشتة صندوق النقد الدولى ؟.. هل ستكون نمطية تقليدية كالتى سبقتها لايتغير منها سوى الشكل اوالوجوه ؟ ام ستحمل فكرا جريئا وسياسات جديدة تواجه بها تحديات تنفيذ المهمة الصعبة الخطيرة المسنودة اليها

● للتغيير الوزارى فى اى نظام فلسفة وهدف ، وقد اعتادت شعوب البلاد التى تؤمن بالديمقراطية والحرية ان تجنى كل مرة ثمار هذا التغيير . ولكن الشعب المصرى قد اعتاد من خلال كل التجارب السابقة ـ ان يحصد المتاعب والهموم من كل تغيير .. ورغم مايعانيه هذا الشعب فان عنده امل ان تكون الحكومة الجديدة غير تقليدية تخفف بسياساتها عن الاجيال القادمة اوزار مخلفات الحكومة السابقة ، وتجنب الاقتصاد المصرى اى تجربة اخرى لانه لم يعد بعد يتحمل التجارب والهزات .

● وفى محاولة منه لتحديد شكل وهيكل الحكومة الجديدة بما يتناسب وطبيعة المرحلة القادمة ، يقترح الدكتور «ميلاد حنا» السياسى المعروف ، الغاء منصب نائب رئيس الوزراء وتشكيل مجلس وزارى يتكون من ٦ وزراء على الاقل يراسهم رئيس وزراء يرسمون السياسة العامة للبلاد ، ويكون كل وزير مسئولا عن قطاع معين ، ويساعده فيه عدد من «وزراء الدولة» حسب تقسيمات القطاع وذلك بغية السرعة فى الانجاز واتخاذ القرار السليم ، فبدلا من ان يجتمع رئيس الوزراء بحوالى ٢٠ وزيرا او اكثر فسوف يجتمع بستة فقط يتفرغون لرسم السياسة العامة ومتابعة التنفيذ .

واذا تناولنا قطاع الاسكان باعتباره الحقل الذى اعمل فيه . فانى اقترح ان يراسه وزير واحد باسم «وزير الاسكان والتشييد» ويتبعه اربعة وزراء دولة للاسكان والمرافق والتشييد ولشئون التعمير والمجتمعات الجديدة .

● وقطاع الشئون الداخلية والامن .. ويراسه وزير الداخلية ويساعده مجموعة من وزراء دولة لشئون الامن والعدل والقوى العاملة .

● وقطاع الخارجية .. ويراسه وزير الخارجية ويساعده وزراء دولة للشئون الخارجية ، والهجرة والعاملين بالخارج ، والسياحة والطيران .

● وقطاع الاقتصاد والمالية .. ويراسه وزير الاقتصاد ويساعده وزراء دولة لشئون الاقتصاد .. والمالية ، والتجارة الداخلية والخارجية ، والتخطيط والصناعة .

● وقطاع الخدمات والبيئة ويراسه وزير يساعده وزراء دولة للصحة ، التعليم ، النقل والمواصلات ، الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والكهرباء ، البيئة ، والزراعة ، والثقافة ، والاعلام



المصدر : الوفد

التاريخ : ٨ مايو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القطاع العام وعجز الميزانية وارتفاع الأسعار وانخفاض الأجور وطوابير البطالة أهم العقبات

● القطاع العسكرى والحربى .. ويرأسه وزير الدفاع ويساعده مجموعة من وزراء دولة للشئون العسكرية ..

ومن ثم وبالعدد الكبير من وزراء الدولة ، سيتخفف الاداء الحكومي من الروتين ، ويلمس المجتمع إنجازا افضل بخلف الكثير من اعباء واثار روشتة الصندوق .

الأسعار والأجور

● اما التحديات التى تواجه حكومة مابعد الانفلق ، فهى كثيرة ومتنوعة ، منها كا يرى الدكتور ، مدحت العقاد ، استاذ الاقتصاد ووكيل كلية تجارة الزقازيق ، الارتفاع الرهيب المنتظر فى الاسعار بمجرد تنفيذ اول الشروط وهو ترك تحديد الاسعار وفقا لطلب السوق الحرة ، الامر الذى سيتاثر به سلبيا وبقسوة قطاع الفقراء وهم الغالبية من هذا الشعب ، بسبب ثبات الاجور او عدم زيادتها بالقدر الذى يتناسب مع ارتفاع الاسعار ولاسيما وانها تضاعفت خلال السنوات القليلة الماضية حوالى ٨ مرات ، بينما لم ترتفع الاجور سوى ٤ مرات فقط .

ولفك رموز هذه المعادلة الصعبة فى الاجور والاسعار ، ولكى نصل فى الايام القادمة الى زيادة فى الاجور لاتؤثر سلبيا على الاسعار يجب ان تكون هذه الزيادة من مصادر حقيقية تتمثل فى زيادة الانتاج وخفض الانفاق الحكومى واستغلال الطاقات العاطلة ، والرقابة الحقيقية على ميزانية الحكومة . واستثمار موارد التامينات الاجتماعية والموارد المتحصلة الناتجة من تعديل اسعار الخدمات الحكومية فى مجالات اكثر ربحية تخدم الشعب

كما سيشعر المواطن بوطاة وعبء التغيير فى السنوات القليلة القادمة نتيجة لتخلى الدولة عن بعض التزاماتها الاجتماعية والاقتصادية فى مجالات عديدة تنفيذا لشروط الصندوق فمن المنتظر ان يتم الغاء الدعم كلية عن الغذاء والطاقة ونتيجة لتعويم الجنيه فى مقابل الدولار بسبب ندرة العملة الصعبة مما يفقد الجنيه لحوالى ٧٠٪ من قيمته فى المرحلة المقبلة .

عجز الموازنة

اما التحدى الاكبر فى نظر الدكتور مدحت فهو العجز الرهيب فى ميزانية الدولة والذى وصل الى ١٤ مليار جنيه ونسبة التضخم التى تزيد على ٢٥٪ ، نتيجة لتركيز حكومة د عاطف صدقى واهتمامها بالايرادات دون اهتماما بالانفاق ، والدليل على ذلك ان نسبة الضرائب غير المباشرة وصلت الى ٦٥٪ ، ومن المنتظر ان تصل الى ٧٥/ بعد تطبيق ، ضريبة المبيعات ، التى ستؤدى هى الاخرى الى الارتفاع فى الاسعار ، وهذا النوع من الضرائب لايحقق العدالة الاجتماعية ، وستكون من المهام الصعبة للحكومة القادمة وخاصة عند تحصيلها لعدم توافر المعلومات الدقيقة والكافية للجهاز الضريبى وازدياد نسبة التهرب والرشوة والفساد وبالاضافة الى عجز الموازنة فلايوجد حساب ختامى دقيق لموازنة الدولة ، والدليل على ذلك ان اخر حساب ختامى كان لميزانية ٨٨/٨٧ ، رغم اقرار ميزانية ٩٢/٩١ خلال هذه الايام ؟!! علما بان اقصى حد يمكن ان يتاخر فيه حساب ختامى لميزانية دولة يكون عاما او اثنين على الاكثر وليس ٥ سنوات كما هو الحال عندنا الان مما يؤكد عدم دقة الميزانية وعدم الرقابة على الحكومة والنفقة العامة للدولة ، وهذه مسئولية الجهاز المركزى للمحاسبات ومجلس الشعب

الديون

● ورغم عدم وجود رقم دقيق للديون الخارجية على مصر ، حيث حددته جهات مالية دولية بـ ٦٢ مليار دولار ، واخرى بـ ٥٥ مليارا ، وثالثة بـ ٤٢ مليارا ، يؤكد خبراء الاقتصاد بان اسقاط ٥٠٪ منها واعادة جدولة الباقى ، لن يخفف من الازمة كثيرا وان كان سيعطى الحكومة الجديدة فرصة لالتقاط انفاسها ، حيث ستظل الديون المتبقية (٣٠ مليار دولار) عبئا ثقيلا على الاقتصاد القومى وستصل فوائدها الى حوالى ٥ مليارات دولار فى العام بالاضافة الى استمرار الاقساط التى عجزنا عن سدادها منذ عام ٨٧

بل يتوقع فريق اخر من خبراء الاقتصاد ان تصل الديون مرة اخرى عام ١٩٩٦ الى ٥٠ مليار دولار . اذا لم تضع الحكومة القادمة خطة محكمة للاستفادة من كل ما لديها من موارد والتخلى عن الاقتراض والاستدانة ؟!! ولذا فالسبيل للخروج من هذا المستنقع كما يؤكد الدكتور ، مدحت العقاد ، هو اعطاء الفرصة الكافية للقطاع الخاص للانطلاق وازالة اللوائح والقوانين الجامدة التى تقيده وتكبله وتحرير القطاع العام او حل شركاته الخاسرة التى يزيد عددها على ٢٠٠ شركة تحقق خسائر تقدر بالمليارات بالاضافة الى سحبها على المكشوف من البنوك ووضع برنامج تحويل للعمالة . واقامة مشروعات لامتصاص البطالة بعيدا عن الاقتراض ..

● ورغم الشعارات والصيحات .. سترث الحكومة القادمة فجوة غذائية مستحكمة ، اصبحنا نستورد بسببها ٨٠٪ من القمح و ٦٠٪ من غذائنا و ٩٠٪ من مستلزمات انتاج هذا الغذاء وتحول القطاع الزراعى من مصدر للنقد الاجنبى الى مستهلك له ، لافتقاد الحكومة لرؤية استراتيجية متكاملة للتنمية فى مصر ، ولعدم التنسيق بين القطاع الزراعى والصناعى ، وفشلها فى وضع خريطة للتركيب المحصولى تجمع بين مصالح الفلاح ومصالح الدولة والمستهلك ، بل لم تضع فى برنامجها التنفيذى فى مجال الغذاء مبدا ، وحدة الارض والمياه ، وهو العمود الفقرى للتنمية الزراعية الشاملة ، وعجزها عن التاكيد على المزايا النسبية لمصر وسلعها فى السوق العالمى والدليل على ذلك كما يؤكد الخبراء الزراعيون الاقتصاديون ان ميزة مصر النسبية فى انتاج القطن طويل التيلة الممتاز تدهورت تدهورا كبيرا خلال



المصدر : الوفد

التاريخ : ٨ مايو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العامين الماضيين بعد ان وصل انتاج القطن الى النصف ..

واذا كانت ارقام وزارة التخطيط توضح ان قيمة الصادرات الزراعية ارتفعت فى الثمانينات ، الا هذا الارتفاع يرجع الى تغيير سعر الصرف وهبوط قيمة الجنيه ولايعبر عن نمو حقيقى فى قيمة الصادرات نفسها .

الاعتماد على الذات

● ولتحقيق سياسة زراعية متكاملة مع قطاعات الانتاج الاخرى فى الدولة يرى الدكتور ، احمد جويلى ، محافظ الاسماعيلية واستاذ الاقتصاد الزراعى ضرورة ان تضع الحكومة القادمة فى اجندتها عدة محاور هامة فى هذا المجال تتمثل فى تقليل الفجوة الغذائية عن طريق ، الاعتماد على الذات ، لان العالم كله اصبح يعمل بهذا المبدا بدلا من مبدا الاكتفاء الذاتى فامريكا نفسها ليست مكتفية ذاتيا من غذائها ، ولكن عندها اعتماد على الذات فى تغطية عجز الميزان التجارى بواردات حقيقية من انتاج بلادها ومصر بامكانها ان تكتفى ذاتيا من جميع انواع مواد الغذاء ولكن المشكلة تكمن فى محدودية الموارد والانتاج وليس من الضرورى .. ومازال الحديث للدكتور جويلى ان تكتفى مصر ذاتيا من القمح ولكن لابد ان ننتج الحد الامن منه وهو لايقل عن ٣٥٪ من حجم الاستهلاك ، كما ينبغى تطوير انتاجية القمح وزيادة الرقعة الزراعية منه لمواجهة الزيادة المتوقعة فى عدد السكان ، وامام الحكومة الجديدة مناطق جديدة واسعة فى الساحل الشمالى وسيناء .

ولتقليل الفجوة الزراعية لابد من زيادات الصادرات الزراعية وتحسين انتاج الخضر والفاكهة والارتفاع بمعدل انتاجها من اجل التصدير وكذلك تنفيذ مشروعات زراعية تمتص فائض الخريجين وطابور البطالة واعادة التوازن من جديد للميزان التجارى والزراعى المصرى ففى عام ١٩٧٤ كان الميزان يحقق فائضا ولكن بعد ذلك بدا يعانى من العجز وحتى الان بسبب عدم تغطية الصادرات للواردات

كما يجب على الحكومة القادمة ايضا ان تضع برنامجا دقيقا لحسن استخدام الموارد المائية وتكون المياه عنصرا هاما فى الحسابات الاقتصادية عند التخطيط لعملية الزراعة

تحرير الاسكان

واذا كانت التحديات التى تواجه الحكومة القادمة تتركز فى المجال الاقتصادى ، فان مجال الاسكان يعتبر عنصرا هاما فى هذه التحديات ، فمازالت المشكلة الاسكانية قائمة ، ومازالت الاشباح تسكن ملايين الوحدات السكنية نتيجة لدخول الاسكان فى تعقيدات تشريعية وسياسات معقدة عبر نصف قرن منذ عام ١٩٤١ عندما صدر الامر العسكرى بتجميد الايجار وابدية التعاقد .

ولذا فان الامر يحتاج كما يقول ، الدكتور ميلاد حنا ، الخبير الاسكانى الى سياسات جريئة تستفيد من الاتجاه الليبرالى الاقتصادى الذى فرضه الصندوق فهو بلاشك سيحل ازمة الاسكان ، فمنذ عام ١٩٧٦ ووفق احصائيات الدولة انشات الحكومة نحو ٤ ملايين وحدة سكنية فى الحضر والريف ولكن للاسف الشديد يوجد منها ١,٨ مليون وحدة خالية ، ولم تستطع الحكومة الاستفادة من هذه الوحدات ، فكانت النتيجة معادلة صعبة ، سكان بدون مساكن ومساكن بدون اسكان ، "!

فعلى الحكومة القادمة ان تترك القديم ، كل ما انشا قبل اليوم ، لانه غاية فى التعقيد . والدخول فيه سيغرقنا فى تناقض مجموعات المصالح ولن نستطيع الحل ، ولنبدى بكل تعاقد جديد على ان يكون العقد ، شريعة المتعاقدين ، دون تدخل من الدولة ، لا فى تحديد القيمة الايجارية ولا فى ابدية العقد ، وبالتالى يخضع الاسكان لاليات السوق وهو الاتجاه الذى يعمل به فى امريكا بل فى الاتحاد السوفييتى وينصحنا به صندوق النقد الدولى . ومن ثم وبعد صدور قرار جمهورى بذلك سيدخل من الـ ١,٨ مليون وحدة سكنية مغلقة ما لايقل عن ٤٠٠ الف وحدة الى السوق ، وقد تكون ايجاراتها مرتفعة بالطبع فى اول الامر ولكن ستتجه الى الهبوط شيئا فشيئا حسب اليات السوق .. وعلى الدولة ايضا سرعة تقنين الانتفاع بالقروض الميسرة التى تمنحها لالاف الاسر فى اسكان المحافظات ، والتعاونيات وما اشبه . بحيث يقتصر الانتفاع للاسرة على وحدتين فقط بمصر باكملها . وبالتالى ماينبقى من وحدات يعاد للدولة لتقوم ببيعه او تمليكه او تاجيره وفقا لافضليات معينة اجتماعية واقتصادية ، ومن ثم يتم رفع الدعم عن التمليك . وهذا مايطلبه الصندوق وتتوافر للدولة سيولة نقدية يمكن الاستفادة بها فى بناء وحدات اخرى بجانب وحدات المساكن الشعبية التى تسمح بايجاد لمحدودى الدخل يتم تمويلها من صندوق المساكن الشعبية الذى يجب تنمية موارده من خلال قطاع الاسكان ذاته اما برفع الايجارات القديمة او من ضرائب الاسكان الفاخر ، التمليك والايجار ، او من الضرائب على المساكن المغلقة .

● ولما كان التحرر الاقتصادى المنشود يقتضى تحررا سياسا كاملا يؤمن بكل قواعد الليبرالية التى تبدا بحرية الراى والتعبير وتنتهى بحق تداول السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة وبرلمان قوى فان الدكتور ، مصطفى كامل السيد ، استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة يرى انه كان من المفروض ان يسبق الاتفاق مع صندوق النقد الدولى تشاور وتنسيق اوسع مع كل القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة بالبلاد للخروج ببرنامج شامل للاصلاح الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فى مصر ، وليس مجرد عناصر او اجراءات للاتفاق مع المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية هى اقل بكثير من ان تكفى للخروج بالاقتصاد المصرى من ازمته الراهنة .. اما وقد وقعت ، الفاس فى الراس ، لم يحدث هذا التنسيق ، فان المجتمع المصرى والحكومة القادمة ستواجه موقفا عجبا فاصبح مطلوبا من القوى السياسية والاجتماعية ان تقبل تنفيذ برنامج لم تساهم فى وضعه ، وان تهيء المناخ اللازم لانجاح سياسات قصيرة النظر ذات طبيعة جزئية فيها مسحة ليبرالية تم وصفها بطريقة سلطوية لم تشارك فيها كل القوى السياسية وهو مكمن الخطر فى الاتجاه السياسى للحكومة القادمة ، لان الليبرالية المفروضة ليست كاملة بل جزئية والذين قاموا بصنعها لم يتشاوروا حتى مع القوى السياسية والاجتماعية التى تدعم الاتجاه الليبرالى ؟ كما ان الليبرالية الاقتصادية تقتضى ان تسود قواعد المنافسة الكاملة بين القوى السياسية المختلفة وان تكون وسائل هذه المنافسة مكفولة للجميع دون احتكار لحزب واحد مثلما هو موجود الان ، حيث تتحكم حكومة الحزب الوطنى فى كل هذه الوسائل وفى مقدمتها الاعلام .. فهل تستطيع الحكومة القادمة ان تكسر هذا الاحتكار ؟

والليبرالية السياسية تقتضى ايضا ان يفتح منصب انتخاب رئيس الجمهورية للمنافسة بين هذه القوى فهل تقنع الحكومة التى فرضت التغيير وتطالب بالاستجابة اليه بهذا المبدأ .

● واخيرا فان لم تات الحكومة القادمة قوية بسياستها ورئيسها واعضائها لمواجهة الأزمة الاقتصادية واثار التحول الجديد فان الحياة على ارض مصر ستصبح شعلة من نار ، الامر الذى يفتح الباب لمزيد من التطرف والارهاب والعنف والادمان وهذا وحده اقوى من كل انقلاب او تحول او تغيير .

المصدر: .. الاهرام ....
التاريخ: ١١/ سبتمبر/١٩٩٦ ..



للبحوث و التدريب و المعلومات

■ صندوق التنمية الاجتماعية بمجلس الوزراء يبحث :

برامج لتنفيذ مشروعات تسهم فى تشغيل الشباب

كتب ـ محمدحبيب :

اعلن الدكتور حامد مبارك امين عام صندوق التنمية الاجتماعية التابع لمجلس الوزراء ان الصندوق يقوم حاليا باعداد خطوط الانتاج والتجهيزات للمشروعات والبرامج التنفيذية مما يؤدى الى توفير فرص عمل للشبلب والخريجين والعائدين فى مختلف البرامج الزراعية والانتاج وللمساهمة فى دعم قطاعات التصنيع والمستثمرين والاعمال الصغيرة والتشييد بتوفير قدر مناسب من التسهيلات الائتمانية وتنفيذ مجموعة من المشروعات الاقليمية والمحلية ذات العمالة الكثيفة والعائد الاجتماعى السريع .

وعلم مندوب الاهرام ان السويد ستساعد الصندوق بـ ١٠ ملايين دولار والصناديق العربية والبنك الدولى والولايات المتحدة بـ ٢٠٠ مليون دولارو ٥٠ مليون دولار من هيئة الخليج للتنمية و ٥٠ مليونا من صندوق الكويت وقد بدأ الصندوق الاتصال بالمحافظات لتحديد المشروعات ويجرى الاتفاق مع البنوك لتحديد قواعد صرف القروض الميسرة للشباب والاتفاق مع الأسر المنتجة للعمل على تسجيل الطلبات للراغبين فى الحصول على معدات وتجهيزات تمهيدا للبدء فى النشاط الانتاجى .

واضاف امين الصندوق انه سيتم دعم البرامج والمشروعات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالريف والحضر حيث أن مفهوم التنمية الشامل يختلف على كافة المستويات الراسية بداية بالمواطن فالمجتمع وانتهاء بالدولة وبالقطاعات الافقية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والادارية والريفية والحضرية والبيئية والارتباط مع هذه المستويات والقطاعات بعنصرى الزمان والمكان لاعداد تطبيق السياسات والبرامج لتحقيق الاستقلال الافضل للفرص والامكانات المتاحة وتحقيقا بدورها للنمو الاقتصادى

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٠ [illegible] /١٩٩١
للبحوث و التدريب و المعلومات

■ عاصم عبد الحق فى ندوة سياسات الاستخدام :

قروض للشباب من الصندوق الاجتماعى للتنمية بفائدة من ٣/٤ ٪ إلى ٥ ٪

حصر شامل للمتعطلين الراغبين فى اقامة مشروعات وبرنامج عاجل لتوظيف الشباب

كتب - هيثم سعد الدين :

يجرى حاليا تحديد قيمة الفائدة التى سيقرض بها الصندوق الاجتماعى للتنمية الذى يبلغ راس ماله ٤٠٠ مليون دولار وان هناك اتجاها بأن تتراوح نسبة الفائدة ما بين ٣/٤ ٪ إلى ٥ ٪ للشباب والخريجين وتقوم مكاتب القوى العاملة بالمحافظات حاليا بحصر شامل للمتعطلين الراغبين فى اقامة المشروعات عن طريق الصندوق للدخول فى برنامج عاجل للتوظيف للشباب فى المدى القصير بالتعاون مع الصندوق من خلال المشروعات المكثفة للعمالة فى مجال الاراضى المستصلحة وحماية نهر النيل وتطوير وحماية البيئة لمواقع الاثار والتعاونيات .

واعلن السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب فى ندوة سياسات الاستخدام التى تنظمها امس الجمعية العلمية لتحليل السياسات برئاسة الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد ورئيس الجمعية ان هناك ٣٠ مشروعا جاهزا للخريجين وتم عمل ١٠٠ وحدة بالعاشر من رمضان كاملة المرافق وتبلغ تكلفة الوحدة ٣٥ الف جنيه بجانب مشروعات المزارع السمكية فى النيل مؤكدا ان سياسة الوزارة تستهدف تعيين الخريجين من خلال فرص عمل حقيقية ومنتجة مشيرا الى ان العمل المكتبى اصبح لامكان له فى القطاعين الحكومى والعام بعد ان وصل عدد العاملين بهما ٥ ملايين يتقاضون اجورا سنوية ١١ مليارا من الجنيهات .

واضاف الوزير ان هناك لجانا فنية تقوم حاليا بدراسة مشروع توطين مليون اسرة مصرية فى الاراضى المستصلحة بليبيا واشار الى انه خلال الشهر القادم ستصدر اللائحة التنفيذية لقانون الحاق العمال المصريين بالخارج وان هناك لجنة من الوزارة ووزارتى الخارجية والداخلية تضع حاليا الشروط المنظمة لسفر المصريين للعمل فى الدول التى لاتشترط لدخولها الحصول على تأشيرة دخول مسبقة ومن ضمن هذه الشروط ان يكون الباحث عن عمل يحمل مبالغ معينة وتذكرة ذهاب وعودة .

واشار الوزير الى انه خلال العامين القادمين سيكون هناك قانون عمل واحد يحكم علاقات العمل فى مصر للعاملين بالقطاع العام والخاص والاستثمارى وان قانون تطوير القطاع العام الجديد يأخذ باللوائح النوعية التى تتناسب مع كل قطاع وذلك بالتعاون بين الادارة والنقابة المختصة .

وطالب المشاركين فى الندوة بضرورة تحديد الاعداد المطلوبة لحاجة سوق العمل ، ووضع تصور لعلاج مشكلة فائض الخريجين عن طريق اجراء التدريب التحويلى لهم ، وان يكون هناك تنظيم لتصدير العمالة عن طريق وزارة القوى العاملة □

يسرى مصطفى

عاصم عبد الحق



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٤ مايو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تساؤلات

بدأ الصندوق الاجتماعي الاعداد لممارسة نشاطه .. ولكن يبدو ان الامر سيحتاج إلى وقت طويل حتى يصبح هذا الصندوق مؤهلا للقيام بأخطر مسئولية اقتصادية واجتماعية ... البطالة تتزايد .. واجراءات التحرير والاصلاح الاقتصادى لها جوانب سلبية ولهذا اتجه التفكير الى انشاء هذا الصندوق .

ولكن كيف يمكن أن يقوم هذا الصندوق بعمله بعيدا عن الأسلوب البيروقراطى المعهود في أجهزة الحكومة ؟! وما هو الجديد الذى يقدمه هذا الصندوق عن البنوك أو بعض الجهات الاخرى التى لها اختصاصات فى تمويل المشروعات وتنفيذها ؟. ورسالة هذا الصندوق هامة وضرورية .. بل ومطلوبة .. ولكن كيف يفهم الناس اختصاصاته وكيف يتعاملون معه .. ومتى يبدأ هذا العمل ؟! لقد أصيب الناس بالاحباط من التصريحات المتكررة التى تبدأ بكلمة .. سيتم وقريبا .. وخلال أيام .. والشهر القادم ... فاغلب هذه التصريحات لا يتحقق .. وتتهم الصحافة واجهزة الاعلام بالتقصير والخداع ... الصندوق الاجتماعى يحتاج إلى اعلام عن اهدافه .. وتعاملاته ولا يمكن ان تستمر سياسة الصمت والسرية فى اعمال هذا الصندوق ... فالتساؤلات كثيرة .. ما هى شروط منح القروض ... ولمن تمنح هذه القروض .. هل للخريجين الجدد .. أم لعمال وموظفى بعض الشركات التى يتم دمجها وتصفيتها .. وما هى نوعية المشروعات التى يمكن اقامتها وما هو دور الصندوق فى تمويل مشروعات التنمية المحلية بالمحافظات .. هل سيتولى تمويل الاسر المنتجة مثلا .. هل سيقدم للشباب فرصة العمل المناسبة لمن يرغب فى العمل والكفاح ؟

ولا يكفى أن يجتمع الصندوق ويصدر قرارات أو توصيات ولكن فى الواقع هذا الصندوق يحتاج إلى فرق عمل من الخبراء لانجاز القرارات على الطبيعة ومتابعة تنفيذها .. وحتى لا يتحول الى مجرد جهاز ادارى حكومى لديه تمويل لا يجد من يتقدم للحصول عليه ويضاف الى عشرات المئات من الاجهزة الادارية التى لا تحقق أهدافها لاسباب معروفة احيانا وفى اغلب الاحوال بسبب عدم الرغبة فى تحمل مسئوليات اتخاذ القرار وهى اصعب مسئولية فى ظل الظروف الحالية

عبد الله نصار



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ مايو ١٩٩١

لعبة الكراسى الموسيقية فى سوق العمالة المصرية

أمينة شفيق

لم يكن من الممكن للقطاعين الخاص والاستثمارى ان يقدما فرصا للعمالة تفى باحتياجات قوة العمالة الكلية فى المجتمع . فليس من مسئولية القطاعين معا توفير فرص عمل تفتح الباب امام كل المتعطلين لينخرطوا فى سوق العمالة ويتحولوا الى جزء من نسيج العملية الانتاجية فى ظل سيادة القطاعين . دائما ماتقل فرص العمل المطروحة عن الطلب عليها وبذلك توجد اعداد وشرائح من المتعطلين . هذه قوانين ترتبط بالمشروع الخاص وقواعد عمله وضوابطه .

ولكن وفى بعض الاحيان يمكن التحكم فى بعض نتائج هذه الضوابط بحيث نتحقق بعض الحلول الجزئية ، او على الاقل نتجنب بعض الاثار السلبية لها . مثلا كيف يمكن تجنب لعبة « الكراسى الموسيقية » فى سوق العمالة المصرية .

لقد ارسى القطاعان الاستثمارى والخاص قواعدهما على سوق العمالة المصرية وأستمرا ينتقيان افضل الخبرات والكفاءات المهنية والفنية التى يجتذبانها من ذلك القطاع الاخر القادر على تحمل تبعات التدريب والتعليم . والذى اعطى فرص النمو لهذه الكوادر على مدى سنوات طويلة . فى كل الاحوال ، فالقطاعان الخاص والاستثمارى يريدان الامور سهلة وميسرة وجاهزة ورخيصة . لقد استمر النشاط الاقتصادى للقطاعين طوال الفترة من عام ١٩٧٤ الى ١٩٨٨ يتمركز فى ١٠٨٣ مشروعا خاصا بين صغير ومتوسط وكبير . لم يستوعبا خلال هذه الفترة الا عدد ٢١٦ الف عامل وعاملة ومهنى ومهنية . لم يتحول هذا العدد من العاملين فى القطاعين من حالة التعطل الى حالة العمل . كذلك لم يتم توظيفه من خريجى الجامعات مباشرة . وانما استمر القطاعان يلتقطان افضل الخبرات من القطاع العام اساسا حيث كان المخزون الحقيقى للكوادر الادارية والمهنية المصرية . لذلك ظل تاثيرهما على مناطحة البطالة محدودا وضعيفا وبطيئا وعاجزا . فى حين اصبح تاثيرهما السلبى على كفاءة القطاع العام كبيرا وخطيرا .

منذ عام ١٩٦١ وهو عام المولد الكبير للقطاع العام استمرت وحداته مدرسة كبيرة يتعلم فيها المهندسون والمحاسبون وكل شرائح المهنيين وكذلك شرائح العمال الفنيين ، وسائل واساليب العمل والادارة والانتاج ... اخطأوا اثناء العمل كذلك اصابوا ولكن فى النهاية باتت هذه الوحدات مستودعات خبرة ومولدات كفاءات . ولم يكن من السهل انشاء مدارس فنية ومهنية اكبر من تلك الوحدات الانتاجية ... لقد اصبحت جامعات تطبيقية ، على الطبيعة وفى مواقع العمل .

ولم يكن من الممكن الاحتفاظ بكل هذه الكوادر داخل القطاع العام فى فترة تميزت بضعف الضوابط العامة . ولكن كان من الممكن فرض الحماية عليها من ظاهرتين .. الاولى هى الهجرة الداخلية للقطاع الاستثمارى والثانية هى الهجرة الخارجية المؤقتة الى بلدان منابع النفط . كان المفروض ان نفرض بعض الحماية على الهجرتين معا حماية للكيان الاساسى الاقتصادى

كان من الصعب ان نمنع الهجرتين معا .. فيهما وجد البشر دخلا جديدا وامكانات مادية اعلى لكن كان من الممكن الحد من نتائجهما السلبية .

لقد صاحب الهجرة الى القطاع الاستثمارى خلل فى هيكل الاجور والمرتبات . مقابل الانتقال من القطاع العام الى القطاع الاستثمارى .. او بتعبير اصح .. مقابل التقاط القطاع الاستثمارى للكفاءات من القطاع العام . اغدق عليها بالاجور والمرتبات بقدر اوجد فارقا بين ماهو منصرف هنا وهناك . فانقسمت القوى العاملة الى شرائح .. شريحة الميسورين فى القطاع الاستثمارى وشريحة انصاف الميسورين فى القطاع العام ثم شريحة الفقراء فى قطاع الدولة . وبالقطع لم يكن ذلك بلا مقابل وانما تم الاغداق على حساب ظروف العمل وشروطه من ساعات عمل الى اجازات وحقوق اخرى ...

كما ادت هذه الهجرة الداخلية بنتيجتها ، الخلل فى الأجور وتمركز الكفاءات بعد انتقالها ، الى اضعاف القطاع الخاص الصغير وخاصة الصناعى منه . عانى هذا القطاع من ضغط السوق ومن عدم توافر او انتظام المستلزمات ثم من عدم القدرة على المنافسة على دفع الأجور . فعاش يعمل ضعيفا منهكا لايقوى على الانتظام فى الانتاج او فى التوظيف .. فاستمر هو الآخر يلتقط عمالته من بقايا ساعات العمل فى القطاع العام ولم يستطع مجرد الدخول فى ساحة مناطحة البطالة والتعطل .

لذلك استمرت لعبة الكراسى الموسيقية فى سوق العمالة المصرية ... تدور القطاعات الاقتصادية كلها فى دائرة واحدة

فى مواجهة جزئية للبطالة والتعطل وفى اطار ماهو مطروح اليوم من ان الدولة لن تستطيع توفير فرص عمل سنوية الا فى حدود ١٢٠ الف فرصة لماذا لانفكر ان نفرض على القطاع الاستثمارى الجديد شروطا خاصة بالتوظف والاستخدام . ذلك بان تؤكد عليه التوجه الى ساحة المتعطلين لياخذ منها كما من العمالة المهنية قبل ان يتجه الى ساحة العاملين ليلتقط منها الكفاءات .

روشته مصرية لمرحلة مابعد الاتفاق مع الصندوق

في خطابه الى الشعب تناول الرئيس حسني مبارك تصوره لسياسة التغيير ، والابعاد الحقيقية للازمة الاقتصادية .. ووقعت مصر مع صندوق النقد الدولي الاتفاق النهائي الذي يكشف مسيرة الإصلاح في المرحلة المقبلة .

وفي صراحة كاملة قال الرئيس ان هناك فئات ستتأثر في المرحلة المقبلة من « روشتة العلاج » التي ارتضيناها .. ومن اجل التخفيف من مرارتها بدأت الحكومة اتخاذ عدد من الاجراءات من بينها زيادة الاجور بنسبة ١٥ ٪ وانشاء الصندوق الاجتماعي لرعاية محدودي الدخل .. والسؤال المطروح الان .. ماذا بعد الاتفاق ؟ وكيف يتحقق العدل الاجتماعي ؟

الجنزوري : تمويل المشروعات من مدخرات حقيقية وتخفيض استخدام القروض

شندي : مصر في حاجة إلى عقد اجتماعي جديد يوضح الحقوق والواجبات

البيلاوي : اعادة النظر في قوانين الملكية والحيازة



تحقيق :

جميل جورج

يقول الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط .. ان الدولة استثمرت نحو ١٢٩ مليار جنيه خلال السنوات العشر الاخيرة بهدف الحفاظ على مستوى المعيشة ، خصص منها ٤٧ مليار جنيه لقطاعات الانتاج والسياحة والباقي للمرافق والكهرباء والمواصلات والاسكان

ايضا القطاع الخاص تزايد نصيبه في النشاط الاقتصادي فارتفع من ٢٣ ٪ من اجمالي الاستثمارات في بداية الثمانينات ، اصبح ٤٣ ٪ في بداية التسعينات . وكانت الخطة المصرية تكاد ان تكون فريدة في تجارب الدول . فقد جنبت البلاد الهزات الاجتماعية غير المرغوبة بفضل تكامل السياسات الاصلاحية والتدرج المحسوب الاثار في التطبيق . كما ان انتظام تنفيذها اوجد مناخا يختلف الى حد كبير عن المناخ الذي كان سائدا في بدء الخطة

السياسة الجديدة

ومن اجل ذلك روعي في مشروع خطة التنمية لعام ٩١ / ٩٢ الا تعتمد اهميتها على حجم الاستثمارات وانما الاسراع في تنفيذ المشروعات التي لازالت تحت التنفيذ حتى تدخل مرحلة الانتاج ، ويتم التمويل من مدخرات حقيقية محلية مع الاعتماد على التمويل الذاتي وان يخفض استخدام القروض والتسهيلات الخارجية تمشيا مع الاتجاه الى تخفيف اعباء الديون

كذلك توضع استثمارات القطاع العام في ادنى حدود الاحتياجات العامة ومراعاة العائد الاقتصادي والقدرة على التصدير والتخفيف من عجز الموازنة العامة بالنسبة للمشروعات الحكومية والاستخدام الافضل للموارد وتشغيل الطاقات العاطلة والقضاء على المخزون وتعميق التصنيع لمواجهة صعوبات الاستيراد

التخطيط مطلوب ..

ويضيف الدكتور الجنزوري قائلا ان التخطيط ليس ظاهرة في نظام دون اخر ولكنه في كل النظم ، في الشرق والغرب ، ولاغنى للمستقبل عنه وفي ظل سياسة التحرر الاقتصادي التي تنتهجها الحكومة أجد ان التخطيط ضرورة بل ان القطاع الخاص في اشد الحاجة الى كفاءة التخطيط والخطة اذ فيها ارشاده الى افضل الاوضاع

مفهوم التحرر

وفي حماس بالغ تحدث الدكتور حازم الببلاوي رئيس البنك القومي لتنمية الصادرات قال .. انا من انصار التحرر الاقتصادي ، والمقصود بالتحرر هو توزيع الادوار بحيث يكون السوق هو الحاسم ، وفي الوقت نفسه يجب ان يكون للدولة دورها .. فهي فقط تشرف على الانتاج وليست هي المنتج .. مسئوليتها ان تمنع الانحراف . وتعاقب كل من يخل بالتزاماته . وتحمي حقوق المواطنين ، وتعمل من اجل تحقيق سرعة القضاء بعيدا عن العروة العائلية او مناطق النفوذ كما تعمل على اعادة النظر في قوانين الملكية والايجارات وتعيد للدائن حقوقه .

وداخل هذا الاطار تمارس الوحدات الانتاجية مسئوليتها . واذا حققت ربحا عاد اليها وان حققت خسارة فهذا ليس عيبا ، وهنا نتخلى عن النشاطات غير المرغوبة .

ويتساءل الدكتور الببلاوي قائلا هل من المقبول ان تنتج الدول المربى والشيكولاته ؟ في هذه الحالة اقول ان الدولة نسيت دورها الرئيسي

ان المطلوب في المرحلة الراهنة احياء دور السوق ، واعطاء الافراد دور اكبر للانتاج . وليس هناك ما يمنع من تغيير شكل جزء من القطاع العام خاصة تلك الشركات التي تنتج السلع غير الاستراتيجية من الممكن ان يتملكها القطاع الخاص

وحول مستقبل الجنيه المصري قال انه يتوقف على السياسة الاقتصادية التي ستنتهجها الحكومة . والاسلوب الذي ستتخذه لاعادة الثقة في نفوس اصحاب الودائع بالعملات الاجنبية ، وراي المستثمرين المصريين وغير المصريين في مناخ الاقتصاد المصري ولتحقيق هذه الاهداف ينبغي

الانضباط في تنفيذ سياسة الاتفاق مع صندوق النقد كمظهر من مظاهر الجدية بغض النظر عن كل شيء

تقوية مركز المستثمر واستقرار ووضوح موقفه القانوني وان يتعامل بقوانين لا تتحمل عدة تفسيرات

الدوله ضد الانتاج '

وهنا يلتقط الخبير الاقتصادي محمد عاطف الجبلي في حماس اكثر شدة فيقول

ان تخفيض الجنيه المصري جرى من قبل ان الحكومة والصحافة هي المسئولة عن مشكلة الاقتصادية ، والجنيه يقتضي في ... الانتاج ... اكثر

هذا الحل ليس من اهتمامات الحكومة ، والدليل على ذلك ان الحكومة عندما ارادت زيادة مواردها مررت قانون ضريبة المبيعات في مجلس الشعب في ٢٤ ساعة "

حدث هذا في الوقت الذي يصرخ فيه قطاع الاستثمار منذ سنوات شاكيا من ظلم قانون الاستثمار المعمول به حاليا ، خاصة المادة التي تلزم المستثمر بتوزيع ١٠ ٪ من صافي الارباح على العاملين بها

ان الحكومة وجميع الاجهزة المسئولة تعترف بخطأ هذه المادة والتي وصفها بعض المسئولين بانها دخيلة على القانون ولكن رغم هذا فلا من مجيب " يحدث هذا في الفترة التي اعقبت حرب تحرير الكويت وما نتج عنها من كساد وعودة المصريين العاملين في الدول العربية بمئات الالاف هذا بالاضافة الى بطالة تقدر بنحو ثلاثة ملايين مواطن ثم بعد هذا نتحدث عن انطلاق الانتاج ومناخ الاستثمار

ان الحكومة تعمل بفكر اداري وليس بفكر اقتصادي والدليل على ذلك انها استخدمت اسهل الطرق لزيادة الموارد وباستخدام اسلوب الضرائب وهي قاتلة في مثل ظروفنا بصراحة ، ده خراب .

زمام مبادرة التغيير

اما الدكتور وجيه شندي وزير الاقتصاد والاستثمار والسياحة الاسبق يقول ان الرئيس حسني مبارك ركز في خطابه الاخير على الاهتمام بالتغيير ، وهو امتداد لمتطلبات سابقة ومن الافضل ان يقوم مفكرو مصر وسياسيوها واقتصاديوها باخذ زمام المبادرة لاحداث التغيير المطلوب بدلا من الانتظار لمؤثرات خارجية

ان العالم من حولنا قد تغير جذريا خلال العامين الماضيين ويكفي للتدليل على ذلك ما حدث في اوربا الشرقية وهو يفوق اخطر من التغيرات التي احدثتها الحرب العالمية الاولى هناك ايضا اصداء حرب الخليج التي مازالت محل دراسة وتفكير العالم حتى الان

البعد الاجتماعي . أهم

ان الرئيس تناول ابعاد ثلاثة للتغيير وهي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وارى ان اخطرها واهمها البعد الاجتماعي وهنا نسأل اين



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دور الفرد والاسرة والدولة ؟! ان الحكومة لن تستطيع تحمل المسئوليات السابقة دون مشاركة من المواطن .. لقد كانت الدولة مسئولة عن المواطن منذ ولادته الى تعلمه في جميع المراحل ، بل وتبحث له عن وظيفة وترقية . ثم توفر له المعاش لحين وفاته " لقد ثبت في الدول الاشتراكية فشل هذه السياسات لذلك امسى من المؤمنين بان مصر في حاجة الى عقد اجتماعي جديد يوضح المطلوب من الفرد والاسرة مع مراعاة الحقوق والواجبات مع التزام الدولة باداء الخدمات الاساسية للطبقات غير القادرة

ساعة عمل اضافية

يأتي بعد ذلك اعطاء المثل والقدوة وتبدأ بالمؤسسات العامة للدولة .. ولما كانت قدرة المواطن محددة حسب مستوى الدخل ، فانني ارى ان القادر لا بأس من مطالبته بمزيد من التضحيات . اما غير القادر فالمطلوب منه المزيد من الجهد ولو ، ساعة عمل اضافية .

ويقدم الدكتور شندي مجموعة من التوصيات في مقدمتها عدم اتخاذ قرارات تعكس اثارها على جوانب اخرى لمحدودي الدخل مثال ذلك اسعار البنزين واثرها على النقل ، وضريبة المبيعات واثرها على الشباب المقبل على الزواج وبيع اراضي الدولة وهي مصدر جوهري لسد عجز الموازنة كما ان الوقت قد ان لبيع القطاع العام الخاسر ويتساءل الدكتور شندي قائلا هل من المعقول ان شركة مقاولات حجم اعمالها ٢٧٥ مليون جنيه في العام الماضي وتبلغ ارباحها ١٧ الف جنيه ؟ وفي الوقت نفسه تتحمل الشركة اعباء ٥٠ مليون جنيه سحب على المكشوف

تقليص هيئة الاستثمار

ويضيف الدكتور شندي لقد ان الاوان لان يعمل قطاع الاعمال كله في مصر تحت مظلة قانون واحد ، وعدم الاعلان عن اي تغييرات قبل حدوثها لان ذلك يتسبب في وقف السوق ، خاصة تشريعات الاستثمار كما ان الوقت قد حان لتقليص مسئولية هيئة الاستثمار وتحويلها الى جهاز متابعة وتسهيل مهمة كل صاحب رأس مال والترويج للمشروعات

النظام الريجاني

ويقول الدكتور رمزي زكي الاستاذ بمعهد التخطيط القومي ان المثير للدهشة في برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي يجري الان تطبيقه بسرعة عجيبة ، انه يتشابه الى حد كبير لبرنامج الانعاش الاقتصادي الذي تم تطبيقه خلال فترة حكم الرئيس السابق ريجان ، وهو النظام الذي قام على تخفيض النشاط الاقتصادي للحكومة ، واطلاق العنان للقطاع الخاص ، وقوى السوق ، والتركيز على تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة ، وتخفيض الضرائب على الدخول الكبيرة وارباح الشركات وتقييد معدلات اصدار النقود ، وزيادة اسعار الفائدة ، وتقليل حجم القروض المسموح بها للحكومة والقطاع العام .. كما انتهج ، النظام الريجاني ، اسلوب تقليل التوظف الحكومي بل وتجميد الاجور ، بل ونقل كثير من الوظائف الحكومية الى المحليات وبيع مشروعات القطاع العام ، وقيام القطاع الخاص بالخدمات ومنها التعليم والصحة والاسكان والمياه والكهرباء .

ما نخشاه

ومانخشاه والكلام للدكتور رمزي زكي ان ينطوي برنامج الاصلاح الاقتصادي على تكلفة اجتماعية باهظة لمحدودي الدخل . وهو ما نراه واضحا الان بسبب تراكم التضخم .. وما نخشاه ايضا ان ينعكس هذا الغلاء على مستوى انتاجية هذه الفئات في الوقت الذي نتطلع فيه الى الارتفاع برفع هذه الانتاجية والاسراع بمعدلات النمو .

اضف الى ذلك التناقضات التي تتسم بها بعض السياسات ففي الوقت الذي نأمل فيه زيادة الاستثمار تسعى هذه السياسات الى زيادة سعر الفائدة وخفض الانفاق الاستثماري الامر الذي سينعكس اثره على مستوى الدخول الحقيقية وتكميش حجم السوق ، وزيادة عجز الميزان التجاري . ويجب ان نأخذ في الاعتبار اننا في الوقت الذي نحتاج فيه لمكافحة التضخم نقوم بتعويم سعر الصرف للجنيه المصري

دواء فاشل .

واذا كان من الصحيح ان عددا كبيرا من الدول النامية المدينة تطبق نوعا قريبا من تلك السياسات ، فانه من الصحيح والثابت حقا انها ادت الى مزيد من تدهور الاوضاع فيها ، ولا نعرف على درجة اليقين كيف ستتطور الامور في المستقبل .. كما نود ان نشير الى انه في الوقت الذي بدأت فيه الدول الرأسمالية تتخلى تدريجيا عن ، الاقتصاد الريجاني ، من خلال اجراءات نزعة الحماية والتدخل في التجارة الخارجية واسعار الصرف بل ان امريكا خفضت منذ ايام سعر الفائدة الى ٥,٥ / وتتجه نحو زيادة الضرائب . فان كثيرا من دول العالم الثالث تجرب الان ماثبت انه كان دواء فاشلا !!

رعاية افضل للشباب

وبعد .. لقد كانت هذه أراء اساتذة الاقتصاد .. ويبقى رأى المواطن .. انه اصبح على دراية كاملة بابعاد المشكلة الاقتصادية لانها تنعكس على حياته اليومية ويقول الشباب اننا اول من اضير .. ان فرص العمل اصبحت تكاد تكون معدومة ومعدلات البطالة تتزايد والاسعار تلتهب واذا كان احد منا مقبلا على الزواج سيكون اكثر شقاء ، بدء من البحث عن وظيفة ومسكن او تأثيثه .. هل من المقبول ان توضع ضريبة مبيعات على الثلاجات الصغيرة وتعفى الكبيرة ؟ اننا نأمل من الحكومة الاسراع عن برنامجها لرعاية محدودي الدخل من خلال الصندوق الجديد الذي صدر القرار الجمهوري بانشائه وستساهم فيه المنظمات الدولية والدول الصديقة ..



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البطالة المقنعة خارج القطاعين الحكومى والعام

عندما تناقش الجهات المسئولة قضايا العمالة المصرية فانها تتناولها من خلال مدخلين : مدخل المنتجين ومشاكلهم وانتاجيتهم ثم مدخل المتعطلين بمؤهلاتهم ونوعياتهم . كما انها تشير عادة الى ان حجم البطالة السافرة فى المجتمع اصبح كبيرا وان حاملى الشهادات الجامعية والمتوسطة يمثلون نسبة ٩٠٪ من حجم البطالة السافرة : ثم تؤكد وجود بطالة مقنعة فى دوائر العمل وتحددها بنسبة ٣٤٪ فى قطاع الحكومة والقطاع العام . لانزال نتجه الى الظاهرة من مدخل كلياتها فى حين تحتاج جزئياتها الى الكثير من الدراسة والبحث اذا كنا نريد ونسعى الى رسم سياسة استخدام جيدة تساعدنا على تجاوز الأزمة الاقتصادية التى تمر بالوطن وبالمواطن . ولايعود افتقادنا الدقة الى قصور فى امكانات الجهات المسئولة فحسب وانما يعود كذلك الى قصور الانسان المصرى العادى وتخلفه العلم . وفى اطار التصريحات . كذلك فى اطار التوجه الى الكليات نجد ان حصر نسب المتعطلين فى مصر لايتم بأساليب او بأجهزة توصلنا الى حقيقة الاعداد . يسهل علينا حصر المتعطلين من حاملى الشهادات الجامعية والمتوسطة . من خلال قوائم النجاح يمكن التكهن بالنسب التقريبية . لكن تبقى حالات الذين يصلون الى سن العمل من غير حاملى هذه الشهادات وسواء كانوا قد انهوا مرحلة التعليم الأساسى او تسربوا منها . يصعب حصر هؤلاء لانهم لم يسجلوا حالاتهم كباحثين للعمل او كساعين اليه اما لعدم توافر الاجهزة المسئولة عن ذلك او لعدم وعيهم بهذا الحق . وهى ظاهرة عامة فى عديد من دول العالم الثالث ، حيث يفتقر الانسان البالغ لسن العمل الى الوعى اللازم الذى يدفعه ويوجهه الى اتخاذ مثل هذه الخطوة الجريئة منه وهى اعلانه امام ادارة انه « متعطل » .

كما ان سمة اساسية من سمات سوق العمل فى بلدان العالم الثالث . او على الاصح . فى عدد كبير منها ان هذه السوق تنقسم فى الاساس الى قسمين : قطاع رسمى يضم هؤلاء العاملين مقابل الاجر او المرتب الثابتين فى هياكل اقتصادية صغيرة وكبيرة ، قطاع عام او خاص او تعاونى .. ثم قطاع آخر غير رسمى وهو القطاع الاوسع الذى يضم الفلول المتبقية من القطاع الاول والتى لم تجد مكانا لها فيه . وهو قطاع واسع يضم جيشا كبيرا من النشيطين اقتصاديا ، ويستطيع استيعاب اعداد اخرى الى هذا الجيش . يضم هذا القطاع غير الرسمى العدد الاكبر من هذه الشريحة التى تصل الى سن العمل والتى لاتحمل شهادات .

واذا اجرينا عملية حسابية وطرحنا عدد العاملين باجر ثابت فى القطاع الرسمى - حكومى وعام وخاص وتعاونى - من العدد الكلى من المصريين الذين هم فى سن العمل والانتاج فسوف نحصل على ناتج تقريبى - يضم هؤلاء البشر النشيطين اقتصاديا - العاملين لحسابهم او لدى الآخرين بشكل غير ثابت كذلك يضم عدد المتعطلين . المهم ان هذا الناتج سيضم عددا هائلا من هؤلاء البشر الذين

أمينة شفيق

ينشطون اقتصاديا ولكنهم ينغمسون فى قطاع البطالة المقنعة التى لانذكرها ولانشير اليها وزارة القوى العاملة والتدريب .

فالبطالة المقنعة - التى نذكر دائما - تنحصر فى هؤلاء المنتظمين فى ادارات قطاع الحكومة والقطاع العام والذين وجدوا فى القطاعين نتيجة للتكدس الوظيفى أو لسوء تخطيط القوى العاملة اما الشريحة الاخرى من المنغمسين فى قطاع البطالة المقنعة فى القطاع غير الرسمى والذين يوجدون باعداد هائلة فهم الذين لاتتم الاشارة اليهم بالرغم من انهم ظاهره هامه وذات نتائج سلبية هائلة . كما أنهم دليل قاطع على الاضطراب وسوء التوافق الجارى فى سوق العمل وفى الاقتصاد ككل . تتفق هذه الشريحة مع شريحة البطالة السافرة من حاملى الشهادات الجامعية والمتوسطة فى أن الهياكل الرسمية عجزت عن استيعابها . اما اختلافها عن شريحة حاملى الشهادات فيأتى من فى كونها لاتحمل شهادات او خبرات علمية . فهى تستطيع القيام باى عمل وباى حجم من راس المال فيسهل عليها الانغماس فى سوق العمل غير الرسمية لتلتقط رزقها اليومى وتشبع حاجاتها الاساسية . وبذلك تدخل فى نسب البطالة المقنعة .

ذلك لانها تؤدى اعمالا لاتتساوى مع قدراتها الاساسية او لانها تحقق دخلا اقل من الدخل الذى يمكن ان تحققه لو اعطت ذات الجهد او لانها تعمل فى اعمال غير الاعمال التى قد تتواءم مع مهاراتها وذكائها . مثلا عندما نجد شابا طويلا وعريضا ، يقف على ناصية شارع او عند اشارات المرور ليبيع بعض الزهور او صناديق المناديل الورقية . ينغمس تحت هذه الشريحة مئات الالاف من البشر فى كل عاصمة او مركز . بدل ان يقفوا امام الالات نجدهم ، سريحة ، خضار او مقدمى خدمات تافهة يمكن الاستغناء عنها . تتبلور مشكلتهم فى تهميش المجتمع لهم ولفظ هياكله الانتاجية لوجودهم فيلجأون الى هذه الانشطه سعيا وراء الرزق لابعاد تهمة التعطل عنهم . لذلك فهم ليسوا متعطلين .. كما انهم ليسوا منتجين .. انهم من شريحة البطالة المقنعة التى لانشير اليها ولانبحث فى حلول لها .

تكمن خطورة هذه السوق فى تضخمها ثم ميلها الى التضخم كلما دخلت اعداد جديدة الى سن العمل دون أن تجد لها مكانا فى الهياكل الاقتصادية الرسمية . ويعنى وجودها بهذا الحجم خللا فى الاقتصاد وهدرا للقدرات البشرية فى المجتمع ، لأنها وفى حركتها اليومية ، وهى حركة مضنية وشاقة ، لاتصب باى زيادة فى الناتج الاجمالى القومى وانما تعيش على حسابه وعلى فتاته .

لذلك فهى الاحرى بالدراسة التفصيلية بجانب ماتوجهه من دراسات الى شريحة المنتجين وشريحة المتعطلين .



الجمهورية تقول :

الصندوق الاجتماعي وطموحات الشباب

●● يأتي قرار بدء ممارسة الصندوق الاجتماعي للتنمية لنشاطاته كحلقة جديدة ضمن اجراءات الاصلاح الاقتصادي وهي حلقة هامة لانها تتعلق اساسا بالشباب وتخفف من احتمالات البطالة بين قوة الانتاج الرئيسية كما تفتح افاقا جديدة لحسن استثمار الموارد الطبيعية وتوسع من قاعدة النشاط الخاص مما يدعم هدف زيادة الانتاج .

●● ولذلك فقد لقيت فكرة الصندوق اهتماما مكثفا من الدولة حيث يتابع العمل فيه د. عاطف صدقي رئيس الوزراء ويرأس مجلس ادارته ولقيت ايضا المساندة من المنظمات والهيئات الدولية التي بادرت بتخصيص ٢٠٠ مليون دولار كدفعة اولى لمشروعات الصندوق.. وعلى الصعيد المحلي سيجد الخريج المتقدم الى الصندوق دراسات جدوى جاهزة قام بها المركز القومي للبحوث واكاديمية البحث العلمي لعدة مشروعات صغيرة يقوم بها الشباب ويحتاج اليها الوطن.. بالاضافة الى المناخ الاجتماعي المساند لهذه المشروعات وعلى سبيل المثال مشروعات مدن الحرفيين واستصلاح الاراضي للشباب وتبني المشروعات الصغيرة المعتمدة على الخامات المحلية في القرى.. ومشروعات الاسر المنتجة.. ودعم الدولة للشباب المنتج في تسويق منتجاته .

●● ويلاحظ الخبراء الاقتصاديون ان صيغة المشروعات الصغيرة هي الافضل بالنسبة لتشغيل الشباب وايجاد روح المنافسة والكشف عن الابتكار.. كما انها اكثر الصيغ ملاءمة بالنسبة لظروف مصر السكانية والعادات الاجتماعية.. ويتوقعون ان تسجل نجاحا ملحوظا في مصر بعد ان نجحت في العديد من البلدان الاخرى التي تتشابه ظروفها معنا .. كالهند مثلا التي حققت الاكتفاء الذاتي في عدة مجالات من الصناعات الصغيرة.. وكل ما نرجوه ان يبدأ الصندوق الاجتماعي للتنمية عمله بفكر مفتوح بعيد عن تعقيدات الروتين حتى يرتبط به الشباب ويقوم بدوره المأمول .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩١

قانون القطاع العام

يبيح النهب العام

يبيع مصر لليهود والأمريكان

يسلب حقوق العمال

ينشر الفقر والبطالة



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فى ندوة حزب العمل: قانون قطاع الأعمال إضافة جديدة للقوانين سيئة السمعة

«الشعب» ترصد مواقف العمال فى القاهرة والاسكندرية والمحلة وكفر الدوار والحوامدية وحلوان وشبرا الخيمة

كعادتهم مع كل القوانين المصيرية فى بلادنا ... سلقت الحكومة قانون قطاع الأعمال (القطاع العام) فى مجلس الشعب.. وتصاعدت ردود الافعال الغاضبة ضده.. فهذا القانون المشئوم لن يطور القطاع العام أو يسد المنافذ امام الخراب الذى لحق بهذا القطاع على أيدى اللصوص. كما تحاول حكومة الحزب الحاكم المغلوبة على أمرها ان تزعم من خلال اعلامها الكاذب ليل نهار على الناس – ولكن المعارضة العنيفة تأتى من كل قطاعات الشعب وشتى المواقع العمالية لأن هذا التطوير المزعوم يبيح نهب البلاد لصالح الأمريكان والصهاينة تحت ستار بيع المشروعات الخاسرة والتخلص من الصناعات الكاسدة.. كما يفتح الباب على مصراعيه لذوى الحظوة وال سلطان ولعملاء الأمريكان والصهاينة للسطو على إدارات هذا القطاع بزعم تجديدها لتكون أكثر قوة وقدرة على العطاء!!.. ومن هنا يأتى تحركنا لكشف هذا الزيف وهذا الغزو المستتر لبلادنا ومصادر قوتنا عسى ان يستيقظ الناس ويعلموا حقيقة مايدبر لهم ولحزاب بيوتهم فيدافعوا بشتى الطرق المشروعة عن مصالحهم ومستقبل ابنائهم .. إلا يفعلوا تكن الفتنة والدمار ولايعلم إلا الله كيف ستكون النتائج.

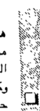


المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩١

اضـراره تصيب الشـعب كلـه ومواجهته واجبة بحكم الدستور



عقد حزب العمل ندوته الاسبوعية لمناقشة الاوضاع فى ظل هذا القانون المشبوه ، تحدث فى الندوة وأدارها الدكتور حلمى مراد الأمين العام للحزب وعدد من القيادات العمالية منهم فايز الكرته وعبد الحميد شاهين ومحمد السمان امين العمال بالحزب وكذلك الخبير الاقتصادى والعمالى عبد المغنى سعيد وعادل حسين رئيس تحرير جريدة الشعب.

أكد المفكر الاقتصادى وخبير العمال عبد المغنى سعيد على أن مايحدث الآن هو نوع من الفهلوة التشريعية التى مورست فى اعداد ماكنا نسميه بالقوانين سيئة السمعة وهذا القانون مثل قانون ضريبة المبيعات من وصفات صندوق النقد الدولى التى هى روشته يوزعونها على الجميع مثل تذكرة المستشفيات الأميرية فى حين ان العلاج يختلف من حالة لأخرى ومن دولة لأخرى وقال ان اصطلاح الشركات القابضة لايجوز استخدامه فهى شركه تبيع وتشترى أسهم وتسيطر على بعض الشركات ويكون لها نزعة احتكارية حرمها القانون الامريكى فى بعض الاوقات ولكنهم يريدون تصديرها إلينا ولو اعتبرت الشركة القابضة شركه أما لكان الأمر مقبولا فقبل حدوث التأميم كانت شركات بنك مصر متعددة وكان بينها تكامل رأسى وأفقى أما يحدث الآن فهو نقل القطاع العام إلى المافيا المسماه بجمعية رجال الأعمال.

وانتقد عبد المغنى سعيد بعض نصوص القانون ومنها النص على تعيين مجلس الادارة من ذوى الخبرة دون تحديد معيار الخبرة كما حدث فى أمريكا مثلا بالنسبة لقوائم المحكمين اما هنا فستترك الأمور لكل من هب ودب.

وفى النهاية اكد عبد المغنى سعيد ان التعديلات التى حدثت فى القانون بسبب موقف محامين العمال انما هى تعديلات خفيفة لاتؤثر فى صلب الموضوع ولن تقدم أو تؤخر.

خطوة للوراء

واكد النقابى البارز عبد الحميد شاهين ان هذا القانون يعتبر خطوة للوراء الى ماقبل ثورة ١٩٥٢ موضحا ان القطاع العام سيباع تحت مسميات مختلفة كتحرير القطاع العام أوتطويره.

وتساءل هل هذا التحرير هو تحريره من التبعية للدولارات والعملات الاجنبية وتمصيره تمصيراً كاملا لصالح الشعب المصرى وهل الهدف هو الدخول بشكل جوهرى ومباشر الى مصالح جماهير الشعب الكادحة وحلها ام ان الهدف هو تحقيق اهداف صندوق النقد والبنك الدولى والمصالح الامريكية والصهيونية فى مصر واشار إلى مراوغة الحكومة ومحاولتها الالتفاف حول الدستور بتسميه القانون باسم قطاع الاعمال العام موضحاً ان الدستور ينص على أن ملكية القطاع العام للشعب وان دور الحكومة هو وضع الخطط لتوفير حياة كريمة ولكن القانون الجديد يلغى ذلك بل توجد به فقرات تفتح الباب للبيع ومنها الفقرة الأولى التى تعطى الشركة القابضة الحق فى اجراء أى تصرف من شأنه تحقيق كل أوبعض اغراض الشركة دون تحديد واضح لتلك الاغراض ودون ربط بينها وبين خطه الدولة كما يتجاهل القانون الحركة النقابية ودورها والتمثيل العمالى فى مجالس الادارات والجمعيات العامة.

وقال أن الدستور قد إنهار تماما مع هذا القانون لأن الدستور نص على ان الملكية للشعب بينمانص القانون الجديد على فتح الباب لتصفية القطاع العام.

وكان ينبغى عرض هذا القانون ليس على مجلس الشعب وحده وانما على الشعب كله باعتباره المالك الحقيقى لكافة وسائل الانتاج.

ورد عبد الحميد شاهين على ادعاءات رئيس الوزراء التى زعم فيها ان حقوق العمال محفوظه فاوضح ان الحق الأصلى وهو حق الملكية قد انتهى فماذا يبقى بعد ذلك من حقوق. وانتقد وجود اعضاء مجالس ادارة غير متفرغين فاذا كان القطاع العام يعانى فى ظل وجود مجالس ادارة متفرغة فكيف يكون الحال فى حال عدم وجود متفرغين. كما انتقد فكرة ربط التصويت بحجم المساهمة للاشخاص الخاصة الاعتبارية اذ أن ذلك سيجعل الصوت المؤثر لرأس المال وليس للأبعاد الاجتماعية وهذا منطق مرفوض كما اشار الى ان تطبيق هذا القانون سيترتب عليه الاستغناء عن عدد كبير من العمال وعندئذ لن تتمكن هيئة التأمينات من القيام بواجبها تجاه هؤلاء المفصولين من اعطائهم ٦٠٪ من رواتبهم.

وفى نهاية كلمته أوضح ان هذا القانون يستهدف اصابة هذا الشعب فى مقتل ليس فقط الطبقة العاملة ولكن جمهور المواطنين الكادحين فى سلسلة



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تابع الندوة:
قطب العربى

القوانين التى تذبح المواطنين والتى طبق بعضها وسيأتى بعضها مثل قانون العلاقة بين المالك والمستأجر سواء فى الاراضى الزراعية اوالعقارات.

مصر مستهدفة

وأوضح فايز الكرته نائب رئيس النقابة العامة للصناعات الهندسية أن مصر مستهدفة كقوة فى المنطقة لها دورها وكيانها وبالسيطرة عليها يمكن السيطرة على بقية المنطقة العربية وان

مايحدث اليوم هو امتداد لما بدىء منذ السبعينات من انفتاح اقتصادى وجذب لرؤس الاموال الاجنبيه وقد كانت تلك السياسة تعتبر تسليما لبعض الصناعات الناجحة للشركات الاجنبية المتعددة الجنسيات كما حدث مع كلورايد حيث قتلت البطاريات وجنرال موتورز والنصر للسيارات شركه طوسون مع شركة ايديال.

وقال أن الشركات الكبرى التى نشأت فى ظل ذلك القانون كانت استثماراتها من القطاع العام مثل شركة اسكندرية الوطنيه للحديد والصلب التى يساهم فيها القطاع العام بنسبة ٩٠٪ ويبقى ١٠٪ للخبرة اليابانية ومع ذلك فقد ارتفعت بسعر حديد التسليح من ٩٥٠جنيها الى ١٣٠٠جنيه لانها

مطلقه فى تحديد اسعارها.

وقال فايز الكرته ان القانون الجديد والذى سمح ببيع نسبة ٤٩٪ من القطاع العام لم يحدد من هو المشترى مما يفتح الباب للمال الصهيونى والاجنبى للسيطرة على الاقتصاد المصرى اذ أن قيمة الاصول الدفترية للقطاع العام تبلغ ١٢٦مليار جنيه فى حين ان مدخرات المصريين جميعها حوالى ٧٦مليار جنيه فمن يشترى من؟!

وقال ان ستار ذوى الخبرة سيسمح بتسلل اصحاب النفوذ لادارة الشركات ومن هنا جاءت خطورة هذا القانون الذى يتهدد مصر جميعا وليس العمال فقط.

واضاف اننا لانرى فى مصر الآن رجال اقتصاد وطنيين مثل طلعت حرب

بل نرى عصابات مال لايهمها سوى الربح السريع دون تعب وانتقد الغاء الاجهزة الرقابية ماعدا الجهاز المركزى للمحاسبات حيث كان ينبغى استمرار الرقابة الادارية حفاظا على المال العام.

وأوضح ان القانون ضرب بنصوص الدستور عرض الحائط فى نصوص الدستور رقم ٤، ٢٦، ٢٠، ٢٩، ٥٩ التى تؤكد على حرمة المال العام والدفاع عنه ومع ذلك تم اصدار القانون.

وقفة مشرفة

وفى كلمته رحب محمد السمان امين العمال بحزب العمل بالقيادات العمالية التى شاركت فى الندوة موكداً أن الحركة النقابية مازال بها رجال يمكنهم أن يقفوا مع الحق كما حيا نقابة الصناعات الهندسية على وقفتها المشرفة واكد ان مايحدث الآن هو مؤامرة ضخمة لاتستهدف الهيمنة على اقتصاد مصر فقط بل الاقتصاد العربى والاسلامى جميعا لحساب المصالح الامريكية والصهيونية فى ظل استسلام تام من حكامنا.

وقال ان حزب العمل وجريدة الشعب يهتمان بالعمال اهتماما خاصا وانهما على استعداد للتدخل لحل أى مشاكل تقابلهم.

كما أعلن رفضه للقانون الجديد مؤكدا انه ستأتى الساعة التى لايذهب

فيها القانون وحده بل يذهب القانون ومن وراء القانون جميعا لأنهم أصبحوا متآمرين على الشعب المصرى والشعب يرفضهم وسيجاهدهم حتى يرحلوا !!

قضايا خطيرة

وسلط عادل حسين رئيس تحرير «جريدة الشعب» الاضواء حول العديد من القضايا المتعلقة بالقانون والتى تعد أخطر من يحدد المطالبة بالحقوق العمالية وأكد أن التطوير يجب أن يكون لصالح الشعب المصرى وليس من أجل اذلال الشعب ولخدمة مصالح الاعداء كما أن القطاع العام يجب ان يملكه ويبنيه أبناء البلد وأن يظل فى أيدى وطنيه وأن يظل قويا حتى يمكنه المنافسة فى الاسواق الخارجية فى عالم يتميز بالاحتكارات الكبيرة التى تملك امكانات واسعة لاتتوافر للشركات الصغيرة.

واكد عادل حسين على ان قانون القطاع العام اذا كان قد مر من مجلس الشعب فلن يمر من الشعب لان الشعب المصرى وكل الشرفاء لن يسكتوا على هذا التخريب المتعمد وهذه الجرائم التى تحاك ضده.

وبعد انتهاء كلمات المتحدثين الرئيسيين اعطيت الكلمة لعدد من القيادات العمالية التى شاركت فى الندوة فتحدث محمد فتحى مؤكداً أن مايحدث

هو عودة مصر إلى عصور الفساد قبل الثورة.

كما أن فتح باب الاستيراد والتصدير أضر كثيرا بشركات الاسمنت حيث ان المستورد يستورد الاسمنت بسعر ارخص من الانتاج المحلى ويبيعه بسعر أقل مما سيؤدى الى تصفية شركات الاسمنت.

وقال الدكتور عصمت زين الدين استاذ الهندسة النووية بجامعة الاسكندرية ان مايحدث يقوده اشخاص بعينهم يتعاونون مع الجهات الاجنبية فى اذلال الشعب المصرى.

واشار الى انه اجرى دراسة حول ١٦شركة من شركات القطاع الخاص يربطها جميعا إطار مشابه للشركة القابضة يخطط لها ويرسم سياستها وقد اظهرت الدراسة افلاس ١٣شركة منها ماخسرت رأسمالها بالكامل والثلاثة الباقية ارباحها ضعيفة.

دعوة للمقاومة

وقال كمال أبو عيطه عضو اللجنه القوميه للدفاع عن القطاع العام أن هذه الندوة هى دعوة للمقاومة فنحن الآن فى موقف الاغلبية وفى موقف الشعب المصرى كله ونحن ندافع عن مصالح ٥٦ مليون مصرى.

واكد أن بيع القطاع العام سيكون له أثر أسوأ من كامب ديفيد وسندفع الثمن وكذلك ستدفع الاجيال القادمة كما اننا امام ضربه اكبر من ضربة٥٦، ٦٧ وضرب العراق.

وقال محمد الزينى خليل عضو مجلس ادارة ونائب رئيس اللجنة النقابية بشركة النصر للمواسير اننا فى النقابة العامة للصناعات الهندسيه قاومنا هذا المشروع منذ بدايته وكنا نشعر بالخطر ولكن الحكومة أصرت وطرحت القانون فى ظل قانون الطوارىء وان هذا الاصلاح مقصود به



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩١

اذلال الشعب المصرى وانتقد موقف رئيس اتحاد عمال مصر الذى يتغيب عن الساحه ويبقى فى جنيف فى الوقت الذى تشتعل فيه المعركة حول القطاع العام فى مصر وقد كرر هذا الانتقاد العديد من القيادات العمالية الأخرى والمشاركون فى الندوة.

وقال اننا فى ظل سياسه السوق لن نتمكن أن نلبس الملبس المناسب او نحصل علي السكن المناسب او المأكل المناسب لنا كشعب وهذا مقصود للشعب المصرى حتى يظل تحت رحمة أمريكا واليهود. واضاف ان الدستور اعطى للمواطنين حق الدفاع عن مكاسبهم فى المادة ٥٩ منه وجعل ذلك واجبا وطنيا.

اما محمد الاشقر فقد اشار الى موضوع هام ايضا وهو تغلغل الروتارى بين رؤساء شركات القطاع العام ورؤساء الهيئات ومنظمات الروتارى هى منظمات صهيونية وهى توظف اعضاءها داخل المصانع والشركات لتحويلها الى قطاع استثمارى ، واشار الى ان معظم قيادات المصانع والشركات ومعظم المسئولين عن الاقتصاد المصرى ينتمون الى هذه النوادى ومنهم جميع وزراء الاقتصاد والتخطيط.

وانتقد احمد عبد السلام من شركة رولان للبناء والاخشاب مواد القانون التى تعطى الشركات الحق فى رسم سياسات معينه دون الرجوع للسلطات كما يعطى للعضو المنتدب حرية مطلقة فى الادارة دون برنامج محدد ودون ضوابط محددة.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الجمهورية

التاريخ: ١٨ يونيه ١٩٩١

٦٠٤ مليون دولار للصندوق الاجتماعي

أوائل سبتمبر.. بدء تنفيذ مشروعات تشغيل الشباب

د. صدقي استعرض مع مجلس الصندوق المشروعات الجاهزة للتنفيذ



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الشروق

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٩

كتب ـ فؤاد الشاذلى :

يبدأ اوائل سبتمبر القادم التنفيذ الفعلى لمشروعات الصندوق الاجتماعى للتنمية لتشغيل الشباب .

تتوافر لدى الصندوق خلال السنوات الاربع القادمة حوالى ٤٦٠ مليون دولار قروضا ومنحا تم التوصل اليها خلال جولة قام بها مدير الصندوق بالاتفاق مع البنك الدولى شملت ١٤ دولة بهدف المساهمة فى تمويل الصندوق .

صرح بذلك د . حامد مبارك مدير المشروع عقب اجتماع د . عاطف صدقى رئيس الوزراء امس مع مجلس ادارة الصندوق الاجتماعى للتنمية .

وقال إن المجلس وافق على اللائحة التنفيذية ولائحة شئون الافراد واعتمد بعض الوظائف القيادة بالصندوق واستعرض المشروعات الجاهزة للتنفيذ .

واشار الى أهمية المشروعات التى تتم بالاشتراك مع وزارة الشئون الاجتماعية والمحافظات والمحليات ومشروعات رجال الاعمال واتحاد الصناعات والتى تستهدف تشغيل اكبر عدد من الشباب والخريجين .

■ عادل جزارين في مؤتمر العمل

تشجيع القطاع الخاص يقضي على البطالة

جنيف من - هيثم سعد الدين :

اكد الدكتور عادل جزارين رئيس اتحاد الصناعات المصرية ان تنمية القطاع الخاص وتنظيمه سيساهم في حل مشكلة البطالة وتشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة الحرفية وخلق روح العمل بتشجيع الافراد على القيام بمشروعاتهم الخاصة ومواجهة عوامل المخاطرة

وقال رئيس الاتحاد في كلمته امام مؤتمر العمل الدولي الذي يعقد حاليا في جنيف باسم اصحاب الاعمال المصريين وبصفته رئيسا لمنظمات اصحاب الاعمال الافريقية ، انه يقع على عاتق منظمات الاعمال دور هام في تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وخلق فرص العمل لمعاونة الحكومات لمكافحة التضخم والعمل على دفع عجلة التنمية لرفع مستوى المعيشة .

وطالب الدكتور جزارين المنظمات الدولية بتقديم الخبرة والمعونة لمنظمات اصحاب الاعمال الافريقية بتطوير اجهزتها وتدريب افرادها .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادى

التاريخ: ٢٤ يونيو ١٩٩١

الصندوق الاجتماعى .. انطلاقة.. ولكن

لايكف الرئيس مبارك عن الحديث عن المستقبل والشباب وهذا فى حد ذاته رؤى للبعيد القادم علينا فى المستقبل .. والرئيس مبارك حينما يؤكد على هذه الحقيقة .. فإنه فى تخطيطه السياسى . لايعمل لليوم فقط أو للغد القريب فقط .. ولكنه يمتد بنظره الى سنوات قادمة بعيدة .. هى موقع الشباب وضمانتهم فى المستقبل .. ومن بين ايجابيات النظرة الى المستقبل انشاء الصندوق الاجتماعى .. برأسمال غير مرتبط أو معتمد على الموازنة العامة للدولة .. فرأسمال الصندوق يعتمد على ماخصصته الدولة وعلى الدعم المستمر من هيئات مالية عالمية كالبنك الدولى .. وعلى اسهام من دول شقيقة وصديقة أى أن رأسمال الصندوق ودعمه يعتمد على تغذية ودعم مستمرين .. ومن هنا تبدأ خطوة هامة وايجابية . ولكن الى أين !!؟ وماذا تستهدف !!! وماهى المجالات الحيوية التى يفتحها الصندوق الاجتماعى أمام طموحات شباب مصر ..

احمد الرزاز

□ إن المسافر من القاهرة الى الاسكندرية بالطريق الصحراوى يسعد حينما يمتد بصره شرقا وغربا فيجد الأرض الصفراء تتحول الى خضرة ونماء ولم يكن هذا الانجاز عشوائيا .. فقد كانت هناك عوامل تشجيع وأدوات تمكن غازى الأرض الصفراء لتحويلها الى خضرة ونماء ومن هنا كان دور الحكومة فى توفير خدمات البنية الأساسية وفى مقدمتها المياه .. ومن هنا انطلق العمل الذى يلمسه اى مواطن فى هذه المنطقة . ولكن هناك مساحات شاسعة من الأراضى الصفراء الصحراوية تحتاج الى غزاة للجفاف والصفراء ليحولوها الى مناطق حضارية وغزاة مصر – من هذا النمط – كثيرون – وهم شبابنا – وغالبيتهم متعطش لخوض التجربة واقتحام ميادين جديدة – تخرج عن نطاق – الميرى – والعلاوات والحوافز – والشكوى من الترقى والأسعار . وأمام شبابنا ميادين واسعة للعمل . ولكنهم ليس بوسعهم التواجد فيها – الابتوفير خدمات البنية الأساسية وفى الوجود توفير مياه الرى والشرب . ولم يبق أمامهم الا التحدى وهم قادرون عليه . فشبابنا من أصلب شباب الأرض . ولديهم قدرة الصبر وتحمل المشاق .. والشاهد صلابة هؤلاء الشباب وهم يواجهون أعتى التحديات فى حرب أكتوبر المجيدة ٧٣ – فشبابنا هم الذين انتصروا . بعد أن صمدوا وصبروا وتحملوا المشاق وشباب معدنه معروف . يستطيع أن يعطى بلا حدود ويستطيع أن يحول الأراضى الصفراء الى جنان .. ويستطيع أن يوفر على الحكومة أموالا طائلة بالعملات الأجنبية لاستيراد المواد الغذائية من الشرق والغرب .. وخاصة القمح .

وان الفرصة المتاحة الآن . بانشاء الصندوق الاجتماعى كفيلة بأن نبدأ – بشبابنا ولشبابنا – بمشروعات كبيرة تستهدف الانتصار على الجفاف والصحراء وتحول الأراضى البور الى مناطق خصب ونماء تفتح أبواب الخير للشباب وتوفر الغذاء لكل أبناء الوطن .. ويمكننا أن نصدر القانص اننا لانعيش مع الكلام فى الاحلام . ولكننا نستهدف تحويل الاحلام الى واقع . والواقع اذا أردناه فهو بين أيدينا .. وبؤرة الخير . يكون الصندوق الاجتماعى ..

□ ان الأمل والرجاء . ان يكون الصندوق الاجتماعى معنيا – بالدرجة الأولى . بمشروعات غزو الصحراء وتعزيز بناء مجتمعات جديدة . تجذب الشباب . وتجعلهم مصدر خير لهم . وللوطن . والأمل والرجاء أن تكون رسالة الصندوق الاجتماعى موجهة الى الشباب والى الأراضى الجديدة .. ولن يتم هذا الا بانجاز مشروعات البنية الأساسية .. واذا تمت هذه الخطوة . فهى انطلاقة ..

٠٠٠١٦١



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ٢٤ يونيو ١٩٩١

الى عصر حديد ى مصر ـ تتوسع فيه الرقعة الـزراعية ـ الحضارية ـ وتتوافر فيه المحاصيل الـزراعية وتـكون الفائدة المستركة للنساب . ولاهل الوطن كله أمـا أن تتورع مصادر الصدوق الى مسروعات صغيرة أو قـروض لمجموعات قليلة من السباب فان دلك سـيكون اهـدارا لطاقات هدا الصدوق ـ فنحن نريد من الصـدوق ـ ان يوفر للسباب امكانات تعطيهم القدرة على عزو الصحراء واذا تمت هده الحطوة فسكون قد حطونا خطوات هـائلة تجاه المستقبل . وفتحنا الطريق امام السباب ليبـدع وهو قادر على الابـداع ولـكن علينـا ان نـدعمه ونحصنه بابعاده عن جميع معوقات الروتين والمسـتفيدين منه وهم كثيرون .. ويعسسون ى المصالح الحـكومية التى لها ارتباط بمسروعات عرو الصحراء

□ ان السباب الدى حصل على مساحات مـن الارض لزراعتها ولم يكن جادا . نسبتهم ضئيلـة . ولن يـكون الحكم على مصداقية الغالبية العظمى مـن سبابنا بتلك النسبة الضئيلة ولكن أمامنا أمثلة ـ باهرة ـ مـن الشباب اقتحمت ميادين التحدى ـ ونجحت ـ ولـكن مطارق الروتين هوت على رؤوسهم وجعلتهم عاجزين عن استكمال مسيرتهم والأمثلة كثيرة .. فمن البحث عـن المياه والحصول على البذور والأسمدة والشكوى مـن الحصول على الطاقة الكهربائية . يقف سبابنا حـائرا وعند الروتين لهم بالمرصاد .. تلك هى حقيقة لايجـب ان نتغافلها ـ ولكن علينا أن نبحثها ونعطى لهـا الاجـابات الصحيحة وصولا الى حلول ايجابية لمسـاكل سـبابنا الذي قبل التحدى وأقبل على مصارعة الطبيعة . حتـى حول الصفرة الى خضرة

□ الصندوق الاجتماعى عليه ان يبـدأ بمشروعـات زراعية فتحويل الصحراء الى اراضى خضراء نامية رسـالة حضارية والارض الخضراء لن تعود ابدا الى لونها الاصفر بل يمتد النماء وتتوسع رقعته اما المسروعات الأخرى ـ الصناعية الصغيرة او التجارية أو الاسـتثمارية فمسروعات متكررة ويمـكن اقـامتها ى أى وقـت وى أى موقع ولكن المشروعات الزراعية لن يتـرتب عليهـا ـ تفاقم أمراض التكدس السكانى ـ وانمـا تسـتطيع ان تجذب اليها ى المستقبل جماعات بشرية جـديدة كانـت متسببة بتـواجدها ى امـاكن التـكدس كالقـاهرة أو الاسكندرية وغيرهما من المدن الكبرى التى وصل تعدادها الى مايماثل مجموعات من دول الخليج فالقاهرة وحدها يبلغ سكانها أعدادا تفوق كل دول مجلس التعاون الخليجى الست ماعدا السعودية

□ التنسيق ـ الآن ـ مطلوب وبـالحاح ـ والمـطلوب تنسيق بين وزارات السباب والاسكان والتعمير والـزراعة والصناعة والبحث العلمى والطاقة والـكهرباء والمـوارد المائية والنقل والمواصلات والشـئون الاجتمـاعية تنسيق بلا منازعات يستهدف ى النهاية صـالح سـباب مصر ولايجب اطلاقا ان نسرف فى الحديث عن اللجنة الموعودة للسباب ى الارض الجديدة وحينما يسرعون اليها يفاجاون بالروتين يقتلون احلامهم ى المهد "فكفانا مبانى جديدة ى المدن الكبرى وكفانا مسروعات جديدة بها فهى لاتتحمل حتى التقاط الانفاس ولتتحـول جهـود التعمير والبناء الى المناطق الجديدة وعلى وزارة السباب ان يكون لها دورها الدى يتعدى الاهتمام بالرياضة وكاس العالم ومعسكرات الاعداد ى اوربا وغير أوربا . وعليها أن تنسق جهودها مع الوزارات الخدمية المختلفة لتسـاهم ى بناء مناطق حضارية للسباب المصرى ـ فهذا أعـظم دور لوزارة السباب اذا أرادت ان يكون لها دور بناء فى المجتمع ، لايجب ان يقتصر دورها ـ على الألعاب الرياضية ـ ولكن خدمتها للسـبـاب على ارض العمـل والأمـل ـ هـو المطلوب وعلى معاهد البحـوث العلميـة المنتسرة ى بلادنا ان يكون لها دورها الخـادم لشـبابنا وان ينتقـل دورها من القاهرة او الاسكندرية الى مناطق العمل ى الارض الجديدة وعلى مراكز البحوث العلميـة ى مصر التى تعلم خبراؤها ى معاهد عالمية ان يسـتفيدوا مـن تجارب الدول التى نهضت كالتجربة الصينية والتجربة الكورية ومن قبلهما التجارب الامريكية واليابانية وماذا قدمت مراكز البحث العلمى للسباب فى بلادها "

□ واخيرا نقول لوزراء النقل والمواصلات والـكهرباء والطاقة ان انجازاتكم واضحة وكبيرة . ولـكن دوركم لمساندة مسروعات السباب ى الأراضى الجـديدة دور بارز وايجابى . فكم يكون عظيما لو امتدت سبكات الطرق وخاصة الطرق الحديدية الى المناطق البعيـدة . انهـا بالقطع ستتحول الى مناطق حضارية وماذا يحـدث لـو امتدت خطوط السكك الحديدية شرقا وغربا عبـر الخـط الصحراوى القاهرة الاسكندرية وماذا لو دعمت خطوط الكهرباء وخـدمات الـطاقة ـ باتساع لتلك المناطق وغيرها وماذا لو تم استثمار تلك المنطقة ى مشروعـات صناعية تعتمد على الانتـاجين الـزراعى والحيـوانى فليكن الصندوق الاجتماعى النواة . ولتكن جهود وزارات الخدمات معطاءة وبعد خمس سنوات من بداية العمل الكبير سيكون شبابنا ـ حديث العالم

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩١

الصندوق يفتح فرص عمل بتكلفة ٥٠٠ جنيه بالاتفاق مع التأمينات ويساهم بـ ١٠٪ من ثمن الآلات

نشر وتحديث الصناعات الحرفية لتحويل الطاقة العددية الى طاقة انتاجية

التقسيم المرحلى الانتشار الجغرافى فى المحافظات بحيث تدخل جميع او غالبية المحافظات فى مشروعات المرحلة الاولى ، وتكون المرحلة الثانية ومايليها مراحل توسيع موعى فى المشاريع ، وليس توسعا جغرافيا فحسب .

ويقترح فى النواحى التنظيمية والاجرائية ان تكون اللجنة المشكلة من وزير الادارة المحلية بمثابة كيان تنظيم مستمر للمشروع القومى .

مكاتب للتسويق

ويرى محمد هاشم رحمي خبير التسويق بالاتحاد التعاونى الانتاجي انه لابد من وضع خطة للمشروعات الجديدة المطلوب ادخالها فى الصناعة لتكملة خطوط الانتاج بمعنى الصناعات المكملة ، والتى يتم استيرادها من الخارج وغير مصنعة بالسوق المحلية ، والمهم هو اعداد دراسة ميدانية عن المنتجات التى يتم تسويقها سواء فى السوق المحلية ، وذلك عن المنتجات التى يكثر الطلب عليها وبها نقص ، او السوق الخارجية للتصدير وانتاج سلع لغرض التصدير والتى تحتاجها السوق الخارجية ، وخاصة السوق العربية والافريقية ، والتى تتناسب مع الامكانيات الموجودة لدى الحرفيين ، ولذلك لابد من انشاء مكاتب متخصصة فى التسويق المحلى والخارجي بكل قطاع او جمعية عامة .

مشاكل الحرفيين العشر

وهنك ورقة عمل هامة يقدمها احمد شلبي النائب الأول لرئيس الاتحاد التعاونى الانتاجى يشير فيها الى ان المشروع يحتاج الى تغيير فى اسلوب العمل متحديا كافة العقبات ، وخاصة بعض القوانين والقرارات الوزارية التى تقف عقبة امام السير فى تقدم هذا القطاع ، ولابد من تغييرها او تبديلها لتتمشى مع المشروع نظرا لصفته القومية ، ولذلك لابد من اعادة تعريف الحرفى ، والتوسع فى تخصيص بعض القرى للانتاج الحرفى وخلق نماذج جديدة بالنزول الى المحافظات

ويلخص مشاكل الحرفيين فى عشر مشاكل هى بالترتيب . التسويق . التمويل ، التطوير ، التدريب ، وعدم وجود مستلزمات الانتاج ، وتعمل هذه الصناعات فى اماكن غير صحية . والتامينات الاجتماعية ، الضرائب الجزافية بالاضافة الى مشاكل ضريبة المبيعات وعدم وجود الخبرة الادارية التى تتمشى مع ماتتطلبه الجهات الادارية ، وبالاخص مصلحة الضرائب . واخر المشاكل تكمن فى تعرض بعض هذه الصناعات للتوقف نتيجة للمشاكل السابقة ، وهذه المشاكل فى الصناعات الحرفية اليدوية وكذلك المهن الحدمية

جهاز واحد مسئول

ويقترح احمد شلبى بعض الحلول لمشاكل الحرفيين فى اصدار قرار بتبعية مراكز التدريب بالمحافظات الى جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجى . بحيث يكون الجهاز مسئولا مسئولية كاملة عن كافة مراكز التدريب على مستوى الجمهورية ، وكذلك انشاء مراكز تسويق انتاج الحرفيين بحيث تكون معدة اعدادا جيدا ومتطورا واسعارها فى متناول يدى الجمهور ويقترح ايضا استقلالية مراكز المشروع تحت اشراف ادارة مركزية لاعضائها القدرة على الحركة والتحرر من الروتين ، وتكون مسئوليتها الاساسية هى تنفيذ الخطة القومية ، ويقترح لمشكلة الضمان ان تصبح الة الحرفى هى الضامنة للقرض ولا تئول ملكية الالة للحرفيين الا بعد تسديد القرض وفوائده المحددة فى العقود واعفاء الالات من الجمارك وعلى الاخص مايتم بيعه لحساب الجمعيات التعاونية الحرفية والخدمية ، ويمكن ان يساهم الصندوق الاجتماعى بنسبة ١٠ ٪ من ثمن الالات على ضوء نجاح المشروع ، بشرط ان يكون المشروع مملوكا للشباب وحقق اهدافه خلال العامين الاولين ، ولابد من انشاء جمعيات تعاونية للشباب بغض النظر عن التعريف الحرفى ، على ان تكون هذه الجمعيات فى اماكن التجمعات الحرفية فى المدن الجديدة وغيرها



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ:

اما مشكلة التأمينات التى تسبب العديد من المشاكل لاصحاب الحرف وتخلف البطالة وتقلص عمليات التدريب فى الورش ، حيث تلاحق وزارة التأمينات الصبية والمندربين فى الورش ، فهنا يرفض صاحب الورشة تشغيل او تدريب الشباب نظراً للالتزامات القانونية عليه ، وبذلك فانه يكتفى بتشغيل الصبية تحت سن الثامنة عشرة ، وحل هذه المشكلة ـ كما يقترحها الاتحاد التعاونى الانتاجى هى ان يساهم الصندوق الاجتماعى بقيمة التأمينات الاجتماعية للعامل وصاحب العمل لمدة سنة ، وتخصم المدة على صاحب العمل اذا ماقرر ان يستمر الشاب فى العمل ، اما بالنسبة للاجر اليومى او الاسبوعى او الشهرى ، فذلك يرجع الى الاتفاق بين الشاب وصاحب العمل دون تدخل الدولة وذلك وفقاً للحد الادنى للاجور ، فإذا كانت فرصة العمل فى الحكومة تكلف عدة الاف من الجنيهات ، فإن الصندوق الاجتماعى سيساهم فى ان تكون فرصة ايجاد وظيفة للشاب بمبلغ لايتعدى ٥٠٠ جنيه فى السنة على الاكثر ، ويمكن تنظيم هذه العملية مع وزارة العمل والتأمينات الاجتماعية والاتحاد المركزى للحرفيين .

وحتى لايحدث خلل او تلاعب بصورة فردية فان نجاح المشروع القومى لتطوير الصناعات الحرفية والبيئية مرهون بان يكون تمويل الصندوق الاجتماعى او اقراضه الى الجمعية التعاونية من خلال الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى للحرفيين ، ولكن لابد ان تصدر قرارات وزارية بنقل تبعية مديريات التعاون الانتاجى بالمحافظات الى جهاز الصناعات الحرفية ، نظراً لأن مديرية التعاون الانتاجى تتبع المحليات مما يصعب على الجهاز السيطرة والاشراف على الجمعيات الواقعة فى نطاق المحافظة او الاقليم ، وتوجد اى صلة ادارية او مالية او فنية مما يتنافى مع خطة المشروع القومى

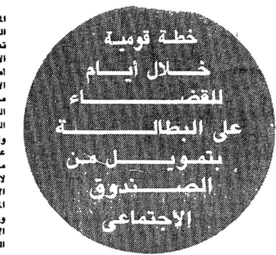
وعندما نبحث مشاكل الحرفيين ، والامال فى التوظيف الامثل للصندوق الاجتماعى ، فإننا نتذكر القول الصينى بدلا من ان تمنحنى سمكة علمنى كيف اصطادها ،

ولاتزال تجارب دول مثل كوريا ، وتايلاند ، وسنغافورة امامنا للاستفادة حيث نشات نهضة تلك الدول بتوجيه طاقات الحرفيين للانتاج والاستفادة من الجميع فى الصناعات المغذية للصناعات الكبرى واستطاعت تلك الدول ان تحقق طفرة كبيرة فى زمن قصير .

ووزارة الادارة المحلية فى عهد وزيرها النشيط الفاهم لدور الحرفيين الدكتور محمود شريف والاتحاد التعاونى الانتاجى بقيادة المخضرم سيد زكى اطلقوا على المشروع صفة « القومى » ، ويمكن ان يكون كذلك بالفعل بشىء من الجدية والالتزام ، ولكن يظل سر الجدية والنجاح فى الصندوق اذا منح الشباب فرصة ليعلمهم كيف يصطادون رزقهم ، بدلا من انتظار الوظيفة فى الدواوين الحكومية !

السر .. فى الصندوق!





اما الصندوق فهو الصندوق الاجتماعى للتنمية .. وإما السر فهو المشروع القومى للنهوض بقطاع الحرفيين والصناعات البيئية .. هذا القطاع العريض الذى يمثل ثروة مهدرة كان كالطفل اللقيط، حتى تم تعيين الدكتور محمود شريف وزيرا للادارة المحلية ليصبح بمثابة الأب الشرعى لهذا القطاع الذى يحتاج الى قليل من التنظيم ليصبح امل مصر فى خلق فرص عمل للشباب ويقضى على البطالة وطابور الانتظار الطويل عند وزارة القوى العاملة. وفور تعيين الدكتور محمود شريف اصدر قرارا وزاريا بتشكيل لجنة من الخبراء واصحاب التجربة مع الحرفيين والاتحاد التعاونى الانتاجى لوضع خطة لنشر الصناعات الحرفية وتشجيع الحرفيين على التوسع وتحديث المعدات والالات والعمل على تحديد احتياجاتهم التدريبية، بغرض ايجاد فرص عمل للشباب، وخلال الأيام القليلة القادمة ستكون خطة هذا المشروع معدة لعرضها و ومناقشتها لاقرارها والتقدم بها للصندوق الاجتماعى لاقراض الحرفيين وأصحاب الورش اعضاء الجمعيات التعاونية الانتاجية فى الأنشطة الحرفية، وذلك لمواجهة مشاكل نقص السيولة المطلوبة للخامات او مستلزمات الانتاج او السيولة اللازمة لتطوير وتحديث الميكنة وفق ضوابط ومعايير يحددها الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى باعتباره قمة البنيان التعاونى لضمان استرداد هذه القروض فى التوقيتات المحددة..



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الجمهورية

التاريخ: ٣ يوليو ١٩٩٦

في غضب قال احد الحرفيين . نحن ننتج في صمت ونقوم بالتصدير والمشاكل تحاصرنا من كافة الجهات ، في نفس الوقت الذى تقدم فيه هذه الجهات كل المساعدات لما يسمى بالاسر المنتجة ، واضاف هل تعلم ان كثيرا من هذه الاسر تشترى منتجات الحرفيين وتضعها في معارضها على انها من انتاجها . ويؤكد أن هذه الاسر لا تمتلك مصنعا او حتى ورشة صغيرة ، ومع هذا تقدم لها كل المساعدات ، وقد فوجئنا نحن الحرفيين بأن الصندوق الاجتماعى قدم لهذه الاسر ٣٠ مليون جنيه بينما لا يحتاج الحرفيون الا لعشرة ملايين جنيه تكون نواة لبنك الحرفيين - وهو وحده الكفيل بالقضاء على معظم المشاكل التى تواجه الصناعات الحرفية والبيئية .

انتاج الحرفيين بالخليج

في مقر الاتحاد التعاوني الانتاجي حركة دائبة ومعرض صغير لعرض منتجات الحرفيين لوفد اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الكويت . .. التهم الوفد كل المعروض الاسعار خيالية بالنسبة لهم خاصة مع الخامات وجودة التصنيع ، كان هناك اجماع من معظم الحرفيين على أنهم لا يريدون مكسبا بقدر ما يرغبون في فتح منافذ لتسويق انتاجهم ، كان هناك ايضا تخوف من أن يبالغ الجانب الكويتي في المكسب . الأمر الذى يسيء للمنتجات المصرية ، ولذلك اشترط الجانب المصرى بالا يزيد هامش الربح على ٢٥٪ وخاصة في المنتجات الجلدية والسجاد والمفروشات والموبيليا ، كما وقع الاتحاد المصرى مع الامارات اتفاقية لبيع منتجات الحرفيين والجمعيات التعاونية هناك

اشواك البيروقراطية

سيد زكى رئيس الاتحاد العام للتعاونيات المؤمن لدرجة اليقين بقيمة

تحقيق : سيد على

الحرفيين والصناعات الحرفية يقول ان المشروع القومى لتنمية الصناعات الحرفية هو افضل استثمار للقوى البشرية ، سيحول الطاقة العددية الى طاقة انتاجية ، ومستقبل مصر يكمن في منطق تصدير منتج نهائي أخير ، بدلا من تصدير الخامات والعمالة الفنية ، لأن السوق المحلية في اشد الحاجة اليها ، ولا يمنع ذلك من تصدير العمالة الفائضة .. كل المطلوب لذلك هو توفير المناخ الصالح للحرفيين وردم الحفر وازالة الاشواك التى تضعها الممارسات البيروقراطية امام قطاع الحرفيين

ويضيف سيد زكى كانت فكرة انشاء بنك الحرفيين على وشك التنفيذ ولكن صغار الموظفين ومن في قلوبهم مرض تربصوا بالمشروع حتى اجهض ، ليظل الحرفيون عبيد ، الروتين ، البنوك الاستثمارية ، التى تطلب من الحرفى مستندات واوراقا لايفهمها تعود عليها بعائد كبير يلتهم ربحه ، ويصبح الحرفى كأنه يعمل عند البنك .

ولهذا فقد وضعت وزارة الادارة المحلية اطارا عاما بشأن تمويل القطاع التعاوني الانتاجي والحرفى من الصندوق الاجتماعى للتنمية ، والهدف هو ايجاد فرص عمل جديدة ومناسبة للشباب بتكلفة معقولة ، وذلك من خلال تطوير وتحديث الميكنة بورش الحرفيين ، وتوفير الخامات ومستلزمات الانتاج لتشغيل الطاقات العاطلة ، واشترط هذا الاطار استفادة اكبر عدد ممكن من الحرفيين ، واقترحت الوزارة تأسيس جمعيات تعاونية انتاجية حرفية جديدة لصناعات حرفية مطلوبة للسوق غير منضمة لقطاع التعاون الانتاجي ، يمكن ان تستوعب عمالة كثيفة مثل صناعات البلاستيك والالوميتال والادوات الكهربائية والالكترونيات ، والصناعات المغذية لبعض الصناعات الكبرى .. وحتى يحصل الحرفى على قرض من الصندوق الاجتماعى وضعت الوزارة بعض الشروط والمعايير كأن يكون طالب القرض صاحب ورشة وعضوا بجمعية انتاجية حرفية ، وان يقدم طالب القرض دراسة عن احتياجاته للتمويل وحجمه ، وان تكون الورشة مستوفية لشروط التراخيص طبقا لاحكام القوانين المنظمة ، ولابد ان يكون مسددا ما عليه من ضرائب او تأمينات اجتماعية

نظام الاقراض للحرفيين

وسوف يمنح الصندوق قروضا قصيرة ومتوسطة الأجل لتمويل المواد الخام ومستلزمات الانتاج ، وبالنسبة للقروض القصيرة الاجل التى تزيد مدتها على عام واحد على ان يستحق القسط الاول بعد ثلاثة شهور من تاريخ الصرف ، ويكون الضمان بتقديم شيكات بقيمة القروض ، وهناك اقتراح بعمل وثيقة تأمين ضد خيانة الامانة مع احدى شركات التامين ، وبالنسبة للقروض المتوسطة ستكون لشراء آلات ومعدات جديدة او احلال وتجديد آلات ومدة القرض من ٣ الى ٤ سنوات بفترة سماح سنة على الاكثر يستحق بعدها سداد القسط الأول ، ويتم صرف ٩٠٪ من قيمة الالة ، ويتحمل الطالب المستفيد نسبة ١٠٪ من قيمتها لضمان الجدية ، ولهذه القروض تكون الضمانات باتباع نظام البيع التأجيرى ، بحيث لا تنتقل ملكية الالة الى صاحب الورشة المستفيد الا بعد سداد آخر قسط مستحق عنها ، مع اعتبار الالات المشتراة بالقروض أمانة طرفه الى الانتهاء من سداد القرض بالكامل ، وفي حالة التأخير عن سداد الاقساط المستحقة يتم اتخاذ الاجراءات القانونية - مع توقيع الحجز الادارى على المنشأة ، وسيكون معدل الفائدة المقترحة من ٧ الى ١٠٪ بحيث لا تزيد على المعدل المعمول به في بنك التنمية الصناعية

في نفس الوقت قام اعضاء اللجنة التى شكلها وزير الادارة المحلية بوضع تصور جاد لمعالجة كل أوجه القصور التى تواجه الحرفيين ، ويرى احمد رأفت عبد الفتاح رئيس جهاز الصناعات الحرفية انه لابد من اجراء دراسة عامة عن المشروع تركز على طبيعة وحجم السلع والخدمات التى يمكن ان يتجه المشروع لتشجيع انتاجها ، ويمكن الاعتماد بدرجة رئيسية على قوائم السلع التى تم استيرادها في العامين الاخيرين والاهتمام بالسلع التى عليها طلب تصديرى لم يتم اشباعه وكذلك السلع التى عليها طلب محلى ولم يتم اشباعه ، على أن يراعى في ذلك اربعة محاور

هى الكمية والمواصفات والاسعار وموسمية الطلب .. ونظرا للاحتمال الكبير لتعدد المشروعات التى سيشملها المشروع القومى فمن المناسب تقسيم المدى الزمنى لتنفيذ المشروع الى مراحل ويراعى في هذا

المصدر: الوفد

التاريخ: ٥ يوليو ١٩٩١

المدوسه
للبحوث و التدريب و المعلومات

أزمة حول صندوق الضمان الاجتماعى

قروض الصندوق للخريجين أم للعمالة الزائدة

الاستغناء عن مليون وربع مليون موظف بالحكومة والقطاع العام

كتب ـ جمال شوقى :

تشهد الحكومة حالياً ، ازمة حادة حول صندوق الضمان الاجتماعى الذى يبدأ نشاطه خلال الأسابيع القليلة القادمة حدثت خلافات بين مجلس الوزراء وبين المسئولين عن الصندوق حول أولوية منح القروض التى يقدمها الصندوق . فشلت الحكومة فى اتخاذ قرار بشأن قصر منح القروض على العمالة الزائدة بالحكومة والقطاع العام والتى يتم الاستغناء عنها خلال السنوات القليلة القادمة ، ويصل حجمها الى حوالى مليون موظف بالحكومة وربع مليون موظف بالقطاع العام تهدف القروض الى اعطاء الفرصة للذين تقرر الاستغناء عنهم فى اقامة المشروعات الصغيرة واستيعاب مزيد من العمالة الزائدة. ويقترح بعض المسئولين

٠٠٠١٦٧



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الوفد

التاريخ: يوليو ١٩٩١

بالحكومة ، منح القروض للخريجين الجدد ، ويصر المستشارون على منحها للعمالة المستغنى عنها فقط . وكان مقررا بدء نشاط الصندوق الاجتماعي فى أول " يوليو " الحالى . وتم تاجيله لحين انهاء الخلافات التى تركزت حول كيفية منع التضارب بين نظام الائتمان فى البنوك والصندوق واسعار فائدة قروض الصندوق . كما تم تاجيل نشاط الصندوق لحين الحصول على المساعدات التى قررتها الدول والمنظمات والبنوك الكبرى .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٦ يوليو ١٩٩٦

■ شريف فى لقائه بطلاب المعسكر الصيفى الرابع بجامعة الاسكندرية :

١٣٦ مليون دولار بالصندوق الاجتماعى للمشروعات الصغيرة للشباب وبقروض ميسرة

الاسكندرية : محمود عبد المقصود :

اعلن الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية انه تم تخصيص ١٣٦ مليون دولار من ميزانية الصندوق الاجتماعى ، لاقامة مشروعات حرفية صغيرة لشباب الخريجين ، وذلك من خلال تقديم قروض ميسرة وبدون ضمانات ، لتشجيع الشباب على اقامة الصناعات الصغيرة التي تعمل الوزارة على نشرها على مستوى المحافظات كبداية لمشروع قومي للتنمية الصناعية فى مصر

وقال الوزير ـ فى لقائه بطلاب المعسكر الصيفى الرابع بنادى جامعة الاسكندرية والذى حضره الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية والدكتور محمد سعيد عبد الفتاح رئيس الجامعة واساتذة وعمداء الكليات ـ انه طلب من المستشار السيد الجوسقى محافظ الاسكندرية اعداد مشروعات خاصة لتشغيل الشباب ، وتقديم المساعدات لهم مشيرا الى ان ٦٠ / من ميزانية اى وزارة تلتهمها الاجور ، وذلك على حساب مستوى التشغيل والاستثمارات وفرص العمل ، ومؤكدا ان الدولة فى سبيل ذلك ازالت كل العوائق والقيود امام القطاع الخاص للدخول فى مجال الاستثمارات لتوفير فرص العمل للشباب ..

واكد الوزير ـ فى كلمته للطلاب ـ ان خطوات الرئيس مبارك نحو الديمقراطية لا رجعة فيها وانه لاتوجد قيود على تكوين الاحزاب ، طالما ان هناك قضاء يحكم ويفصل فى تكوينها ، وانه توجد فى مصر حرية تعبير عن الرأى بالمقارنة بدول اخرى كثيرة .. كما ان الصحافة فيها تباينت الوانها وتعددت اتجاهاتها .. مؤكدا ان المعارضة فى مصر جزء من النسيج الوطنى ، وان دورها دور تصحيحى وللكشف عن خطأ الحزب الحاكم .

وقال الوزير أن تطوير قانون الادارة المحلية ونظم الانتخابات فيها ، ووسائل دعمها ماديا ، كلها مسائل مطروحة على دائرة الحوار والرأى للاتفاق على الامثل منها

٠٠٠٩١٦٥



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢١ يوليو ١٩٩٧

□ فى اجتماع مجلس الصندوق الاجتماعى للتنمية اليوم :

٦٠٠ مليون دولار لتمويل مشروعات الاسر المنتجة وتشغيل الشباب والحرفيين

٤٠ مؤسسة دولية وعربية تطلب المشاركة فى رأس مال صندوق التنمية

يبحث مجلس إدارة الصندوق الاجتماعى للتنمية فى إجتماعه اليوم برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء المشروعات الجاهزة للاسر المنتجة ، وتشغيل الشباب والحرفيين ، والتسهيلات الائتمانية لمشروعات الصندوق

وصرح الدكتور حامد مبارك الامين العام للصندوق عقب عودته من باريس ضمن اعضاء المجموعة الاستشارية ـ بانه تم التعريف بخطط الصندوق ، ومشروعاته لاكثر من ٤٠ مؤسسة تمويل دولية وعربية صديقة ايدت جميعها الاستعداد للمشاركة فى زيادة راس مال الصندوق الذى بلغ الان ٦٠٠ مليون دولار ، بعد مساهمة البنك الدولى فى راس ماله بمبلغ ١٤٠ مليون دولار ، وسيتم دعم راس مال الصندوق من جانب تلك المؤسسات التمويلية مع بدء تنفيذ المرحلة الاولى من خطة عمله فى اكتوبر القادم .

واضاف ان مجلس ادارة الصندوق سيبحث اليوم المشروعات الجاهزة للاسر المنتجة التى تقدمت بها وزارة الشئون الاجتماعية ، وتشغيل الشباب فى الصناعات الصغيرة التى طرحتها جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية ، بالاضافة الى مشروعات الحرفيين ، والنظافة باشراف وزارة الادارة المحلية ، والمحافظات ، بعد ان خصص لها الصندوق ١٢٠ مليون جنيه لبدء تشغيلها خلال الشهور الثلاثة القادمة

كما سيعتمد مجلس الادارة اللوائح الداخلية لتنظيم عمل الصندوق . وهيكله الادارى لتحديد الاليات الخاصة بالاتفاق مع الجهات التنفيذية الوسيطة لتحديد سبل تقييم المشروعات وأولويات اختيارها وطرق المتابعة عند التنفيذ .

كما يستعرض مجلس الادارة الخطوط العريضة للتسهيلات الائتمانية التى سيمنحها الصندوق لمشروعاته وتشمل سعر الفائدة وحجم القرض ، وفترة السماح ، وطرق السداد ، وكافة التسهيلات المطلوبة لبدء تنفيذ المشروعات من خلال صيغة العقود التى سيتفق عليها الصندوق مع الجهات القائمة بتنفيذ المشروعات ، خاصة جمعيات الخدمة الاجتماعية التى يبلغ عددها ١٢ الف جمعية تتبع ١٦٠ اتحادا ، وقد انشىء الصندوق اصلا لخدمة اهدافها .

واشار الدكتور حامد مبارك الى ان التحدى الحقيقى الذى يواجه الصندوق الان هو سرعة البدء بتشغيل مشروعاته حتى تتفق مساعدات الهيئات التمويلية مع جدية تنفيذ هذه المشروعات □

٠٠٠٤١٧٠



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٠ يوليو ١٩٩٢

المرحلة الأولى لمشروعات الصندوق الاجتماعى فى أكتوبر

مشروعات جاهزة للأسر المنتجة وتشغيل الشباب

بحث مجلس ادارة الصندوق الاجتماعى للتنمية امس برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء المشروعات التى سيساهم فيها الصندوق فى اطار خطته لتوفير فرص العمل للشباب والخريجين من خلال المشروعات الصغيرة ذات العائد السريع ومتابعة المساهمات الدولية والمحلية فى تمويل الصندوق

وعرض الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط تقريرا حول مباحثاته بباريس تضمن زيادة راس مال الصندوق الى ٦٠٠ مليون دولار بعد مساهمة البنك الدولى بمبلغ ١٤٠ مليون دولار على ان يتم التنفيذ للمرحلة الاولى اعتبارا من اكتوبر القادم .

وبحث المجلس المشروعات الجاهزة للاسر المنتجة وتشغيل شباب الخريجين فى مختلف المهن والتسهيلات الائتمانية لمشروعات الصندوق

واستعرض المجلس امكانات القطاع الخاص والاستثمارى لاستيعاب تخصصات معينة من الخريجين وخاصة جمعيات رجال الاعمال والمحليات التى خصصت ١٢٠ مليون جنيه لهذا الغرض .. كما استعرض الخطوط العريضة للتسهيلات الائتمانية التى سيقدمها الصندوق لهذه المشروعات ونتائج مباحثات الدكتور كمال الجنزورى فى باريس



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١١ يوليو ١٩٩١

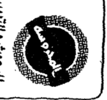
□ الأمين العام للصندوق الاجتماعي :

منح للمشروعات الخدمية وقروض للانتاجية بفائدة ١٩ ٪

يبحث الصندوق الاجتماعي للتنمية حاليا تعيين مكتب مراجعة حسابية لتنظيم صرف قروض الصندوق للمشروعات المطروحة عليه ومراجعة اعماله الدفترية اولا باول لضبط حساباته

وصرح الدكتور حامد مبارك الامين العام للصندوق بان الاتجاه السائد بالنسبة للتسهيلات الائتمانية لمشروعات الصندوق هو ان يتم تحريك سعر الفائدة لكل قرض ، حسب نوع المشروع والقطاع المستفيد منه والمدة التى يستغرقها لبدء انتاجه مشيرا الى ان قروض المشروعات الخدمية فى بعض المناطق المحرومة لمشروعات كتوصيل المياه والكهرباء ومحو الأمية وتدريب الاناث على الحرف اليدوية سوف تصرف فى شكل منح لاترد للقضاء على البطالة فى تلك المناطق وتخفيف الاعباء عن محدودى الدخل .

وقال ان قروض المشروعات الانتاجية ذات العوائد الربحية ستكون بسعر فائدة ١٩ ٪



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: المساء

التاريخ: ٥ يوليو ١٩٩١

.. وبدأ الصندوق الاجتماعى نشاطه

صناعات صغيرة للشباب.. بدلاً من الوظيفة

مراكز لتسويق الانتاج ومعارض للبيع بالتقسيط

خلال ايام يبدأ الصندوق الاجتماعى نشاطه سيفتح الابواب امام الشباب للعمل الحر.لن يعتمد على الحكومة او ينتظر القوى العاملة او يسعى وراء الوظيفة الميرى .. بدأت الاجراءات التنفيذية لمشروع نشر التعلم الحرفى فى المراكز الحكومية .. وأيضا فى ورش القطاع الخاص حيث يتدرب ويتعلم المتقدمون على حرف ومهن تنقلهم الى اول الطريق الى ورشة صغيرة يمارسون فيها عملا حراً .

٠٠٠١٧٢



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصـدر : .... المساء ....

التاريـــخ : ......٢٠ يوليو ١٩٩١ ....

والصندوق لن يتركهم بعد تعليمهم . بل سيمدهم بالقروض تساعدهم على انشاء هذه الصناعات .

تم تخصيص ٥٠ مليون جنيه لدعم البرنامج الذى يوفر عشرة الاف فرصة عمل سنويا ويتم تمويله من الصندوق الاجتماعى .

بدأت اللجنة الفنية التى تضم أعضاء من الاتحاد التعاونى الانتاجى وجهاز الحرفيين فى وضع الضوابط والقواعد الخاصة بالاستفادة من البرنامج من خلال أصحاب الورش الخاصة و٣٧ مركز تدريب على مستوى الجمهورية .

أكد سيد زكى رئيس الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى على أن الباب مفتوح أمام الشباب للاستفادة من المشروع الذى يوفر لهم التدريب على مجموعة من الحرف تحقق دخلا شهريا يصل الى أكثر من ٢٠٠ جنيه فى البداية ..

أضاف أن البرنامج يرعاه د. محمود شريف وزير الادارة المحلية ويهدف الى نشر الصناعات الصغيرة والحرفية فى مصر وخلق فرص عمل جديدة وفتح أسواق للتصدير الى الدول العربية والافريقية حتى تكون لدينا القدرة على المنافسة مستقبلا .

(ارقـــــام)

أشار الى أن تكلفة توفير فرصة العمل الواحدة تبلغ ٣٠ ألف جنيه فى القطاع العام بينما لا تزيد على ٢٥٠٠ جنيه فى القطاعين الحرفى والانتاجى من

تحقـــــيق :
باســـم رشـــاد
أشـــرف أبو ســيف



● سيد زكى ● أحمد شلبى

خلال مراكز التدريب المنتشرة لدينا فى المحافظات بالاضافة الى الآلاف من الورش التى يمكن من خلالها تدريب الشباب على مختلف الحرف والصناعات .

وأضاف سيد زكى أنه سيتم تطوير وتوفير الآلات والمعدات الحرفية التى تساهم فى تدريب الشباب من خلال ٣٧ مركز تدريب تابعة للوزارة للمساهمة على التعليم والتدريب فى

أقصر وقت ممكن على اكتساب المهارات الفنية لكل حرفة على حدة .

وأكد أن الصناعات التى سيتم التوسع وتدريب الشباب عليها سوف تشمل صناعات منتجات الجلود والصناعات الخشبية والاثاث والملابس الجاهزة والتريكو ومنتجات خان الخليلى .

أوضح أن اللجنة بدأت فى مواجهة المشاكل التى قد تعترض برنامج نشر الصناعات الصغيرة حيث تم الاتفاق مع وزارة التأمينات على اعفاء الورش الخاصة والشباب المتدرب من سداد التأمينات الاجتماعية لمدة عام ..

كما يتولى الاتحاد تسويق المنتجات حتى يستطيع رأس المال أن يأخذ دورته كاملة ويحقق أرباحا تساعد الشباب على التجويد فى الانتاج .

أوضح أن مراكز التدريب الحرفى ستفتح أبوابها لاستقبال الشباب وسيتم تدريبهم لمدة ثلاثة شهور ومن يثبت إجادته واكتسابه للمهارات الفنية سيتم مساعدته بعد ذلك على العمل فى إحدى الورش والجمعيات التابعة للاتحاد والتى يصل عددها الى أكثر من ٤٠٠ جمعية بالاضافة الى إمكانية حصوله على قرض ميسر للبدء فى



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : [illegible]

الصندوق الاجتماعى للتنمية يبحث توفير العمل للخريجين بمشروعاته

ناقش مجلس ادارة الصندوق الاجتماعى للتنمية فى اجتماعه امس برياسة الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء المشروعات التى تم الاتفاق ـ مع الصندوق ـ على تنفيذها ، لتوفير فرص العمل لمختلف الفئات من الشباب والخريجين ، والمشروعات الخاصة بزيادة دخل الاسر الصغيرة

البداية منتجات الجلود.. الأثاث.. الملابس الجاهزة.. التريكو

اقامة ورشة خاصة .

ويقول أحمد شلبى نائب رئيس الاتحاد التعاونى سيتم قبول راسبى الاعدادية بالاضافة الى الشباب الجامعى الراغب فى التدريب الحرفى وسيتم تحديد برامج التدريب وفقا للامكانات المتوفره بكل محافظة على حدة للمساعدات فى تطوير الصناعات القائمة بالفعل فى كل محافظة .

أماكـــن تســـويق

ولضمان الاستمرار فى الانتاج تقرر الاتفاق مع المحليات والمحافظات على إيجاد مراكز للتسويق بإيجار رمزى واقامة معارض للبيع بالتقسيط ويتم تمويلها من الاتحاد التعاونى وجهاز الحرفيين وبنك التنمية والصناعات .

وأشار الى أن الصندوق الاجتماعى سوف يتحمل تسديد التأمينات الاجتماعية لصاحب العمل والعمال الذين بلغوا سن ١٨ عاما وذلك لمدة عام واحد فقط .. ويتم بعد ذلك اعطاء الفرص للشباب فى الاختيار من البقاء فى هذه الورش أو فتح ورش خاصة به .

ويذهب محمد السباعى مدير عام الاتحاد التعاونى الى أن هذا البرنامج سيساهم بشكل كبير فى حل مشكلة البطالة حيث سيوفر عشرة آلاف فرصة عمل سنويا على الاقل بالاضافة الى تخفيض أسعار السلع والخدمات .

وأضاف أن خطة الاتحاد تقوم على التوسع فى تدريب الشباب بمراكز التدريب وورش الحرفيين والتى يزيد عددها على ٥٠ ألف ورشة يمكن أن تستوعب كل منها ٣ افراد لتدريبهم .

ويشير محمد هاشم رحمى خبير التسويق بمؤسسة « فريدرش ايبرت » الالمانية الى أنه تم الانتهاء من تحديد أنواع الصناعات التى يمكن تنشيطها للوفاء باحتياجات السوق المحلى وهذا من خلال دراسة استغرقت عدة شهور .

وأضاف أن البرنامج يهدف أيضا الى انتاج سلع للتصدير خاصة فى السوق العربى والافريقى .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩١

تساؤلات

متى يبدأ الصندوق الاجتماعى عمله هل تستمر الاجتماعات التى تهدف لوضع برامج العمل لفترة طويلة . ومن سيتولى تنفيذ برامج هذا الصندوق فى تمويل المشروعات

الصندوق جهة تمويل وهو يحتاج الى التعاون مع بعض البنوك فهى الجهة التى ستتولى توفير التدفقات النقدية وفتح الاعتمادات لاستيراد معدات وخلافه فما هى هذه البنوك التى يمكن ان تتعاون وهى تتخلص من العقدة المسيطرة على بعض القيادات فيها وهى ان غالبية طالبى القروض مشكوك فى نواياهم وانهم غير جديرين بالحصول على اموال البنوك

وفى احد الاجتماعات تحمس احد اعضاء مجلس ادارة الصندوق وقال نحن نحتاج الى التعاون مع البنوك التى يستطيع العاملون فيها المبادرة واتخاذ القرار

وقال نحن نحتاج للتعاون مع البنوك المشتركة والقطاع الخاص وليس مع بنوك القطاع العام وكأن بنوك القطاع العام كلها لاتستطيع التعاون مع الصندوق وهذا خطأ فالصندوق هو الذى يضع برنامج التمويل ويحدد المشروعات والبنك يعمل بتعليمات من الصندوق والمهمة الكبرى يتحملها الصندوق ولايمكن ان يبدأ عمله بالقاء الاتهامات والتقصير على الاخرين ومهمة هذا الصندوق غير تقليدية وتحتاج الى فكر جديد خاصة ان البنوك بدأت مرحلة جديدة منذ ٣ يناير الماضى حيث تم تحرير اسعار الفائدة واسعار الصرف والبقاء للافضل والاكثر كفاءة

عبد الله نصار :



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأخبار

التاريخ: ٢٠ أغسطس ١٩٩١

٧٥ مليون دولار للصندوق الاجتماعى

كتب على المغربى وفاتن عبدالرازق:

تجرى وزارة التعاون الدولى الآن مباحثات مع المسئولين بصندوق ابوظبى للتنمية للحصول على ٢٥ مليون دولار قرضا ميسرا يخصص للمساهمة فى زيادة موارد الصندوق الاجتماعى للتنمية وبهدف تنمية نشاطه فى تمويل المشروعات الصغيرة فى مجالات الانتاج المختلفة وتشغيل الشباب

وصرح سعد بيومى وكيل اول وزارة التعاون الدولى ان الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى وافق على تقديم ٢٥ مليون دولار لزيادة راسمال الصندوق الاجتماعى للتنمية . كما وافق الصندوق الكويتى على تقديم ٢٥ مليون دولار ايضا للصندوق الاجتماعى الذى يبدأ عمله اول اكتوبر القادم

كما تقرر تخصيص ٥٧ مليون جنيه قروضا ميسرة لتمويل الصناعات الصغيرة ، تم الاتفاق بين البنك الوطنى للتنمية برئاسة محمد زكى العرابى وهيئة المساعدات الامريكية على تقديم القروض لمشروعات الشباب فى مجال الصناعات الصغيرة والحرفية وسيتم توقيع عقد المشروع خلال الاسبوع القادم . وصرح اسماعيل صيام مدير عام المشروع بانه تم اعداد خطة لتغطية محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية والمدن الجديدة من خلال ١٦ فرعا للبنك يجرى اعدادها حاليا وسيبدأ تقديم القروض اول سبتمبر القادم



المصدر: الوفد

للبحوث و التدريب و المعلومات — التاريخ: ١١ أغسطس ١٩٩١

خلافات داخل الحكومة حول أسلوب مساعدة ضحايا الاصلاح

دمج الصندوق الاجتماعى للتنمية مع صندوق الفقراء وقوائم دعم المنتجين !!

كتب ـ جمال شوقى

حدثت خلافات حادة داخل الحكومة ، حول أسلوب عمل واعداد الصناديق الاجتماعية التى تاجل بدء عملها من أول «يوليو» الى أواخر العام الحالى . شملت الخلافات اسلوب عمل الصناديق وقوائم دعم المنتجين وعلمت «الوفد» ان الحكومة تنوى دمج بعض الصناديق ، التى التزمت باقامتها مع خبراء البنك الدولى قررت الحكومة تجاهل القوائم الخاصة بدعم المنتجين . وتبحث حاليا دمج القوائم فى نشاط الصندوق الاجتماعى الخاص بالتنميه . والذى يمنح قروضا ميسرة للتجمعات والجهات الانتاجية " كما تجاهلت الحكومة . اقامة صندوق منفصل لمساعدة محدودى الدخل . ويطلق عليه اسم «صندوق الفقراء» تراجعت الحكومة عن اقامة هذا الصندوق عقب فشلها حتى الان فى تحديد محدودى الدخل او الاتفاق على اسلوب منح وتقديم هذه المساعدات ' . وتبحث الحكومة حاليا اجراء دمج وهمى للصندوق الاجتماعى للتنمية وصندوق الفقراء قبل بدء عملها وكانت الحكومة قد اتفقت مع خبراء البنك الدولى على تنفيذ برنامج خاص لدعم المنتجين يسمى ببرنامج «قوائم دعم المنتجين» لمواجهة الاثار الخطيرة للاصلاح الاقتصادى على العملية الانتاجية كما التزمت الحكومة باقامة صندوق خاص لتقديم الدعم عينيا لمحدودى الدخل تسببت الخلافات الحادة داخل الحكومة حول اسلوب عمل الصناديق فى حالة من الفوضى الشديدة حول الصناديق ولجوء الحكومة الى دمج بعضها . وتأجيل عمل البعض الاخر



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الوفد

التاريخ: ١٤ أغسطس ١٩٩١

الاعانة.. هى الحل !

لماذا تتجاهل الحكومة تقديم إعانة بطالة للعاطلين عن العمل؟

خبراء الاقتصاد وقيادات العمال ورجال الاحزاب يطالبون باقامة صندوق

يمول الاعانة من المساعدات الخارجية ومرتبات العاملين

٥٠ جنيها حداً أقصى للإعانة



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الوفد

التاريخ: ١٤ . ٦ . ١٩٩٩

ثلاثة ملايين عاطل فى مصر تستطيع ان تقابلهم بسهولة فى المقاهى، وعلى نواصى الشوارع وفى كهوف جبلية بين المتطرفين، او فى سجون مصر المنتشرة بطول البلاد وعرضها

هؤلاء هم العاطلون الذين يصفهم البعض بانهم قنبلة موقوتة تهدد بنسف المجتمع فى اى وقت

هؤلاء العاطلون - غالبا - ما يكونون فريسة سهلة لاى مخرب او اى جهة لاتريد لهذا البلد خيرا فقد كفر معظمهم بالولاء والانتماء وكافة الشعارات التى لاتسد رمقهم''

وكمحاولة من «الوفد» لعلاج هذا المأزق ونزع فتيل القنبلة قبل انفجارها اقترحنا منح «اعانة بطالة» لهؤلاء العاطلين حتى نحميهم ونحمى المجتمع مما قد يقع منهم وقد استطلعنا آراء مجموعة من رجال الاقتصاد والسياسة حول هذا الاقتراح

صندوق خاص للاعانة

يعد نظام اعانة البطالة من النظم التى تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية فى الدول المتقدمة وذلك بهدف حماية المواطنين الذين لايستطيعون الحصول على فرصة عمل مناسبة ومساعدتهم على الوفاء باحتياجاتهم المعيشية اللازمة للحياة الادمية فى نفس الوقت حماية المجتمع مما يمكن ان ينتج عن بطالتهم من اضرار اجتماعية واخلاقية تعكر صفو المجتمع

تحقيق. عصام العبيدى

● يمكن صرف اعانة للعاطلين حسب مؤهلاتهم بشرط الا تزيد على خمسين جنيها - هكذا يقول مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار ويضيف قائلا وليكن معلوما ان اعانة البطالة هذه مطبقة فى مصر الان بالنسبة للعاملين فى القطاع الخاص فى حالة تعرضهم للفصل او تصفية شركتهم لاسباب قانونية فقانون العمل المصرى يعطى العامل فى مثل هذه الحالات الحق فى الحصول على اعانة لمدة ستة اشهر من تاريخ تركه للعمل

ويقترح مصطفى كامل مراد خصم نسبة من مرتب العامل ونسبة اخرى من صاحب المنشأة لتكوين حصيلة تستخدم فى سداد اعانة بطالة للمتعطلين من العاملين بالمصانع والشركات

اما عن بطالة الخريجين فارى ان على الصندوق الاجتماعى ان يمد الشباب بقروض ذات طبيعة ميسرة لان الخريج الشاب لايمتلك ضمانات يعطيها للصندوق ويجب مساعدة الشباب على الهجرة للخارج كما ان الصناعات الصغيرة والصناعات البيئية يمكن ان تساهم فى القضاء على مشكلة بطالة الخريجين

قبل التطبيق

● لاشك ان نظام اعانة البطالة يناسب اى مجتمع به تكافل اجتماعى - هكذا بدأ احمد العماوى رئيس اتحاد نقابات عمال مصر حديثه واضاف

فى الدول المتقدمة تمنح الاعانة لكل عاطل دون النظر الى مؤهلاته وبمجرد التحاقه باى عمل تقطع الاعانة فورا بل وتقطع ايضا فى حالة رفض العاطل الالتحاق بفرصة عمل تعرض عليه من قبل الادارة المانحة للمعونة

ولكن المشكلة كما يقول العماوى تكمن فى تمويل هذه الاعانة فهى عبء مالى كبير اشك فى ان احدا فى مصر يمكن ان يتحمله لعدة اسباب

ففى الدول المتقدمة نجد ان العمال المنتجين عددهم كبير جدا وعدد العاطلين قليل وبذلك فان المنتجين يستطيعون تحمل العاطلين اما فى بلادنا فالعمال المنتجون قلة والعاطلين كثرة ومن الصعب ان يتحمل المنتجون العاطلون و البلد كما ان العاطل فى مصر يظل عاطلا لمدة قد تصل لـ ٧ سنوات كاملة فهل سنظل نصرف له الاعانة طوال فترة بطالته ''

ويطالب رئيس نقابات عمال مصر بضرورة دراسة هذه الاعانة دراسة جيدة قبل تطبيقها اذا كتب لهذا النظام التطبيق كما يحذر من عواقب وخيمة اذا تم صرف الاعانة تم قطعها عن مستحقيها'

حل مؤقت للمشكلة

ارحب باعانة بطالة للعاطلين بشرط ان تكون حل مؤقت لايصرفنا عن محاولة ايجاد حلا جذريا لمشكلة البطالة - هكذا يقول الدكتور ابراهيم الدسوقى اباظة مقرر اللجنة الاقتصادية بحزب الوفد واضاف قائلا نتيجة طبيعية لسوء السياسات الاقتصادية والمالية التى تنتهجها الحكومة والحل الجذرى الذى نطالب به هو الاصلاح الاقتصادى - الحقيقى - الذى يعتمد على اسس اقتصادية جديدة تحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص، ورفع العوائق امام الاستثمارات الضرورية للتنمية وسيؤدى هذا بالطبع لايجاد فرص عمل حقيقية امام ملايين العاطلين

اما عن الموارد التى يمكن من خلالها تمويل اعانة البطالة فيقترح الدكتور اباظة اقتطاع جزء من الاجور كتامين ضد البطالة كما يجرى الان بالنسبة لتامينات المرض والعجز الذى يتم تنفيذه للعمال على ان يتولى جهاز اعانة البطالة استثمار هذه الاموال استثمارا حقيقيا

ويرى الدكتور حمدى عبدالعظيم الاستاذ باكاديمية السادات ان الدول الاجنبية المتقدمة تعتبر اعانة البطالة ثمنا زهيدا لتوفير الامان ولحفظ السلام الاجتماعى فى المجتمع واعتقد ان نظام الاعانة هذا يناسب الدول النامية تماما بشرط توافر الامكانيات المالية

وفى مصر الاتجاه السائد فى الوقت الحالى هو تحرير الاقتصاد القومى وما يرتبط به من تحرير الاسعار والاجور واسعار العملة وكل هذه السياسات تؤدى بالطبع الى ارتفاع تكاليف المعيشة وفى نفس الوقت فاننا نرى الحكومة تحاول ان تتحلل من التزامها بتعيين الخريجين مما يؤدى بالطبع الى تفاقم مشكلة البطالة وفى هذه الحالة يكون من المناسب ان يتم الاخذ بنظام اعانة البطالة بعدة شروط

اولا ان يكون مبلغ الاعانة مرتبطا بالبطالة الاجبارية وليس بالبطالة الاختيارية بمعنى ان تصرف الاعانة لمن يعجز بالفعل عن ايجاد فرصة عمل

ثانيا ان يكون مبلغ الاعانة فى الحدود التى تكفل المستوى اللائق للمعيشة فى ظل ارتفاع تكاليف المعيشة على الا يكون مبلغ الاعانة مرتفعا بحيث يؤدى الى تقاعس العاطلين عن البحث عن فرص العمل

واخيرا يجب وضع عدة ضوابط حتى لاتذهب الاعانة لمن لايستحق وان تكفل هذه الضوابط وقف الاعانة فور التحاق العاطل باى عمل

اما عن مصادر تمويل هذه الاعانة فيقترح الدكتور حمدى عبدالعظيم انشاء صندوق خاص للاعانة مستقل عن الموازنة العامة للدولة يتم فيه جمع كافة الموارد اللازمة للانفاق على الاعانة سواء كانت من



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الوعــر

التاريــخ : ١٤ / ٦ / غـضـ / ١٩٩٩

مصادر محلية او خارجية او تبرعات من الشركات والهيئات كما يمكن ايضا فرض رسوم معينة على بعض الخدمات التى يستخدمها القادرون او بخصم نسبة من ارباح مشروعات الاستثمار او عن طريق

الحصول على نسبة من حصيلة صناديق الزكاة فى البنوك الاسلامية.. هذه كلها مصادر يمكن ان تساهم فى تمويل هذه الصندوق

● د احمد سرور عميد كلية التجارة الخارجية جامعة حلوان يرى ان تطبيق نظام اعانة البطالة فى مصر حاليا ومع ضخامة اعداد العاطلين فى مصر سيؤدى لافلاس البلد''

ويطالب بالتخطيط الجيد للعمالة وتخطبط عملية السفر للخارج واتباع التجربة التى طبقت بنجاح فى كوريا اذ انهم يحصلون على عقود لتنفيذ بعض

المشروعات فى الدول الخارجية ثم يذهبون بعمالهم المتخصصين لانجاز العمل كما ان تشجيع اقامة المشروعات الصغيرة يعد احد الحلول العامة للقضاء على مشكلة البطالة

التنبلة !!

● اذا منحت هذه الاعانة للعاطلين فانها ستؤدى بهم الى التنبلة والتقاعس عن البحث عز العمل بل وستؤدى ببعض العاملين الى التمرد على اعمالهم والاكتفاء باعانة البطالة هكدا يرى النقابى احمد حرك عضو مجلس الشعب السابق ويضيف قائلا بدلا من ان تعطى مثلا خمسين جنيها شهريا اعانة للعاطل اعطه الفى جنيه يقيم بها مشروعا والدور الان على الصندوق الاجتماعى فمطلوب منه ان يساعد الخريجين على اقامة المشروعات الصغيرة ويمنحهم قروضا بشروط ميسرة.. هذه هى الحلول المشكلة البطالة اما الاعانة فهى اشبه بالمسكنات''



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٨ أغسطس ١٩٩٦

□ وزير الادارة المحلية يعلن بالشرقيه :

١٠٠ مليون جنيه لتمويل مشروعات حرفية للشباب

الشرقية ـ عبدالمجيد الشوادفى :

اعلن الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية ان الوزارة اعدت مشروعا يتكلف ١٠٠ مليون جنيه بصفة مبدئية يسهم فى حل مشكلة البطالة بين الشباب ، ويتم تمويله من الصندوق الاجتماعى الذى تبلغ حصيلته ٦٠٠ مليون دولار ، ويهدف المشروع الى انشاء صناعات حرفية صغيرة وتمليكها للشباب بعد تنفيذ دراسات الجدوى الاقتصادية لها ، وتم الاتفاق مع وزير الصناعة على توفير مستلزمات الانتاج لهذه المشروعات ضمن خطة سنوية .

وقال الوزير ان مهمة الوزارة واجهزتها فى المحافظات ستقتصر فى المرحلة القادمة على ممارسة التوجية والارشاد والتخطيط فى مجالات التنمية والمشروعات الاقتصادية والانتاجية ، والتى سيتولى القطاع الخاص تنفيذها فى كل محافظة ، وذلك بدلا من قيامها بتنفيذ المشروعات وادارتها بصورة مباشرة ، وسيتم اعداد الكوادر الفنية والقيادية اللازمة للمهمة الجديدة .

واضاف الوزير ـ فى لقائه امس بالزقازيق مع السيد يسرى الشامى محافظ الشرقية وقيادات الادارة المحلية بالمحافظة ـ انه يجرى حاليا دراسة لتقييم المشروعات الكبيرة بالمحافظات وانسب الطرق للتصرف فى بيعها ، وذلك بعد الانتهاء من بيع ١٧٤٤ مشروعا لايزيد راسمال كل منها على الف جنيه .

وقال الوزير إن هناك ثلاثة اتجاهات فى هذا المجال تتضمن تحويل هذه المشروعات إلى شركات مساهمة وتمليكها للعاملين فيها وابناء المحافظة ، مع منحهم تسهيلات فى سداد المقدم والاقساط أو إنشاء شركة قابضة لمشروعات كل محافظة بحيث لايقل رأسمالها على ٥ ملايين جنيه ، أو انشاء شركة قابضة واحدة لجميع مشروعات المحافظات على ان تتبعها شركات مساهمة لكل مشروع ، وان تكون اسهمها للمصريين فقط ويقضى الاتجاه الاخير بتأجير هذه المشروعات للمواطنين

واعلن الوزير انه سيتم بحث امكانية انشاء صناديق خاصة للعاملين بأجهزة الادارة المحلية بكل محافظة أو صندوق مركزى على مستوى الوزارة لصرف مكافآت متميزة للعاملين فى نهاية الخدمة أسوة بما هو متبع فى مختلف الوزارات والهيئات والشركات

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأحرار

التاريخ: ١٩ . أغسطس ١٩٩٦

ازمة بين اعضاء مجلس ادارة الصندوق الاجتماعى
إتهام عاطف صدقى بتحويل الصندوق الى بنك

كتب محمد السايس :

فى اجتماع الصندوق الاجتماعى للتنمية الاسبوع الماضى حدث انقسام شديد بين الاعضاء بسبب الاسلوب الذى اقترحه الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء لعمل الصندوق والذى يبلغ راسماله حتى الآن ١٥٠٠ مليون دولار قابلة للزيادة خلال الاشهر القادمة .

وكان الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء ورئيس مجلس ادارة الصندوق قد اقترح ان يكون اسلوب تعامل الصندوق مع المستفيدين من خلال وسيط وليكن جمعية رجال الاعمال تجنبا للمشاكل التى قد تحدث بسبب عدم التزام بعض المستفيدين بسداد المبالغ التى يقترضونها من الصندوق

اعترض بعض الاعضاء على هذا الاقتراح وطالبوا بأن يعمل الصندوق على اكثر من محور من بينها التعامل مباشرة مع المستفيدين من اصحاب الحرف والمنشآت الصغيرة وايضا العمل من خلال جمعيات التنمية بالاضافة الى رجال الاعمال .

كما اعترض عدد من الاعضاء على رفع سعر الفائدة وهى ٥٪ واوضحوا ان الصندوق بذلك سوف يتحول الى بنك وهو ما يخالف الغرض الذى انشىء من اجله بحيث لا تزيد نسبة الفائدة عن ١٪ وطالبوا بأن يبعد الصندوق تماما عن تمويل مشروعات البنية الاساسية بالمحافظات وهو ما تقوم به خطة التنمية العامة .

انهى الصندوق اجتماعه دون التوصل الى خطة عمل محددة ووضع قواعد عامة لاسلوب العمل

المدروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١ . أغسطس ١٩٩١

■ الجنزورى فى لقائه بعضوات امانة المرأة بالحزب الوطنى :

٤ صناديق للحماية الاجتماعية والتنمية والتراث وتأهيل شركات قطاع الأعمال

كتبت ـ ماجدة مهنا :

اكد الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط البعد الاجتماعى لبرنامج الاصلاح الاقتصادى . وقال ان هناك ٤ صناديق تقوم بدورها الاجتماعى لخدمة المواطنين وهى الصندوق الاجتماعى للتنمية والذى يتيح خلق فرص العمل ومساعدة من يعمل ، وصندوق الحماية الاجتماعية لحماية غير العاملين ، والصندوق الخاص بتاهيل شركات قطاع الاعمال العام لتصبح جاهزة لمشاركة الافراد والقطاع الخاص بها ، بالاضافة الى صندوق حماية الآثار

وشرح نائب رئيس الوزراء ـ فى لقائه بعضوات امانة المرأة بالحزب الوطنى ـ الاجراءات الاقتصادية الأخيرة والاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين ومفاوضات نادى باريس مؤكدا دور المرأة فى المرحلة الحالية وبصفة خاصة أمينات المرأة على مستوى الجمهورية .

واوضح الدكتور الجنزورى ان معنى التحرر الاقتصادى قد يفهمه البعض على انه التحول من القطاع العام الى القطـاع الخـاص . ولكن التحـرر الاقتصادى هو تحرير الاقتصاد من العوائق سواء التشريعية او المالية او الادارية حتى لاتعوق تقدمه

وقال ان مفاوضات مصر مع نادى باريس كانت على اساس ٤ محاور .

● المحور الأول . كيف يمكن للاقتصاد المصرى ان يتحول الى القطاع الخاص فالدستور المصرى حدد ٣ انواع من الملكية الاولى عامة والثانية الملكية المشتركة ثم الشركات العامة واخيرا الملكية الخاصة وقد تم الاتفاق على ان تتخلص المحافظات من الملكية العامة ، ثم الاتفاق بالنسبة للملكية المشتركة على ان ترتفع نسبة الملكية الخاصة فيها ، اكثر من العامة ، والقطاع العام تم تعديل القانون الخاص به عن مجلس الشعب بحيث يسمح بالملكية الخاصة فيه عن طريق انشاء شركات قابضة ، تدار بمفهوم القطاع الخاص ، وهذا لا يتم الا بعد ان تتحول الشركات الخاسرة الى شركات رابحة .

● المحور الثانى . كيف يمكن ان يترك للأدوات الاقتصادية النقدية والمالية ، مثل سعر الصرف والفائدة ان تتحرر دون تدخل الدولة .

● والمحور الثالث : كيف يمكن ان نحد من عجز الموازنة العامة للدولة ، لأن العجز معناه طبع بنكنوت وتضخم ورفع الاسعار .

● والمحور الرابع . وهو كيف يمكن معالجة عجز ميزان المدفوعات بين وارداتنا وصادراتنا .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩١

على هامش الاصلاح الاقتصادى

الصندوق الاجتماعى والمهمة الصعبة

من حق القائمين على امور الصندوق الاجتماعي ان يقدم اليهم كل عون ، وان تسدى لهم كل مساندة . فلقد انيطت بهم ـ فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى ـ اكثر المهام صعوبة ، واشدها تعقيدا ، واخطرها شانا . وعلى مدى قدرتهم على التصدى لتلك المهام ، وشمولية نظرتهم اليها ، سيتوقف الى حد بعيد نجاح البرنامج الاصلاحى ، وسلامة مسيرته ، وتحقيق مايعقد عليه من آمال .

د . رجاء عبدالرسول

وبرغم ان فكرة انشاء « مظلة اجتماعية » بشكل متزامن مع برامج الاصلاح الاقتصادى ليست جديدة ولا مبتكرة ، فقد سبق ان طبقت بصور مختلفة فى اقطار اخرى ، وبعضها لايزال قيد التنفيذ ، فان ملابسات انشاء الصندوق الاجتماعى فى مصر ـ كاطار مؤسسى لهذه المظلة الاجتماعية ـ يعطى للتجربة نفسها خصوصية متميزة . ذلك ان مهمة الصندوق لاتقتصر على مجرد تلطيف حدة الآثار السلبية التى ستصحب تنفيذ البرنامج الاصلاحى فى المدى القصير وتخفيف اعبائها على فئات السكان منخفضة الدخل ، وانما تشمل ايضا التعامل مع قضايا اخرى قد لاتعتبر فى حد ذاتها نتائج مباشرة للبرنامج ، بل ربما كانت تعود الى تاخر الأخذ به ، وذلك فضلا عن انعكاسات حرب الكويت وتداعياتها على الاقتصاد المصرى ، خاصة فيما يتعلق بعودة اعداد كبيرة من العاملين المصريين الى الوطن .

ومن الواضح انه برغم تشابه الآثار المترتبة على تلك العناصر ، فان لكل منها مسبباته وخصائصه ، وتختلف بالتالى اساليب تناوله والتعامل معه . هذه الخصوصية المتميزة لمهمة الصندوق تطرح بدورها عددا من الاعتبارات الهامة ، فيما يتعلق بدور الصندوق وآفاق عمله . واحسب ان تلك الاعتبارات ليست خافية على المسئولين عن الصندوق ، وانها تلقى منهم مايتعين ان تحظى به من اهتمام . وفى هذا الصدد ، ثمة قضايا خمس جوهرية تستوجب قدرا كبيرا من امعان النظر :

اولا ـ الصندوق كعنصر متكامل مع برنامج الاصلاح .

ذلك ان عمليات الصندوق ، ولو انها ذات طابع اجتماعى بحكم هدفها النهائى ، فانها ليست ذات طبيعة « خيرية » اذا جاز هذا التعبير ، وعنصر الاعانة فيها هو جزء من منهجية شاملة حيث يتعين ان توجه هذه العمليات فى ذات اتجاه برنامج الاصلاح والذى تستهدف سياساته تحويل طاقات المجتمع غير المستغلة الى طاقات منتجة . هذه النقطة جوهرية واساسية بحكم ان الصندوق نفسه هو جزء من الحزمة الاصلاحية المتكاملة ، وهى تعنى ضرورة التفرقة بين الصفة الاجتماعية لاهداف الصندوق ، والطبيعة الاقتصادية لبرامجه ومشروعاته .

ثانيا ـ الطبيعة المؤقتة والعاجلة للصندوق :

فالصندوق ـ من الناحية المؤسسية ـ هو ترتيب مؤقت لمدة اربع سنوات مع امكان امتداد عملياته لمرحلة تالية اذا دعت الحاجة . واهدافه موجهة بشكل رئيسى لمواجهة مشكلات محددة فى الأجل القصير لامتصاص آثارها السلبية على الفئات غير القادرة وذلك من خلال مجموعة متكاملة من البرامج التى تشمل تاهيل العمالة الزائدة فى وحدات القطاع العام ، وتشجيع الصناعات الصغيرة ، واستيعاب قوة العمل الحالية والجديدة المتاحة فى مشروعات عامة مكثفة للعمالة او مشروعات اقتصادية ذات اهداف اجتماعية . هذه الطبيعة المؤقتة لعمليات الصندوق يترتب عليها نتيجتان . الاولى ان الصندوق بحاجة الى الشروع فى تنفيذ عمليات عاجلة بحيث تتزامن مع التقدم فى تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى وتتناسق معها ، والثانية ، تتطلب الحذر من اغراءات التضخيم الادارى لجهاز الصندوق والسعى لتركيز اهتمامه على التنسيق والتخطيط ومتابعة التنفيذ . ويتاتى ذلك بتوسيع نطاق المشاركة التنفيذية فى عمليات الصندوق الى كافة خلايا المجتمع ومؤسساته الحكومية والاهلية على حد سواء .

ثالثا ـ الدور المحورى للصندوق فى تعبئة الموارد :

فاذا استطاع الصندوق ان يصبح نواة ومحورا لتعبئة الموارد المحلية والخارجية من اجل تحقيق اهدافه ، فانه يكون قد حقق فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى انجازا جليل الاثر . ويرتبط بهذا الدور ايضا ادراك ان نطاق عمل الصندوق واهتماماته يعتبر مكملا لأنشطة وجهود اخرى قائمة وليس بديلا لها . فهناك جهات تعمل فى مجالات اهتمام الصندوق يتعين الحرص على دعم امكاناتها ، وتكامل وتنسيق الجهود معها . ويمكن فى هذا الصدد الاشارة الى



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩١

بنك التنمية الصناعية ، وبنك ناصر الاجتماعي ، وصندوق التنمية المحلية ، وجهاز التعاون الانتاجي ، وأكاديمية البحث العلمي ، والهيئة العامة للتصنيع ، وشركة ضمان المشروعات الصغيرة ، على سبيل المثال .

رابعا ـ عمليات الصندوق ليست بديلا لتحمل تكلفة الاصلاح :

ذلك انه ليس صحيحا ، كما انه ليس مفيدا ايضا ، ان يتولد ايحاء بان بوسع الصندوق ان يدفع عن المجتمع كله « فاتورة » التكلفة الاجتماعية للاصلاح الاقتصادى . فللاصلاح اعباؤه وتضحياته ، والافضل ان نعرفها ونتعايش معها وننطلق منها الى تحقيق اهداف محددة دون محاولة لوضع فروض لاظل لها على ارض الواقع .

خامسا ـ موارد الصندوق ترتبط بمعدلات ادائه :

فبقدر التقدم في انجاز مهام الصندوق ، بقدر مايتعزز دوره في تعبئة الموارد المطلوبة للنهوض بتبعات المراحل التالية . وجانب كبير مما تجمع للصندوق من موارد يدخل في اطار « التعهدات » بمعنى ان اتاحتها تتوقف على توافر الحاجة اليها اى على مدى التقدم في انجاز برامج الصندوق وتحقيق اهدافه وفق معايير ومقاييس فنية واقتصادية . ومن ثم ، فان الاستفادة من هذه الموارد تتطلب حنكة ووعيا باهداف الصندوق واجراءات تنفيذ عملياته ، وادراكا لمدى الترابط بين هذه الأهداف ومجمل عملية الاصلاح واعادة الهيكلة .

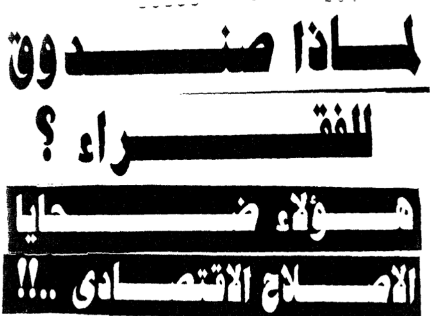
هذه الاعتبارات ينبغي ان تكون حاضرة وماثلة امام كافة الوزارات والهيئات والجهات الأخرى التى ترتبط انشطتها او بعض مشروعاتها بعمليات الصندوق . ذلك ان نجاح الصندوق الاجتماعى في اداء دوره رهين بقدرته على التعامل مع معطيات محددة ، وأهداف مرحلية ملموسة وقابلة للقياس . وعلى مدى نجاحه في تحقيق تلك الأهداف تتوقف امور كثيرة ، ربما كان انجاز برنامج الاصلاح ذاته والالتزام بجدوله الزمنى ابرزها واخطرها



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩١



● مازال الاصلاح الاقتصادى مستمرا .. ولقد عملت الدولة على تخصيص مبلغ من البنك الدولى والمساعدات الدولية لضحايا الأصلاح وذلك بانشاء الصندوق الاجتماعى براسمال قدره . ٤٠٠ مليون دولار فقط .

● ترى لماذا صندوق للفقراء ؟

● وهل هو بديل للدعم لمساعدة ضحايا الاصلاح ؟

● ومارأى خبراء الاقتصاد والتخطيط حول صندوق الفقراء ؟



● أ. ثروت محمد على ● د. عثمان محمد عثمان

الخبراء يؤكدون



تحقيق : عواطف سالم

يقول الدكتور مصطفى احمد مصطفى المستشار بمعهد التخطيط القومى لقد تم انشاء الصندوق الاجتماعى رغم وجود ٤ صناديق اخرى اقرتها المجموعة الاستشارية بصندوق النقد الدولى وذلك بعد الاتفاق عليه لبرامج الاصلاح المتدرج للاقتصاد المصرى ... ولاشك ان ذلك له تاثير على الشرائح والفئات محدودة الدخل من التضخم وايقاف الدعم وتدعيم الطريق عن معظم السلع والخدمات للتعامل معها بالاسعار الاقتصادية كذلك سيتم الاحساس بانعكاس ذلك على مجال العمالة لتدرج عملية هيكلة الاقتصاد المصرى خلال الفترة المقبلة لتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى والتحويلات التى ستحدث لبعض وحدات القطاع العام للقطاع الخاص .

لذا اقر البنك الدولى والحكومة عملية انشاء الصندوق الاجتماعى الذى صدر بانشائه بقرار الرئيس حسنى مبارك رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ تحت مسمى الصندوق الاجتماعى للتنمية

وكما اقر فى مادته الاولى بانه يتمتع بالشخصية المعنوية يتبع رئيس الوزراء ومن ينيبه وهو منشا فى اطار مجلس الوزراء وتنص فى مادتـه الثـانيـة



المصدر : [illegible]

التاريخ : 2 سبتمبر 1991

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من الاهتمام بكافة الهياكل والانظمة والمؤسسات المكونة لهذا القطاع مع التركيز على حلقة التصنيع المحلى الذى يقوم اساسا على الخامات والمستلزمات المتوافرة فى البيئة المحلية ليكون قادرا على امداد الصناعات المغذية بالمكونات وقطع الغيار والاجزاء والمواد المكونة لها

وعن المشاكل التى تواجه المحليات فى مجال الصناعات الحرفية والصغيرة يقول احمد رافت : أهم هذه المشاكل هى : تشتت مسئولية الاشراف على الصناعات الحرفية والصغيرة فى مصر وتقديم المعونة لها بين عدد من الاجهزة القومية والمحلية وعدم استقرار العلاقات الراسية والافقية بين الاجهزة المركزية وبعضها وبين الاجهزة المركزية والمحليات بالاضافة الى عدم وجود التنسيق الكامل بين الاجهزة السياسية والشعبية والتنفيذية فى اطار كل وحدة محلية وكثرة التشريعات واللوائح المنظمة لنشاط الصناعات الحرفية لا يساعد على دعم دور القطاع بجانب عدم معرفة الحرفيين وصغار الصناع بهذه التشريعات والقوانين ومن اهمها التشريعات المتعلقة بتاسيس وتنظيم وتسجيل المشروع والضرائب والتامينات والاستيراد والتصدير بجانب مشاكل التمويل وتوفيره بالشروط الميسرة وبالفائدة المناسبة وفى الوقت المناسب سواء كان للعمليات الراسمالية وايضا تمويل راس المال العامل ، ونقص البيانات والمعلومات المتعلقة بقطاع الصناعات الحرفية والصغيرة

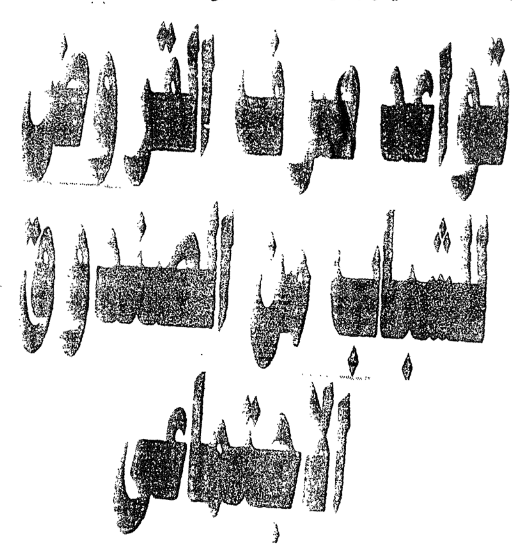
وعن كيفية دعم وتطوير قطاع الصناعات الحرفية والصغيرة يقول احمد رافت يجب اولا العمل على معالجة القصور فى الدعامات التشريعية والتنظمية مع وضوح واستقرار العلاقات الراسية والافقية بين الاجهزة المركزية ومنها جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجى وجهاز بناء وتنمية القرية وجهاز التنمية الشعبية والمحليات لضمان اكبر قدر من تيسير الاتصالات وتبسيط الاجراءات وسرعة انجاز الاعمال دون تضارب او ازدواج مع ضرورة وضع استراتيجية متكاملة وبرامج محددة لنمو الصناعات الحرفية والصغيرة بالمحافظات تشارك فى تنفيذها بنوك التنمية المختلفة وبنك الائتمان الزراعى وضرورة قيام المحافظات بتخصيص اماكن لاقامة [illegible] وسحق صناعية متكاملة لتقوم بتقديم كافة الخدمات الفنية والصناعية الاساسية مثل التصميمات والتوحيد القياسى ومراقبة الجودة والصيانة والاصلاح وغيرها



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩١





المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤١ - ١٩٩١

بدء دراسة مشروعات الشباب الاسبوع القادم بعد ان وصلت ٦٠٠ مليون جنيه إلى موارد الصندوق

معيار منح القروض هو توفير فرص عمل مكثفة

واستبعاد من يحصلون على قروض من التوظف بالحكومة والقطاع العام

على الرغم من ان اجتماع لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب امس برياسة عبدالعزيز مصطفى كان مخصصا لمناقشة اتفاقيتي القرضين المقدمين للصندوق الاجتماعي للتنمية الا ان اعضاء اللجنة وبالاجماع تحفظوا على سياسة الصندوق ازاء سعر الفائدة على قروض الشباب التى تؤكد الحكومة ان يكون سعرها اقتصاديا وقريبا من السعر التجارى للفائدة ..

وقد اعلن عاصم عبدالحق وزير القوى العاملة انه يؤيد اعادة النظر فى سعر الفائدة على قروض الشباب بهدف تشجيعه على المشاركة فى المشروعات ، وان الصندوق يجب ان يضع فى اعتباره وهو يقرض انه لابد من تخفيض رقم البطالة فى مصر وقال انه اذا كانت مشروعات الاسر المنتجة راغبة فى الحصول على قروض فلابد ان يكون هناك شرط اساسى وهو ان تقوم بتشغيل الخريجين والخريجات ..

وقال ان الوزارة بصدد انشاء جمعية للخريجين بحيث يتاح للشباب فى كافة المحافظات التقدم لها للحصول على قروض بعد ان تاكد انه لاقرض للافراد وانما يكون القرض من خلال جمعيات او هيئات .. واكد وزير القوى العاملة ان شرط منح الحرفى قرضا هو زيادة حجم العمالة لديه بعد القرض . وقال اننا سوف نقوم بتسجيل اسماء الخريجين الذين يحصلون على قروض تمهيدا لشطب اسمائهم من جداول التوظف بالحكومة والقطاع العام . واضاف الوزير بصفته عضوا فى مجلس ادارة الصندوق ان وزير الادارة المحلية تقدم بعدة مشروعات لعمل الشباب فى المحافظات فى الحرف الصغيرة والمنزلية ، وهناك مشروعات للجامعات .

وقال الوزير اننا خلال الشهرين القادمين سوف نقوم باعلان القواعد الخاصة باقراض الشباب حتى يتاح للشباب التعرف على كافة الامور بالنسبة لانواع المشروعات . واكد الدكتور

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩١

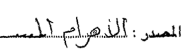
موريس مكرم الله وزير التعاون الدولى باعتباره عضوا فى مجلس ادارة الصندوق اننا سنقدم القروض للشباب الراغب فعلا فى دخول قطاعات الانتاج وسعر الفائدة يجب ان يكون متقاربا مع السعر التجارى لها حماية لنظام الائتمان الموحد فى مصر ... وان هدفنا هو التوزيع الامثل للموارد المتاحة . واننا يجب ان نحافظ على هذا الصندوق كمورد جديد وحتى يستمر لابد من وضع الضوابط الاقتصادية لحمايته حتى يستطيع ان يؤدى رسالته .

وقال انه اعتبارا من الاسبوع القادم يكون قد توافر لدينا حوالى ٦٠٠ مليون جنيه وسيتم البدء فى دراسة المشروعات التى سيتم اقراضها من خلال الهيئات والجمعيات .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :



التاريخ : ١٩٩١

أول مواجهة برلمانية مع الحكومة حول مسئولية الصندوق الاجتماعى لمعالجة أزمة البطالة

رفض سعر الفائدة الاقتصادى الذى يؤدى إلى هروب الشباب من المشاركة



عاصم عبد الحق : تخفيض رقم البطالة يجب أن يكون هو معيار الاقراض للمشروعات

موريس مكرم الله : الحفاظ على وحدة نظام الائتمان يتطلب السعر الاقتصادى للفائدة

يبدو ان البعد « الاقتصادى » قد زحف ايضا على الصندوق « الاجتماعى » للشباب والخريجين الذى تم انشاؤه لاول مرة فى مصر بعد التزام الدولة بتنفيذ سياسات الاقتصاد الحر وتفاديا للاثار الاجتماعية الناتجة عن تلك السياسات وقد تاكدت تلك الحقيقة عندما اعلن الدكتور موريس مكرم الله وزير التعاون الدولى وعضو مجلس ادارة الصندوق امام لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب امس برياسة عبد العزيز مصطفى ان سعر الفائدة على القروض الممنوحة لمشروعات الشباب قد اصبح متقاربا مع السعر التجارى للفائدة فى السوق الحرة .. وذلك لحماية نظام الائتمان فى مصر وتوحيده .

تلك الحقيقة كانت السبب وراء تحول الاعضاء من مناقشة اتفاقيات قروض مقدمة للصندوق الى مناقشة فلسفة الصندوق نفسه وسياساته الجديدة التى لم يكن يتوقعها الاعضاء .

قال سيد رستم وكيل لجنة القوى العاملة :

من الغريب ان يبدا الصندوق فى « التنصل » من مهمته الاساسية فى دعم الخريج الذى لايملك شيئا لبدء اى مشروع وان تتم معاملته كالتجار والمستثمرين الذين يملكون رؤوس اموال قادرة على المخاطرة والدخول فى المشروعات وما الذى يطمئننا فى حالة التعامل مع جمعيات رجال الاعمال التى تحصل على القروض باسم الشباب .. نحن بذلك نحول هذا الصندوق الى بنك تعاونى ، يخضع لكافة الظروف والملابسات والتقلبات التى لايقدر الشباب على التعامل معها .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ :

وقال مصطفى منجى وكيل اللجنة : اننى استطيع أن أؤكد ان كافة نوعيات العمالة فى مصر لن تستطيع ان تستفيد من هذا الصندوق لان شبابنا يتخرج ولايملك شيئا ونحن بذلك نقفل الباب امام المشروعات الصغيرة ، ونقفل باب المساعدة لفئة محدودى الدخل ، وانا اعتقد ان هوية هذا الصندوق غير واضحة هل يقرض افرادا ام جماعات واننى اشعر بالاسف على الشعار المطروح فى الساحة وهو شعار تشجيع الصناعات الصغيرة .

واضاف ان الصناعات الصغيرة يجب ان تنشا فى احضان الصناعات الكبيرة بحيث تكون مغذية لها مثلا نحن نستورد ٢٠٠٠ جزء من مكونات السيارة لماذا لاتخطط الدولة فعلا لانشاء صناعات صغيرة وهل يتصور ان تسيطر جمعية رجال الاعمال على قروض المشروع ونحن لانعترض .. لكن ماهى الضمانات لاستيعاب عمالة كثيرة تخفف من خطر البطالة الزاحف .

شروط الجهة المقرضة !

ثم انتقل النائب الى اثارة قضية جديدة تتعلق بصلب رسالة الصندوق .. حيث ان صندوق التنمية الكويتى الذى قدم قرضا للصندوق

حدد ٣ شروط للاستفادة بالقرض اولا . منح العائدين من الكويت والعراق الذين لم يتم تعويضهم عن حقوقهم اولوية فى الحصول على قروض . ثانيا . وايضا العمال الذين سوف يتم الاستغناء عنهم فى شركات القطاع العام . ثالثا : الخريجون الذين تركوا مدارسهم ..

اذن فان الجهة المقرضة تتحكم فى صرف القروض وهذا امر خطير !!

واعلن النائب البورسعيدى الرفاعى حمادة رفضه لسعر الفائدة

محمود معوض

قائلا : كيف تتقدم الدول الاوروبية والعربية بتقديم منح لدعم صندوق اجتماعى بفائدة ميسرة ولسنوات طويلة وتقوم الحكومة بالكسب من وراء محدودى الدخل ..

وطالب باعطاء الشباب القروض بفوائدها التى جاءت بها من الدول الأجنبية .

وقال الرفاعى حمادة : اننى سوف اضرب مثلا لواحدة من المحافظات التى تم تدمير مواردها الاقتصادية كاملة وهى مدينة بورسعيد التى تعانى من كساد وبطالة . ويأتى الشباب الينا طالبا مساعدة الدولة ليفاجأ بان هناك مشوارا طويلا لابد ان يقطعه للحصول على قرض لمشروعه ويصدم عندما يجد انه يعامل بنفس الفائدة التجارية التى تصل احيانا الى ٢٢ ٪ .

مزيد من البطالة

وقال صبرى القاضى رئيس لجنة الشئون العربية : اننا نفتقد الخطة الكاملة لرعاية الشباب والاستفادة من طاقاته وذلك هو الذى يؤدى بنا يوميا الى مزيد من البطالة والتضخم .. اذا لم تكن هناك رؤية متكاملة امام هذا الصندوق فاننى اعتقد ان النهاية سوف تكون ، بعثرة ، هذه القروض دون طائل ، وتكون النتيجة هى تحمل الدولة لسداد القروض وعدم قيام مشروع واحد ..

واثار رفعت بشير نقطة خطيرة وهى قيام محترفى المستندات الحصول على القروض ووضعها فى بنوك فوائدها عالية . وتكون النتيجة انه لامشروعات حقيقية بل مشروعات وهمية .. والذى يحدث ان المحترفين يقومون بتغطية الفوائد بطرق ملتوية كما حدث فى المشروعات السابقة بالمحافظات مثل مشروعات الامن الغذائى وغيره كثير ..

واكد نائب السويس المستقل ان سعر الفائدة مخيف وهو سعر استثمارى لايجذب الشباب للاقتراض ولن يساهم فى حل مشكلة البطالة ايضا هناك قضية العدالة المفقودة تماما بين المحافظات فى توزيع المشروعات .. فلماذا لا يتم التركيز على المحافظات ذات الجذب العمرانى ؟ .. فانه لا يوجد فى مصر مشروع صغير مدعم .. اننا نريد ان يعاد النظر فى كل تصورات مجلس ادارة الصندوق ، حتى لاتصبح المسالة تهريجا منظما .

الحكومة تتناوب الرد

ثم تناوب كل من عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والدكتور موريس مكرم الله - وهما عضوان فى مجلس ادارة الصندوق - الرد على ملاحظات الاعضاء .

وايد عاصم عبد الحق الاعضاء فى ضرورة اعادة النظر فى سعر الفائدة مشيرا الى ان رجال المصارف يرون ان تخفيض سعر الفائدة يضر بالائتمان واضاف : نحن نقول : ان ذلك قد يتحقق فى المشروعات الكبيرة .. اما المشروعات الصغيرة فالأمر مختلف .. ولا مانع من ان تكون الفائدة حسب طبيعة المشروع ودورة راس المال فيه .. فالدورة بالنسبة لصناعة الالبان تختلف عن الدورة بالنسبة لانشاء مطبعة ، الاولى تتميز بسرعة دوران راس المال ، والاخرى تحتاج الى امكانات ، ولذلك نحن نقوم فى مجلس ادارة الصندوق بدراسة اعطاء فترة سماح للشباب الذى يعمل فى مشروع صناعى .

الوزير يتحفظ

وقال عاصم عبد الحق نحن نتحفظ على منح بعض الحرفيين قروضا لتجديد معداتهم .. لاننا بالدرجة الاولى نريد توفير فرص عمل مكثفة للمشروعات التى تحصل على قروض فلا يعقل مثلا ان حرفيا يطور اجهزته ويحصل هو وحده على العائد بعد تطوير المعدات ..

فيجب الا يغيب عن اذهاننا اننا نستهدف تخفيض رقم البطالة ، فى مصر خاصة واننا سنقوم بتسجيل كل الخريجين الذين يعملون تمهيدا لشطب اسمائهم من جداول التوظف بالحكومة والقطاع العام .

وقال وزير القوى العاملة : انه قد وصل الى مصر خبير من منظمة العمل الدولية حيث حدد مجموعة من الانشطة للصناعات الصغيرة وبدا بالفعل تنفيذ مشروع استخدام مزارع سمكية على طول الف كيلو على النيل حتى اسوان من خلال منح الشاب مساحة ٢٠٠ متر يقيم فيها مفرخة سمكية وقد نجحت التجربة ..

وتقدمت الدكتورة امال عثمان وزيرة التامينات باقتراح للحصول على



المصدر : الاهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 1991

قروض لمشروعات الاسر المنتجة .. ولكننا تحفظنا على الرغم من ان مشروعات الاسر المنتجة مشروعات رائدة .. لان الهدف هو اضافة فرص عمل جديدة ولا مانع بشرط ان تتاح الفرصة للخريجين والخريجات .

وقال الوزير : ان هناك مشروعات عديدة مقدمة من وزير الادارة المحلية ومن الجمعيات ومنها جمعية رجال الاعمال في الاسكندرية التي تقوم بدور جيد في اتاحة فرص العمل من خلال المعونة الامريكية .. وهناك مشروعات للجامعات ، ووزارة القوى العاملة نفسها بصدد انشاء جمعية للخريجين في المحافظات تقدم دراسات الجدوى لمشروعات الشباب والخريجين .. واتحاد الصناعات قرر انشاء مدينة للحرفيين في الاسكندرية ..

وقال الدكتور موريس مكرم الله وزير الدولة للتعاون الدولي انني اسف على تاخيري عن حضور الاجتماع لانني اوقع على اتفاقية منحة لاترد قيمتها ١٠٠ مليون دولار لدعم المركز القومي للطاقة ودعم السلع للقطاع العام .. ان هناك مثلا شعبيا يقول « ابو بلاش كتر منه » اننا لانريد ان ينطبق هذا المثل على تعاملات الصندوق الاجتماعي .. وهذا مورد جديد يجب ان نتعامل به اقتصاديا لضمان استمراره .. ان الصندوق يمكن ان يقدم مساعدات ومعونات فنية لمشروعاتنا .. والمساعدة في عملية التدريب والتدريب التحويلي ، اننا نريد ان نقدم القروض للشباب الراغب فعلا ، في دخول قطاعات الانتاج ، ولذلك فان سعر الفائدة يجب ان يكون اقرب للسعر التجاري ، ولامانع من منح فترة سماح للمشروع طبقا لطبيعة المشروع .. اننا نمنح القرض لهيئات او جمعيات وليس لأفراد .. وهدفنا في هذه المرحلة هو التوزيع الامثل للموارد المتاحة مع ضرورة الحفاظ على وحدة نظام واسعار الائتمان حتى لاتحدث اثار اقتصادية سيئة . المرحلة الاولى كانت توفير الموارد .. ونحن خلال الاسبوع القادم يكون قد توفر لدينا حوالي ٦٠٠ مليون جنيه مصري .. وعندنا برنامج محدد سيتم الاقراض عن طريق الهيئات .. ووزارة البحث العلمي اعدت مشروعات متضمنة دراسات الجدوى لها ..

واكد الوزير انه سوف يتم الاستفادة من كل ملاحظات الاعضاء حول عمل الصندوق لمناقشتها في مجلس الادارة ..

وكان رئيس اللجنة عبد العزيز مصطفى قد عرض الاتفاقيتين اللتين سبق للجنة ان تحفظت عليهما وذلك لاخذ راى اللجنة فيهما ..

ووافقت اللجنة على الاتفاقية المقدمة من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي للمساهمة في تمويل مشروع الصندوق الاجتماعي .. وتبلغ قيمة القرض ١٤,٤ مليون دينار كويتي .

كما وافقت اللجنة على القرض الثاني المقدم من الصندوق الكويتي للتنمية لتمويل مشروعات العائدين من الكويت والعراق وتبلغ قيمة القرض ١٤,٤ مليون دينار كويتي .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ١٩٩١

الصندوق الاجتماعى للتنمية بدء نشاطه فى ثلاث محافظات

فى اطار الدراسات التى تجرى لتحديد وسائل وطرق عمل الصندوق الاجتماعى للتنمية الخاص بمنح قروض لمشروعات الشباب الصغيرة ، صرح مصدر مسئول بوزارة القوى العاملة بأن الصندوق لم يبدأ عمله حتى الان ولم يمنح اى قروض لاى جهة حيث انه مازال فى مرحلة تقييم الدراسات وان هناك ٣ محافظات مرشحة لبدء نشاط الصندوق وهى قنا والمنوفية والقاهرة .

واشار الى ان الصندوق يدرس حاليا منح مزايا جديدة للشباب والهيئات المستفيدة من قروض الصندوق ومنها امكانية تخفيض سعر الفائدة وتدخل شركة ضمان مخاطر الائتمان لتوفير الضمانات اللازمة للشباب وطالبى القروض .

٣٣ مليون جنيه من الصندوق الاجتماعى لتدعيم المشروع القومى للأسر المنتجة

طنطا ـ من عماد حجاب ـ تقرر تخصيص ٣٣ مليون جنيه من الصندوق الاجتماعى للتنمية كدفعة أولى لتدعيم المشروع القومى للأسر المنتجة بهدف تطوير المشروع والصناعات الصغيرة لزيادة دخل الاسرة وزيادة الانتاج .

واعلنت الدكتورة آمال عثمان وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية خلال مؤتمر قيادات الوزارة انه تم تشكيل لجنة من اساتذة الجامعات وخبراء مراكز البحوث لوضع نماذج متطورة جديدة للانتاج فى كافة الحالات لتطبيقها

المصدر : ....

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....

الشئون الاجتماعية تستعد لصرف قروض الصندوق الاجتماعى

ادارة بكل حى لتلقى الطلبات ودراسة المشروعات

استعداد للتدريب وتسويق الانتاج .. والقرض بدون ضمانات

كتب ـ علاء معتمد :

● بدأت الاجهزة التنفيذية استعدادها .. لاستقبال طلبات الشباب من الحرفيين والخريجين والاسر المنتجة للحصول على القروض التى يقدمها الصندوق الاجتماعى للتنمية اعتبارا من اكتوبر القادم .

انتهت مديريات الشئون الاجتماعية بالقاهرة والمحافظات من اعداد الاستمارات الخاصة بطالبى القروض واعداد السجلات اللازمة لتوزيعها على الادارات والجمعيات والاتحاد المتخصصة .

واكد المسئولون بالشئون الاجتماعية انه لن يطلب اى ضمانات من طالب القرض سوى الجدية والاستعداد وان مديريات الشئون ستوفر التدريب اللازم للشباب .. وستتولى تسويق الانتاج وتصدير الجيد منه للخارج .

اكد محمد السعيد وكيل وزارة الشئون الاجتماعية لمحافظة القاهرة انه تم الاستعداد لاستقبال الشباب من الحرفيين والجريجين لصرف قروض الصندوق الاجتماعى .. من خلال ١٩ ادارة للشئون الاجتماعية باحياء القاهرة المختلفة .

وقد تم اعداد استمارات وسجلات لحصر الاسر المنتجة العاملة من خلال هذه الادارات والتى يزيد عددها على ٣٠٠ الف اسرة .. لزيادة دخل هذه الاسر من خلال تطوير وتوسيع المشروعات القائمين عليها .

واضاف إن الصندوق الاجتماعى قرر منح الشئون الاجتماعيه ٣٣ مليون جنيه .. سيتم استغلال جزء من هذا المبلغ فى انشاء عدد من مراكز التدريب لتأهيل الشباب .. وجزء اخر سيدخل في رأسمال المؤسسة القومية لتنمية ورعاية الفرد والاسرة .. التى سيشارك فيها هيئة التأمينات والمعاشات وبنك ناصر الاجتماعى ومديريات الشئون الاجتماعية .. وستقوم هذه المؤسسات بتمويل مشروعات الحرفيين والخريجين والاسر المنتجة .



كيفية الحصول على القرض

واشار محمد السعيد الى ان الشاب او الاسرة التى تريد الحصول على القرض .. تتوجه لادارة الشئون الاجتماعية التابعة له .. لتقديم الفكرة أو المشروع .. وستقوم الادارة بدراسة المشروع واختبار طالب القرض لبيان قدرته على تشغيل هذا المشروع او حاجته لمزيد من التدريب من خلال المراكز التى سيتم انشاؤها .. ثم يتم صرف القرض فى صورة نقدية او صورة عينية كالات المشروع او الخامات اللازمة له .

القرض بدون فوائد

واكد انه لم يتم تحديد قيمة محددة للقرض .. الا انه لن يزيد على ٥ آلاف جنيه .. وان هذا القرض سيمنح بدون فوائد . وانما بمصروفات ادارية لن تتجاوز ٥٪ من قيمة القرض .

القرض بدون ضمانات

وقال .. انه نظرا لعدم توافر الضمانات الكافية لمثل هذه القروض الصغيرة لدى الخريجين او الحرفيين فانه سيكتفى بضمان الات المشروع فقط .

تسويق الانتاج

واضاف ان وزارة الشئون الاجتماعية ستتولى تسويق انتاج هذه المشروعات وتصدير الجيد منها للخارج .. وقد بدأت الوزارة بالفعل الاتصال بالممثلين التجاريين لمصر فى عدد من الدول الاوربية والعربية لفتح اسواق جديدة لانتاج الشباب فى هذه الدول .. وقد لبت بعض المكاتب هذه الطلبات وطالبت باعداد نوعيات جيدة من السجاد والكليم والحرير والصوف لتصديرها الى انجلترا وايطاليا وليبيا والكويت والسعودية .. كما تم الاتصال بعدد من المصدرين المصريين لاقامة مجموعة من المعارض المتخصصة لعرض هذا الانتاج .. واستغلال خبرة المصدرين فى هذا المجال .. كما يجرى حاليا الاتفاق مع مصانع التعبئة والتغليف للاستفادة فى تغليف المنتجات المصدرة للخارج .. لتكون على مستوى المنافسة الاجنبية .. وتليق بسمعة المنتجات المصرية .

وقال ان عددا من البنوك قد ابدى رغبته فى تمويل هذه المشروعات بفائدة مميزة مثل البنك الاهلى وبنك فيصل وبنك التنمية والائتمان الزراعى .

ويقول يوسف عبيد وكيل وزارة الشئون الاجتماعية لمحافظة الجيزة .. أن الجيزة بها مايقرب من ١٠٠٠ جمعية متخصصة وحوالى ٣ الاف اسرة منتجة تنتظر وصول القرض الذى وعد به الصندوق الاجتماعى لتمويل استثمارات هذا المشروع ومشروعات الشباب .

واضاف انه تم اعداد الاستمارات الخاصة ببيانات طالبى القروض ليتم منحها بمجرد وصول المبالغ المخصصة .

واشار الى انه لن يطلب من المتقدم للحصول على القرض سوى الجدية والاستعداد .. وان الجمعيات ستتولى تقديم المشورة الفنية والتدريب لهذه الاسر بالاضافة الى استعداد مديرية الشئون الاجتماعية لتسويق الانتاج .

واضاف ان المديرية لم تضع حدا معينا للفائدة على القرض وانما سيتحدد ذلك حسب قيمة القرض وحجم المشروع كما سيتم منح فترات سماح لبعض المشروعات حتى يظهر انتاجها وتتمكن من التسويق .



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....

تأسيس جمعية للخريجين للحصول على قروض من الصندوق الإجتماعي

اجراءات لخفض سعر الفائدة على قروض الشباب

كتبت سميحة كريم :

تقرر تاسيس جمعية للخريجين ، يتاح لها الحصول على القروض لإقامة المشروعات الخاصة بالشباب ، والقضاء على البطالة .

وصرح السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة ، للسياسى ، بأن الهدف من إنشاء هذه الجمعية هو الحصول على القروض ، بعد ان تقرر عدم صرف قروض للأفراد ، بل من خلال الجمعيات او الهيئات ، وذلك من الصندوق الإجتماعى .

واكد انه سيتم إعادة النظر فى سعر الفائدة ، لتشجيع الشباب على المشاركة فى المشروعات وقال : إنه سيتم تسجيل أسماء الخريجين الذين يحصلون على قروض لرفع اسمائهم من جداول التوظيف بالحكومة والقطاع العام وقال الوزير : إنه سيتم إعلان القواعد الجديدة لإقراض الشباب خلال الشهر القادم .

ومن ناحية أخرى ، وافقت لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب على الإتفاقية المقدمة من الصندوق العربى للإنماء الإقتصادى للمساهمة فى تمويل مشروع الصندوق الإجتماعى ، وتبلغ قيمة القرض ١٤,٤ مليون دينار كويتى .

كما وافقت اللجنة على القرض المقدم من الصندوق الكويتى للتنمية لتمويل مشروعات العائدين من الكويت والعراق بقيمة ١٤,٤ مليون دينار كويتى أيضاً .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....مصـــــــــر........

التاريخ : ....

شركة ضمان المخاطر تدرس مع الصندوق الاجتماعى

تغطية المشروعات الانتاجية الصغيرة

صرح « احمد عبدالسلام زكى » رئيس شركة ضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة أنه يجرى التفاوض مع الصندوق الاجتماعى

لتضمن الشركة مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة التى سيمولها الصندوق .

واكد ان الشركة تضمن للبنوك ٥٠٪ من الائتمان المصرفى الممنوح للمشروع الصغير وذلك لتشجيع البنوك على إقراض هذه المشروعات بعد التحقق من جدواها الاقتصادية .. وقال ان الشركة لن ترفض ضمان المشروعات التى سيمولها الصندوق بشرط أن يكون التمويل من خلال أحد البنوك المشتركة فى برنامج التمويل وهى : البنك المصرى الامريكى وبنك المهندس وبنك مصر العربى الافريقى وبنك الدلتا الدولى وبنك النيل والبنك المصرى الخليجى وبنك مصر والبنك المصرى لتنمية الصادرات وبنك الاسكندرية التجارى والبحرى وبنك مصر أمريكا الدولى وبنك القاهرة باركليز الدولى وبنك التجارة والتنمية وبنك التعمير والاسكان والبنك الافريقى والبنك الوطنى المصرى وبنك التمويل السعودى بالاضافة الى البنوك المؤسسة للشركة وهى البنك الاهلى المصرى وبنك القاهرة وبنك الاسكندرية وبنك التنمية الصناعية وبنك مصر إيران وبنك الاستثمار العربى وبنك قناة السويس وبنك الائتمان الدولى - مصر .

وأضاف أن الهدف هو العمل على زيادة المشروعات الصغيرة وكفاءة العمل للمشروعات القائمة وتوجيه فائض السيولة بالجنيه المصرى لدى الجهاز المصرفى للمشروعات الصغيرة الانتاجية مما يؤدى إلى زيادة الانتاج وتخفيض البطالة وزيادة القيمة المضافة وجذب شريحة جديدة من أصحاب المشروعات الصغيرة والتى لم تتعود على التعامل مع البنوك للتعامل مع الجهاز المصرفى .. كما تقوم الشركة ايضا بضمان خطابات مصرفية فى شكل خطابات ضمان تصدر من البنك لعملائه .

- أما المشروع الصغير الذى تضمنه الشركة هو الذى تتراوح تكلفته بين ١٠٠ ألف جنيه و٢.٥ مليون جنيه متضمنة الائتمان المصرفى بعد استبعاد قيمة الارض والمبانى لضمان القروض والتسهيلات الممنوحة من البنوك للمشروعات الواحد ٢٥ ألف جنيه والحد الاقصى ٧٠٠ ألف جنيه بإستثناء البنك الاهلى فإن الحد الادنى لضمان الشركة له هو ١٠ آلاف جنيه وذلك بناء على طلب من البنك الاهلى لقيامه بتخصيص ٥٠ مليون جنيه للاقراض للمشروعات الصغيرة .

وعن الضمانات التى تصدرها الشركة فهى ضمانات للمشروعات الصغيرة بالجنيه المصرى فقط لضمان الائتمان المصرفى الممنوح من البنوك بالجنيه المصرى وكذلك الائتمان المصرفى الممنوح من البنوك بالدولار الامريكى والمخصص لشراء معدات ومستلزمات الانتاج من الولايات المتحدة الامريكية .. هذا بالاضافة الى ضمانات الاطباء والمراكز الطبية ومعامل التحاليل ومراكز الاشعة ويشترط فى المقترض من البنوك والذى يتمتع بضمان الشركة أن يكون طبيبا مارس المهنة لمدة ٣ سنوات على الاقل فى عيادة خاصة أو لدى مركز طبى أو بوزارة الصحة .

تصدر الشركة الضمان اللازم للقروض الممنوحة للاطباء والمستشفيات من البنوك بحد اقصى ٦٥٪ من قيمة القرض إما بالجنيه المصرى أو بالدولار وبمالايزيد عن ٧٠٠ الف جنيه والحد الادنى فى حالة استيراد الاجهزة والمعدات من الولايات المتحدة هو ١٠ آلاف دولار ويتم دفع المقابل بالجنيه المصرى طبقا لسعر الصرف وقت فتح الاعتماد وفى هذه الحالة تضمن الشركة نسبة ٦٥٪ من قيمة هذه المعدات بالجنيه المصرى .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مصـــــر
التاريخ : ٥ سبتمبر ٩١

ــ واضاف رئيس الشركــة أن المصروفات الادارية التى تتقاضاها الشركة من المشروع الصغيرة هى ١٪ على القرض وبالنسبة للاطباء من ½٪ إلى ١٪ على الجزء المضمون وليس على القرض كله .

ــ وقال أنه قد تم الاتفاق مع بعض الهيئات التطوعية لتقوم بعمل دراسات لدراسة الجــدوى للمشروعــات بالاشتراك مع المكاتب الاستشارية المتخصصة ويدفع العميل ٢٠٪ من التكلفة وتدفع هذه الهيئات ٨٠٪ .. كما أنه يتم الاتصال بين الشركة وممثلينا التجاريين فى الخارج لمعرفة أهم الصادرات التى يمكن للمشروعات التى تضمنها الشركة أن تصدرها وذلك بدون أى مقابل .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مصر

التاريخ : ٥ ... ١٩٩١

صدقى يناقش خطة الصندوق الاجتماعى الأسبوع القادم

٥٠٠ مليون دولار تنتظر المشروعات الجادة

القروض للجمعيات والاتحادات وليست للأفراد

البدء بالمدينة الصناعية فى الاسكندرية والأسر المنتجة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مصر

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩١

يعقد الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء اجتماعا لمجلس ادارة الصندوق الاجتماعي في بداية الاسبوع القادم لمناقشة خطة العمل والبدء في تمويل المشروعات ..

وصرح الدكتور حامد مبارك أمين عام الصندوق أن إجمالي الموارد بلغت ٥٠٠ مليون دولار حتى الآن وهذه المبالغ تنتظر المشروعات الجادة لتمويلها المقدمة من الجمعيات والاتحادات ولن تقدم القروض للأفراد لضمان عملية السداد والمحافظة على موارد الصندوق وإعادة تدويرها في تمويل المشروعات .

وقال الدكتور حامد مبارك انه سيبدأ العمل أول الشهر القادم في تنفيذ مشروع المدينة الصناعية بالاسكندرية على مساحة ١٠٠ فدان وتديره جمعية رجال الأعمال ويوفر ٤٠ ألف فرصة عمل جديدة ويجري تنفيذه على مدى ٤ سنوات .. كما سيتم البدء في تنفيذ عملية التمويل لمشروعات الأسر المنتجة ويخدم نحو ٣٠٠ ألف أسرة .

وقال الدكتور مبارك أنه يجرى دراسة مشروع تنمية الصناعات الصغيرة في المحافظات بالتعاون مع وزارة الادارة المحلية ويوفر ٧٠ ألف فرصة عمل جديدة .. وذلك بالاضافة إلى مشروع تشغيل التاكسي للشباب ومشروع التدريب للشباب لقطاع الفندقة والسياحة المقدم من الاتحاد المصري للغرف السياحية ..

٥٠٣٠٠٠



زايد : بحثت مع مبارك الموقف العربى والتعاون الثنائى

اتفقنا على زراعة ١٠٠ ألف فدان أخرى

٥٠ مليون دولار من زايد للصندوق الاجتماعى

اعلن الشيخ زايد ال نهيان رئيس دولة الامارات أنه تبادل مع الرئيس مبارك الافكار حول ما يهم الامة العربية وكل ما يهم صالح الشعبين فى مصر والامارات ..

وقال .. أن الرئيس مبارك غرس نبتا طيبا وهو اليوم يجنى قطاف هذا النبت .

وأكد أنه من واقع حبه لمصر وللرئيس مبارك وإيمانه العميق بأن الأمة العربية بدون مصر لا تستطيع أن تفعل شيئا ، فهو حريص على التعاون مع مصر وتوجيه الاستثمارات فيها ..

وقال .. أن أحد أهدافى فى تكثيف الاستثمار فى مصر هو تحفيز بقية الدول العربية والمستثمرين العرب على الاستثمار فى مصر وهو لهذا يحرص والرئيس مبارك على نجاح استثمارات دولة الامارات وابنائها فى مصر لاعطاء النموذج والمثل .

وقال الشيخ زايد فى لقائه مع رؤساء تحرير الصحف المصرية أنه يتوقع كل الخير رغم الفترة العصيبة التى مرت بها الأمة العربية وأننا بشر ، وماحدث جزء من طبيعة



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....

البشر .. لكن المهم هو أن نعرف ونتعلم أن من يزرع الخير يجن الخير ومن يزرع الشر يجده .. ولذلك علينا ألا نكرر الخطأ الذي نقع فيه ونواصل طريق الخير لأنه طريق النجاح ..

نجاح تجربة الاتحاد

● وأشار الشيخ زايد في هذا المجال الى تجربة الاتحاد في دولة الامارات وكيف أنها بدأت والناس متشككون فيها وهاهى اليوم تفيض بخيرها على ابناء امارات الاتحاد والكل أصبح مدركا أنها كانت المكسب الحقيقى للدولة .

وقال .. أن تجربتنا فى الاتحاد شواهد نجاحها كثيرة داخل ضمير الناس وعلى وجوههم .. واتحاد دولة الامارات هو اليوم عون الأمة العربية .

مصر .. وايران

● وسئل الشيخ زايد كيف يمكن لدول الخليج أن تتصالح مع ايران بعيدا عن مصر التى وقفت الى جانب الازمة خاصة وأننا يجمعنا اعلان دمشق .. فقال أن ايران دولة جارة لدول الخليج وهى موجودة على الخليج مثلنا .. وتربطنا بها علاقات تعاون وصداقة قديمة ولابد من الصديق أن يعاون صديقه وهى كذلك دولة جارة .. ومصر هى أكبر الدول العربية ورائدتها .. ولا يمكن أن يقيم الأصدقاء علاقاته مع جيراننا وأصدقاء الاخرين دون أن يعملوا على اقامة صداقة وتعاون بين الأصدقاء والاخرين ولذلك فنحن نعتقد أن ايران تعرف جيدا وتفكر فى أن مصر ودورها العربى لا يمكن تجاوزه ونحن من جانبنا نعمل وهذا واجبنا لتصفية ما قد يعكر صفو العلاقات بين مصر وايران .

● وسئل عما اذا كان يعتقد أن الخطر فى المنطقة مازال موجودا ببقاء صدام ؟

قال .. لا أظن أنه بعد الخسارة التى منى بها الرئيس صدام حسين يمكن أن يعود لنفس الشىء ونفس السياسة .. أن ما يهمنا هو أن الشعب العربى العراقى يعانى وقد اختلت قواه وبالتأكيد ليس سعيدا بما حدث له . ولذلك يجب علينا اليوم ان نفكر فى الشعب العراقى كيف يخرج من محنته علينا أن نفكر فيما أصاب العالم العربى لنجد المخرج من آثار هذه الأزمة ..

رفع العقوبات عن العراق

وسئل هل معنى هذا أنكم تدعون الى رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق ؟

● قال يجب أن نفكر فى هذا الأمر بشكل معقول .. صحيح أن من الواجب تخفيف الام العراق لكن علينا أيضا أن نتعرف عما اذا كان العراق قد غير سياسته أم لا .. واذا تبين لنا ذلك نضاعف المساعى .. أن البشر بشكل عام غير معصومين من الخطأ والمهم أن نتناقش ونتبادل الرأى .. يجب أن تتم تصرفاتنا بالتسامح وأن نكون مستعدين للنقاش وأن نكون صادقين فى نوايانا فلا يدرك نجاح إلا بالصراحة وبالتسامح مع من يستحق السماحة والغفران .

وحول قضية بنك الاعتماد رفض الشيخ زايد أن يخوض فى هذه القضية طويلا قائلا آن هذا أمره من اختصاص الفنيين وهم يبحثون الوضع الان ولا أحب أن أتدخل فى هذه المرحلة وأننى أتابع من بعيد .. أن ما حدث مشكلة تتعلق ببنك والمخالفات هذه ادارية وحسابى معهم ليس الان وإنما بعد انتهاء التحقيقات وما اذا كانوا قد تحركوا في النور أم فى الظلام ..

وقال .. إن من قيل انه تم القبض عليهم أمرهم ليس أكثر من تحفظ لاستكمال التحقيق ..

● وسئل الشيخ زايد بالنسبة للوضع العربى ومستقبله هل هو مع القائلين بفتح صفحة جديدة وعفا الله عما سلف أم أنه مع المحاسبة ؟ قال بالتأكيد لا يمكن أن نسكت عما كان ونقول عفا الله عما سلف لان الخوف أن يعود كل شىء على حاله ويجب أن نبحث ونناقش لكن فى جو من السماحة والنظر الى المستقبل .

وقال .. ان الجامعة العربية بجهودها يمكن أن تخدم الامة العربية فلديها الخبرة والقدرة ودورها أن تتحرك فى هذا السبيل ..

القمة العربية

وسئل هل من المناسب الدعوة الان لقمة عربية ؟ قال .. ان عقد قمة عربية هام جدا والأمة بحاجة الى أن يجتمع الزعماء معا ويناقشوا ظروف الامة فى هذه الظروف الصعبة .. لكن قبل هذا الانعقاد لابد من بذل الجهود والمسائل للاعداد لهذه القمة .. ان هناك تصدعا موجودا وخلافات قائمة داخل عالمنا العربى ولابد من الاعداد قبل اللقاء ..

وأعرب عن أمله فى أن تنجح جهود اقرار السلام في الشرق الاوسط الجارية الان .. وقال أن امكانية التقدم قائمة .

التعاون فى التنمية

وتحدث الشيخ زايد عن التعاون بين مصر ودولة الامارات فى مجال الاستثمار والتنمية .. قال نحن حريصون على الاستثمار فى مصر وحريصون على توجيه الكثير من

مدخرات الناس وأموال الاستثمار فى الدولة نحو الدول العربية وخاصة مصر .. لقد بدأنا بالفعل مشروعات زراعية وأنا فى الواقع مهتم بتطوير الزراعة وتنميتها لان فيها الخير لمصر ولشعب مصر .. هنك مشروع استزراع ٢٢٠ الف فدان سينتهى العمل فى الجزء الاول منها فى العام القادم (٧٥ ألف فدان) ثم البدء فى المرحلة الثانية فى نفس العام.

وهنا تدخل ناصر النويسى والدكتور عاطف عبيد وأحمد السويدى بطلب من الشيخ زايد لشرح ما وصلت اليه مشروعات التعاون ..

وشرح أن الارض الان صالحة للزراعة فى المرحلة الاولى وأن ترعتين يتم حفرهما الان الاولى شرق سيناء والثانية فى الصحراء الغربية غرب الاسكندرية فى منطقة الحمام ..

وشرح الدكتور عاطف عبيد أن الفترة الماضية كانت لاتمام الدراسة وتقديم العروض قبل الدخول فى التنفيذ وهذا يأخذ وقتا لكن كل شىء جاهز الان .

١٠٠ الف فدان أخرى

وكشف الدكتور عبيد عن أن محادثات الشيخ زايد والرئيس مبارك قد توصلت الى اتفاق جديد لزراعة ١٠٠ ألف فدان أخرى بالاضافة الى الـ ٢٢٠ الف السابقة بتمويل من أبوظبى وسيبدأ العمل فيها العام القادم مباشرة .

كما كشف عاطف عبيد أن الشيخ زايد قد قرر المساهمة فى مشروع الصندوق الاجتماعى بـ ٥٠ مليون دولار ..

وأكد الدكتور عاطف عبيد أن الاسبوع القادم سيشهد بدء العمل فى مزرعة الشيخ زايد التى تبلغ مساحتها ٣٣٠٠ فدان وقد بنى الشيخ زايد قرية كاملة للعاملين فى هذه المزرعة

كما أعلن مجلس الوزراء فى جلسته الأخيرة وافق على طلبات ٢٨ مستثمرا ومواطنا من أبوظبى لاقامة مزارع خاصة فى مصر وأن معاملتهم ستكون هى نفس معاملة المصريين .

وتدخل الشيخ أحمد السويدى مستشار الشيخ زايد فقال أن علينا أن نركز ونهتم بالمستثمر بالنظرة طويلة الامد ولنبعد عن المستثمر الذى يبحث عن عائد سريع لان هدفنا هو مساعدة حقيقة لمصر ومساهمة فى تنميتها .

وعاد الشيخ زايد للحديث مؤكدا أن مجال الاستثمار الزراعى هو أفضل ما تحتاجه مصر وأن بلاده لا تبخل ولا تتردد فى مساعدة مصر فى هذا المجال وقال .. ان الاتفاق كامل بينى وبين الرئيس مبارك حول كل شىء وخاصة موضوع الزراعة .

ولحسن الحظ أن رغباتى قد توافقت مع رغبة الرئيس مبارك فى هذا المجال وكانت رؤيتنا واحدة لأن كلا منا يرى أن المياه موجودة والأرض موجودة والشعب المصرى يستحق كل الخير ..

وقال .. أننى اؤكد لكم أننا كلما نجحنا فى عمل خير ومفيد لمصر سنتقدم أكثر الى الامام وأقول سيكون عملنا القادم أكثر من السابق وما نتحدث عنه اليوم من مشروعات سنرى نتائجه فى الغد القريب .

واكد الشيخ زايد أن اقدامه واقدام بلاده على الاستثمار فى مصر هو تشجيع لرؤوس الأموال العربية لتحنو حذوه فى الاستثمار فى مصر ..

وقال أنا مستعد دائما لدعم مصر ومستعد لمضاعفة العمل من أجل هذا الهدف ..

وقال .. لقد امنت دائما بمصر ودور مصر وشعب مصر .. امنت بقيادة مصر للعالم العربى وامنت باخلاص الرئيس مبارك وتفانيه لقد كنت أول من أعلن وأقنع الزعماء العرب بأنه لا غني عن مصر وقيادة مصر وأنا سعيد لان من عارضونى وقتها هم اليوم من أكثر المتحمسين لمصر المحبين لها ..

ختام المباحثات

وكتب محمد عبدالمجيد

اختتم الرئيس حسنى مبارك والشيخ زايد بن سلطان مباحثاتهما أمس ، بقصر المنتزه .

تناولت المباحثات اخر التطورات فى منطقة الشرق الأوسط وقضايا الامن فى الخليج .. والموقف العربى الموحد من قضية السلام .

وغادر الشيخ زايد بن سلطان والوفد المرافق له الاسكندرية صباح أمس متوجها الى دمشق وكان الرئيس مبارك على رأس مودعى ضيف مصر الكبير

واصطحب الرئيس ضيفه من قصر المنتزه فى موكب مر بشوارع الاسكندرية الى مطار برج العرب

وحرص مواطنو الاسكندرية على تحية الرئيس وضيفه على طول موكب الركب .

وودع الشيخ زايد بالمطار د يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وصفوت الشريف وزير الاعلام والفريق حسين طنطاوى وزير الدفاع والمهندس عصام راضى وزير الاشغال والموارد المائية ود عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء والدولة للتنمية الادارية ورئيس بعثة الشرف المرافقة للشيخ زايد والمستشار اسماعيل الجوسقى محافظ الاسكندرية ود . محمد سعيد عبدالفتاح رئيس جامعة الاسكندرية .



في بداية عمل الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر

١٢٠ مليون جنيه لتطوير الورش الانتاجية الصغيرة

القاهرة: مكتب «الشرق الاوسط»

يبدأ الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر نشاطه الفعلي في اول اكتوبر (تشرين الاول) المقبل ومن المقرر ان يعقد مجلس ادارة الصندوق برئاسة الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء اجتماعا في نهاية الشهر الحالي لوضع الصورة النهائية لاجراءات بدء تمويل المشروعات التي وافق الصندوق على اقراضها. وقد بلغت موارد هذا الصندوق حتى الآن حوالي ٥٠٠ مليون دولار عبارة عن مساهمة من البنك الدولي و١٤ دولة عربية واجنبية بالاضافة الى ان هناك ٧ دول اخرى ابدت موافقتها للمساهمة في هذا الصندوق علما بان ٥٠٪ من هذا المبلغ عبارة عن منح لا ترد و ٥٠٪ منه بقروض ميسرة بفائدة رمزية تقدر بـ ٠,٧٥٪.

وتعتبر المهمة الأساسية للصندوق الاجتماعي توفير أكبر قدر ممكن من فرص العمل للشباب وخاصة خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية وشباب الحرفيين بعد ان بلغ عدد العاطلين في مصر ٥ ملايين نسمة

وسيمول الصندوق المشروعات الصناعية الصغيرة بقروض ميسرة وبضمانات غير تقليدية تختلف عن الضمانات الواجب توافرها في القروض المصرفية وسيتعاون هذا الصندوق مع الاجهزة التنفيذية الحكومية وجمعيات رجال الاعمال وجمعيات المستثمرين في المدن الجديدة واتحاد الغرف التجارية لتمويل المشروعات الجاهزة لدى هذه الجهات بشرط ان يوفر المشروع فرص عمل لاكبر قدر ممكن من الشباب

كما يقوم المسؤولون عن الصندوق بالاتفاق مع البنوك التي تجاوزت حدود سقفها الائتماني لتوفير الموارد اللازمة لتمويل مشروعات الشباب بالقروض الصغيرة بحيث تتراوح قيمة القرض من ٣ آلاف الى ٥ آلاف جنيه

وقال الدكتور حامد مبارك امين عام الصندوق لـ «الشرق الاوسط» ان الصندوق سيبدأ نشاطه بتوفير ١٢٠ مليون جنيه لتمويل برنامج عاجل يوفر ٧٠ ألف فرصة عمل من خلال دعم وتطوير ١٢ ألف ورشة انتاجية وانشاء ٥٦٠٠ ورشة جديدة خلال ٤ سنوات وسيقوم بالاشراف على هذا البرنامج الاتحاد التعاوني الانتاجي ووزارة الادارة المحلية كما سيتم تدريب الشباب المستفيدين من هذا المشروع من خلال المراكز التابعة لجهاز الحرفيين بالادارة المحلية

وأشار الدكتور مبارك الى انه تم الاتفاق بين ادارة الصندوق وجمعية رجال الاعمال بالاسكندرية ومحافظ الاسكندرية على تخصيص ١٠٠ فدان بالمحافظة لإقامة مدينة صناعية جديدة توفر ٤٠ ألف فرصة عمل في ٢٠ مجالاً استثمارياً مثل صناعة الملابس والصناعات الجلدية وانتاج قطع الغيار وصناعة المواد الغذائية والاعمال الالكترونية والكهربائية والاعمال المعدنية وصناعة الأثاث والسجاد والبلاستيك

وأوضح أن جمعية رجال الاعمال في الاسكندرية ستتولى ادارة هذه المدينة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ١٩ سبتمبر

الحديدة خاصة بعد نجاح الجمعية في مشروع الصناعات الصغيرة الذي تقيمه بالاتفاق مع وكالة التنمية الامريكية

واضاف الدكتور مبارك انه تم ايضا توفير ٣٢ مليون جنيه لتمويل مشروعات الاسر المنتجة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والمساهمة في راس مال المؤسسة القومية لتنمية ورعاية الفرد والاسرة

وقال انه من خلال هذا المشروع سيتم توفير القروض اللازمة لحوالي ٢٠٠ الف اسرة عن طريق مديريات الشؤون الاجتماعية والجمعيات التابعة لها.

واضاف ان حجم القرض وسعر الفائدة عليه سيتحددان طبقا لنوعية المشروع وحالة المستفيد وان الحد الاقصى للفائدة سيكون أقل من سعر الخصم المعلن بالبنك المركزي كما سيتم منح بعض القروض بدون فائدة أو تحويلها الى منح لاترد في حالات الأسر التي لا يوجد عائل لديها

واشار الدكتور مبارك الى انه عقب الانتهاء من هذا البرنامج العاجل سيتم البدء في تنفيذ عدة برامج محورية اهمها دعم البنية الأساسية في المحافظات ودعم برنامج للتدريب والتدريب التحويلي وتنفيذ برنامج التطوير الاداري للاجهزة والمؤسسات وتمويل المشروع الخاص بتوفير قطع الغيار التي يحتاجها مرفق النقل العام في القاهرة الكبرى والاسكندرية



المصدر : وطنى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩١

« الصندوق الاجتماعى »

يبحث عن هوية !!

.. فى بداية هذا العام اعلنت الحكومة عن انشاء « الصندوق الاجتماعى للتنمية » .. وقالت انه انشىء لدعم المشروعات الصغيرة، ومعاونة الخريجين والشباب على انشاء المشروعات .. سبيلا لمواجهة مشكلة البطالة ومعاونة الفئات التى ستتضرر من اجراءات الاصلاح الاقتصادى وما يستتبعها من تحولات فى علاقات الانتاج .

وتم تشكيل مجلس ادارة لهذا « الصندوق الاجتماعى » من ١٥ عضوا من الوزراء والجهات المعنية ، وعين الدكتور حامد مبارك امينا عاما له .

ومن يومها ، تناثرت التصريحات هنا وهناك حول هذا الصندوق ، دون أن يرى الناس شيئا عمليا يخرج الى حيز التنفيذ حتى الان ، اللهم الا اخبار متفرقة عن مساهمات دولية من البنك الدولى وبعض الدول فى تمويل الصندوق .

• حقائق وسط تصريحات متناقضة لكبار المسئولين !!

• قروض الصندوق لمن .. وهل هى بفوائد أم بدون ؟

مرحلة عاجلة تبدأ أول أكتوبر

اهم ما اعلن فى هذا الصدد ـ على لسان الدكتور حامد مبارك ـ أن الاجهزة الفنية للصندوق تقوم حاليا بمراجعة قوائم المشروعات التى تقدمت بها عدة جهات لدعم المشروعات الصغيرة فى اطار المرحلة العاجلة لنشاط الصندوق .. والتى تبدأ فى اكتوبر القادم .

للاسر المنتجة

ووضح ان هذه المرحلة تركز على المشروعات الجاهزة للتنفيذ فور توفير التمويل اللازم لها من الصندوق ، مثل مشروعات الاسر المنتجة ـ التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية ، ومشروعات النظافة والنقل بالمدايات .. وكذلك مشروعات الصناعات الصغيرة التى ترعاها جمعيات رجال الاعمال والمستثمرين فى عدد من المحافظات والمدن الجديدة ـ ويتراوح حجم التمويل الذى يساهم به الصندوق لدعم هذه المشروعات بين عشرة آلاف جنيه و ٥٠ الف جنيه للمشروع الواحد .

.. وللحرفيين ..

ـ وفى هذا الاطار ، بدأت أجهزة وزارة الشئون الاجتماعية استعدادها لاستقبال طلبات « الاسر المنتجة والحرفيين الحصول على القروض التى أعلن ان الصندوق سيقدمها اعتبارا من أول اكتوبر القادم . وأعلن محمد السعيد وكيل الوزارة لمحافظة القاهرة انه تم اعداد استمارات وسجلات لحصر الاسر المنتجة العاملة من خلال ١٩ ادارة للشئون الاجتماعية بالقاهرة والتى يزيد عددها على ٣٠٠ الف اسرة .. لزيادة دخل هذه الاسر من خلال تطوير وتوسيع المشروعات التى تقوم بها .. وذكر ان الصندوق الاجتماعى قرر منح وزارة الشئون الاجتماعية ٣٣ مليون جنيه !

.. كلام آخر !

الغريب أن هذا الكلام الذى اعلنه وكيل وزارة الشئون الاجتماعية قد نشر يوم ١٤ سبتمبر ، بعد اسبوع من اجتماع لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب ـ يوم ٩ سبتمبر ـ والذى اعلن فيه عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب وعضو مجلس ادارة الصندوق قوله : « .. اننا نتحفظ على منح بعض الحرفيين قروضا لتجديد معداتهم ، لاننا بالدرجة الاولى نريد توفير فرص عمل مكثفة بالمشروعات التى تحصل على قروض .. فلا يعقل ـ مثلا ـ ان حرفيا يطور اجهزته ويحصل هو وحده على العائد بعد تطوير المعدات »

لا .. للاسر المنتجه !

وقال الوزير ان الدكتورة آمال عثمان وزيرة التامينات والشئون الاجتماعية تقدمت باقتراح الحصول على قروض لمشروعات الاسر المنتجة باقتراح ، لكننا تحفظنا على الرغم من أن مشروعات الاسر المنتجة مشروعات رائدة .. لان الهدف هو اضافة فرص عمل جديدة !

فما هى الحقيقة بالضبط . فى هذه التصريحات المتضاربة والتى ادلى بها مسئولون .. ما هو الموقف الحقيقى للصندوق الاجتماعى ـ من الحرفيين . ومن الاسر المنتجة ؟

ذلك سؤال .. ثم يليه سؤال آخر :

عـــزت ســـامى

.. ولا للافــراد

لقد اعلن محمد السعيد وكيل وزارة الشئون الاجتماعية .. فى تصريحاته المنشورة يوم ١٤ سبتمبر « ان الشاب او الاسرة التى تريد الحصول على القرض من الصندوق الاجتماعى عليه أن يتقدم الى ادارة الشئون الاجتماعية التى تتبع لـه ، لتقديم الفكرة أو المشروع . وستقوم الادارة بدراسة المشروع واختبار طالب القرض لبيان قدرته على تشغيل هذا المشروع . او حاجته لمزيد من التدريب من خلال المراكز التى سيتم انشاؤها . ثم يتم صرف القرض فى صورة نقدية او عينية كآلات المشروع أو الخامات اللازمة له !! » .

امام لجنة مجلس الشعب

ومرة اخرى ـ لقد ادلى وكيل الوزارة بهذه التصريحات المنشورة يوم ١٤ سبتمبر ـ بعد اسبوع من تصريحات ادلى بها الدكتور موريس مكرم الله وزير التعاون الدولى عضو مجلس ادارة الصندوق امام لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب يوم ٩ من نفس الشهر ، وقال فيها « .. اننا نمنح القروض لهيئات أو جمعيات ، وليس لافراد !! » .

واضاف قائلا : « ان المرحلة الاولى كانت توفير الموارد ، ونحن خلال الاسبوع القادم يكون قد توفر لدينا حوالى ٦٠٠ مليون جنيه مصرى .. وعندنا برنامج محدد سيتم الاقراض عن طريق الهيئات » .

فما هى الحكاية ؟ وأين الحقيقة ؟ قروض الصندوق الاجتماعى تقدم للافراد ـ كما قال وكيل وزارة الشئون الاجتماعية . أم تحظر على الافراد ولا تقدم الا للهيئات والجمعيات كما اعلن وزير التعاون الدولى ؟ !

وقضية ثالثة ؟!

تلك قضية ثانية .. وهناك قضية ثالثة ؟

فقد اعلن وكيل وزارة الشئون الاجتماعية ـ فى تصريحاته التى اشرنا اليها ـ أن قروض الصندوق الاجتماعى . ستمنح بدون فوائد .. وانما بمصروفات ادارية لن تتجاوز ٥٪ من قيمة القرض » !

.. أين الحقيقة ؟

الغريب : مرة ثالثة ـ ان هذه التصريحات نشرت بعد اسبوع من اجتماع لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب ـ والتى اعلن امامها الدكتور موريس مكرم الله ان « سعر الفائدة على القروض التى يقدمها الصندوق لمشروعات الشباب قد اصبح متقاربا مع السعر التجارى للفائدة فى السوق الحرة ، وذلك لحماية نظام الائتمان فى مصر وتوحيده » !

وقال الوزير : « هناك مثل شعبى يقول : ابو بلاش كتر منه . ونحن لا نريد ان ينطبق هـذا المثل على تعاملات الصندوق الاجتماعى ، وهو دور جديد يجب أن نتعامل به اقتصاديا لضمان استمراره .. ولذلك فان سعر الفائدة يجب ان يكون أقرب الى السعر التجارى ولا مانع من منح فترة سماح للمشروع طبقا لطبيعة هذا المشروع ».

واضاف قائلا : « أن هدفنا فى هذه المرحلة هو التوزيع الامثل للموارد المتاحة ، مع ضرورة الحفاظ على وحدة النظام واسعار الائتمان حتى لا تحدث آثار سيئة ! » .

وهنا يبرز السؤال : أين الحقيقة فى قروض الصندوق الاجتماعى هل هى « بدون فوائد .. كما ذكر وكيل وزارة الشئون الاجتماعية .. أم هى بسعر فائدة أقرب الى السعر التجارى كما ذكر وزير التعاون الدولى قبل ذلك باسبوع .. ؟

هياج فى اللجنة البرلمانية

لقد احدث هذا الذى اعلنه الدكتور موريس مكرم الله أمام لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب صباحا بين أعضاء اللجنة .. فهناك ـ مثلا ـ العضو : سيد رستم الذى اتهم

الصندوق الاجتماعى بانه يبدأ فى التنصل من مهمته الاساسية فى دعم الخريج الذى لا يملك شيئا لبدء اى مشروع . وأن الصندوق يريد أن يعامل هذا الخريج كالتجار المستثمرين الذين يملكون رؤوس أموال قادرة على المخاطرة والدخول فى المشروعات .

ثم تساءل العضو قائلا : وما الذى يطمئننا فى حالة التعامل مع جمعيات رجال الاعمال التى تحصل على القروض باسم الشباب ؟ نحن بذلك نحول هذا الصندوق الى « بنك تعاونى » يخضع لكافة الظروف والملابسات والمتطلبات التى لا يقدر الشباب على التعامل معها !

هوية غير واضحة !

أما العضو مصطفى منجى ، وكيل لجنة القوى العاملة ، فقد ذكر انه يعتقد أن هوية هذا الصندوق غير واضحة .. وهل هو يقرض أفراد ام جماعات - وقال : اننى استطيع ان أؤكد أن كافة نوعيات العمالة لن تستطيع أن تستفيد من هذا الصندوق ، لان شبابنا يتخرج وهو لا يملك شيئا . ونحن بذلك نقفل الباب امام المشروعات الصغيرة ونقفل باب المساعدة لفئة محدودة الدخل . واننى اشعر بالاسف على الشعار المطروح على الساحة وهو شعار تشجيع الصناعات الصغيرة .

ثم تساءل قائلا : هل يتصور ان تسيطر جمعية رجال الاعمال على قروض المشروع ؟ نحن لا نعترض ولكن ماهى الضمانات لاستيعاب عمالة كثيرة تخفف من خطر البطالة الزاحف ؟

كذلك ، فقد تساءل عضو اللجنة الرفاعى قائلا : كيف تتقدم الدول العربية والاوروبية بمنح وقروض لدعم الصندوق الاجتماعى ، بفائدة ميسرة لسنوات طويلة ، بينما تقوم الحكومة بتقديم هذه القروض نفسها بفائدة تجارية عالية ؟ .. انها بذلك تكسب من وراء محدودى الدخل .. ثم طالب باعطاء الشباب القروض من هذا الصندوق - على الاكثر بفوائدها التى جاءت بها من الدول الاجنبية المانحة !

مطلوب رؤية متكاملة

وقال صبرى القاضى رئيس لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب انه « اذا لم تكن هناك رؤية متكاملة امام مجلس ادارة هذا الصندوق ، فاننى اعتقد ان النهاية ستكون بعثرة هذه القروض دون طائل ، وتكون النتيجة هى تحمل الدولة لسداد القروض وعدم قيام مشروع واحد !! » .

بينما تعرض رفعت بسير عضو لجنة القوى العاملة ، الى نقطة هامة هى قيام « محترفى المستندات » - بالحصول على القروض من الصندوق ووضعها فى بنوك فوائدها عالية ، وتكون النتيجة انه لا مشروعات حقيقية ، بل مشروعات وهمية .. فالذى يحدث هو أن المحترفين يقومون بتغطية الفوائد بطرق ملتوية .. كما حدث فى المشروعات السابقة بالمحافظات .. مثل مشروعات الامن الغذائى وغيره !

كما طالب فاروق متولى عضو مجلس الشعب بان يعاد النظر فى كل تصورات مجلس ادارة الصندوق ، حتى لا تصبح المسالة « تهريجا منظما ! » .

البعد الاجتماعى يتراجع

وباختصار ، فان الصندوق ، رغم انه يحمل سمة « الاجتماعى » - الا ان البعد الاقتصادى يزحف اليه .. فالى اى مدى يمكن أن يحتفظ بسمته الاجتماعية ؟ .

غير ان اخطر مافى الامر هو ان « الصندوق الكويتى للتنمية » قد وافق على المساهمة فى تمويل هذا الصندوق الاجتماعى بقرض قيمته ١٤ر٤ مليون دينار كويتى .. وحدد الصندوق الكويتى للاستفادة بالقرض ثلاثة شروط هى : منح العائدين من الكويت والعراق الذين

■ عاصم عبد الحق ■

لم يتم تعويضهم عن حقوقهم اولوية فى الحصول على قروض الصندوق الاجتماعى ، وايضا العمال الذين سيتم الاستغناء عنهم فى شركات القطاع العام ، والخريجين الذين تركوا مدارسهم .

وذلك معناه ، أن الجهة التى تقدم قروضها لتمويل هذا الصندوق الاجتماعى ، تتحكم فى صرف القروض التى يقدمها هذا الصندوق .. وذلك أمر له دلالاته غير المرضية للكرامة الوطنية ، ولاستقلالية الصندوق ذاته !!

ماذا لو فعل الاخرون ؟

وهنا يتبادر الى الذهن التساؤل الرابع ، فى حكاية الصندوق الاجتماعى ماذا لو فعلت الدول والجهات العديدة التى قدمت وتقدم قروضا لتمويل الصندوق الاجتماعى مثلما فعل صندوق التنمية الكويتى .. فى وضع الشروط التى تراها ؟

ان هذه الجهات المانحة متعددة ، بدءا من البنك الدولى ، وعدد من الدول منها المانيا وفرنسا ، وكان آخرها - الصندوق العربى للانماء الاقتصادى الذى قرر المساهمة فى تمويل الصندوق الاجتماعى بقرض قيمته ١ر٤ مليون دينار كويتى ، وهولندا التى اعلنت انها ستساهم فى تمويل الصندوق بمبلغ ٦ مليون فلورين هولندى على مدى السنوات الاربع القادمة . علاوة على الصندوق الكويتى للتنمية .

.. فى الانتظار !

ومع ذلك ، تبقى الحقيقة الثابتة حتى الان ، - هى أن « الصندوق الاجتماعى » لا يزال حبرا على ورق .. وارقام تمويل اصبح يملكه .. أما التنفيذ العملى على ارض الواقع ، تنفيذا للاهداف ، الاجتماعية والاقتصادية الرائعة التى قام من أجلها .. فهو لا يزال مجرد احلام وردية ، ترسمها تصريحات المسئولين عنه - رغم تضاربها وتناقضها .. وان كان فى بعض هذه التصريحات مالا يبعث على الرضاء التام - حتى الان على الاقل !

ولسنا نريد أن نتشاءم ، أو ان نتشكك ، او نسبق الاحداث .. فقط فلننتظر ما تاتى به الايام - « والمياه .. قد تكذب الغطاس » - كما يقال فى الامثال !!



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩١

الحكومة تستخدم اموال الصندوق الاجتماعى قبل موافقة مجلس الشعب

كتب ـ محمود الحضرى

بدأت الحكومة فى وضع الاجراءات اللازمة للتنسيق بين صندوق الدعم الاجتماعى ووزارة القوى العاملة ، لاستبعاد أسماء الخريجين الراغبين فى الحصول على قروض من الصندوق من ترشيحات التعيين فى وظائف حكومية ، كإحدى الخطوات لالغاء إلتزام الدولة بالتعيينات وتوفير فرص العمل للخريجين ، والاعتماد فى المقابل على المبادرات الفردية والقطاع الخاص فى هذا الامر

وقال مسئول حكومى أن أحد شروط الحصول على قرض من الصندوق يتمثل فى ان يقر مقدم الطلب بعدم مطالبته بوظيفة حكومية ، ورفع اسمه من كافة الترشيحات لوظائف مهما كان نوعها ، الى جانب استخدام القرض فى مشروع تحت اشراف ادارة الصندوق واضاف ان الحكومة تعهدت بهذه الشروط للهيئات المالية الدولية عند تاسيس الصندوق ، حتى يتسنى الحصول على قروض ومنح لتاسيسه من الخارج ، وكوسيلة لتخلى الدولة عن نظام التعيين .

ويوقع د . عاطف صدقى رئيس الوزراء خلال شهر نوفمبر القادم فى العاصمة الامريكية واشنطن إتفاقا لتامين قروض جديدة لصندوق الدعم الاجتماعى والاتفاق على الشروط التاسيسية له .

وذكرت المصادر المسئولة انه لايجوز إستخدام الحكومة لقروض ومنح الصندوق والبالغة حتى الان ٥٠٠ مليون دولار ، إلا بعد موافقة مجلس الشعب عليها وإقرارها ، وأشار الى ان محاولات تجرى فى الخفاء للبدء فى استخدام تلك الاموال قبل العرض على مجلس الشعب ، بحجة ان الموقف



د . عاطف صدقى ، د . فتحى سرور

لايسمح بالانتظار وبالفعل تم انفاق بعض هذه الاموال بدعوى انها من التحويل المحلى وليس من القروض . ورغم التحذيرات المحلية والدولية من التوسع فى الاقتراض لهذا الصندوق ، خشية تزايد اعبائها ، مازالت الحكومة تسعى للحصول على مزيد من القروض .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ١٩٩١

«قريبا» .. توزيع قروض «صندوق الشباب» على الخريجين والعائدين من الخليج

كتب ـ محمد عبدالعليم :

تبدا الحكومة قريبا في توزيع قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية على شباب الخريجين والعائدين من العراق والكويت بعد ازمة الخليج بلغت حصيلة الصندوق ٤٥٠ مليون دولار من الهيئات والمنظمات الدولية . وقررت الحكومة وقف تعيين الخريجين الذين يحصلون على قروض لاقامة مشروعات انتاجية صغيرة . وطلبت الحكومة من الدول الاخرى زيادة دعمها للصندوق حتى تتمكن مصر من تنفيذ خطة الاصلاح الاقتصادى والغاء نظام تعيين الخريجين نهائيا . وطلب الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء من وزراء الزراعة والقوى العاملة والتنمية الادارية والشئون الاجتماعية الانتهاء من حصر مطالب الجهات التابعة لوزاراتهم ، تمهيدا لبدء توزيع القروض على الخريجين والعائدين . وعلمت «الوفد» ان وزارة الشئون الاجتماعية حصلت على ٧٠ مليون دولار لتوزيعها على جمعيات الاسر المنتجة .

٣٠٠٢١٥

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر :
التاريخ : ١٩٩١

□ قرضان من هيئة التنمية والبنك الدوليين يشملان :

٢٢٤ مليون دولار لصندوق التنمية ومشروعات الغاز الطبيعي

كتبت ـ نجلاء ذكرى :

تم التوقيع امس بواشنطن على قرض هيئة التنمية الدولية الميسر للصندوق الاجتماعى للتنمية ، وتبلغ قيمته ١٤٠ مليون دولار ، ووقع عن مصر الدكتور عرفان شافعى وكيل اول وزارة التعاون الدولى .

ويعد هذا القرض ـ الذى تم التوقيع عليه مع الاحتفاظ بشرط التصديق ـ نواة للقروض والمنح التى ستخصصها الدول الصديقة ، والمؤسسات الدولية الاخرى لدعم الصندوق الاجتماعى المخصص لتخفيف الاعباء عن محدودى الدخل ، وهو القرض الذى تحصل عليه مصر من الهيئة الدولية منذ ١٥ عاما .

كما تم التوقيع ايضا على قرض قيمته ٨٤ مليون دولار من البنك الدولى للهيئة المصرية العامة للبترول ، وشركة الغازات البترولية ، لنقل الغاز الطبيعى من خليج السويس وتوزيعه بالمناطق السكنية بالقاهرة الكبرى .

وتم التفاوض ايضا على تمويل ميسر لمشروع الصرف المغطى قيمته الاجمالية ١٢٠ مليون دولار ، منها ٧٥ مليونا بدون فوائد من هيئة التنمية الدولية ، والباقى ٤٥ مليونا . من البنك الدولى ، بشروط الاقراض العادية . وشارك فى التفاوض على القرض الاخير الدكتور عرفان شافعى والمهندس جميل محمود وكيل اول وزارة الرى .



تأجيل صرف قروض الصندوق الاجتماعي..لماذا؟

القروض تنتظر موافقة مجلس الشعب فى الدورة الجديدة

٦٠٠ مليون جنيه فقط جاهزة لتمويل المشروعات



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات		التاريخ : ....

يدرس مجلس ادارة الصندوق الاجتماعي برئاسة الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء في اجتماعه القادم .. موقف موارد الصندوق الجاهزة للصرف على البرنامج العاجل لتوفير فرص عمل للشباب .. والاسباب التي ادت الى تأجيل بدء صرف القروض الى شهر نوفمبر القادم ولحين موافقة مجلس الشعب على القروض في الدورة الجديدة .

تحقيق :

علاء معتمد :

واكد مصدر مسئول بمجلس ادارة الصندوق .. ان موارد الصندوق الاجتماعي الجاهزة حتى الان ٦٠٠ مليون جنيه وهي عبارة عن مساهمة البنك الدولي والسوق الاوروبية المشتركة وبعض الدول العربية .. بينما تبلغ موارد الصندوق حوالي ٥٠٠ مليون دولار تنتظر موافقة مجلس الشعب .. خاصة وان ٥٠٪ من هذا المبلغ عبارة عن منح لاترد و ٥٠٪ عبارة عن قروض بفائدة ميسرة .

واضاف المصدر .. انه سيتم خلال الاجتماع القادم بحث الخطوات التنفيذية للمشروعات التي سيبدأ بها الصندوق عمله .. وهي :

● التوسع في مشروع الاسر المنتجة والذي سيتم من خلاله منح وزارة الشئون الاجتماعية ٣٣ مليون جنيه .

● ومشروع تعميم الصناعات الصغيرة في المحافظات الذي تقدم به الاتحاد التعاوني الانتاجي وسيتم تنفيذه عن طريق المحليات .. من خلال مبلغ ١٠٠ مليون جنيه .

● ومشروع انشاء المدينة الصناعية بالاسكندرية والتي ستشرف عليها جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية .

● بالاضافة الى مشروع تشغيل التاكسي للشباب الذي تقدم به الدكتور عادل جزارين رئيس اتحاد الصناعات

واكد سيد زكي رئيس الاتحاد التعاوني الانتاجي ان الصندوق الاجتماعي للتنمية وعدم بتقديم ١٠٠ مليون جنيه في بداية اكتوبر لتمويل المشروع الذي تقدم به الاتحاد التعاوني لتوفير ٧٠ الف فرصة عمل خلال ٤ سنوات لخريجي الجامعات والمدارس الصناعية ومراكز التدريب والحرفيين .

واضاف : ان هذا المشروع سيقوم بنشر الصناعات الصغيرة في المحافظات من خلال قروض تتراوح بين ٥ آلاف الى ١٥ الف جنيه .. للقرض بحيث يتم السداد ابتداء من السنة الثالثة من اقامة المشروع بواقع ١٠٪ من قيمة القرض .. ثم ترتفع تدريجيا حسب قدرة المشروع .

واضاف : ان الاتحاد سيقوم بدفع التأمينات الاجتماعية لكل قرض لمدة سنة من بداية المشروع وقال ان المشروع يهدف الى زيادة الانتاج وتحسين الانتاجية والتوسع في اقامة الورش من خلال انشاء ٥٦٠٠ ورشة جديدة وتطوير الورش القائمة .. بالاضافة الى توفير الخامات ومستلزمات الانتاج .. والتدريب الفني والتحويلي .. ثم تسويق الانتاج داخليا وخارجيا .

واضاف : سيد زكي انه تم عمل مجموعة من الاجتماعات على مستوى سكرتيري عام المحافظات لبحث الاجراءات التنفيذية للمشروع .



المصدر : ....

التاريخ : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقال ان الاتحاد تسلم حتى الان حوالى ١٠٠ مشروع من محافظات القاهرة والجيزة وبورسعيد والاسماعيلية والقليوبية ويجرى حاليا بحث دراسات للاتحاد .. او فى صورة جماعية للاتحاد الجدوى لها وتوفير التمويل اللازم من الصندوق .

واشار سيد زكى الى ان الشباب الذى يحتاج للقروض عليه التقدم فى صورة فردية الى الجمعيات التعاونية التابعة التعاونى الانتاجى .. ومعه دراسة جدوى مبسطة لمشروعه .. على ان يتم فحص هذه الدراسة من خلال اللجان الفنية المشكلة بالاتحاد ليبدأ صرف القروض مع وصول الدفعة الاولى من الصندوق الاجتماعى التى تقدر بـ ٧٠ مليون جنيه .

الغرفة تدرس

واعلن الدكتور عادل جزارين رئيس اتحاد الصناعات انه سيتم خلال ٣ اسابيع الانتهاء من الدراسة التى تعدها غرف الاتحاد لتوفير فرص عمل جديدة للشباب من خلال عدد من المشروعات التى ستحتاج لتمويل الصندوق الاجتماعى للتنمية .. على ان يتم عرضها قريبا على مجلس ادارة الصندوق .

وقال اننى تقدمت بصفتى عضو مجلس ادارة الصندوق .. بمشروع جديد لتوفير ٦٠٠ فرصة عمل سنويا من خلال ٥٠٠ تاكسى باللاسلكى على نمط مشروع الليموزين .. ولكن بأسعار اقل تناسب الجمهور العادى .

واضاف ان هذا المشروع تمت الموافقة عليه وسيتم خلال الاجتماع القادم تحديد التمويل اللازم له .

واشار يوسف عبيد وكيل وزارة الشئون الاجتماعية لشئون الجيزة .. ان الصندوق الاجتماعى سيقدم ٣٣ مليون جنيه للمساهمة فى المؤسسة القومية لتنمية الفرد والاسرة والتوسع فى مشروع الاسر المنتجة ليشمل تشغيل الشباب فى المحافظات .

وقال ان ٢٠٠ وحدة من وحدات الشئون الاجتماعية بمحافظة الجيزة تنتظر وصول مساهمة الصندوق الاجتماعى .. والتى كان مقررا لها بداية اكتوبر .

واضاف انه تم خلال هذا العام تمويل حوالى ١٠٠٠ مشروع تابع للاسر المنتجة وشباب الحرفيين

وانه يتم توفير التدريب اللازم لهذه الاسر من خلال ٣٠٠ مركز تدريب فى جميع قرى ومدن محافظة الجيزة .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : ....
التاريخ : ....

مشروعات تشغيل الشباب يبحثها الصندوق الأجتماعى برئاسة صدقى بعد غد

يناقش مجلس ادارة الصندوق الاجتماعى للتنمية فى اجتماعه بعد غد « الاربعاء » برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء - الاجراءات الخاصة بتشغيل الشباب وايجاد فرص عمل للخريجين عن طريق المشروعات الزراعية والصناعية التى سيقوم الصندوق بتمويلها ، وذلك فى ضوء مصادر التمويل المتاحة للصندوق من المنح والقروض من الهيئات ، الدولية والدول الصديقة العربية والأجنبية الى جانب الميزانية المخصصة بالموازنة العامة للدولة لهذا الفرض .

المدونة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....

التاريخ : ....

الصندوق الاجتماعي للتنمية يبحث دعم مشروعات الشباب

بحث مجلس ادارة الصندوق الاجتماعي للتنمية فى اجتماعه امس برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء دعم مشروعات تشغيل الشباب وايجاد فرص عمل للخريجين الجدد فى اطار مصادر التمويل المتاحة للصندوق من الهيئات الدولية . او الدول الصديقة العربية والاجنبية (صورة ص ٨)



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ....

الصندوق الاجتماعي يمول ٦٨ الف اسرة منتجة

١٣٠ مليون جنيه للمشروعات الانتاجية العام القادم

كتب - علاء معتمد

قرر مجلس ادارة الصندوق الاجتماعى للتنمية برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء .. تخصيص ١٣٠ مليون جنيه لتمويل المشروعات التى سيتم البدء بها خلال العام القادم .

صرح الدكتور حامد مبارك امين عام الصندوق .. بأنه سيتم توفير التمويل اللازم لحوالى ٦٨ الف اسرة منتجة ضمن قائمة انتظار وزارة الشئون الاجتماعية .. وتوفير فرص عمل جديدة لخريجى الجامعات من خلال جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية بمنح قروض بحد اقصى ٢٥ الف جنيه للقرض يتم سداده خلال ٣٠ شهرا .. بالاضافة إلى مشروع تطوير المجتمعات المحلية وزيادة الدخل بالاشتراك مع الجمعيات الاهلية بالاسكندرية .. وسيتم تقديم قروض ميسرة فى حدود ٥٠٠ جنيه للقرض .. ومنح لمشروعات الخدمة العامة وتحسين البيئة وتم خلال الاجتماع بحث توفير التمويل اللازم لمشروع مستلزمات الانتاج والتدريب لقطاع الحرفيين بالتعاون مع الاتحاد الانتاجى التعاونى وجهاز الصناعات وقطاع الاعمال المتوسطة من خلال مشروعات الطاقة الشمسية الحرارية واستخدام طاقة الرياح بالاشتراك مع وزارة الكهرباء والبرامج القائمة بوزارة الصناعة

واوصى المجلس بأهمية بدء الصرف الفعلى على المشروعات الجاهزة فى اسرع وقت واختيار مكتب للمراجعة بالاشتراك مع الجهاز المركزى للمحاسبات لمراجعة حسابات الصندوق الداخلية والخارجية .. وعرض تقرير شهرى وربع سنوى بالموقف على مجلس الادارة .



□ اعتماد تمويل مشروعات المرحلة العاجلة للصندوق الاجتماعي للتنمية :

١٣٠ مليون جنيه لمشروعات صغار المستثمرين

قروض لـ ٦٨ ألف أسرة منتجة و ٢٥ ألف جنيه للمشروع الصغير

اعتمد الصندوق الاجتماعي للتنمية ١٣٠ مليون جنيه لتمويل مشروعات المرحلة العاجلة من نشاط الصندوق التى تبدأ من شهر اكتوبر الحالى وتستغرق نحو تسعة شهور حتى نهاية يوليو ١٩٩٢ ، وتشمل ٤ قطاعات رئيسية هي مشروعات الاسر المنتجة ، وصغار المستثمرين ، والمحليات ، وللصناعات الحرفية

وصرح الدكتور حامد مبارك الامين العام للصندوق بأن مجلس ادارة الصندوق وافق - فى اجتماعه الاخير برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء - على توفير القروض لحوالى ٦٨ الف اسرة منتجة ، ومشروعات صغار المستثمرين التى ترعاها جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية بحد اقصى ٢٥ الف جنيه للمشروع الواحد ، على ان يتم السداد فى مدة لا تزيد على ٣٠ شهرا .

كما تمت الموافقة على منح قروض ميسرة فى حدود ٥٠٠ جنيه للقرض الواحد لمشروعات تطوير المجتمعات المحلية وزيادة الدخل بالاشتراك مع الجمعيات الاهلية بالاسكندرية ، واتاحة التسهيلات المطلوبة لتوفير مستلزمات الانتاج والتدريب لقطاع الحرفيين بالتعاون مع الاتحاد الانتاجى التعاونى المركزى وجهاز الصناعات الحرفية .

واضاف الامين العام للصندوق ان المجلس استعرض ايضا المشروع الذى اعدته وزارة الكهرباء والطاقة لدعم المستثمر وقطاع الاعمال المتوسطة من خلال التوسع فى مشروعات الطاقة الشمسية واستخدام طاقة الرياح ، والمشروع الذى تقدمت به وزارة الصناعاة لدعم التكنولوجيا وتوفير فرص العمل من

واشار الى انه جرى خلال الاجتماع التاكيد على ضرورة استكمال واستمرار التعاون مع القطاع الوطنى للتوسع فى برنامج التسهيلات الائتمانية للمشروعات الصغيرة ،



الوصايا السبع « رسالة الصندوق الاجتماعى للتنمية »

ضبط التمويل .. والتوجه للاستثمار وحماية صغار المستثمرين .. مساندة برنامج الاصلاح الاقتصادى

يدرك المخلصون من ابناء هذا الوطن ان الهدف الاساسى لبرنامج الاصلاح الاقتصادى هو رفع الكفاءة الانتاجية للاقتصاد المصرى ، اى تحسين استخدام الموارد المحدودة المتاحة لنا وزيادة العائد المتحقق منها . وقد تطلب ذلك الالتزام ببرنامج التخصيصية الذى يقوم على محورين رئيسيين : الاول توسيع نطاق القطاع الخاص والثانى اطلاق المنافسة على اساس الكفاءة بين الوحدات الانتاجية على اختلاف صور ملكيتها ، ويعنى تحقيق الكفاءة القضاء على الضياع والهدر فى الموارد ، وبالتالى علينا ان نتوقع كشف مواطن وبؤر البطالة المقنعة ، وكشف فرص التوظف الوهمية ، وتزايد اعداد العاملين الذين يتعين الاستغناء عنهم او تحويلهم الى انشطة منتجة ، ومحصلة ذلك كله تزايد الحاجة لخلق فرص عمل حقيقية امام اكثر من نصف مليون مصرى سنويا



د . صديق عفيفى

يزيد فى صعوبة الامر ان السياسات الائتمانية والنقدية المطلوب تحقيقها ضمن حزمة الاجراءات الاقتصادية قد رفعت تكلفة التمويل الاستثمارى ووضعت القيود على حجم الائتمان المتاح ، وقيدت التمويل الممكن اتاحته للقطاع العام ، ومحصلة ذلك ايضا تناقص معدل خلق فرص العمل لجيش الباحثين عن عمل .

علينا بالتاكيد ان نستعد بشكل علمى لمضاعفات الاصلاح الاقتصادى فى الاجل القصير ، حتى لاتتسبب صعوبات الاجل القصير فى التضحية بمكاسب الاجل الطويل وربما كان الصندوق الاجتماعى للتنمية هو احدهم مفاتيح الحركة فى مواجهة صعوبات الاصلاح الاقتصادى من خلال الدور الحيوى الذى يقوم به فى تنمية فرص العمل وتنمية المشروعات وتنمية الاستثمارات ومعاونة صغار رجال الاعمال والمستثمرين والافراد العاديين . وكل هذا يستطيع الصندوق ان يقوم به شريطة ان يتحرك فى الاطار الصحيح وبرؤية صحيحة لدوره فى منظومة الاصلاح الاقتصادى .

اسعدنا بالامس القريب تحرك مجلس ادارة الصندوق لتوفير القروض لعشرات الالوف من المشروعات التى تقوم بها الاسر المنتجة وصغار المستثمرين والحرفيين

ولعل المحاور السبعة التاليةتمثل الركائز الاساسية لبرنامج عمل الصندوق حتى ينهض برسالته السامية فى مساندة برنامج الاصلاح الاقتصادى .

المحور الاول . تقدير وتوصيف الفجوة الاستثمارية التى يتحرك فيها الصندوق ، فالمطلوب هو تحديد الشريحة الاستثمارية التى ستمثل ساحةالحركة الاساسية للصندوق لامتصاص فائض العمالة ، ولتعويض انكماش الاستثمار العام ولمساندة مروجى المشروعات الذين يخلقون فرصا جديدة للعمل امام المواطنين . ان هناك عددا من المجالات الواعدة التى يمكن تقييمها واتخاذ القرار بشان اعطائها الاولوية فى نشاط الصندوق من هذه المجالات :

١ ـ انشطة سد الفجوة بين المنتج والمستهلك فى السلع الزراعية ، حيث تمثل الاختناقات فى قنوات تسويق السلع الزراعية احدهم اسباب الضياع فى ثروتنا القومية وتمثل الاختناقات فى النقل او التعبئة او الوساطة او التمويل او المعلومات او التخزين وربما كان ٤٠ او ٥٠٪ من بعض المحاصيل الزراعية يضيع اختناقات النقل

والتعبئة والتغليف

٢ ـ انشطة الاستصلاح الزراعى وانشطة تنمية الثروة السمكية ، ومثل هذه الانشطة يمكن ترتيبها بشكل جاد ليتحقق استصلاح حقيقى وليس مضاربة على اسعار الاراضى وتتحقق تنمية الثروة السمكية وليس فرض السطوة والاتاوات على النشاط السمكى

٣ ـ الانشطة التى تتمشى مع متطلبات مواجهة ازمة الطاقة ، فلا يخفى علينا ان مصر مقبلة على ازمة حقيقية فى الطاقة ، واى استثمار فى هذا الاتجاه هو استثمار فى الطريق الصحيح

٤ ـ الانشطة التى تعوض تراجع وانخفاض مستوى الخدمات الحكومية مثل انشطة التعليم الخاص والعلاج الخاص حيث لابد ان نسلم بحتمية تخفيف العبء عن موازنة الدولة فى هذين المجالين .

٥ ـ الانشطة التى لاتتطلب بطبيعتها الاستثمار فى اصول ثابتة ضخمة ، وبالتالى تكون فى الغالب كثيفة العمالة فهذه الانشطة تساهم بفعالية اكبر فى حل مشكلة البطالة .

المحور الثانى : رصد وتنمية الفرص الاستثمارية والمطلوب هنا هو تنظيم عملية رصد وتنمية الفرص الاستثمارية بشكل مؤسسى يتجاوز ممارسات الصدفة وضربات الحظ . ولعل الصندوق يستطيع بقدر يسير من التنظيم والانفاق ان يدير بشكل فعال عملية الرصد المستمر للفرص والتنمية المستمرة للفرص الاستثمارية فى المجالات التى اختارها مجالا اساسيا لحركته . ان المطلوب هنا هو تشجيع الابتكار والابداع فالذين يتمتعون بالخيال الواسع هم غالبا الاكثر قدرة على التقدم اننا لانريد الوف الصور الكربونية ، لمشروع صغير نجح ، وانما نريد تنمية الابداع والابتكار فى المشروعات واننا نتوقع من الصندوق ان يشجع الابتكار ويساندة ، بل ويهيىء المناخ التنظيمى له .

المحور الثالث : التقييم السليم للافكار والمشروعات ، وانا اعلم ضخامة الجهد واتصور حجم الوقت والموارد المطلوبة من اجل النهوض بهذا العبء ، ولكنه فى كل الاحوال مطلوب والا انتهينا الى تطبيق بعض القواعد النمطية الممسوخة التى تخلى صاحب القرار من المسئولية ولكنها لاتخدم القضية .. لقد ازعجنى بالفعل وضع قواعد صارمة بحد اقصى للقرض ، او حد اقصى لمدة السداد او غير ذلك بشكل نمطى ، ورغم علمى بالدوافع وراء هذه الضوابط فانها بالتاكيد لاتخدم هدف التقييم السليم والحقيقى للافكار والمشروعات ، ولاتخدم تهيئة الفرص الحقيقية لمساندة المستثمر فى بعض الحالات وقد ينتهى بنا الامر الى مجموعة من القواعد الجامدة التى يطبقها موظف غير واع لتكون عقبة كؤود فى طريق المستثمر المبتكر .

المحور الرابع : التسويق المتطور لخدمات الصندوق .. هل يمكن ان نطور المفهوم من فلسفة المنح الى فلسفة الخدمة ؟ ان سيطرة فكر المنح سيهدد بالضياع رسالة الصندوق كلها ، ويتحول المستفيدون بخدمات الصندوق الى طابور طويل من طالبى المنح والمنتفعين وربما اندس بينهم بعض غير الجادين ، او استستمر حاجتهم بعض البيروقراطيين ، يجب على الصندوق ان يتبنى فلسفة تسويقية متطورة متطورة مؤداها انه يؤدى خدمة تلبى حاجة حقيقية فى برنامج الاصلاح الاقتصادى وان المنفعة متبادلة ، وانه يبحث عن المستثمرين ليتعاون معهم وليس فى انتظار طالبى المنح ليسبغ عليهم نعمته ، ويلزم لهذا الغرض وضع وتطبيق استراتيجية تسويقية متطورة تبدا بتقرير وتوصيف الطلب ، ثم تضع البرامج والسياسات الملائمة لتلبية ذلك الطلب وتبتكر الطرق الكفيلة بتنمية الطلب والعمل على اشباعه .

المحور الخامس : ادارة التمويل بفعالية والمطلوب هنا هو وضع نظام ميسر وبسيط وفعال لتحقيق التقاء الطلب بالعرض المتاح من الاموال بدون تعقيدات تعطل المبادأة وبدون تسيب يهدد المنفعة ولو اننا التزمنا بالمفهوم التسويقى المتطور لخدمات الصندوق فسوف يكون النظام الادارى المبسط هو النتيجة الطبيعية له يضاف الى ذلك ان المتابعة والتحصيل والتقسيط وغير ذلك من مهام التمويل

المحور السادس : تقديم المشورة الفنية .. انى احلم بتوافر خدمة فنية على مستوى رفيع تعطى المشورة للمقترضين فى كيفية ادارة مشروعاتهم وتشغيل اموالهم ونتصور ان تستخدم صور واساليب متنوعة لتوصيل تلك الخدمة ابتداء من النشرات الى الندوات الى المختبرات الى المؤتمرات وحتى الى الزيارات الفنية والتوجيهات الارشادية والنماذج الحية ، ومصر غنية بذوى الخبرة والمتخصصين فى مختلف قطاعات الدولة

المحور السابع : المساندة المستمرة لبرنامج الاصلاح الاقتصادى .. والمقصود هنا هو ادراك البعد الاستراتيجى لرسالة الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مساندة برنامج الاصلاح الاقتصادى ، ولا نتصور ان هذا الاصلاح سيتحقق خلال عام او عامين فقط ، وبالتالى فان رسالة الصندوق مستمرة لفترة طويلة للمساندة وايضا بصفة مستمرة بعد ذلك كاداة دائمة لتنشيط ومساندة المشروعات الصغيرة .

ان الصندوق الاجتماعى للتنمية هو عدتنا الاساسية فى مواجهة مضاعفات الاصلاح الاقتصادى ، وفى مساندة جهود تنشيط الاستثمار وتنمية فرص العمل ، والوعى بالدور شرط اولى للقيام به !



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....

التاريخ : ....

□ مباحثات لوزير التعاون الدولى مع رئيس مؤسسة التنمية الدولية :

١٤٠ مليون دولار بدون فوائد للصندوق الاجتماعى للتنمية

كتبت ـ نجلاء ذكرى :



□ موريس مكرم الله

يجرى الدكتور موريس مكرم الله وزير الدولة للتعاون الدولى الاسبوع القادم اجتماعات مع وليام رايرى رئيس مؤسسة التمويل الدولية الذى يزور مصر فى ٢٣ اكتوبر الحالى

وصرح الدكتور موريس مكرم الله بانه تم التفاوض مع هيئة التنمية الدولية بواشنطن فى مايو الماضى وتم الاتفاق على قرض ميسر قيمته ١٠٥ ملايين وحدة حسابية تعادل ١٤٠ مليون دولار امريكى للمساهمة فى تمويل الصندوق الاجتماعى للتنمية وخدمة اغراضه الاجتماعية المتعددة وذلك اضافة لما سيتم تدبيره من منح وتمويل ميسر من مصادر اخرى

وصرح مصدر مسئول بوزارة التعاون الدولى بان القرض سيستخدم فى اقامة مشروعات عامة كثيفة الاستخدام للعمالة .

ايضا يساهم القرض فى شراء قطع الغيار اللازمة لاعادة تشغيل وصيانة اتوبيسات النقل العام بالقاهرة والاسكندرية مع قيام شركة النصر للسيارات بتصنيع وتجميع نحو ٢٥٠ اتوبيسا جديدا لتطوير خدمات النقل

ويساهم القرض فى تقديم التمويل الميسر اللازم لقيام المشروعات الخاصة الصغيرة وتدريب وشراء المعدات اللازمة لتمكين المنتفعين من الدخول فى انشطة تمكنهم من اكتساب الدخل كالحرف اليدوية

كما يساهم فى اغراض التنمية الاجتماعية والصحية والتعليمية

ويتم سداد القرض على اقساط نصف سنوية لمدة ٢٥ سنة منها ١٠ سنوات فترة سماح

وتتعهد مصر بتدبير احتياجات الصندوق الاجتماعى من العملة المحلية على مدار سنوات تنفيذ المشروع بما يقدر بنحو ٢٠٠ مليون جنيه مصرى .

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....

التاريخ : ....

.. وفوضى أوضاع الصندوق الاجتماعى

هناك حقيقة موضوعية مؤداها انه عند التفكير فى انشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية متزامنا مع برنامج الاصلاح الاقتصادى ، ان هناك اعترافا بوجود اثار سلبية سوف تواجه عملية الاصلاح الاقتصادى وستكون من نتائجها العملية اعباء ستقع على عدد كبير من المواطنين . خاصة اصحاب الدخول الثابتة .. كما ان من الاثار السلبية لبرنامج الاصلاح تعطل عدد كبير من المواطنين او تزايد اعداد المتعطلين نتيجة الركود الاقتصادى الذى قد يصاحب برنامج الاصلاح فى مراحله الاولى ، وبالتالى انكماش الاستثمارات . او تزايد عدد المتعطلين نتيجة الحد من البطالة المقنعة . ووقف التوسع فى توظيف اعداد جديدة من العاملين فى القطاعات الحكومية او العامة .. او نقل اعداد من العاملين من الوظائف الحكومية واعادة تأهيلهم للعمل فى قطاعات انتاجية ، لكى يزيدوا انتاج مصر من السلع والخدمات .. حيث لن تكون فى حاجة فى ظل سياسة الاصلاح الاقتصادى لكن تزيد البيروقراطية سيطرتها بقواعد جديدة او انتاج ورقى هش ، فى الاسبوع الماضى . تناولنا دراسة جادة طرحها د . صديق عفيفى خبير الادارة والاقتصاد البارز والتى وضع فيها تصوره للوصايا السبع لرسالة الصندوق الاجتماعى للتنمية . كان محورها المطالبة بان تكون رسالة الصندوق دعم برنامج الاصلاح الاساسية فى مواجهة مضاعفات العملية الاصلاحية وفى مواجهة تنشيط الاستثمار وتنمية فرص العمل ..

ولم اكن اعلم عند طرح هذا الموضوع .. اننى لمست وترا حساسا لدى الاقتصاديين والمتابعين لنشاط الصندوق الاجتماعى للتنمية ، وكيف ان الجميع ينتقدون اسلوب عمل الصندوق حاليا ، ويرون ان هناك قصورا حادا داخل ادارة الصندوق . بل أن الفوضى العارمة قد افقدته دورة .. حيث ان الصندوق الاجتماعى يواجه حاليا مازقا حرجا يتمثل فى عدم قدرتنا على تفهم دوره المرتقب واهميته فى علاج الاثار السلبية للاصلاح الاقتصادى وكان من نتيجة هذه الفوضى ان الصندوق لم يبدا نشاطه حتى الان . وانه بالرغم من ان هناك عددا من المشروعات التى طرحت امام الصندوق لمناقشتها الا انها لم تاخذ حتى الان اى مرحلة جدية للتنفيذ .

فلم ياخذ فكرة الصندوق الاجتماعى الجدية اللازمة لانجاح برنامج الاصلاح الاقتصادى .. حيث ان فكرته وهدفه ليس تكرارا للمشروعات الحكومية وبالتالى فإنه ليس من الضرورى أن يكون مجلس ادارة الصندوق الاجتماعى . هو مجلسا مصغرا لمجلس الوزراء يتناوب حضوره الوزراء ونواب رئيس الوزراء .. كل حسب رغبته او مزاجه فى الحضور من عدمه حسب جدول نشاطه او اجتماعاته . اذا وجد نفسه غير مرتبط بحضور اجتماعات الصندوق . ويطرح عددا من الافكار العامة او المشروعات الحكومية التى لا يجد الوزراء تمويلا حكوميا لها يبحثون عن تمويلها من موارد الصندوق الاجتماعى . وبالتالى فقد وجدنا المشروعات التى يناقشها مجلس ادارة الصندوق او مجلس الوزراء المصغر ، والمشكل بشكل عشوائى اذ ان اجتماعاته مفتوحة كالمنتدى للراغبين فى المشاركة .. وكان من نتيجة هذه العشوائية . ان تحولت اجتماعات الصندوق الى نوع من الدردشة الحرة وكانت النتيجة العملية لهذا الاسلوب غير العلمى او المخطط للصندوق الاجتماعى ان وقع مجلس ادارة الصندوق فى المازق الذى نعرفه جميعا وتحول التمويل القادم لدعم برنامج الاصلاح الاقتصادى . وتنشيط الاقتصاد فى المرحلة الاولى من الاصلاح لكى يمول عددا من المشروعات الحكومية ذات الصفة الاجتماعية . او عددا من المشروعات . التى يطرحها اعضاء مجلس ادارة الصندوق من رجال الاعمال بشكل عشوائى لخدمة اهداف محددة . او مناطق معينة بعينها .. وهذا ليس دور الصندوق الاجتماعى . وليس هدفه .. وضاع الهدف .. بل وضاع الطريق الى الهدف .

فمن غير المعقول ان يختزل دور الصندوق لكى يصبح تكرارا لعمل مجلس الوزراء .. ولن ينجح فى تنفيذ حتى هذا الاسلوب . لأنه لا يملك ادوات التنفيذ . فليس هناك . ادارة تنفيذية تتولى مهام التشغيل او تنفيذ الافكار والمشروعات التى تتطرح فى هذا المجلس وكان من نتيجة ذلك ان فقدت امانة الصندوق الاجتماعى اهتمامها وحيويتها بل وجودها نفسه وجدنا الامين العام للصندوق وهو شخصية مشهود لها بالكفاءة والجدية . والعمل بعيدا عن الشعارات او الدعاية . انه وجد نفسه بلا دور او عمل حقيقى فقدم استقالته .. حتى ان جدول اعمال مجلس الادارة والتى يجب ان تكون منظمة ومرتبة من قبل الامانة العامة لا يتم مراعاته . بل ان الجلسة بمثابة مناقشة عامة ومفتوحة ..

الصورة الان .. كما كشف خبراء البنك الدولى الذين زاروا مصر اخيرا انه ليس هناك وجود حقيقى للصندوق الاجتماعى .. وانه لم يتم حتى الان رصد الاثار السلبية الناجحة عن سياسة الاصلاح الاقتصادى . وماهى الخطوات التى يجب اتخاذها للتخفيف من هذه الاثار وتجاوزها .. فهذه هى المهمة الرئيسية لهذا الصندوق .. حتى يمكن لمصر ان تستكمل برنامج الاصلاح بدون مشاكل

فالصندوق الاجتماعى له هدف اقتصادى حقيقى وضرورى ومشروع وليس صندوقا للشعارات او المحليات او للاحزاب او للاعمال الخيرية ان وظيفته الرئيسية مساعدة ومساندة مصر للخروج من الازمة الاقتصادية ودعم سياسات التغيير والاصلاح الاقتصادى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....

التاريخ : ....

١١٪ الفائدة على قروض الصندوق الاجتماعى للحرفيين

الصرف لمشروع شباب الاسكندرية الأسبوع القادم

كتب ـ محمد فتح الله وعلاء معتمد

حسم الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء تحديد فائدة قروض الصندوق الاجتماعى للخريجين والحرفيين لاقامة مشروعات الصناعات الصغيرة .. وقرر ان تكون ١١٪

وصرح احمد رافت رئيس جهاز الصناعات الحرفية بوزارة الادارة المحلية انه تقرر ان يكون الحد الاقصى للقرض ١٠ الاف جنيه وتم تحديد الانشطة المطلوبة حسب اولويات السوق وهى الملابس الجاهزة والنسيج والتريكو وصناعة الاثاث والاحذية والمنتجات الجلدية والسجاد والكليم والصناعات المعدنية .

واضاف انه سيتم خلال العام القادم توفير ١٠ الاف فرصة عمل ضمن خطة توفير ٧٠ الف فرصة على مدى ٤ سنوات من خلال مشروع الحرفيين بوزارة الادارة المحلية .

وقرر مجلس ادارة الصندوق الاجتماعى برئاسة الدكتور عاطف صدقى تخصيص ٢٠ مليون جنيه لبدء المرحلة الاولى لمشروع تشغيل الشباب الذى ستشرف عليه جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية ويوفر حوالى ٤٠ الف فرصة عمل .

واعلن محمد رجب رئيس الجمعية .. انه تقرر البدء فى تلقى طلبات خريجى الجامعات والمعاهد والمدارس المتوسطة للحصول على قروض الصندوق اعتبارا من اوائل الشهر القادم .

وقال ان قيمة القرض تتراوح بين ٥ الاف وتصل الى ٥٠ الف جنيه .. ويشترط على طالب القرض تقديم دراسة ملخصة حول المشروع المراد تمويله وخبراته فى هذا المجال .. ليتم بحث المشروع من خلال لجان خاصة بالجمعية .. وبيان حاجة طالب القرض لمزيد من التدريب الفنى او الادارى الذى سيتم توفيره بمراكز تدريب الجمعية .

واضاف ان الجمعية اعدت قائمة بعدد من المشروعات النموذجية لمن يرغب من الخريجين .. وجعلها اختيارية من حيث المساهمة بجزء من رأس مال المشروع او اعداد المكان اللازم له .

واشار الى ان مجلس ادارة الصندوق قد حدد سعر الفائدة على قروض هذا المشروع بين ٦٪ و١٠٪ للمشروعات الجديدة حسب حجم وقدرة المشروع مع منحة فترة سماح من السداد .. فى حين ترتفع هذه الفائدة على المشروعات القائمة بالفعل لتصل الى سعر الفائدة السائد بالبنوك

واكد محمد رجب على ان اولوية منح القرض وحجمه ستكون للمشروعات التى توفر اكبر قدر من فرص العمل ليتم تحقيق الهدف من هذا المشروع .

وقال ان المرحلة التالية لهذا المشروع ستتضمن اقامة مدينة صناعية على مساحة ١٠٠ فدان بالاشتراك مع محافظة الاسكندرية وتتكلف ١٠٠ مليون جنيه وسيتم تنفيذها خلال ٥ سنوات .



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩١

وبـــدأت مشـــروعــات الصندوق الاجتـمـاعـى :

٧٠٠ مليون جنيه قروض للشباب لاقامة مشروعات صغيرة

«المساء» تنشر اماكن وشروط الحصول على القروض

رئيس جهاز الصناعات الحرفية

لن نتركهم بمفردهم

المتقدمـــــون

الآن نستطيع شراء المواد الخام ومستلزمات الانتاج

تحقيق باسم رشاد
اشرف ابو سيف
تصوير : محمود عبدالحميد

بدأ جهاز الصناعات الحرفية فى توزيع الاستمارات للراغبين فى الحصول على قروض ميسرة من الصندوق الاجتماعى لاقامة مشروعات صغيرة للشباب .

يستفيد من المشروع ٧٠ الف شاب وفتاة من مختلف محافظات الجمهورية وتبلغ قيمة المبالغ المخصصة لهذا القرض حوالى ٧٠٠ مليون جنيه .

يحصل الشاب على القرض اللازم لشراء مستلزمات الانتاج والالات بحد اقصى عشرة الاف جنيه وفترة سماح عامين .

اكد المتقدمون للحصول على هذه القروض ان الفكرة جيدة وتوفر المناخ الجيد للانطلاق والتخلص من عقبات التمويل بعيدا عن قروض البنوك ذات الفائدة العالية والشروط التعجيزية .

فى البداية اكد المحاسب احمد رافت رئيس جهاز الصناعات الحرفية والمشرف على المشروع ان الفرصة متاحة امام ٧٨ الف شاب وفتاة من مختلف المحافظات للاستفادة من المشروع والحصول على القروض اللازمة لتوفير المواد الخام والالات والمعدات او لزيادة رأس مال مشروع قائم بالفعل .

اشار الى ان الجهاز قد وضع خطة لتوزيع القروض على مدار السنوات الاربع المقبلة حيث يتم هذا العام منح القرض لعدد ١٠ الاف شاب وفتاة وفى العام الثانى ١٥ ألفا والعام الثالث ٢٠ ألفا والرابع ٢٥ ألفا .

اوضح ان التوزيع يتم من خلال مقر الجهاز بالقاهرة ومكاتبه لعواصم المحافظات

شروط

اضاف ان الشروط المطلوب توافرها فى المتقدمين تتضمن توافر الجدية ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع على ان تكون المشروعات فى اطار حر فى مثل صناعات الغزل والنسيج والسجاد والكليم والتريكو والصناعات المعدنية والهندسية والجلدية .. وهذه الانشطة لا يتطلب تطبيقها تكنولوجيا متقدمة بل تعتمد على كثافة العمالة مما يؤدى الى زيادة فرص العمل امام الشباب وحل مشكلة البطالة .

واكد المحاسب احمد رافت ان الدلائل تشير الى تعطش الشباب للعمل حيث بلغ متوسط عدد المتقدمين يوميا فى مكتب القاهرة فقط حوالى ١٥٠ شابا وفتاة مشيرا الى انه سيتم دراسة كافة المشروعات المقترحة والاتصال باصحابها لمناقشتهم وتوفير القروض لها بل والاتفاق معهم على انتاج منتجات خاصة للتصدير .

وفى النهاية قال انه تم تخصيص مبلغ ١٠٠ مليون جنيه لتدريب الشباب الذين سيقع عليهم الاختيار لضمان اكبر قدر من النجاح .

واشار الى ان هناك متابعة يومية من د. محمود شريف وزير الحكم المحلى حيث يتم رفع تقرير بتطورات المشروع اليه اولا بأول .

فكرة جيدة

التقت المساء بعدد من الشباب الذى تقدم للحصول على هذه القروض .

يقول محمد احمد حجازى صاحب ورشة اثاث معدنى فى مدينة الحرفيين ان لديه مشروعا يعمل منذ عام تقريبا ولكنه يحتاج الى زيادة رأسمال حتى يستطيع شراء الالات الجديدة وتحسين الانتاج والقرض فرصة لتوفير ذلك .

ويقول خالد محمد عبدالقادر محاسب ومعد برامج حسابية ان فكرة المشروع ممتازة خاصة ان فترة السماح تصل الى عامين يمكن خلالها للمتقدم ان يبدأ العمل فى مشروعه وتحقيق الارباح والسداد .

اضاف انه اقترح اقامة مصنع صغير للبلاستيك وان لديه المكان ولكنه يحتاج لرأس المال لشراء الماكينات والمواد الخام

ويشير المهندس سعيد عبدالله شريف - ٣٠ سنة - صاحب ورشة اثاث ورئيس رابطة الحرفيين بمدينة السلام الى ان الفكرة جيدة وتلقى قبولا من اصحاب الورش الصغيرة من الشباب فالسوق المصرى يعانى من ركود تجارى كبير وهذا الركود ينعكس على صاحب الانتاج الصغير حيث لا تأخذ دورة رأس المال

دورتها كامله ولذلك لا يكون هناك بديل سوى القرض لانعاش الحركة الاقتصادية .

وطالب الجهاز بضرورة مساعدة الشباب مستقبلا الذين ليست لهم خبرة فى الادارة والتسويق من خلال مكاتب وفروع الجهاز والتعاون الانتاجى المنتشرة بالمدن والمحافظات بالاضافة الى مساعدة الشباب على تصدير الانتاج المتميز منه .

ويؤكد صبحى محمد احمد صاحب ورشة جلود بمدينة الحرفيين ٣٠ سنة ان هذا المشروع سيخدم قطاعاً كبيراً من الشباب الجاد

● فريدة عبدالمجيد السعدنى ربة منزل :
حضرت من أجل الحصول على قرض لشراء ماكينات حياكة حيث اننى املك خبرة فى هذا المجال بجانب امتلاكى لشقة اريد استغلالها فى اى عمل مفيد ولكن تنقصنى الماكينات ومستلزمات الانتاج .

اكدت ان مبلغ القرض غير كاف ولكنه يمثل بداية جيدة تمكنها من التوسع فى المشروع بعد ذلك من العائد .

وقالت اننى قمت باعداد دراسة للجدوى عن جميع نواحى المشروع .. وسوف اقوم بتصريف الانتاج عن طريق الاسر والاتفاق مع بعض المدارس لاعداد الزى المدرسى لها .

● عمر عبدالقادر ٢٩ سنة مهندس .
قمت بانشاء ورشة لانتاج فتالة الحرير الطبيعى بمدينة الحرفيين عن طريق لمشروعات الشباب .. واحضرت الماكينات الخاصة بالعمل ولكننى احتاج حاليا الى المواد الخام حتى استطيع البدء فى العمل .

واكد ان تسويق المنتجات سيكون امرا سهلا ومضمونا حيث يوجد العديد من مصانع السجاد التى تحتاج لهذه النوعية من الانتاج .

● سيد عبدالغنى مرسى .. بكالوريوس تجارة ٢٨ سنة .
بعد تخرجى عملت لفترة فى احد محلات اللحام الكهربائى .. ثم قدمت فى مشروع مدينة الحرفيين التابع لمحافظة القاهرة من اجل انشاء ورشة للاثاث المعدنى وقمت بالفعل بتأسيس الورشة ولكن ينقصنى الان السيولة من اجل شراء بعض الالات والمواد الخام .

● مهندس عاطف ابو بكر ٣٧ سنة .
امتلك ورشة لتصنيع اثاث السيارات بمدينة الحرفيين ولكن وتنقصنى السيولة النقدية من اجل الحصول على مستلزمات الانتاج وقد قمت باعداد دراسة جدوى فيما يخص جميع مراحل المشروع بجانب تسويق الانتاج ولكننى اطالب بان تكون هناك منافذ لتوزيع منتجات المشروعات التى يقيمها الشباب فهذا يساعدنا كثيرا على تحقيق النجاح .

● محمد زينهم محمد دبلوم معهد صناعى ٢٨ سنة .
احتاج الى القرض من اجل شراء خامات لانتاج المصنوعات الجلدية فى ورشتى الخاصة بمدينة السلام .

منتجات جلدية

● سلامة عبدالحكيم حسن بكالوريوس علوم قسم جيولوجيا .
لقد حصلت على ورشة بمدينة الحرفيين لتصنيع المنتجات الجلدية .. ولدى خبرة فى هذا المجال تعلمتها من العمل لفترة طويلة مع والدى وكل ما احتاجه هو توفير سيولة للحصول على مستلزمات الانتاج .

● ضاحى محمد احمد ٣ طب بشرى - جامعة الازهر .
حضرت من اجل الحصول على قرض لاقامة مشروع لتسمين المواشى حيث اننى اعمل مع والدى منذ ٨ سنوات فى مثل هذه المشروعات .

● اشرف عبدالحميد صيام - ٢٨ سنة - مهندس قوى كهربائية ..
لقد حصلت على قطعة ارض فى غرب القشن من مشروع الخريجين واريد بجانب استصلاحها وزراعتها اقامة مشروع لمنتجات الالبان .. ولهذا حضرت من اجل الحصول على قرض لشراء (حلابة البان) .

● مصطفى زينهم محمد دبلوم صنايع ٢٦ سنة .
امتلك فى مدينة الحرفيين ورشة لانتاج منتجات خان الخليلى واريد ان اقيم بالاضافة الى ذلك مشروعا لانتاج المصنوعات الجلدية .. ولكننى احتاج حاليا بعض السيولة وشراء ماكينات .



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ....



٢٠٠ مليون جنيه من الحكومة للصندوق الاجتماعي للتنمية


الدكتور عاطف صدقي

وافقت الحكومة المصرية على تدبير ٢٠٠ مليون جنيه لتوفير احتياجات الصندوق الاجتماعي للتنمية بالعملة المصرية خلال سنوات تنفيذ المشروع القومي للصندوق والمقدرة بصفة مبدئية بفترة ثلاث سنوات .

وتشير التقديرات المبدئية الى ان حجم القروض والمنح المتاحة حتى الآن للصندوق الاجتماعي للتنمية تصل تقديراتها الى نحو ١٤٠٠ مليون جنيه بالعملات الاجنبية من الدول الغربية والعربية ومنظمات وهيئات التمويل الدولية والاقليمية والسوق الاوروبية المشتركة

وعلم الاسبوع الاقتصادى ان بداية عمل الصندوق الاجتماعي ستركز على مجموعة من الاولويات العاجلة يقوم الصندوق بتوفير احتياجاتها التمويلية بالنقد الاجنبي والعملة المصرية وقد يوافق مجلس ادارة الصندوق برئاسة الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء على هذه الاولويات وتتضمن مايلي :

□ القيام بمشروعات عامة كثيفة الاستخدام للعمل كتحسين الطرق الزراعية ، وتطوير خدمات توصيل مياه الشرب والصرف الصحي ، وتنفيذ مشروعات عديدة للصيانة في قنوات الري والطرق ، وجمع القمامة ، وتجميل البيئة .

□ شراء قطع غيار لازمة لاعادة تشغيل وصيانة اوتوبيسات النقل العام بالقاهرة والاسكندرية مع قيام شركة النصر للسيارات بتصنيع او تجميع نحو ٢٥٠ اوتوبيسا جديدا لتطوير خدمات النقل .

□ تقديم الائتمان الميسر اللازم لقيام المشروعات الخاصة الصغيرة وتدريب وشراء المعدات اللازمة لتمكين المنتفعين من الدخول في انشطة تمكنهم من اكتساب الدخل كالحرف اليدوية والنقل وتجهيز الاطعمة والمشاتل .

□ التنمية الاجتماعية بشراء المعدات الصحية اللازمة لرعاية الطفل والتعليم الاساسي ، وتنفيذ برامج محو الامية ، ونشر الوعي الصحي والعناية بالبيئة مع تقديم المعونة الفنية والتمويل والتدريب اللازم لانشاء مشروعات اعمال جديدة او التوسع في مشروعات قائمة تؤدى الى خلق فرص للعمالة وخلق دخول .

□ تمويل برامج تدريبية للعمال او اعادة تدريب من يلزم مع تقديم مساعدات مالية وارشاد وخدمات توظيف والقيام بالدراسات الميدانية اللازمة عن احتياجات المناطق المختلفة مع تدعيم الجهاز الادارى والفني المشرف على الصندوق الاجتماعي للتنمية .



المصدر : ......الـمـســـــاء......

التاريخ : ٢٥ نوفمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٠ آلاف جنيه قرض..لكل فرصة عمل في مشروعات الصندوق الاجتماعي

قرر الصندوق الاجتماعي للتنمية بمجلس الوزراء في اجتماعه برئاسة د عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء اعتماد عدد من المشروعات في مجال الاسر المنتجة والحرفيين وتحديد شروط الاقراض من خلال الجمعيات

تقرر أن يكون القرض لتمويل مشروعات جديدة لتوفير فرص أكثر للعمالة وأن يكون القرض في حدود ١٠ آلاف جنيه لكل فرصة عمل .

وتقرر التيسير في منح هذا القرض بفترة سماح لمدة سنتين ومعفى من الفوائد وبعد ذلك تخصص نسبة ١٠٪ فوائد لمدة سنتين ثم يحاسب باقي القرض بالسعر التجاري للفائدة

وتقرر أن يبدأ التنفيذ في منح القروض خلال الايام القليلة القادمة لتوفير فرص عمل جديدة لشباب الخريجين من الجامعات والمعاهد مع التركيز على الخريجين الذين لم تتوافر لهم فرص العمل

حضر الاجتماع د آمال عثمان وزير الشئون الاجتماعية والدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء ود موريس مكرم الله وزير الدولة للتعاون الدولي ود محمود شريف وزير الادارة المحلية وعاصم عبد الحق وزير القوى العاملة ود حامد مبارك أمين عام الصندوق الاجتماعي .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩١

الرئيس مبارك لرؤساء تحرير الصحف المصرية :

الصندوق الاجتماعى للشباب يبدأ نشاطه قريبا بعد حل مشاكله

اهتمامى بمشاكل الشعب منع ارتفاع الاسعار الى ثلاثة أضعاف حجمها الان

أعلن الرئيس حسنى مبارك ان الصندوق الاجتماعى للشباب سيبدا نشاطه قريبا بعد حل مشاكله . وقال الرئيس فى تصريحات لرؤساء تحرير الصحف المصرية اثناء رحلتى السفر والعودة من دمشق انه يقدر معاناة الشعب من الغلاء . واضاف انه مستعد لبحث اى اقتراح جدى وعملى يساعد فى مواجهة موجة الغلاء واشار الى ان هذه الموجة عالمية وليست فى مصر وحدها . وقال ان الذين يسافرون للخارج يمكنهم ان ينقلوا للشعب كيف ارتفعت الاسعار اضعاف اضعاف ماكانت عليه . واضاف ان احد نتائج ذلك ماحدث فى الاتحاد السوفييتى وفى بولندا ، فهناك لايجدون فى المحال مايشترونه فلا طعام ولا ملبس . رغم الزيادة الضخمة فى الاسعار

وأكد الرئيس مبارك ان اهتمامه بمشاكل وهموم ابناء الشعب ادى الى منع ارتفاع الاسعار ٣ اضعاف ماهى عليه الآن وقال ان المرتبات ستزداد مع الميزانية الجديدة وفقا لسياسة التوازن بين الاجور والاسعار .

الاسعار والاجور

وأضاف انه لا يستطيع ان يزيد المرتبات الآن حتى لا يزداد العجز فى الموازنة مما يؤثر على برامج الاصلاح الاقتصادى . وأكد انه لا تحريك للأسعار إلا بعد اقرار الزيادة فى المرتبات ، وهو ما تؤكده سياسة الدولة القائمة على التوازن بين الاجور والاسعار وقال ان هذا لن يتم قبل مايو القادم

وأكد الرئيس ان الاوضاع الاقتصادية فى مصر تتجه الى الاستقرار وفقا لبرنامج الاصلاح الاقتصادى . وقال ان المشروعات العربية فى مصر يجرى تنفيذها ولا مشاكل فى هذا الشأن

وقال الرئيس انه ستجرى تغييرات فى قيادات شركات قطاع الاعمال فى السنة القادمة وفقا لما جاء فى القانون وانه لن يتوانى عن تغيير اى قيادة لا تؤدى عملها على الوجه الاكمل لزيادة الانتاج ورفع مستوى الاداء الاقتصادى للمنشأة التى يعمل فيها . واضاف ان هذه التغييرات تستهدف اساسا تشجيع هذه القيادات على البذل والعطاء لصالح الانتاج كما وتجويدا

وقال الرئيس انه قرر نقل تبعية مترو وكهرباء ومياه مصر الجديدة الى وزارتى المواصلات والكهرباء ومرفق المياه لحماية ابناء مصر الجديدة من الاستغلال واضاف ان شركة مصر الجديدة كانت تزيد من فواتير الكهرباء والمياه لتحقيق ارباح على حساب المواطنين وقال انه اتخذ هذا القرار بعد ان تعالت صرخات سكان مصر الجديدة من زيادة قيمة مايدفعونه لاستهلاك المياه والكهرباء

الاسكان والزراعة

وحول قانونى العلاقة بين المالك والمستأجر فى الاسكان والزراعة .. قال الرئيس مبارك انه لابد ان تدور مناقشات حزبية على كل المستويات للتوصل الى صيغة متفق عليها للصالح العام قبل تقديم القانونين لمجلس الشعب . واضاف انه سيحضر الاجتماع الذى سيتم فيه عرض هذه الصيغة للاستماع الى كل وجهات النظر . واكد ان الانتهاء من هذين القانونين هو مسئولية الاحزاب والاجهزة الشعبية والنقابات

انتخاب غالى

وتحدث الرئيس عن الجهود التى بذلها لمساندة ودعم انتخاب الدكتور بطرس غالى سكرتيرا عاما للامم المتحدة . قال ان دائرة الاتصالات حول هذا الموضوع شملت العديد من رؤساء الدول ، وأن واشنطن أبلغته قبل اجراء عملية الانتخاب بأيام بانها ستصوت الى جانب بطرس غالى .

واضاف الرئيس انه طلب من بيكر وزير خارجية امريكا الا يقتصر موقف واشنطن على التصويت ، ولكن يجب ان يمتد الى المساعدة فى اقناع بقية اعضاء مجلس الامن . وأشار الرئيس الى اتصالاته فى باريس مع الرؤساء الذين شاركوا فى مؤتمر الدول المتحدثة باللغة الفرنسية . وأشاد بالموقف الفرنسى ودور الرئيس ميتران فى تأييد انتخاب غالى .

٠٠٢٣٣



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩١

سليم

٢٠ مليون جنيه من الصندوق الاجتماعى

تأهيل الشباب للعمل بالفنادق والسياحة

كتب – باهى حمزة :

يبحث المجلس القومى للتدريب السياحى فى اجتماعه الاسبوع القادم اسلوب الاستفادة من امكانيات الصندوق الاجتماعى لتدريب الشباب على الاعمال السياحية والفندقية لاتاحة فرص عمل جديدة لهم فى هذا المجال

صرح عبدالرحمن سليم مستشار وزير السياحة للشئون السياحية وعضو المجلس انه تم اعداد مذكرة للعرض على مجلس ادارة الصندوق الاجتماعى حول هذا المشروع ، الذى يتكلف ٢٠ مليون جنيه يمكن تمويلها من خلال الصندوق ..

قال انه سيتم تدريب هؤلاء الشباب على اعمال الطهى واصلاح الاعطال والتكييف وكافة الخدمات بالمنشآت السياحية والفندقية بما يضمن تأهيلهم للعمل بأى منشأة من هذه المنشآت

اشار الى ان هذا المشروع يمكن استيعاب اعداد كبيرة من الشباب للعمل بالمشروعات السياحية الجديدة فى سيناء والبحر الاحمر والساحل الشمالى ، وسيتم الاستفادة من الامكانيات المتاحة بالمؤسسات الفندقية الكبرى لممارسة برنامج التدريب العملى للشباب الراغبين للالتحاق فى هذا المشروع بمجرد الاتفاق مع مجلس ادارة الصندوق الاجتماعى



المصدر : السياسى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ ديسمبر ١٩٩١

من يفض « خناقة » الصندوق الإجتماعى للتنمية ؟

وزير العدل : ● القروض ليست للحرفيين

وزير الادارة المحلية : ● القروض للصناعات الحرفية

وزيرة الشئون الاجتماعية : ● الأولوية للأسر المنتجة

وزير التعاون الدولى : ● الصندوق ليس جمعية خيرية ..

كتب فتحى عبد العاطى :

بالرغم من وضوح الأهداف التى من اجلها أنشىء الصندوق الإجتماعى للتنمية .. إلا أن هناك « خناقة » حول اختصاصاته نشأت بين أعضاء مجلس إدارته .. فكل عضو يريد أن يخضعه لاهداف وزارته والمجال الذى يعمل به ..

هذا الخلاف فى وجهات النظر انعكس على نشاط الصندوق فى تحقيق اهدافه والمتمثلة فى مساعدة الشباب على انشاء الصناعات الصغيرة والحرفية كاجراء للقضاء على مشكلة البطالة .



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ ديسمبر ١٩٩١

يقول الدكتور حامد مبارك .. الأمين العام للصندوق الإجتماعي .. انه منذ الاعلان عن بدء نشاط الصندوق الإجتماعي للتنمية في اكتوبر الماضي برئاسة الدكتور عاطف صدقي .. رئيس الوزراء !! واتخاذ القرار .. ببداية عمل الصندوق « بالمرحلة العاجلة » وتستغرق نحو تسعة شهور .. تبدا منذ اكتوبر الماضي وحتى نهاية يوليو ١٩٩٢ لتبدا معها « المرحلة المكثفة » من نشاطه !!

وقد جاء انشاء الصندوق .. متزامنا مع بدء وتنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي في مصر وبدء تطبيق قانون قطاع الأعمال العام .

ويضيف انه قد تم الاتفاق بين مصر والبنك الدولي للإنشاء والتعمير على انشاء الصندوق الإجتماعي للتنمية براس مال ٢٠٠ مليون دولار ممولة من البنك بهدف الحد من الاثار السلبية لبرنامج الإصلاح الإقتصادي .. وقد نص الاتفاق على ان الصندوق مؤسسة مؤقته يمتد عمرها الى ثلاث سنوات وتتحمل الحكومة المصرية المسئولية الكاملة لتنفيذ إنشاء الصندوق على ان تكون هذه المؤسسة مستقلة في اتخاذ القرار .. كما نص الاتفاق على وجود ثلاثة محاور رئيسيه للصندوق هي ..

★ المحور الأول .. ويتضمن إنشاء مشروعات متخصصه لتمويل العمالة ويبلغ تمويل هذا المحور نحو ١٧٥ مليون دولار بهدف مساعدة العماله التي يتم الاستغناء عنها في ظل قانون قطاع الاعمال للعثور على وظيفة او عمل مشروع إنتاجي صغير .. مع التركيز على المناطق التي ترتفع فيها نسبة الفقر ومعدلات البطاله وهي المناطق ذات الكثافة العمالية العالية مع دعم النشاط الإنتاجي .. لمساعدة الفقراء .. وخاصة « المراة » .

★ اما المحور الثاني .. ويبلغ التمويل المخصص له ٢٠ مليون دولار سيتم فيها تقديم معونات ماليه مباشرة لمواجهة الحد الادنى للمستويات التي سوف تتاثر بشكل كبير نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي في مراحله الأولى .

★ والمحور الثالث يستهدف بناء الهيكل التنظيمي للصندوق الإجتماعي للتنمية لمتابعة اثار تنفيذ المشروعات المموله من خلاله على الفئات المستفيدة .. وكذلك دعم قدرة الهيئات الحكومية لتتمكن من قياس الآثار الإقتصادية والإجتماعية على الفئات الأكثر عرضة لبرامج الإصلاح الإقتصادي تمهيداً للعمل على منح هذه الفئات مساعدات مالية من الصندوق الإجتماعي ويبلغ تمويل هذه المرحلة ٥ ملايين دولار .. وقد نص الاتفاق على قيام وزارة الإدارة المحلية والجمعيات الشعبية باقتراح وتنفيذ المشروعات المتخصصة !! ولذلك فقد اصدر الرئيس حسني مبارك القرار الجمهوري رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ والذي حدد وظيفة الصندوق الإجتماعي واختصاصاته وطريقة تمويله ليكون « مظلة إجتماعية » تعمل على تخفيف حدة الآثار السلبية التي تصحب تنفيذ الإصلاح الإقتصادي بالنسبة للفئات منخفضة الدخل !!

واضاف .. ان « المرحلة العاجلة » لعمل الصندوق الإجتماعي بدات في اكتوبر الماضي .. وشملت دعم المشروعات الصغيرة لاربعة قطاعات رئيسية هي .. مشروعات الاسر المنتجة !! وصغار المستثمرين والمحليات والصناعات الحرفية .

ووافق مجلس إدارة الصندوق على إعتماد ١٣ مليون جنيه لتمويل مشروعات هذه المرحلة وهي التي تعمل على توفير القروض لحوالي ٦٨ الف اسرة منتجة .. وفقا للقوائم المقدمة من وزارة الشئون الإجتماعية وتقديم قروض لمشروعات صغار المستثمرين التي ترعاها « جمعية رجال الاعمال بالإسكندرية » وذلك بحد اقصى ٢٥ الف جنيه للمشروع الواحد ويتم السداد في مدة ٣٠ شهراً !! وبالاضافة الى الموافقة على منح ٥٠٠٠ جنيه كقرض لمشروعات تطوير المجتمعات المحلية وزيادة الدخل بالاشتراك مع الجمعيات الاهلية بالإسكندرية .. مع توفير مستلزمات الإنتاج والتدريب لقطاع الحرفيين بالتعاون مع الاتحاد التعاوني المركزي وجهاز الصناعات الحرفيه !!

ولكن .. هل نجح الصندوق !!؟


المصدر : الـمـســاء
التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩١
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سعر .. تجارى

يقول .. بدر محروس شعراوى - عضو مجلس الشعب .. ان سعر الفائدة على القروض التى يقدمها الصندوق لمشروعات الشباب قد اصبح متقاربا مع السعر التجارى للفائدة فى السوق الحرة وقد علل خبراء الصندوق ذلك بانه حماية لنظام الإئتمان فى مصر وتوحيده !!

ويضيف .. ان الصندوق يريد ان يعامل الخريج كالتجار والمستثمرين الذين يملكون رؤوس اموال قادرة على المخاطرة والدخول فى المشروعات !! ويتساءل .. ماهى ضمانات التعامل مع جمعيات رجال الاعمال التى تحصل على القروض باسم الشباب !؟ وهل نحن نعمل على تحويل الصندوق الى « بنك تعاونى » يخضع لكافة الظروف والملابسات والمتطلبات التى لا يقدر الشباب على التعامل معها .

هوية .. الصندوق !!؟

ويطالب .. مجدى عبد المجيد .. محاسب .. بتحديد هوية هذا الصندوق وهل يقرض الأفراد ام الجماعات !!؟

ويتساءل .. كيف تتقدم الدول العربية والاجنبية بمنح وقروض لدعم صندوق الضمان الإجتماعى بفائدة ميسرة لسنوات طويلة بينما تقوم الحكومة بتقديم هذه القروض نفسها بفائدة تجارية عالية !!؟ هل تبغى الحكومة .. الكسب من وراء محدودى الدخل !؟ ولماذا لا يتم اعفاء هذه القروض من الفوائد !؟

- محترفو .. المستندات !؟

ويناشد .. سامى ابو المجد .. محاسب .. إدارة الصندوق بان تكون لديها رؤية متكاملة لعملية منح القروض بدلا من بعثرة هذه القروض دون طائل .. وتكون النتيجة هى "تحمل الدولة سداد القروض وعدم" قيام مشروع واحد !!؟

ولكن .. ما هو موقف الحكومة من الصندوق !!؟ كما هو معروف .. لرئيس الوزراء هو رئيس مجلس إدارة الصندوق ووزراء العمل والشئون الإجتماعية والإدارة المحلية والتعاون الدولى والصناعة اعضاء مجلس إدارة الصندوق !!!

وفى إجتماع لجنة القوى العاملة فى مجلس الشعب فى ٩ سبتمبر الماضى اختلف اعضاء مجلس إدارة الصندوق من الوزراء .. حول تحديد هوية ونظام العمل الأساسى للصندوق .

★ عاصم عبد الحق .. وزير القوى العاملة .. وعضو مجلس إدارة الصندوق يؤيد .. إعادة النظر فى سعر الفائدة على القروض التى يقدمها الصندوق .

● ولكن رجال البنوك يرون ان تخفيض سعر الفائدة يضر بالإئتمان !!!

● ويقترح .. قيام مجلس إدارة الصندوق .. بدراسة إعطاء فترة سماح للشباب الذى يعمل فى مشروع صناعى .

ولكن الوزير يعترض على .. منح بعض الحرفيين قروضا لتجديد معداتهم لاننا نريد توفير فرص عمل مكثفه بالمشروعات التى تحصل على قروض فليس من المعقول .. والكلام لوزير القوى العاملة .. ان صاحب الورشة يطور اجهزته ويحصل هو وحده .. على العائد بعد تطوير المعدات !!

ومع ذلك فالوزير .. يقول .. ان منظمة العمل الدولية حددت بعض المشروعات بدأ بالفعل تنفيذ بعضها مثل مشروع إستخدام مزارع سمكية على طول الف كيلو متر على النيل حتى اسوان من خلال منح الشباب مساحة ٢٠٠ متر .. ليقيم فيها مفرخة سمكية وقد نجحت التجربة ، فلماذا لانعممها !! ؟

★ اما الدكتورة امال عثمان ..

وزيرة الشئون الاجتماعية وعضو مجلس ادارة الصندوق - فقد تقدمت باقتراح للحصول على قروض لمشروعات الأسر المنتجة لكن ادارة الصندوق تحفظت على الرغم من ان مشروعات الأسر المنتجة .. مشروعات رائدة وذلك بحجة ان هدف الصندوق إضافة فرص عمل جديدة .

لا للأسر المنتجة

ويعترض د . محمود شريف وزير الادارة المحلية وعضو مجلس ادارة الصندوق على منح الاسر المنتجة اية قروض ويؤكد على ان هناك مشروعات عديدة تابعة لوزارة الادارة المحلية ومن الجمعيات ومنها جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية وهى تقوم بدور جيد فى إتاحة فرص العمل من خلال المعونة الامريكية وهناك مشروعات للجامعات ووزارة القوى العاملة

نفسها بصدد إنشاء جمعية للخريجين في المحافظات تقدم دراسات الجدوى لمشروعات الشباب والخريجين كذلك فإن اتحاد الصناعات قرر إنشاء مدينة للحرفيين في الاسكندرية .

نظرة إقتصادية

اما د . موريس مكرم الله وزير التعاون الدولي وعضو مجلس ادارة الصندوق له وجهة نظر اخرى ، بشان سعر الفائدة على القروض التي يقدمها الصندوق للشباب وهي ان الصندوق يجب ان يحكم تعاملات الجانب الإقتصادي لضمان إستمراره وذلك بان يقوم بتقديم المساعدات والمعونات الفنية للمشروعات والمساعدة في عملية التدريب والتدريب التحويلي اى ان الصندوق يقدم القروض للشباب الراغب فعلا في دخول قطاعات الإنتاج .

المصدر : صوت الكويت



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ ديسمبر ١٩٩١

وزير الإدارة المحلية المصري:

مساندة الصناديق والحكومات العربية عجلت ببدء نشاط الصندوق الاجتماعي

القاهرة - «صوت الكويت»: أكد وزير الإدارة المحلية المصري د. محمود شريف أن مساندة الصناديق والحكومات العربية، كصندوق التنمية الكويتي، للصندوق الاجتماعي الذي أنشئ في مصر أخيرا، بهدف تخفيض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن عودة المصريين من الكويت والعراق بعد أحداث الخليج، قد عجلت ببدء النشاط الفعلي للصندوق.

وقال في بيان له أمام لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى المصري أول من امس أن حجم الأموال التي يديرها الصندوق حتى الآن لا تقل عن ٨٠ مليون جنيه، وأن المرحلة الأولى من عمله ستوفر ما لا يقل عن ٧٠ ألف فرصة عمل للشباب المصري بمتوسط ١٠ آلاف جنيه لكل فرصة، تخصص منها ٨٠٪ لشراء معدات ومستلزمات الإنتاج على أن يبدأ تحصيل أقساط القروض من السنة الثالثة لبدء نشاط المشروع.

وذكر الوزير المصري أنه تم الاستقرار على بدء تنفيذ ٩٦٤ مشروعا في ثلاث محافظات مصرية في كل من «أسيوط» و«الشرقية» و«الإسماعيلية»، وهي محافظات ارتفعت فيها نسبة العائدين من الخليج. وكان قد منح صندوق التنمية الكويتي مصر قرضا قيمته ١٤,٤ مليون دينار كويتي للمساهمة في تمويل الصندوق. كما حصل الصندوق على قرض مماثل من الصندوق العربي للتنمية قيمته ١٤,٤ مليون دينار كويتي للغرض نفسه.



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨ ديسمبر ١٩٩٩

٧٨ مليون جنيه للأسر المنتجة من الصندوق الاجتماعى

السويس ـ من عمرو غنيمة :

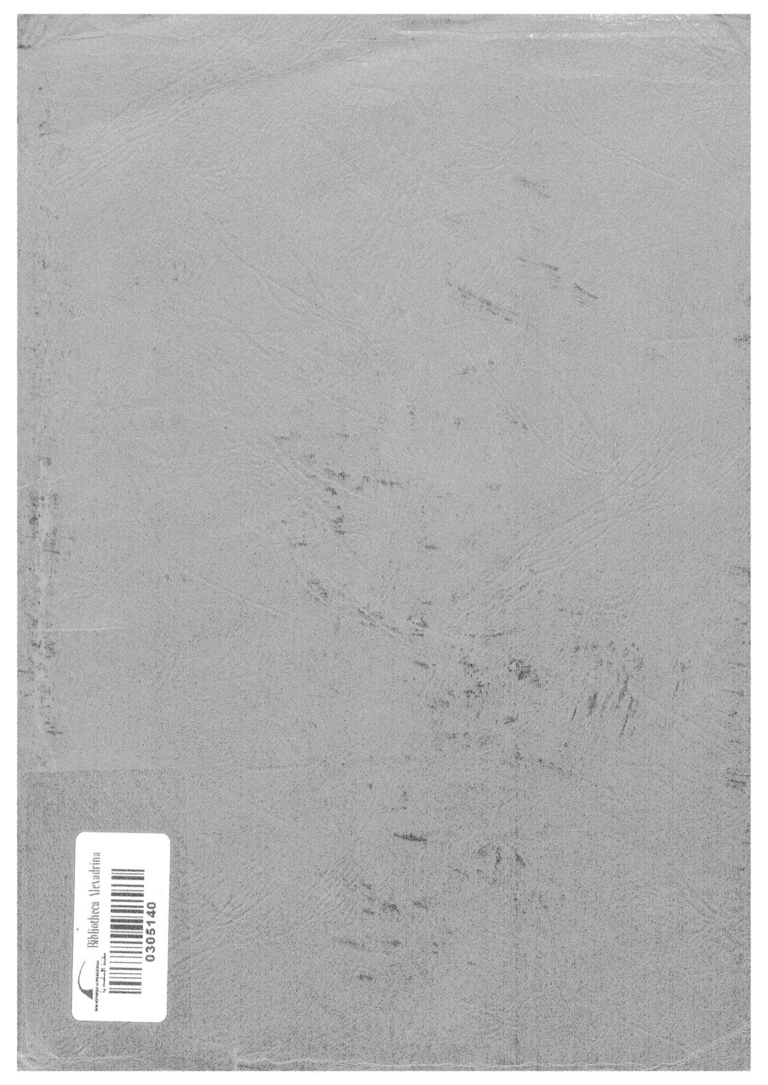
وافق الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء على تخصيص ٧٨ مليون جنيه من الصندوق الاجتماعى للمشروعات الصغيرة والأسر المنتجة التابعة للشئون الاجتماعية

وأعدت الدكتورة أمال عثمان وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية برنامجا لتوزيع تلك المبالغ على محافظات الجمهورية ، حيث تم تخصيص ٧ر٧ مليون جنيه لمحافظة السويس ، و ٥.٤ مليون جنيه لكل من القاهرة والمنيا و ٤ ملايين لكل من المنوفية ، والشرقية ، والدقهلية ، والبحيرة ، وقطاع التهجير ، والنوطن ، وباقى المبالغ ستخصص للمحافظات الأخرى بقيمة تتراوح بين مليون و ٣ ملايين لكل منها

وصرح السيد سمير عرفات مدير عام الشئون الاجتماعية بمحافظة السويس بأن السيد سميح سعيد محافظ السويس وافق على تخصيص المبلغ الخاص بالمحافظة بالكامل لخريجى الجامعات والمدارس المتوسطة وربات البيوت والحرفيين فى مشروعات لزيادة الانتاجية خاصة الأمن الغذائى كتربية الطيور ، والمواشى ، والمناحل ، بالاضافة الى المشروعات الحرفية بهدف زيادة فرص العمل للشباب ، وزيادة الدخل لمنخفضى مستوى المعيشة

وستقوم مديرية الشئون الاجتماعية بالسويس بتمويل هذه المشروعات الصغيرة بعد دراسة جدواها واقامة فترة تدريبية لأصحاب مشروعات الحرف ، وستقوم بمتوسط تمويل للمشروع الواحد بمبلغ ألفى جنيه مع فترة سماح من الضرائب لمدة عامين .

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية


Bibliotheca Alexandrina
0305140